معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

(رقم٢٤٣)

تطوير استراتيجية التنمية الصناعية بمصر
مع التركيز على قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

مايو٢٠١٣

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

تطوير إستراتيجية التنمية الصناعية بمصر
مع التركيز على قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

مايو ٢٠١٣

" بسم الله الرحمن
الرحيم "

" تطوير إستراتيجية التنمية الصناعية بمصر
مع التركيز على قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة "

مقدمة الدراسة :-

تبرز أهمية هذه الدراسة من قناعتنا وإيماننا بقدرة النظام الاقتصادى المصرى وخاصة قطاع الصناعة به-كأحد نظمه الفرعية الهامة التى يتضمنها- فى التغلب على المشاكل والتحديات التى تواجه مصر ويعانى منها (كمشاكل وقضايا البطالة والعجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات...الخ)، الأمر الذى يؤثر تأثيراً جوهرياً على منظومة التنمية الشاملة لمصر.

فلقد كان للقطاع الصناعى تاريخياً بالعديد من الدول ومنها مصر دوراً محورياً فى دفع عجلة التنمية وتصحيح المسار الاقتصادى لما له من قدرة بناءة على إحداث تغييرات هيكلية إيجابية للنظام الانتاجى فيما يتعلق بأولويات أنشطته وخلق مزيد من فرص العمل ، وتقليل العجز فى ميزان المدفوعات وخلق وتطوير التكنولوجيا المحلية ، والتأثير على القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتحقيق التنمية الإقليمية الأكثر توازناً على المستوى القومى . لذلك كان إهتمام معظم دول العالم (وخاصة دول شرق آسيا) بالقطاع الصناعى وتطويره وتعميق عمليات التصنيع به ورعايتها كماً ونوعاً وسعراً .

وعموما فإن عمليات التصنيع بمصر تتأثر بالبيئة الداخلية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية...الـخ) وبمدى تدخل أو رعاية الدولة للأنشطة الصناعية المختلفة وبالمشروعات الهامة ذات التأثير الكبير على المستوى القومى (مثل مشروعات التكنولوجيا الحديثة ومشروعات تعميق التصنيع المحلى للمعدات الاستثمارية) لتأثيراتها الاقتصادية والتكنولوجية.

كما تتأثر عمليات التصنيع أيضا بالتغيرات الحديثة فى البيئة الدولية (مجالات النشاط الحديثة عالميا-السائدة والمتوقعة) وكذلك بالرؤية الإستراتيجية للعلاقات الدولية بين مصر ودول وتكتلات العالم المختلفة ذات العلاقة.

كما تتأثر كذلك بمستوى البنية الأساسية المعلوماتية القومية المتاحة (ومدى الجودة والشفافية والحوكمة الرشيدة لها) من خلال مدى توافر مجموعات قواعد ومخازن البيانات والمعلومات الحديثة والمدققة والشاملة، التى تتضمن بيانات تفصيلية عن السكان، وكميات وأسعار مدخلات الصناعة المختلفة، وعدد المنشآت القائمة، ودراسات الأسواق الخارجية الحديثة القائمة والمحتملة من حيث فرص التصدير وطبيعة المنافسة ومستويات الأسعار والأذواق وشروط ومزايا

كل سوق منها، وبيانات التجارة الداخلية والخارجية، والقوانين المنظمة والحاكمة...الخ ، والتى يجب أن توفرها أجهزة ومؤسسات الدولة المعنية.

وهنا لا يجب ان يغيب عنا أن تواجد النشاط الصناعى فى مصر قد يؤدى بوجه عام إلى تعاظم وتفاقم مشاكل تلوث البيئة (الماء والهواء والتربة)، الأمر الذى يبرز ضرورة وأهمية الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث بشكل عام ومن الملوثات الصناعية بشكل خاص، وهو ما يعنى أهمية بل وضرورة إعطاء أفضلية للتكنولوجيات النظيفة فى الصناعة.

وهذا كله يعكس أهمية بل وضرورة أن تتضمن هذه الدراسة تحديد العناصر الرئيسية ومعالم الاستراتيجية الخاصة بالتنمية الصناعية فى مصر، والتى يجب أن تتوافق مع الرؤية الإستراتيجية المحددة لتنمية مصر تنمية شاملة(إن وجدت) وزيادة معدلات نموها وارتفاع عوائدها المباشرة وغير المباشرة على كل المنتجين والمستهلكين معاً. وهذا ما قد يتطلب ضرورة التركيز على القطاعات الصناعية الرائدة والمحورية (كالصناعات التحويلية مثلاً) ورفع نصيبها من الناتج المحلى الاجمالى بإعادة تأهيلها من خلال إمدادها بمقومات القدرة التنافسية من الجوانب التكنولوجية والمالية والتسويقية .

وتهتم هذه الدراسة كذلك بأحد أهم الصناعات التحويلية وهى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والتى كانت تعد ولفترات ليست قصيرة من الصناعات الحيوية ذات الأهمية المرتفعة التى تؤثر تأثيراً جوهرياً على التنمية الصناعية فى الاقتصاد المصري، ولكنها تعانى حالياً من تدهور أدى إلى فقدان تنافسية منتجاتها، الأمر الذى قد يرجع إلى :-

- فقدان القطن المصري طويل التيلة للتنافسية على مستوى العالم بظهور منافس له فى الجودة والسعر.
- وعدم اهتمام الحكومة المصرية بهذه الصناعة كأحد أهم الصناعات الإستراتيجية، الأمر الذى ظهر فى معاناة المنتجين وخاصة فى مجال توفير الأنواع المختلفة من العمالة المدربة والماهرة وحتى غير الماهرة بمختلف مهاراتها وخبراتها، حيث يوجد حالة من عزوف الشباب عن العمل بمختلف صناعاتها، الأمر الذى قد يكون بسبب ضعف المقابل المادى مع صعوبة ظروف العمل والاختفاء شبه الكامل لظاهرة تشغيل الصبية فى كثير من الأنشطة الصناعية.

ومع يقيننا بأن هذه الصناعة لها دور بارز فى النهوض بالاقتصاد، حيث تتميز منتجاتها بالسهولة والتنوع وإمكانية تصدير منتجاتها إلى معظم دول العالم. هذا إضافة إلى إمكانية

استيعابها لأعداد كبيرة من العمالة، الأمر الذى يوفر الكثير من فرص العمل وخاصة للإناث (فهى إحدى الصناعات الصديقة للإناث)، كما أن مشروعاتها تتسم بأنها ذات أحجام مختلفة (صغيرة-متوسطة-كبيرة) . وبذلك فهى صناعة ذات ميزة تنافسيه بين القطاعات الصناعية الأخرى حيث تعتبر أحد الحلول المباشرة لمشكلة البطالة وانخفاض تشغيل الإناث ومشاركتهم فى سوق العمل.

وهذا ما يبرز ضرورة إلقاء الضوء على أحوال وأوضاع هذه الصناعة بمصر فى صورتها الإجمالية بوجه عام والتفصيلية بتحليل الوضع التنظيمي والتشابكى والتجارى بوجه خاص للتوصل إلى أهم السياسات التى يجب إتباعها (خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير) للنهوض بالقطاع، وهما ما سوف يتم تناولهما بالرصد والتشخيص والتحليل فى فصلين من فصول هذه الدراسة (الثانى والثالث).

ونظرا لأن العنصر البشرى يعد أحد أهم العناصر الحاكمة فى صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والتى تعد من الصناعات الرئيسية كثيفة العمالة. فإن هذه الدراسة تهدف كذلك إلى تحليل الوضع الراهن للعمالة فى هذا القطاع ورصد أهم التحديات التى تحول دون بناء رأس مال بشرى قوى يدعم القطاع ويمكَن من تحقيق تطور حقيقي مع اقتراح بعض السياسات والحلول التى يمكن أن تساعد فى تطوير قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى جمهورية مصر العربية.

وأخير فنظرا لأن مشكلة توفير الموارد وخاصة المالية للصناعة تعتبر من أهم القضايا المؤثرة على تطوير قطاع الصناعة ، حيث تشكل هذه الموارد عبئاً كبيراً على ميزان المدفوعات ، خاصة إذا ما تم إستيراد المعدات والآلات التكنولوجية المتطورة اللازمة لتنمية الصناعة من الخارج ولمواجهة آثارها السلبية (التلوث الصناعى مثلاً)، وذلك نظراً لاحتياجها لاستثمارات ضخمة مع الارتفاع الكبير فى تكلفة إستيراد الخبرة والمعونة الفنية للتطوير الصناعى، الأمر الذى يؤثر على تكاليف إنشاء وتشغيل المشروعات الصناعية وعلى تكلفة وأسعار المنتجات المحلية .

فهناك حالياً مشكلة نقص الموارد المالية والتى قد ترجع بوجه عام إلى الاختلالات المالية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية التى يتعرض لها الاقتصاد المصرى وخاصة فى العقود الأخيرة، والتى تتبلور وتتلخص فى العجز المستمر فى الموازنة العامة للدولة ، وكذلك فى ميزان المدفوعات، وسوء مناخ الاستثمار اللازم لجذب المستثمرين الكبار والصغار(حوافز وتمويل) وسيادة عمليات الاقتراض نظراً لإنحسار المشاركة برأس المال وعدم نجاح العديد من تجاربه. وهذا على الرغم من التوسع الحادث فى إنشاء المدن الصناعية الجديدة ووجود الصندوق الاجتماعى

للتنمية والبنوك (الأهلي مثلاً) والتى تتيح قروضا ميسرة خاصة للخريجين لإقامة المشروعات الصغيرة فى العديد من الأماكن المتفرقة بمحافظات الجمهورية المختلفة.

لذلك فستتناول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الخاص بكيف يمكن توفير مصادر التمويل المحلى والعربى والأجنبي لتطوير الصناعة وتحقيق طفرة تنموية صناعية كبرى ترفع مصر إلى مرتبة اقتصادية مرموقة تليق بها ؟ وتحول مصر من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج بصفة أساسية وبمشاركة القطاع العام والقطاع الخاص الذى أخذ يلعب الدور الرئيسي فى الاقتصاد القومى خلال العقود الأخيرة، الأمر الذى سوف يتم تناوله فى الفصل الأخير من الدراسة.

وعليه يمكن بإيجاز بلورة وصياغة الهدف العام للدراسة وكذلك الأهداف الفرعية لإنجازها فيما يلى :-

الهدف العام للدراسة :

تحديد رؤى وأهداف ومعالم الاستراتيجية المناسبة للتنمية الصناعية فى ضوء التحديات القائمة وتطلعات الجمهورية المصرية الثانية والرؤية الاستراتيجية القومية للتنمية، الأمر الذى يتم الارتكاز عليه لتحديد الأبعاد الأساسية لخطة قومية للتنمية الصناعية بعد ثورة ٢٥ يناير لإنتقال مصر للوضع الذى يليق بها، مع رصد وتشخيص قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة كمثال لأحد أهم متطلبات الصناعات التحويلية الحيوية التى تدهورت مؤخرا وتحليل أهم متغيراته ومشاكله وتحدياته وتقييمها لإقتراح استراتيجيات وسياسات تطويره.

أهداف الدراسة الفرعية :-

١- التعرف على أهم الملامح الأساسية لبناء إستراتيجية للتنمية الصناعية بعد ثورة ٢٥ يناير (تهتم بإقامة نشاط صناعى قادر على خلق تكنولوجيا جديدة محلية واستثمار طاقته الكامنة والعاطلة ورفع كفاءة وجودة المنتج الصناعي) وذلك بالارتكاز على استخدام بعض الأساليب التحليلية الحديثة من اجل تحقيق الطفرة التنموية المستهدفة للصناعة المصرية، مع توجيه انتباه راسمى السياسة ومتخذي القرارات التخطيطية لذلك.

٢- رصد وتشخيص الوضع القائم بقطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بمصر بمتغيراته الإجمالية، مع تحليل المشاكل التى تواجهة وذلك باستخدام SWOT Analysis إضافة إلى تقييم جهود الدولة المبذولة بهذا الصدد.

٣- تبيان أهم السمات المميزة لهيكل صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة للتعرف على دلالاتها وذلك بالارتكاز على إجراء تشريح داخلى تفصيلي للتركيب التنظيمي للقطاع من زوايا مختلفة (نمط الملكية-حجم المشروعات- مكونات القطاع). وذلك بهدف التعرف على المشاكل الأساسية الهيكلية التى تعانى منها مكونات القطاع العام والخاص، للتوصل إلى أهم المجالات التى يجب الاهتمام بها من قبل متخذي القرارات لجعلها فى بؤرة الاهتمام التنموى والصناعى خلال المرحلة المقبلة.

٤- تحليل الوضع الراهن للعمالة بقطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ورصد أهم التحديات التى تحول دون بناء رأس مال بشرى قوى يدعم ويطور القطاع.

٥- رصد وتشخيص المشاكل التى تواجه تمويل التنمية الصناعية من مصادرها المختلفة، مع التعرف على كيفية تنمية الإيرادات العامة للدولة بما يساعد على زيادة القدرة الاستثمارية، مع رصد بعض الرؤى حول تهيئة المناخ الاستثمارى لجذب المزيد من الاستثمار الخاص لقطاع الصناعة.

٦- إقتراح السياسات المختلفة اللازمة لتطوير وتنمية قطاع الصناعة بأنشطته المختلفة بوجه عام، وكذلك تلك السياسات التى يجب أن تتبع لتطوير قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة على وجه الخصوص، والتى تتوافق مع الإستراتيجية المنشودة للتطوير.

منهج الدراسة :-

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى اعتماداً على الأبحاث والدراسات المتخصصة فى مجال التنمية الصناعية وبياناتها المتاحة من كل من المصادر التالية :-

١- مواقع الانترنت-دولية ومحلية : جهات رسمية وغير رسمية، ومراكز بحثية- ومحركات البحث (جوجل...الخ)، أمثلة :

- مركز معلومات مجلس الوزراء، مجلس التنافسية،الشركة القابضة للغزل والنسيج والهيئة العامة للتنمية الصناعية،وزارة التخطيط، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (إحصاء الإنتاج الصناعى ونشرات التجارة

الخارجية)،الغرف التجارية،البنك المركزى، وزارة المالية، اليونيدو والأنكتاد، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، المنتدى الاقتصادى للدول العربية.

٢- مكتبة المعهد : كتب ، مذكرات خارجية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، المطبوعات بقسم الأمم المتحدة التقارير والنشرات

٣- بيانات ورقية من الجهات ذات العلاقة، أمثلة :

الوزارات وخاصة وزارة الصناعة والتجارة، وزارة التخطيط، اتحاد الصناعات، غرفة الغزل والنسيج، نقابة عمال الغزل والنسيج، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ...الخ.

٤- زيارات ميدانية :(شركة المحلة الكبرى+مصنع صغير ومصنع متوسط فى شبرا الخيمة)

كما تقوم الدراسة أيضاً ببلورة رؤية تحليلية واستشرافية للتطوير اللازم فى ضوء الاستفادة من الخبرات السابقة العلمية والنظرية المتراكمة لفريق الدراسة فى مجال صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، وذلك إضافة إلى الخبرات الدولية فى هذا المجال.

ولا يسعني فى النهاية إلا توجيه الشكر لكل من ساهم فى إخراج هذه الدراسة من السادة أعضاء الفريق البحثي سواء من داخل المعهد من المستشارين والخبراء والباحثين أو من السادة الباحثين العاملين خارج المعهد، الأمر الذى أدى إلى بلورة وظهور الدراسة فى شكلها الحالي، متمنيا مزايدا من القدرة على الانجاز الجماعي مع تمنياتي أن تكون الدراسة قد حققت الهدف من إجرائها.

والله من وراء القصد.

الباحث الرئيسى

(أ.د. محـرم الحـداد)

فريق الدراسة

-

أولاً : من داخل المعهد

١- أ.د. محرم الحداد	الباحث الرئيسي والمشرف على الدراسة
٢- أ.د. زلفى شلبي	
٣- أ.د. محمد عبد الشفيع	
٤- أ.د. عبد الفتاح حسين	
٥- د. هبة صالح مغيب	
٦- أ. أسماء مليجى	
٧- أ. محمد فتحي	
٨- أ. سماح عبد اللطيف	

ثانياً : من خارج المعهد

أ. صبرى الصحن

محتويات الدراسة

الموضـــوع	رقم الصفحة
ـ مقدمة الدراسة	أ
ـ منهج الدراسة	ث
ـ فريق الدراسة	ح
ـ محتويات الدراسة	خ
الفصل الأول الرؤية الإستراتيجية لتنمية الصناعة المصرية " تحليل الواقع ومقومات التطوير"	١
مقدمة	٢
١-١ الصورة الإجمالية للنشاط الصناعي في مصر	٣
١-١-١ الإطار التشريعي والمؤسسي المنظم للنشاط الصناعي في مصر	٣
١-١-٢ واقع الطاقة الصناعية المصرية	٥
١-١-٣ دور القطاع الصناعي في النشاط الاقتصادي	٥
١-١-٣-١ الاستثمارات الاجمالية	٥
١-١-٣-٢ تراجع المساهمة النسبية للناتج الصناعى فى توليد الناتج المحلى الاجمالى	٦
١-١-٣-٣ التزايد المستمر لانتاجية الجنيه المستثمر بالقطاع الصناعى	٧
١-١-٣-٤ التزايد المستمر للقطاع الصناعى فى استيعاب العمالة	٨
١-١-٣-٥ زيادة مساهمة الصادرات الصناعية فى الصادرات السلعية	٩
١-١-٣-٦ التوطن الصناعى	٩
١-٢ الصورة الهيكلية للنشاط الصناعي في مصر	١١
١-٢-١ التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية	١١
١-٢-٢ هيكل المنشآت الصناعية حسب نوع النشاط	١٢
١-٢-٣ هيكل المنشآت الصناعية حسب القطاعات التنظيمية (القطاعين العام والخاص)	١٥
١-٣ تحليل واقع النشاط الصناعي في مصر باستخدام بعض مناهج التخطيط والإدارة الإستراتيجية	١٧
١-٣-١ اثر العوامل الخارجية المؤثرة على واقع النشاط الصناعي في مصر باستخدام تحليل PEST	١٧
١-٣-١-١ المحور السياسي (P):	١٧
١-٣-١-٢ المحور الاقتصادي (E):	٢١

١-٣-١-٣ المحور الاجتماعي (S):	٢٥
١-٣-١-٤ المحور التكنولوجي (T):	٢٦
١-٣-٢ تحليل واقع النشاط الصناعي في مصر باستخدام تحليل SWOT	٢٩
١-٣-٢-١ أهم عناصر القوة بالنشاط الصناعي Strength	٢٩
١-٣-٢-٢ أهم نقاط الضعف بالنشاط الصناعيWeakness	٣١
١-٣-٢-٣ أهم الفرص المتاحة للنشاط الصناعيOpportunities	٣٤
١-٣-٢-٤ أهم المخاطر التي تواجه النشاط الصناعيThreats	٣٦
١-٣-٢-٥ تحليل مصفوفة SWOT	٣٨
١-٤ الإطار العام للرؤية الإستراتيجية للتنمية الصناعية	٤٠
١-٤-١ الرؤيـة والرسالة والمحور الاستراتيجى	٤٠
١-٤-٢ المراحل والركائز الرئيسية لتنفيذ الرؤية	٤١
- أهم نتائج الفصل الأول	٤٤
- أهم توصيات الفصل الأول	٤٧
- الملاحق	٥٢
الفصل الثاني رصد وتحليل وضع صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر " رؤية إجمالية "	٥٦
- مقدمة	٥٧
٢-١ رصد وتشخيص تطور المتغيرات الإجمالية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر	٥٨
٢-١-١ تطور الصادرات والواردات لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى الفترة من ٢٠٠١-٢٠١١	٥٨
٢-١-٢ تطور القيمة المضافة لصناعة الغزل والنسيج بالقطاع العام / الأعمال والقطاع الخاص فى الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠١٠/٢٠١١	٥٩
٢-١-٣ الاستثمارات المنفذة فى شركات القطن والغزل والنسيج لقطاع الأعمال العام	٦٠
٢-١-٤ تطور عدد المنشآت وعدد المشتغلين لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة خلال الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٧- ٢٠٠٩/٢٠١٠	٦١
٢-٢ رصد وتشخيص أهم مشاكل مدخلات صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والمحددة لمكانة مصر الدولية	٦٢
٢-٢-١ مكانة مصر بين دول العالم فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	٦٢

٢-٢-٢ تطور الإنتاج والمساحة المنزرعة من القطن المصرى خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠١٠	٦٤
٢-٢-٣ المشاكل والتحديات التى تواجه مدخلات الصناعة من القطن المصرى	٦٥
٢-٣ استخدام تحليل SWOT فى تحليل مشاكل القطاع	٦٦
٢-٣-١ المشاكل التي أدت إلى تدهور صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	٦٦
٢-٣-٢ تحليل المشاكل التى تواجه صناعة الغزل والنسيج باستخدام تحليل SWOT	٦٨
٢-٣-٣ أثر اتفاقية الكويز على صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	٧٢
٢-٤ جهود تطوير وتحديث صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر وتقييمها	٧٣
٢-٤-١ الاستراتيجية القومية لتطوير وتحديث الصناعات النسيجية	٧٣
٢-٤-٢ برامج الحملة القومية لتطوير صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	٧٥
٢-٤-٣ خطط وجهود تطوير وتحديث صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	٧٧
٢-٤-٣-١ خطة الشركة القابضة للغزل والنسيج لإنقاذ صناعة الغزل فى مصر وتطويرها	٧٨
٢-٤-٣-٢ المؤتمر القومى الثانى لانقاذ صناعة الغزل والنسيج فى مصر	٧٨
٢-٤-٣-٣ إنشاء غرفة مستقلة للملابس الجاهزة باتحاد الصناعات	٧٩
٢-٤-٤ أهمية الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة	٨٠
- أهم نتائج الفصل الثانى	٨٢
- أهم توصيات الفصل الثانى	٨٣
الفصل الثالث **التركيب التنظيمي والتشريح الداخلي لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى ضوء " إحصاء الإنتاج الصناعى"**	٨٥
- مقدمـة	٨٦
٣-١ الوزن النسبي لدور القطاعين العام والخاص في الصناعة	٨٨
٣-٢ نظرة أساسية لدور القطاع العام فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	٨٩
٣-٢-١ المستلزمات الوسيطة والإهلاك	٩١
٣-٢-٢ الإعانات والضرائب ومكونات القيمة المضافة	٩٢
٣-٣ نظرة عامة أساسية لدور القطاع الخاص فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	٩٥
٣-٣-١ المستلزمات الوسيطة والإهلاك فى القطاع الخاص (مقارنة بين "صناعة الغزل والنسيج" و "الملابس الجاهزة")	٩٧
٣-٣-١-١ مستلزمات الإنتاج	٩٧

٣-٣-١-٢ الإهلاك	٩٩
٣-٣-٢ الإعانات والضرائب، و مكونات القيمة المضافة فى القطاع الخاص	١٠١
٣-٣-٢-١ الإعانات والضرائب	١٠١
٣-٣-٢-٢ تركيب القيمة المضافة الصافية	١٠١
٣-٤ تشريح القطاع الخاص فى صناعتي الغزل والنسيج، والملابس الجاهزة، وفقاً للحجم	١٠٢
٣-٤-١ المقارنة بين الصناعتين من حيث قيمة الإنتاج الاجمالى بسعر السوق	١٠٢
٣-٤-٢ المقارنة بين الصناعتين من حيث الإعانات والضرائب ومكونات القيمة المضافة	١٠٣
٣-٤-٣ مقارنة التكوينات الرأسمالية بين المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والكبيرة	١٠٦
- أهم نتائج الفصل الثالث	١١٢
- أهم توصيات الفصل الثالث	١١٢
الفصل الرابع **تطوير رأس المال البشري في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة**	١١٤
- مقدمة	١١٥
٤-١ الأهمية التاريخية والاقتصادية والاجتماعية لقطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	١١٧
٤-٢ تطور رأس المال البشري في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	١١٨
٤-٢-١ ملامح تطور رأس المال البشري في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	١١٩
٤-٢-٢ تأثير تكلفة عنصر العمل على القيمة المضافة في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	١٢١
٤-٢-٣ تطور مشاركة المرأة في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة:	١٢٣
٤-٣ تحديات بناء رأس مال بشري قوي في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	١٢٧
٤-٣-١ التحديات الإدارية التي تعوق بناء رأس المال البشري في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	١٢٧
٤-٣-٢ التحديات المالية والاقتصادية التي تعوق بناء رأس المال البشري في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	١٢٨
٤-٣-٣ التحديات التشريعية والنقابية التي تعوق بناء رأس المال البشري في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.	١٣٠
٤-٣-٤ التحديات الثقافية التي تعوق بناء رأس المال البشري في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	١٣٢

٤-٤ الركائز الاساسية لاستراتيجية تطوير رأس المال البشرى فى قطاع الغزل والنسيج	١٣٤
- أهم نتائج الفصل الرابع	١٣٧
- أهم توصيات الفصل الرابع	١٤٠
الفصل الخامس **بعض آليات زيادة فعالية الموارد المالية لإحداث التنمية الصناعية المنشودة**	١٤٢
- مقدمة	١٤٣
٥-١ رصد وتشخيص المشاكل التي تواجه عملية تمويل التنمية الصناعية	١٤٤
٥-١-١ التطور الهيكلى للنفقات والإيرادات العامة	١٤٥
٥-١-٢ التطور الهيكلى لتوظيف الموارد المالية لدى الجهاز المصرفى	١٤٩
٥-١-٣ تطور الادخار والاستثمار المحلى	١٥٥
٥-١-٣-١ تطور الاستثمار الوطنى	١٥٦
٥-١-٣-٢ تطور الاستثمار الأجنبي	١٦٠
٥-٢ بلورة رؤية مستقبلية لتنمية الموارد المالية	١٦٤
٥-٢-١ تنمية موارد الحكومة المالية بما يساهم فى زيادة قدرتها الاستثمارية	١٦٥
٥-٢-٢ تحسين المناخ الاستثماري أمام القطاع الخاص	١٧١
٥-٢-٢-١ تهيئة المناخ الاستثماري بوجه عام	١٧٢
٥-٢-٢-٢ تبنى برنامج خاص لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة	١٧٦
- الخلاصة	١٨٠
- أهم نتائج الفصل الخامس	١٨٣
- أهم توصيات الفصل الخامس	١٨٦
- مراجـع الدراسة	١٩٦
- ملخص الدراسـة	٢٠٢

فهرس الجداول

م	الموضوع	رقم الصفحة
(١-١)	تطور الوزن النسبي لاستثمارات القطاع الصناعي بالاستثمارات الإجمالية خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-٢٠١١/٢٠١٢.	٦
(١-٢)	تطور مساهمة القطاع الصناعى فى توليد الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة من ١٩٨٧/٨٢-٢٠١٢/٠٧.	٧
(١-٣)	تطور متوسط انتاجية الجنيه المستثمر بالنشاط الصناعى مقارنا بالاقتصاد ككل بسنوات الخطط الخمسية للفترة ١٩٨٣/١٨٨٢-٢٠١١/٢٠١٢.	٨
(١-٤)	تطور مساهمة القطاع الصناعى فى استيعاب العمالة خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-٢٠١١-٢٠١٢.	٩
(١-٥)	مؤشر التوطن الصناعي بمحافظات الجمهورية عام ٢٠١١.	١٠

(١-٦)	مؤشرات تركز التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية حسب معايير المقارنة.	١٢
(١-٧)	مؤشرات تركز الأنشطة الصناعية حسب المعايير المستخدمة.	١٤
(١-٨)	تطور متوسط مساهمة القطاعين العام والخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي بسنوات الخطط الخمسية للفترة ١٨٨٢/١٩٨٣-٢٠١١/٢٠١٢.	١٥
(١-٩)	تطور متوسط مساهمة القطاعين العام والخاص في تنفيذ الاستثمارات بسنوات الخطط الخمسية للفترة ١٨٨٢/١٩٨٣-٢٠١١/٢٠١٢.	١٦
(١-١٠)	تطور متوسط مساهمة القطاعين العام والخاص في استيعاب العمالة بسنوات الخطط الخمسية للفترة ١٨٨٢/١٩٨٣ -٢٠١١/٢٠١٢.	١٦
(٢-١)	تطور الصادرات والواردات من النسيج والملابس الجاهزة خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠١١.	٥٩
(٢-٢)	القيمة المضافة لصناعة الغزل والنسيج والقيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية بالقطاع العام / الأعمال-القطاع الخاص	٦٠
(٢-٣)	الاستثمارات المنفذة فى شركات القطن والغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال	٦١
(٢-٤)	عدد المنشآت وجملة المشتغلين لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة للقطاع العام والخاص	٦١
(٢-٥)	صادرات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة على مستوى العالم وفقا للمناطق الجغرافية فى عام ٢٠٠٩	٦٢
(٢-٦)	صادرات بعض الدول من المنسوجات خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩	٦٣
(٢-٧)	صادرات بعض الدول من الملابس الجاهزة خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩	٦٤
(٢-٨)	المساحة والإنتاج من القطن خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠	٦٥
(٤-١)	عدد المشاركين فى الاحتجاجات العمالية فى قطاع الصناعات النسيجية فى الفترة من عام ٢٠٠٤-٢٠٠٨.	١١٩
(٤-٢)	نسبة إنتاج صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات من اجمالى قيمة الإنتاج التام فى القطاع الخاص (بسعر السوق)	١٢٠
(٤-٣)	تطوير حجم العمالة، قيمة الأجور من اجمالي المستلزمات في قطاع الصناعات النسجية عن الفترة ٢٠٠٤- ٢٠١٠	١٢٢

(٤-٤)	نسبة مشاركة المرأة كصاحب عمل فى الفترة ٢٠٠٤-.٢٠١٠	١٢٤
(٤-٥)	التوزيع النوعي للعاملين بأجر في قطاع الصناعات النسجية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠.	١٢٥
(٤-٦)	تطور حجم ونسبة ونوعية مشاركة الإناث في قطاع الصناعات النسجية في الفترة ٢٠٠٤- ٢٠١٠	١٢٦
(٥-١)	تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١١/٢٠١٢)	١٤٦
(٥-٢)	تطور هيكل تمويل الإنفاق العام خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١١/٢٠١٢)	١٤٧
(٥-٣)	بعض مؤشرات عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١١/٢٠١٢)	١٤٩
(٥-٤)	تطور حجم الائتمان الممنوح مقارنة بالودائع لدى الجهاز المصرفي خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١٠/٢٠١١)	١٥١
(٥-٥)	تطور هيكل أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة وفقاً للقطاعات خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١٠/٢٠١١)	١٥٢
(٥-٦)	تطور هيكل أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة وفقاً للنشاط الاقتصادى خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٨ /٢٠٠٩)	١٥٣
(٥-٧)	تطور إستثمارات الجهاز المصرفي فى الأوراق المالية وأذون الخزانة خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١٠/٢٠١١)	١٥٥
(٥-٨)	تطور الاستثمار المحلى خلال الفترة من (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١٠/٢٠١١)	١٥٨
(٥-٩)	تطور هيكل الاستثمار الخاص حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة(٢٠٠٢/٢٠٠٣ -٢٠١٠/٢٠١١)	١٦٠
(٥-١٠)	تطور مساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاستثمار المحلى خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢ -٢٠١٠/٢٠١١)	١٦١
(٥-١١)	تطور إستخدام الاستثمار الأجنبى فى شراء مشروعات قائمة فى إطار برنامج الخصخصة خلال الفترة من (٢٠٠٤/٢٠٠٥- ٢٠٠٩/٢٠١٠)	١٦٢
(٥-١٢)	تطور هيكل الاستثمار الأجنبى حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١٠/٢٠١١)	١٦٣
(٥-١٣)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبى إلى مصر مقارنة بالدول الأخرى خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٩/٢٠١٠)	١٦٣

(٥-١٤)	مقارنة بين التصاعد الضريبى فى القانون المصرى والقانون الفرنسى	١٦٨
(٥-١٥)	تطور هيكل توزيع إيرادات ضرائب الدخل خلال الفتـــرة (٢٠٠٢/٢٠٠١- ٢٠١٢/٢٠١١)	١٦٩

فهرس الملاحـــق

(١-١)	تطور مساهمة الصادرات الصناعية فى اجمالى الصادرات السلعية خلال الفترة ٢٠٠٣/٠٢-٢٠١٠/٢٠١١.	٥٣
(١-٢)	توزيع المنشآت الصناعية حسب المحافظات	٥٤
(١-٣)	توزيع المنشآت الصناعية حسب نوع النشاط	٥٥
(٥-١)	تطور الإيرادات والاستخدامات العامة للدولة خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠١١-٢٠١٠/.٢٠١١	١٩٠
(٥-٢)	تطور الحصيلة الضريبية خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠١١-٢٠١٠/.٢٠١١	١٩١
(٥-٣)	تطور أرصدة الودائع لدى البنوك والتسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠١٠/٢٠١١)	١٩٢
(٥-٤)	تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية وفقاً للقطاعات خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠١٠/٢٠١١)	١٩٢
(٥-٥)	تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة الأجنبية وفقاً للقطاعات خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠١٠/٢٠١١)	١٩٣
(٥-٦)	تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية وفقاً للنشاط الاقتصادى خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠٠٨/٢٠٠٩)	١٩٣
(٥-٧)	تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة الأجنبية وفقاً للنشاط الاقتصادى خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠٠٨/٢٠٠٩)	١٩٤
(٥-٨)	تطور الاستثمارات حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠١٠/.٢٠١١	١٩٥

الفصل الأول

الرؤية الاستراتيجية لتنمية الصناعة المصرية
" تحليل الواقع ومقومات التطوير"

الفصل الأول
الرؤية الاستراتيجية لتنمية الصناعة المصرية
" تحليل الواقع ومقومات التطوير"

مقدمة :-

قامت ثورة يناير ٢٠١١ لتحقيق غايات أربع رئيسية وهي : " عيش " إشارة الى النهضة الاقتصادية وعدالة توزيع ثمارها، و" حرية " إشارة الى النهضة السياسية ، و" عدالة اجتماعية " إشارة الى الركائز الاجتماعية الرئيسية، وتكتمل منظومة الغايات بالقيمة العظمى التي لا معنى لأي مشروع نهضوي بدونها ألا وهي " الكرامة الإنسانية ".

ومن ثم فان إقامة الجمهورية الثانية لمصر، لا يجب أن ترتكن الى مجرد إصلاحات جزئية، ولكن الى نهضة شاملة تقوم على منظومة متكاملة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ويكون الإنسان المصري مبتدئها ومنتهاها، واداتها وغايتها، وتتكون قاعدة هرمها من مفردات التنمية البشرية، وتتوج قمته بأحدث مقومات اقتصاد المعارف وتقنيات الإنتاج والمعلومات، مما يمهد الطريق لإطلاق إمكانيات الاقتصاد المصري نحو تطلعات تهدف الى النهوض بمصر الى مصاف الدول الرائدة تنموياً المتفاعلة والمندمجة ايجابيا في الاقتصاد العالمي.

وحيث ان النشاط الصناعي هو محور التجارب التنموية الناجحة، باعتباره النشاط الأكثر تحقيقا للروابط والتشابكات الاقتصادية الخلفية والأمامية، بل والأكثر خلقا وابتكارا واستحداثا لأنشطة لم تكن قائمة بالمرة تخلق بدورها أنشطة مستحدثة أخرى في متوالية لانهائية، ولعل ما شهدته صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيا الحيوية والفيزيائية في العقدين الأخيرين من أهم الأمثلة على ذلك، فانه لا جدال حول الدور التنموي للقطاع الصناعي سواء التقليدي المعتمد على الآلات والمعدات والخامات، أو المعرفي المعتمد على تكنولوجيا المعلومات وما تخلقه اختراعاتها وابتكاراتها من اقتصادات افتراضية لانهائية قائمة على منظومة متكاملة من المنتجات والأسواق والأعمال والصفقات وتوجيه حركات الأموال والسلع والخدمات.

وبناء عليه يهدف هذا الفصل الى:-

أ. إعداد تصور متكامل لاستراتيجية التنمية الصناعية باعتباره احد أهم الركائز الرئيسية للرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية المصرية الثانية، يؤثر

ويتأثر بمختلف مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو الأمر الذي يمكن بلورته بالاستعانة بأساليب تحليلية مستحدثة (مثل تحليلي PEST & SWOT)، لاستخلاص الاستراتيجية المستهدفة على أسس من الواقعية، والشمول، والتحليل الهيكلي، والتنبؤ بالتفاعلات المحتملة بين الأبعاد المختلفة لواقع النشاط الصناعي، ومن ثم يمكن بلورة تلك الاستراتيجية في إطار مجموعة ركائز رئيسية تتفاعل مع بعضها البعض لتشكل الإطار الرئيسي لمنظومة الرؤية الاستراتيجية لتنمية الصناعة المصرية، والتي روعي في إعدادها تحقيق التكامل والتفاعل الايجابي بين أركانها لتحقيق الطفرة التنموية المستهدفة للصناعة المصرية على أسس موضوعية.

ب. تحديد أهم ملامح تلك الاستراتيجية في إقامة نشاط صناعي قادر على خلق تكنولوجيات جديدة محلياً، واستثمار طاقاته الكامنة والعاطلة، ورفع كفاءة وجودة المنتج الصناعي، بما يمكنه من تطوير المنظومة التسويقية للمنتج الصناعي المصري بالأسواق المحلية والدولية.

ج. تحديد أهم التعديلات في التشريعات، والسياسات المنظمة للنشاط الصناعي اللازمة لتطبيق تلك الاستراتيجية.

وبناء على ما سبق فسوف يتضمن هذا الفصل الأقسام التالية :-

١. الصورة الإجمالية للنشاط الصناعي في مصر .

٢. الصورة الهيكلية للنشاط الصناعي في مصر .

٣. تحليل واقع النشاط الصناعي في مصر باستخدام بعض مناهج التخطيط والإدارة الاستراتيجية.

٤. الإطار العام للرؤية الاستراتيجية للتنمية الصناعية.

١-١ الصورة الإجمالية للنشاط الصناعي في مصر :-

١-١-١ الإطار التشريعي والمؤسسي المنظم للنشاط الصناعي في مصر :-

بدأت الخطوات الأولى للتصنيع في مصر مع نهايات القرن التاسع عشر، إلا أن حركة التصنيع المصري لم تشهد تقدما يذكر حتى بداية خمسينيات القرن العشرين، حين أصبحت محور التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد مخطط بدأ ببرنامج التصنيع عام ١٩٥٧، ثم أصبحت محور

الخطط التنموية بمصر والتي تبنت بصفة أساسية استراتيجية الإحلال محل الواردات في برامجها الصناعية الموجهة مركزيا[١].

وينظم النشاط الصناعي تشريعيا القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة، وتشرف عليه مؤسسيا بصفة رئيسية وزارة الصناعة (الصناعة والتجارة حاليا)، وذراعها الرئيسي في هذا الصدد هيئة تطور مسماها والمهام المنوطة بها من الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة المنشأة بالقرار الجمهوري رقم ١٠٩٧ لسنة ١٩٥٧، الى الهيئة العامة للتصنيع (والتي اسند إليها أيضا اختصاصات مصلحة التنظيم الصناعي) المنشأة بالقرار الجمهوري رقم ١٤٧٦ لسنة ١٩٦٤، انتهاءاً بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء الهيئة العامة للتنمية الصناعية [٢] والتي تحددت مهامها وفقا للمادة الثانية من القرار على النحو التالي:-

" تكون الهيئة هي الجهة المسئولة عن تنفيذ السياسات الصناعية التي تضعها الوزارة والجهات التابعة لها، وعن تحفيز وتشجيع الاستثمارات فى القطاع الصناعي, ووضع وتنفيذ سياسات تنمية الأراضي للأغراض الصناعية وإتاحتها للمستثمرين , وتيسير حصولهم على التراخيص الصناعية, ولها في سبيل ذلك القيام بالآتي " :-

1. **دراسة التشريعات المتعلقة بالصناعة وإقتراح ما تراه بشأنها.**
2. **إعداد دراسات ومخططات التنمية الصناعية قطاعياً وجغرافياً ومتابعة وتشجيع تنفيذها .**
3. **وضع السياسات العامة والخطط اللازمة لتنمية المناطق الصناعية بالتنسيق مع المحافظات والجهات المعنية الأخرى ، ويكون للهيئة وحدها صلاحية البت فى طلبات إنشاء المناطق الصناعية أو التوسع فالقائم منها ، ووضع الشروط والقواعد المرتبطة بذلك ، سواء كانت المناطق الصناعية التى تُنشئها أو تديرها المحافظات أو الجهات الأخرى من الدولة أو من القطاع الخاص.**

---

[١] أميرة الحداد : بحث مصر مقابل كوريا الجنوبية: دربان متباينان للتصنيع- إصدار دور الدولة في اقتصاد مختلط-شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب-٢٠١٠- ص ١٥٥.

[٢] هناك العديد من الجهات الأخرى التي تتقاطع مهامها مع النشاط الصناعي مثل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ووزارة الاستثمار.

٤. تحديد الأراضى التى تخصص للأغراض الصناعية بالتنسيق مع المركز الوطنى لتخطيط إستخدامات أراضى الدولة.

٥. وضع الشروط والقواعد التى تتيح لشركات القطاع الخاص إنشاء إدارة المناطق الصناعية وتوفير المساحات والأراضى والأماكن فيها للمستثمرين ، والترخيص لها بإنشاء وإدارة المناطق الصناعية .

٦. تحديد الأنشطة والمنتجات الصناعية وكذلك الأنشطة الخدمية المرتبطة بها التى يتم مزاولتها فى المناطق الصناعية بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة والمحافظات والجهات الأخرى من الدولة والقطاع الخاص .

٧. وضع الشروط والقواعد المنظمة لإستغلال وتنمية أراضى المناطق الصناعية وتسعيرها للمستثمرين ، والتنسيق مع المحافظات أو الجهات الأخرى من الدولة أو القطاع الخاص التى تتولى إدارة المناطق الصناعية لإتاحتها للمستثمرين ، وذلك من خلال صندوق دعم الأراضى الصناعية المشار إليه فى المادة العاشرة من القرار[١].

٨. وضع القواعد العامة لتحفيز المستثمرين داخل المناطق الصناعية وربط ذلك بمعايير محددة للإنتاج والتشغيل والتصدير أو بغير ذلك من أهداف التنمية ، والعمل على تهيئة المناخ المناسب للإستثمار فى المناطق الصناعية بالتعاون مع الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة ، وعلى أن تعرض هذه القواعد على مجلس الوزراء لإقرارها.

٩. وضع الشروط والقواعد المنظمة للموافقات والتراخيص اللازمة للمشروعات الصناعية وإصدارها ، وإصدار شهادات القيد بالسجل الصناعى ، وللهيئة تفويض من تراه من الجهات المعنية بالدولة فى إصدار الموافقات والتراخيص.

١٠. إصدار الموافقات والتراخيص لإقامة المشروعات الصناعية خارج المناطق الصناعية وذلك فى الحالات التى تستلزم ذلك وفقاً للشروط والإجراءات التى يحددها مجلس إدارة الهيئة .

---

[١] نص المادة العاشرة من القرار" يُنشأ صندوق لدعم إنشاء وترفيق وتطوير المناطق الصناعية فى مصر ، ودعم أسعار الأراضى والأنشطة الصناعية والخدمية المرتبطة بها فى هذه المناطق بما يحقق أهداف الهيئة فى التنمية الصناعية على النحو الوارد فى المادة الثانية من هذا القرار ، وبما يؤدى إلى زيادة قدرة المناطق الصناعية على جذب الإستثمارات وتشجيع التنافس فيما بينها .وتتكون موارد الصندوق من الأعتمادات والأموال التى تخصصها له الدولة .ويكون للصندوق شخصية إعتبارية ويرأس مجلس إدارته رئيس مجلس إدارة الهيئة ، ويصدر قرار من الوزير المختص بالتجارة الخارجية والصناعة بتشكيل مجلس إدارته ونظم العمل به " .

١١.متابعة وتقييم المشروعات الصناعية بالتنسيق مع الجهات المعنية لضمان عدم مخالفة شروط إستغلال المناطق الصناعية.

١٢.وضع السياسات العامة والخطط اللازمة لتدريب العاملين فى المجال الصناعى، والإشراف على المشروعات الممولة بمنح أو قروض أجنبية والتى تتبع الوزارة المختصة بالتجارة الخارجية والصناعة،وذلك بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص التى تعمل فى هذا المجال،وبما يؤدى إلى تأهيل العاملين وتنمية قدراتهم وفقاً لمتطلبات الصناعة .

١٣.وضع السياسات والآليات اللازمة للربط بين متطلبات تطوير القطاعات الصناعية وأنشطة البحث العلمى والتكنولوجيا المرتبطة بها ، وذلك لتفعيل الاستفادة من نتائج الأبحاث والمشروعات العلمية لتلبية إحتياجات التنمية الصناعية .

١٤.تسجيل الشركات وبيوت الخبرة التى تعمل فى مجال إنشاء وتطوير وتحديث النظم الهندسية المتكاملة المتعلقة بالأنشطة الصناعية والتكنولوجية والخدمية وفقاً للضوابط التى يحددها مجلس إدارة الهيئة .

١٥.إصدار الكتب والمجلات والنشرات المتعلقة بالترويج للمناطق والمشروعات الصناعية والمواد الدعائية والإعلانية لها وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة .

١-١-٢ واقع الطاقة الصناعية المصرية [١] :-

بلغ عدد المصانع بمحافظات الجمهورية (وفق بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية في فبراير ٢٠١٢) ٣٣٠٤٦ مصنع تقدر تكاليفها الاستثمارية بنحو٥٣٤ مليار جنيه، تنتج ما قيمته ٧٠٧.٤١٠ مليار جنيه، بمتوسط إنتاج ٢١.٤ مليون جنيه للمصنع، ويعمل بها نحو ١.٨ مليون عامل ، تبلغ أجورهم نحو ١٩.٥ مليار جنيه، بمتوسط اجر سنوي للعامل يبلغ نحو ١١ ألف جنيه.

ويمارس العديد من تلك المصانع نشاطه بالمناطق الصناعية البالغ عددها ٩٦ منطقة[٢]، منها المقام بالمدن العمرانية الجديدة وعددها ٢١ منطقة صناعية، ومنها المناطق الصناعية التابعة للمحافظات وعددها ٧٥ منطقة صناعية تابعة لعدد ٢٣ محافظة.

---

[١] الهيئة العامة للتنمية الصناعية – موقع الهيئة على شبكة الانترنت– بيانات مؤرخة ١٥ فبراير ٢٠١٢– تاريخ الولوج للموقع ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢.

(٢) يختلف عدد المناطق وفق هذا البيان مع بيان آخر حدد عدد المناطق بعدد ١٢٤ منطقة في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ كما ورد في الصفحة السابعة من ورقة عمل بعنوان (نحو مستقبل أفضل لفتح آفاق الاستثمار أمام الاقتصاد الصناعي المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١) المقدمة بمؤتمر (الاقتصاد

١-١-٣ دور القطاع الصناعي في النشاط الاقتصادي :-

بتحليل تطور دور القطاع الصناعي في النشاط الاقتصادي يتضح ما يلي:-

١-١-٣-١ الاستثمارات الإجمالية [٣] :-

تراجع الوزن النسبي للقطاع الصناعي باجمالي الاستثمارات فيما بين سنوات الخطط الخمسية للخطة العشرينية ١٩٨٢/٢٠٠٢، حيث انخفض من ٢٣.٨% بالخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٧ الى ٢١.٩% بالخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٧، الى ١٤.٨% بالخطة الخمسية ١٩٩٢/٩٢، ثم الى ١٠.٧% بالخطة الخمسية ١٩٩٧/٢٠٠٢ وهو اقل وزن نسبي للقطاع في هذا الصدد منذ الثمانينيات، ثم زاد الى ١٦% بالخطة الخمسية ٢٠٠٢/٠٧، ثم عاد للانخفاض الى ١٣% بالخطة الخمسية ٢٠٠٧/١٢ ، ويعرض الجدول التالي التطورات المشار إليها :-

جدول رقم (١-١)
تطور الوزن النسبي لاستثمارات القطاع الصناعي بالاستثمارات الإجمالية
خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ ـ ٢٠١٢/٢٠١١

(القيمة بالمليون جنيه
وبالأسعار الجارية)

البيـــان	اجمالي السنوات ١٩٨٧/٨٢	اجمالي السنوات ١٩٩٢/٨٧	اجمالي السنوات ١٩٩٧/٩٢	اجمالي السنوات ٢٠٠٢/٩٧	اجمالي السنوات ٢٠٠٧/٠٢	اجمالي السنوات ٢٠١٢/٠٧
الصناعة	١٣٣٧٥	٢٩٣٢٨	٣٥٧٦٧	٣٤٢٤٦	٨٢٤١٧	١٤١٧٦٢
الإجمالي	٥٦٢١٣	١٣٤٠٢٥	٢٤٢١٣٧	٣٢٠٩١٥	٥١٥١٩٨	١٠٩٣٦٣٢
المساهمة النسبية (%)	٢٣.٨	٢١.٩	١٤.٨	١٠.٧	١٦	١٣

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد الى أن ضآلة نصيب القطاع الصناعي من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنوات الخطة الخمسية ٢٠٠٧/١٢ [١]، حيث لم يتعد في المتوسط ٦.٩%، فضلا عن تذبذبه بين ٨.٦% عام ٢٠٠٨/٠٧ ، ٤.١% عام ٢٠١٠/٠٩.

الصناعي المصري وما بعد الثورة "التحديات وفرص الاستثمار")، وزارة الصناعة والتجارة ، الهيئة العامة للتنمية الصناعية .

[٣] وزارة التخطيط والتعاون الدولي- موقع الوزارة على شبكة الانترنت – رابط السلاسل الزمنية السنوية المتفرع من رابط المؤشرات الاقتصادية- تاريخ الولوج للموقع ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢.

١-١-٣-٢ تراجع المساهمة النسبية للناتج الصناعي في توليد الناتج_المحلي الإجمالي خلال الخطتين الخمسيتين الأخيرتين [٢]:-

رغم زيادة متوسط المساهمة النسبية للقطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بشكل مضطرد فيما بين سنوات الخطط الخمسية للخطة العشرينية ١٩٨٢/٢٠٠٢، حيث زاد هذا المتوسط من ١٤.٩% بالخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٢ الى ١٧.٢% بالخطة الخمسية ١٩٩٢/٨٧، الى ١٧.٤% بالخطة الخمسية ١٩٩٧/٩٢، ثم الى ١٩.١% بالخطة الخمسية ٢٠٠٢/١٩٩٧ وهي أعلى مساهمة للقطاع في هذا الصدد منذ الثمانينيات، إلا أن متوسط تلك المساهمة انخفض بعد ذلك الى ١٧.٤% بالخطة الخمسية ٢٠٠٧/٠٢، ثم الى ١٦.٥% بالخطة الخمسية ٢٠١٢/٠٧ ، ويعرض الجدول التالي التطورات المشار إليها:-

جدول رقم (١-٢)
تطور مساهمة القطاع الصناعى فى توليد الناتج المحلى الاجمالى
خلال الفترة من ١٩٨٧/٨٢ – ٢٠١٢/٠٧
(القيمة بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية)

البيـــان	اجمالي السنوات ١٩٨٧/٨٢	اجمالي السنوات ١٩٩٢/٨٧	اجمالي السنوات ١٩٩٧/٩٢	اجمالي السنوات ٢٠٠٢/٩٧	اجمالي السنوات ٢٠٠٧/٠٢	اجمالي السنوات ٢٠١٢/٠٧
الصناعة	٢٧٠٧٠	٧٠٦٦٠	١٦٧٠٩٩	٢٩٦٥٩٨.٨	٤٥٩٠٤٤	٩٥٢٣٦٩.١
الإجمالي	١٨١٨٩٨	٤٦٤٤٠٣	٩٦١٣٥٠	١٥٥٢١١٠	٢٦٤٤٩٨٤	٥٧٨٥١٧٨
المساهمة النسبية (%)	١٤.٩	١٧.٢	١٧.٤	١٩.١	١٧.٤	١٦.٥

ويلاحظ أن التباين في التطورات المشار إليها بين المساهمة النسبية للقطاع الصناعي في تنفيذ الاستثمارات مقارنة بمساهمته النسبية في توليد الناتج إنما يعكس تحسنا نسبيا في إنتاجية الجنيه المستثمر بهذا القطاع خلال تلك الفترة، كما سيتضح مما يلي:-

١-١-٣-٣ التزايد المستمر لإنتاجية الجنيه المستثمر [١] بالقطاع الصناعي :-

---

[١] البنك المركزي المصري- التقرير السنوي للبنك لأعوام فترة الخطة الخمسية ٠٧ / ٢٠١٢.

[٢] المرجع السابق .

زادت إنتاجية الجنيه المستثمر بالنشاط الصناعي (مقومة بالأسعار الجارية) من ٤٠ قرش بالخطة الخمسية الأولى (١٩٨٣/٨٢- ١٩٨٧/٨٦) الى ٨٧ قرش بالخمسية السادسة (٢٠٠٨/٢٠٠٧-٢٠١٢/٢٠١١)، وقد كان تزايد هذه الإنتاجية مضطردا طوال الفترة باستثناء انخفاضه فيما بين الخطتين الخمسيتين الرابعة والخامسة.وهو ما يتضح من الجدول التالي:-

---

(١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي- موقع الوزارة على شبكة الانترنت – رابط السلاسل الزمنية السنوية المتفرع من رابط المؤشرات الاقتصادية- تاريخ الولوج للموقع ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢، وانتاجية الجنيه المستثمر = الزيادة في الناتج خلال الفترة ÷ اجمالي استثمارات الفترة.

جدول رقم (١-٣)

تطور متوسط إنتاجية الجنيه المستثمر بالنشاط الصناعي مقارنا بالاقتصاد ككل

بسنوات الخطط الخمسية للفترة ١٩٨٣/١٨٨٢ – ٢٠١٢/٢٠١١

(بالقرش)

	الخمسية الاولى		الخمسية الثانية		الخمسية الثالثة		الخمسية الرابعة		الخمسية الخامسة		الخمسية السادسة	
	صناعة	اجمالي	صناعة	اجمالي	صناعة	اجمالي	صناعة	اجمالي	صناعة	اجمالي	صناعة	اجمالي
القطاع العام	٢٧	٢٣	٣١	٤١	١٧	٢١	(٢٨)	٢٢	٥٥	٦٥	٧٧	٦٤
القطاع الخاص	٦٢	٩٢	٦٥	٩٠	٨٦	٩٥	١٢٨	٤٨	٥٧	٧٢	٩٠	٧٤
الإجمالي	٤٠	٤٩	٤٦	٦١	٦١	٤٨	٧٢	٣٤	٥٧	٦٩	٨٧	٧٠

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:-

١. **زيادة متوسط إنتاجية الجنيه المستثمر بالنشاط الصناعي على متوسط إنتاجية الجنيه المستثمر على مستوى الاقتصاد ككل، خاصة في الخطط الخمسية الأربع الأخيرة (باستثناء الخطة الخمسية الخامسة) حيث بلغ متوسط الإنتاجية بالنشاط الصناعي ٦١ قرش ، ٧٢قرش، ٥٧ قرش، ٨٧ قرش على الترتيب، في حين بلغ على المستوى الكلي ٤٨ قرش ،٣٤ قرش، ٦٩ قرش،٧٠ قرش على الترتيب.**

٢. **زيادة متوسط إنتاجية الجنيه المستثمر بالقطاع الخاص الصناعي على نظيره بالقطاع العام الصناعي بجميع الخطط الخمسية الست، وبلغت الفجوة مداها بين القطاعين في الخطة الخمسية الرابعة حيث جاءت الإنتاجية سالبة بالقطاع العام ، في حين حققت أعلى معدلاتها في القطاع الخاص بمتوسط ١٢٨ قرش، وهو ما يعود الى تراجع قيمة ناتج النشاط الصناعي العام فيما بين العام الأخير لتلك الخطة(٢٠٠٢/٢٠٠١) وسنة أساسها (١٩٩٧/١٩٩٦) ، وهو ما قد يعود بدوره الى النشاط غير المسبوق لعمليات الخصخصة خلال تلك الفترة، والتي حرمت القطاع العام من العديد من آليات إنتاجه، وقدمتها للقطاع الخاص بثمن منخفض نسبيا عن الأسعار السوقية في العديد من الحالات ، مما ساهم في ارتفاع العائد على الاستثمار به.**

١-١-٣-٤ التزايد المستمر للقطاع الصناعي في استيعاب العمالة [١] :-

رغم التراجع الطفيف في المساهمة النسبية للقطاع الصناعي في استيعاب العمالة من ١١.٢% عام١٩٨٧/٨٦ الى ١٠.٩% عام ١٩٩٢/٩١، إلا أن تلك المساهمة شهدت تزايدا مضطرداً خلال الخطط الخمسية التالية ، حيث زادت الى ١١.٦% عام ١٩٩٧/٩٦، والى ١٢.٣% عام ٢٠٠٢/٠١ ، ثم الى ١٣.٢% عام ٢٠٠٧/٠٦، ثم الى ١٣.٨% عام ٢٠١٢/١١، ويعرض الجدول التالي التطورات المشار إليها :-

---

[١] المرجع السابق، ويلاحظ انه باعتبار أن أعداد المشتغلين تراكمية فقد تمت المقارنة بين السنوات النهائية من كل خطة خمسية ، وليس بين مجموع عدد المشتغلين في الخمس سنوات بكل خطة كباقي المتغيرات.

جدول رقم (١-٤)
تطور مساهمة القطاع الصناعي في استيعاب العمالة خلال الفترة
١٩٨٣/٨٢ – ٢٠١٢/٢٠١١

(العدد بالالف مشتغل)

البيـــان	عام ١٩٨٧/٨٦	عام ١٩٩٢/٩١	عام ١٩٩٧/٩٦	عام ٢٠٠٢/٠١	عام ٢٠٠٧/٠٦	عام ٢٠١٢/١١
الصناعة	١٣٤٨	١٥٠١	١٨٣٣	٢١٧٣	٢٦٥٣	٣٢٠١
الإجمالي	١١٩٩٨	١٣٧٤٢	١٥٨٢٥	١٧٦٧٤	٢٠١٢٠	٢٣١٩٦
المساهمة النسبية (%)	١١.٢	١٠.٩	١١.٦	١٢.٣	١٣.٢	١٣.٨

١-١-٣-٥ زيادة مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات السلعية[١] :-

زاد متوسط مساهمة الصادرات الصناعية (تامة الصنع ونصف المصنعة) في اجمالي الصادرات السلعية من ٤١.٧% بالخطة الخمسية ٢٠٠٧/٠٢ الى ٤٧.٠% بالخطة الخمسية ٢٠١٢/٠٧، وقد تراوحت تلك النسبة بسنوات الخطة الخمسية ٢٠٠٧/٠٢ بين ٣٤,٥% عام ٢٠٠٦/٠٥، ونحو ٤٤.٨% عام ٢٠٠٣/٠٢، في حين تراوحت بسنوات الخطة الخمسية ٢٠١٢/٠٧ بين ٤٣.٢% عام ٢٠٠٨/٠٧ ونحو ٤٩.٦% في كل من عامي ٢٠٠٩/٠٨، ٢٠١٠/٠٩.

١-١-٣-٦ التوطـن الصناعـــي :-

يقيس مؤشر التوطن الصناعي[٢] مقارنة بين أهمية النشاط الصناعي (الوزن النسبي) في محافظة أو إقليم معين وأهمية هذا النشاط (وزنه النسبي) على مستوى الدولة ككل؛ فإذا زاد المؤشر عن الواحد الصحيح يعني ذلك تميز هذه المحافظة بدرجة أعلى من التوطن الصناعي مقارنة بمتوسط الدولة، والعكس بالعكس صحيح، وقد زادت قيمة هذا المؤشر عن الواحد

---

[١] ملحق رقم (١-١) .

[٢] مؤشر التوطن الصناعي =

عدد المشتغلين بنشاط الصناعة بالمحافظة ÷ عدد المشتغلين بنشاط الصناعة في بالجمهورية

اجمالي عدد المشتغلين بالمحافظة اجمالي عدد المشتغلين بالجمهورية

الصحيح في ١١ محافظة تراوحت بين ١.٠٥ بمحافظة البحر الأحمر، ٣.٠٨ بمحافظة السويس، في حين انخفضت عن الواحد الصحيح في باقي المحافظات كان اقلها بمحافظة المنيا بقيمة ٠,٠٩. ويعرض الجدول التالي مؤشر التوطن بمحافظات الجمهورية عام ٢٠١١ :-

جدول رقم (١-٥)
مؤشر التوطن الصناعي بمحافظات الجمهورية عام ٢٠١١

المحافظة	عدد المشتغلين بالصناعة [١]	اجمالي عدد المشتغلين[٢]	معامل التوطن
السويس	٣٧٦٨٣	١٦٠٠٠٠	٣.٠٨
بور سعيد	٤٢٣٢٨	١٩٨٠٠٠	٢.٧٩
الاسكندريه	٢٣٢٦٠٢	١١٤٤٠٠٠	٢.٦٦
القليوبيه	٢٤٣٠٩٤	١٣٠٦٠٠٠	٢٠٤٣
الشرقيه	٢٥٣٣٢٨	١٦١٨٠٠٠	٢.٠٥
الجيزه	٢٥٠٣٠٩	١٧٨٠٠٠٠	١.٨٤
القاهرة	٣١٣٣٧٠	٢٣٣٦٠٠٠	١.٧٥
الاسماعيليه	٢٩٠٥٨	٣٢٢٠٠٠	١.١٨
البحر الأحمر	٧٤٤٥	٩٣٠٠٠	١.٠٥
جنوب سيناء	٤٦٠٤	٦٢٠٠٠	٠.٩٧
الغربيه	٨٤٧١٥	١٢٧٣٠٠٠	٠.٩
المنوفيه	٦٧٥٥٧	١٢٧٥٠٠٠	٠.٧
دمياط	١٧٥٠٨	٣٤٢٠٠٠	٠.٧
أسوان	١٤٣٨٩	٣٣٧٠٠٠	٠.٦
قنا	٢٢٧١٦	٧٢٨٠٠٠	٠.٤
شمال سيناء	٣٠١١	١٠٧٠٠٠	٠.٤
البحيره	٥٤٨٠٧	٢٠٦٣٠٠٠	٠.٣
الدقهليه	٣٨٥١٣	١٥٦٦٠٠٠	٠.٣
أسيوط	١٥٦٥٣	٩٥٢٠٠٠	٠.٢
الفيوم	١١٤٧٨	٨٧٧٠٠٠	٠.٢
كفر الشيخ	٩٤١٤	٨٤٠٠٠٠	٠.١٤٦

[١] الهيئة العامة للتنمية الصناعية – موقع الهيئة على الانترنت رابط الاحصائيات – بيان توزيع المشتغلين بنشاط الصناعة على المحافظات مؤرخ فبراير ٢٠١٢، تاريخ الولوج ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢.

[٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – الكتاب الاحصائي السنوي لعام ٢٠١٢ – بيانات توزيع اجمالي المشتغلين بالمحافظات.

بنى سويف	١٠٣٩٠	٩٦٤٠٠٠	٠.١٤١
الوادى الجديد	٩١٢	٨٦٠٠٠	٠.١٣٩
سوهاج	٨٥٤٢	٩٨٦٠٠٠	٠.١١٣
مطروح	٩٩٦	١٢٤٠٠٠	٠.١٠٥
الأقصر	٢١٥٢	٣١٢٠٠٠	٠.٠٩٠
المنيا	١٠١٥٣	١٤٩٥٠٠٠	٠.٠٨٩
الإجمالـــي	١٧٨٦٧٢٧	٢٣٣٤٦٠٠٠	١

١-٢ الصورة الهيكلية للنشاط الصناعى فى مصر :-

يستعرض هذا المبحث واقع هيكل قطاع الصناعة موزعا حسب التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية، وحسب نوع النشاط الصناعي، وحسب القطاعات التنظيمية (القطاعين العام والخاص).

١-٢-١ التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية [١] : -

يتفاوت تركز المنشآت الصناعية بين المحافظات حسب المعيار المستخدم، كما يتضح مما يلي:

١-٢-١-١ عـدد المنشــآت : -

تركز نحو ٢٠٩٧٠ منشأة صناعية في الخمس محافظات الأولى وفق هذا المعيار بنسبة ٦٣.٥% من اجمالي عدد المنشآت البالغ ٣٣٠٤٦ منشأة،وقد احتل المركز الأول محافظة القاهرة بعدد ٨٢٤٤ منشأة بنسبة ٢٤,٩%، في حين لم يتعد عدد المنشآت الصناعية في الخمس محافظات الأخيرة وفق هذا المعيار ١٣٧ منشأة بنسبة ٠.٤%، وقد احتلت محافظة جنوب سيناء المركز الأخير بعدد ٩ منشآت بنسبة ٠.٠٣%.

١-٢-١-٢ قيمــة الإنتــاج :-

أنتجت المنشآت الصناعية في الخمس محافظات الأولى وفق هذا المعيار نحو ٤٥٦.٢٤٣ مليار جنيه بنسبة ٦٤.٥% من اجمالي قيمة إنتاج المنشآت الصناعية البالغ نحو ٧٠٧.٤١٠ مليار جنيه، وقد احتلت المركز الأول محافظة الشرقية بقيمة إنتاج ١٣٠.٦٨٥ مليار جنيه بنسبة ١٨.٥% في حين لم تتعد قيمة الإنتاج في الخمس محافظات الأخيرة وفق هذا المعيار ٥.٠١٤ مليار جنيه بنسبة ٠.٧%، وقد احتلت محافظة الوادي الجديد المركز الأخير بقيمة إنتاج ١٠٧ مليون جنيه بنسبة ٠.٠٢%.

١-٢-١-٣ التكاليف الاستثمارية :-

---

[١] ملحق رقم (١-٢).

بلغت قيمة التكاليف الاستثمارية للمنشآت الصناعية في الخمس محافظات الأولى وفق هذا المعيار نحو ٣١٧.٦٩٢ مليار جنيه بنسبة ٥٩.٦% من إجمالي قيمة التكاليف الاستثمارية للمنشآت الصناعية البالغة نحو ٥٣٣.٩٩٩ مليار جنيه، وقد احتل المركز الأول محافظة الإسكندرية بتكاليف استثمارية قيمتها ١٠٦.٢٢٦ مليار جنيه بنسبة ١٩.٩% ، في حين لم تتعد في الخمس محافظات الأخيرة وفق هذا المعيار ٥.٤٤٢ مليار جنيه بنسبة ١%، وقد احتلت محافظة الوادي الجديد المركز الأخير بتكاليف استثمارية قيمتها ١٢٨ مليون جنيه بنسبة ٠.٠٢%.

١-٢-١-٤ عدد العمال :-

بلغ عدد العمال بالمنشآت الصناعية في الخمس محافظات الأولى وفق هذا المعيار نحو ١.١٣٤ مليون عامل بنسبة ٦٣.٤% من إجمالي عدد عمال المنشآت الصناعية البالغ نحو ١.٧٨٧ مليون عامل، وقد احتل المركز الأول محافظة الشرقية بنحو ٢٥٣,٣ ألف عامل بنسبة ١٤.٢% ، في حين لم يتعد عدد العمال في الخمس محافظات الأخيرة ١٢ ألف عامل بنسبة ٠.٧%، وقد احتلت محافظة الوادي الجديد المركز الأخير بعدد ٩١٢ عامل بنسبة ٠.٠٥%.

١-٢-١-٥ الأجـــور :-

بلغت قيمة أجور العاملين بالمنشآت الصناعية في الخمس محافظات الأولى وفق هذا المعيار نحو ١١.٦١١ مليار جنيه بنسبة ٥٩.٤% من إجمالي قيمة الأجور بالمنشآت الصناعية البالغة نحو ١٩.٥٣٢ مليار جنيه، وقد احتلت المركز الأول محافظة الإسكندرية بأجور قيمتها ٢.٥١٥ مليار جنيه بنسبة ١٢.٩%، في حين لم تتعد في الخمس محافظات الأخيرة وفق هذا المعيار١٩١مليون جنيه بنسبة ١%، وقد احتلت محافظة الوادي الجديد المركز الأخير بأجور قيمتها ٣ مليون جنيه بنسبة ٠.٠٢%.

ويعرض الجدول التالي المؤشرات السابقة :-

جدول رقم (١-٦)
مؤشرات تركز التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية حسب معايير المقارنة
(القيمة بالمليار جنيه)

البيـــــان	الخمس محافظات الأولى		الخمس محافظات الأخيرة	
	القيمة	الوزن النسبي (%)	القيمة	الوزن النسبي (%)
عدد المنشآت (بالعدد)	٢٠٩٧٠	٦٣.٥	١٣٧	٠.٤
قيمة الإنتاج	٤٥٦.٢٤٣	٦٤.٥	٥.٠١٤	٠.٧
قيمة التكاليف الاستثمارية	٣١٧.٦٩٢	٥٩.٦	٥.٤٤٢	١.٠
عدد العمال (بألف عامل)	١١٣٣.٥٣١	٦٣.٤	١١.٦٧٥	٠.٧
قيمة الأجور	١١.٦١١	٥٩.٤	٠.١٩١	١.٠

المصدر : الهيئة العامة للتنمية الصناعية- موقع الهيئة على شبكة الانترنت ، رابط الإحصائيات، تاريخ الولوج ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى ما يلي:-

- تكررت أربعة محافظات في قائمة الخمس محافظات الأولى وفق جميع المعايير، هي الشرقية والإسكندرية، ومدينة السادس من أكتوبر، والقليوبية (باستثناء احتلال القليوبية المركز السادس من حيث التكاليف الاستثمارية).
- ضعف الاستثمار الصناعي في عدة محافظات خاصة الحدودية منها، واحتلال محافظتي مطروح ، والوادي الجديد المركزين الأخيرين (الرابع والخامس) بقائمة الخمس محافظات الأخيرة وفق جميع المعايير (باستثناء احتلال محافظة الوادي الجديد المركز الثالث بهذه القائمة وفق معيار عدد المنشآت).

١-٢-٢ هيكل المنشآت الصناعية حسب نوع النشاط [١] :-

يتفاوت تركز الأنشطة الصناعية – البالغ عددها ١٦ نشاط – حسب المعيار المستخدم ، كما يتضح مما يلي:-

[١] ملحق رقم (١-٣).

١-٢-٢-١ عدد المنشآت :

بلغت أعلى نسبة تركز من حيث عدد المنشآت الصناعية في خمسة أنشطة بلغ عدد منشآتها ٢٧٣٩٨ منشأة بنسبة ٨٢.٩% من إجمالي عدد المنشآت البالغ ٣٣٠٤٦ منشأة،وقد احتل المركز الأول نشاط الغزل والنسيج والملابس والجلود بعدد ٧١٥٠ منشأة بنسبة ٢١.٦%، في حين أن اقل خمسة أنشطة وفق هذا المعيار لم يتعد عدد منشآتها ٧٤ منشأة بنسبة ٠.٢%، وقد احتل نشاط استخراج خامات المعادن المركز الأخير بعدد منشأتين بنسبة ٠.٠١%.

١-٢-٢-٢ قيمة الإنتاج :-

أنتجت المنشآت الصناعية في الخمسة أنشطة الأولى وفق هذا المعيار نحو ٥٨٣.٤٦٣ مليار جنيه بنسبة ٨٢.٥% من إجمالي قيمة إنتاج المنشآت الصناعية البالغ نحو ٧٠٧.٤١٠ مليار جنيه، وقد احتل المركز الأول نشاط الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية بقيمة إنتاج ١٦٦.٤٠٣مليار جنيه بنسبة ٢٣.٥% في حين لم تتعد قيمة إنتاج الخمسة أنشطة الأخيرة وفق هذا المعيار٨٥٢مليون جنيه بنسبة ٠.١%، وقد احتل نشاط استخراج وتجهيز الفحم المركز الأخير بقيمة إنتا٧٠مليون جنيه بنسبة ٠.٠١%.

١-٢-٢-٣ التكاليف الاستثمارية :-

بلغت قيمة التكاليف الاستثمارية للمنشآت الصناعية في الخمس أنشطة الأولى وفق هذا المعيار نحو ٣٨٩.٠٨٣ مليار جنيه بنسبة ٧٢.٩% من إجمالي قيمة التكاليف الاستثمارية للمنشآت الصناعية البالغة نحو ٥٣٣.٩٩٩ مليار جنيه، وقد احتل المركز الأول نشاط الكيماويات الأساسية ومنتجاتها بتكاليف استثمارية قيمتها ٩٤.٦٦١ مليار جنيه بنسبة ١٧,٧%، في حين لم تتعد قيمتها في الخمسة أنشطة الأخيرة وفق هذا المعيار ١.٨٧٢ مليار جنيه بنسبة ٠,٤%، وقد احتل نشاط الإنتاج النباتي والحيواني المركز الأخير وبتكاليف استثمارية قيمتها ١٩٥ مليون جنيه بنسبة ٠.٠٤%.

١-٢-٢-٤ عدد العمال :-

بلغ عدد العمال بالمنشآت الصناعية في الخمسة أنشطة الأولى وفق هذا المعيار نحو ١.٥٢٧ مليون عامل بنسبة ٨٥.٨% من إجمالي عدد عمال المنشآت الصناعية البالغ نحو ١.٧٨٧مليون عامل، وقد احتل المركز الأول نشاط الغزل والنسيج والملابس والجلود بنحو ٤٩٩.٨ ألف عامل بنسبة ٢٨% ، في حين لم يتعد عدد العمال في الخمسة أنشطة الأخيرة ١٣.١ ألف عامل بنسبة ٠.٧%، وقد احتل نشاط استخراج خامات المعادن المركز الأخير بعدد ٨٨٢ عامل بنسبة ٠.٠٥%.

١-٢-٢-٥ الأجـور :-

بلغت قيمة أجور العاملين بالمنشآت الصناعية في الخمسة أنشطة الأولى وفق هذا المعيار نحو ١٦.٠٦٨ مليار جنيه بنسبة ٨٢.٣% من إجمالي قيمة الأجور بالمنشآت الصناعية البالغة نحو ١٩.٥٣٢ مليار جنيه ، وقد احتل المركز الأول نشاط الكيماويات الأساسية ومنتجاتها بأجور قيمتها ٣.٨٢٢ مليار جنيه بنسبة ١٩.٦%، في حين لم تتعد في الخمس محافظات الأخيرة وفق هذا المعيار ١٠١ مليون جنيه بنسبة ٠.٥%، وقد احتل نشاط استخراج خامات المعادن المركز الأخير بأجور قيمتها ٩.٥ مليون جنيه بنسبة ٠.٠٥%.

١-٢-٢-٦ متوسط إنتاج المصنع :-

تراوح متوسط قيمة الإنتاج السنوي للمصنع فيما بين أعلى خمسة أنشطة وفق هذا المعيار بين ٢.١٥٨ مليار جنيه بنشاط البترول وتكريره ومنتجات الغاز الطبيعي، ٣٥ مليون جنيه بنشاط استخراج وتجهيز الفحم، بينما تراوح فيما بين اقل خمسة أنشطة بين ٨.٩ مليون بنشاط الغزل والنسيج والملابس والجلود،١.٢ مليون جنيه بمراكز الخدمة والصيانة.

ويعرض الجدول التالي المؤشرات السابقة :-

جدول رقم (١-٧)

مؤشرات تركز الأنشطة الصناعية حسب المعايير المستخدمة

(القيمة بالمليار جنيه)

البيـــــان	الخمس أنشطة الأولى		الخمس أنشطة الأخيرة	
	القيمـــة	الوزن النسبي(%)	القيمـــة	الوزن النسبي(%)
١. عدد المنشآت (بالعدد)	٢٧٣٩٨	٨٢.٩	٧٤	٠.٢
٢. قيمة الإنتاج	٥٨٣.٤٦٣	٨٢.٥	٨٥٢	٠.١
٣. قيمة التكاليف الاستثمارية	٣٨٩.٠٨٣	٧٢.٩	١.٨٧٢	٠.٤
٤. عدد العمال (بألف عامل)	١٥٢٦.٩٦٦	٨٥.٨	١٣.١١٢	٠.٧
٥. قيمة الأجور	١٦.٠٦٨	٨٢.٣	٠.١٠١	٠.٥

المصدر : الهيئة العامة للتنمية الصناعية– موقع الهيئة على شبكة الانترنت ، رابط الإحصائيات، تاريخ الولوج ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى ما يلي :-

- تكررت أربعة أنشطة في قائمة الخمس أنشطة الأولى وفق جميع المعايير، هي المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، والكيماويات الأساسية ومنتجاتها، والصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية، والغزل والنسيج والملابس والجلود(باستثناء احتلال الغزل والنسيج والملابس والجلود المركز السادس من حيث التكاليف الاستثمارية).
- تكررت أربعة أنشطة ضمن قائمة الخمس أنشطة الأخيرة وفق جميع المعايير، وهي أنشطة الإنتاج النباتي والحيواني، واستخراج وتجهيز الفحم، واستخراج خامات المعادن، واستغلال المناجم والمحاجر (باستثناء الأخير فيما يخص عدد المنشآت).

١-٢-٣ هيكل المنشآت الصناعية حسب القطاعات التنظيمية (القطاعين العام والخاص)[١]:

تزايدت مساهمة القطاع الخاص في النشاط الصناعي خلال سنوات الخطط الخمسية الست على مدار سنوات الفترة ١٩٨٣/١٩٨٢ – ٢٠١٢/٢٠١١، وذلك كما يتضح مما يلي:-

١-٢-٣-١ الناتج المحلي الاجمالي :-

تزايد متوسط مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة من ٤٤% بسنوات الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٣/٨٢- ١٩٨٧/٨٦) الى ٥٥% بالخمسية الثانية، ٦٤% بالخمسية الثالثة، ٨٥%بالخمسية الرابعة، ٨٦% بالخمسية الخامسة، إلا انه انخفض بشكل طفيف الى ٨٤% بالخمسية السادسة، وجاءت مساهمة القطاع العام بالنسب المتممة.وهو ما يتضح من الجدول التالي:-

[١] وزارة التخطيط والتعاون الدولي- موقع الوزارة على شبكة الانترنت – رابط السلاسل الزمنية السنوية المتفرع من رابط المؤشرات الاقتصادية- تاريخ الولوج للموقع ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢.

جدول رقم (١-٨)

تطور متوسط مساهمة القطاعين العام والخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي بسنوات الخطط الخمسية للفترة ١٩٨٣/١٨٨٢ ـ ٢٠١٢/٢٠١١

(%)

	الخمسية الأولى	الخمسية الثانية	الخمسية الثالثة	الخمسية الرابعة	الخمسية الخامسة	الخمسية السادسة
القطاع العام	٥٦	٤٥	٣٦	١٥	١٤	١٦
القطاع الخاص	٤٤	٥٥	٦٤	٨٥	٨٦	٨٤
الإجمالـي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي– موقع الوزارة على شبكة الانترنت – رابط السلاسل الزمنية السنوية المتفرع من رابط المؤشرات الاقتصادية– تاريخ الولوج للموقع ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢.

١-٢-٣-٢ الاستثمارات[٢] :-

تزايد متوسط مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ الاستثمارات الإجمالية خلال تلك الفترة بشكل مضطرد من ٣٨% بسنوات الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٣/٨٢– ١٩٨٧/٨٦) الى ٤٥% بالخمسية الثانية، ٦٣% بالخمسية الثالثة، ٦٤%بالخمسية الرابعة، ٧٦% بالخمسية الخامسة،ثم الى ٨١% بالخمسية السادسة، وجاءت مساهمة القطاع العام متناقصة بشكل مضطرد بالنسب المتممة. وهو ما يتضح من الجدول التالـي:–

[٢] المرجع السابق.

جدول رقم (١-٩)
تطور متوسط مساهمة القطاعين العام والخاص في تنفيذ الاستثمارات بسنوات الخطط الخمسية للفترة ١٩٨٣/١٨٨٢ ـ ٢٠١٢/٢٠١١

(%)

	الخمسية الأولى	الخمسية الثانية	الخمسية الثالثة	الخمسية الرابعة	الخمسية الخامسة	الخمسية السادسة
القطاع العام	٦٢	٥٥	٣٧	٣٦	٢٤	١٩
القطاع الخاص	٣٨	٤٥	٦٣	٦٤	٧٦	٨١
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي– موقع الوزارة على شبكة الانترنت – رابط السلاسل الزمنية السنوية المتفرع من رابط المؤشرات الاقتصادية– تاريخ الولوج للموقع ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢.

١-٢-٣-٣ المشتغلون [١] :-

تزايد متوسط مساهمة القطاع الخاص في استيعاب العمالة بشكل مضطرد خلال تلك الفترة من ٣٩% بسنوات الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٣/٨٢– ١٩٨٧/٨٦) الى ٤٨% بالخمسية الثانية، ٦٨% بالخمسية الثالثة، ٨٠%بالخمسية الرابعة، ٨٩% بالخمسية الخامسة، ثم الى ٩٤% بالخمسية السادسة، وجاءت مساهمة القطاع العام متناقصة بالنسب المتممة. وهو ما يتضح من الجدول التالي:–

[١] المرجع السابق.

جدول رقم (١-١٠)
تطور متوسط مساهمة القطاعين العام والخاص في استيعاب العمالة
بسنوات الخطط الخمسية للفترة ١٩٨٣/١٨٨٢ ـ ٢٠١٢/٢٠١١

(%)

	الخمسية الاولى	الخمسية الثانية	الخمسية الثالثة	الخمسية الرابعة	الخمسية الخامسة	الخمسية السادسة
القطاع العام	٦١	٥٢	٣٢	٢٠	١١	٦
القطاع الخاص	٣٩	٤٨	٦٨	٨٠	٨٩	٩٤
الإجمالـي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي– موقع الوزارة على شبكة الانترنت – رابط السلاسل الزمنية السنوية المتفرع من رابط المؤشرات الاقتصادية– تاريخ الولوج للموقع ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢.

٣-١ تحليل واقع النشاط الصناعي في مصر باستخدام بعض مناهج التخطيط والإدارة الاستراتيجية :-

استهدفت الدراسة تحليل واقع النشاط الصناعي اعتمادا على بعض المناهج والأساليب الحديثة في التخطيط والإدارة الاستراتيجية، لرصد أهم المؤثرات الداخلية والخارجية على النشاط ، حتى يأتي استخلاص الرؤية الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة المصرية مبنياً ومؤسساً على مختلف الجوانب والأبعاد الرئيسية لواقع هذا النشاط، ومستشرفاً لأهم المبادرات، والتعديلات الهيكلية والمرحلية اللازمة لتحقيق تلك الرؤية.

ويعتبر تحليل PEST [١]، وتحليل SWOT[٢]، من انسب مناهج التحليل المستخدمة في التخطيط والإدارة الاستراتيجية في هذا الصدد، وقد بادرت الدراسة باستخدام هذين المنهجين في التحليل باعتبارهما منهجين متكاملين، حيث يهدف تحليل PEST الى تناول العناصر ذات التأثير الخارجي أو غير المباشر على موضوع الدراسة، في حين يهدف تحليل SWOT الى تناول العناصر ذات التأثير المباشر على موضوع الدراسة. ويشير اختصار PEST الى الأحرف الأولى من العناصر الأربعة لهذا التحليل وهي عناصر:

- السياسة (Political) .
- الاقتصاد (Economic).
- الاجتماع (Social).
- التكنولوجيا (Technological).

بينما يشير اختصار SWOT الى الأحرف الأولى من العناصر الأربعة لهذا التحليل وهي عناصر:-

- القوة (Strength).
- الضعف (Weakness).
- الفرص المتاحة (Opportunities).
- المخاطر (Threats).

وفيما يلي استعراضاً لأهم ما أسفر عنه تحليل واقع النشاط الصناعي باستخدام هذين المنهجين:-

---

(١) "http://www.marketingteacher.com/lesson-store/lesson-pest.html#" .
/" http://www.quickmba.com/strategy/pest".
(٢) http://www.businessballs.com/swotanalysisfreetemplate.htm#swot-analysis-matrix

١-٣-١ اثر العوامل الخارجية المؤثرة على واقع النشاط الصناعي في مصر باستخدام تحليل PEST:-

١-٣-١-١ المحور السياسي (P) :-

أولا : أهم مفردات البعد السياسي :

يعتبر البعد السياسي هو المتغير المستقل الرئيسي في الحياة المصرية منذ اندلاع الثورة المصرية في يناير ٢٠١١ والى الآن، حيث تتأثر به صعودا وهبوطا مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والأمنية، بل والتشريعية والقضائية أيضا.

إلا أن تقييم البعد السياسي في مصر يتطلب أولا استعراض أهم مفرداته الأساسية [1]؛ والتي رغم تعددها ، إلا انه يمكن بلورتها في مجموعة من المحاور الرئيسية التالية :-

١. البنية الأساسية السياسية :-

يقصد بالبنية الأساسية السياسية مدى توافر ركائز، وضمانات الممارسات السياسية السليمة المبنية على أسس من الديمقراطية والحيادية ، والتي لا تستهدف سوى تحقيق مصالح الوطن والمواطنين. ومن أهم تلك الركائز والضمانات :-

أ. ضمان التداول السلمي النزيه للسلطة.

ب. حماية مختلف الحقوق والحريات.

ج. سيادة النظام والقانون.

د. تطوير التشريعات بما يلاءم التطور في المصالح الوطنية .

هـ. ارتقاء الوعي السياسي واعتماده على الرؤى الاستراتيجية.

و. تنوع ونضج وكفاءة الأشكال المختلفة للتنظيمات السياسية .

٢. مستوى المشاركة السياسية :-

ويقصد بمستوى المشاركة السياسية مجالات ونطاق وفعالية تلك المشاركة، والتي من أهم أركانها:-

أ. المشاركة الشعبية في التخطيط الاستراتيجي القومي وتحديد اولوياته والياته.

ب. شراكة خبراء الاقتصاد، والاجتماع، والعلوم التطبيقية في صنع القرار السياسي.

ج. المشاركة الفعالة والواعية في مختلف أشكال الاقتراع والانتخاب.

د. التوافق الوطني على أجندة المصالح الوطنية.

هـ. التوافق الوطني على نظام الحكم ودستور والتشريعات السياسية للبلاد.

٣. كفاءة الإدارة السياسية :-

وتتحدد أهم ملامح تلك الكفاءة في مدى تحقق الركائز التالية:-

---

[1] محمد حسين ابو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي،الطبعة الثانية، عام ٢٠٠٩،ص ٨٦،٨٧.

أ. القدرة على حماية السيادة الوطنية ووحدة الأرض والشعب.
ب. القدرة على تعظيم المصالح الوطنية في ظل مقتضيات العلاقات والتعاملات الدولية والإقليمية.
ج. الاعتماد على الرؤى الاستراتيجية المبنية على المنهجية العلمية، وتبني المبادرات في إحداث التغيرات الهيكلية والطفرية في مختلف المجالات.
د. توافر مهارات القيادة ، والقدرة على توحيد الصفوف خلف الأهداف الوطنية ومواجهة تحدياتها.
هـ. حيادية القيادة السياسية ، وتغليب المصالح الوطنية على أي مصالح حزبية أو شخصية.

ثانيا : الواقع السياسي في مصر :-

تباينت تطورات البعد السياسي في مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١، حتى أفرزت واقعا تتباين ملامحه بين الايجابي والسلبي ، وان غلب عليه الملمح السلبي وهو ما نستعرضه فيما يلي :-

١. أهم ايجابيات الواقع السياسي بعد ثورة يناير ٢٠١١ :-

أ. القضاء على حقبة سياسية شهدت العشر سنوات الأخيرة منها أسوأ مظاهر الزواج الفاسد بين السلطة والمال، وإصراراً محموما على توريث السلطة.
ب. تنامي الوعي السياسي (وان لم ينضج بعد) وكسر حاجز الخوف من السلطة لدى مختلف فئات الشعب، وان تباين مستوى هذا الوعي واليات ممارسته من فئة الى أخرى.
ج. تنامي حجم ودور التنظيمات السياسية ممثلة في الأحزاب، والحركات والتيارات السياسية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني، وان تباين مستوى جماهيريتها وفاعلية مشاركاتها ، ودرجة نضجها السياسي سواء على مستوى الأسس أو المبادئ، أو على مستوى الآليات والممارسات .
د. تنامي المشاركة الجماهيرية الايجابية و الفعالة والواعية في مختلف أشكال الاقتراع والانتخاب (اتحادات طلاب، نقابات ، أندية، مجالس نيابية، انتخابات رئاسية، استفتاءات.
هـ. انتخاب أول مجالس نيابية مبنية على مشاركة حقيقية من حيث العدد والإرادة الانتخابية.
و. انتخاب أول رئيس مصري منتخب، في أول منافسة انتخابية رئاسية حقيقية.

ز. سعي المعارضة للتكتل لتكوين كيان قوي يكون ندا للقوى الحاكمة لاستكمال المنظومة الصحية للنظام الديمقراطي.

ح. سعي التيار الحاكم الى إعادة هيكلة العلاقات السياسية الخارجية، بالدخول في محاور تحالفية جديدة تستعيد بها مصر مكانتها الإقليمية والدولية من خلال السعي لإعادة تشكيل توازنات القوى السياسية لصالحها، فعلى مستوى الشرق الأوسط هناك توجه واضح لخلق تحالف استراتيجي مع إيران وتركيا، وهو تحالف يسمح بتغير نسبي بموازين القوى الإقليمية لصالح مصر، كما انه على المستوى الإفريقي هناك سعيا حثيثا لاستعادة مكانة مصر الأفريقية، خاصة مع دول حوض النيل.

٢. أهم سلبيات الواقع السياسي بعد ثورة يناير ٢٠١١ :-

أ. عدم توافر العديد من ركائز البنية الأساسية السياسية، والتي من أهمها :-

- الافتقار الى مقومات حماية الحقوق والحريات: إن ممارسة العديد من الحريات أصبحت موضع تساؤل ، حيث تعددت الدعاوى القضائية في موضوعات وقضايا الراي، وتنامت توجهات الاسلاميين المتشددين لفرض توجهاتهم على المجتمع ككل، حتى تعددت حالات قيامهم بتطبيق حد الحرابة مباشرة، كما أصبح استئداء العديد من الحقوق موضع شك نظرا للخلل في سيادة النظام والقانون.
- ضعف الالتزام بالنظام والقانون: حيث تسود البلاد حالة لم تشهدها من قبل من الانفلات الامني من أهم أسبابه :-
  - عدم احداث الهيكلة المطلوبة بجهاز الشرطة.
  - عدم الثقة في مدى جدية تطبيق القانون على الجميع بحيادية ودون تفرقة.
  - تدهور العديد من الاوضاع الاقتصادية مما ادى لتفشي ظاهرة المظاهرات الفئوية من جهة، وتفشي حالات البلطجة كمصدر رزق لممارسيها من الجهة الاخرى.
- افتقاد التوافق حيال تطوير التشريعات والقوانين، خاصة ان الكيان القائم بهذا التطوير لم ينتخب بالاساس للقيام بهذا الدور.
- عدم نضج الوعي السياسي بعد بالنسبة لمعظم المواطنين، نظرا لاستمرار تاثرهم بالاساس بالمؤثرات الدينية السطحية، والعصبيات القبلية، مما يفقدهم القدرة على تحديد رؤى استراتيجية على اسس موضوعية.

ب. عدم تطبيق أهم محاور المشاركة السياسية خاصة فيما يتعلق بما يلي :-

- الافتقاد للمشاركة الشعبية في التخطيط الاستراتيجي القومي وتحديد اولوياته والياته، فالقرارت تؤخذ بشكل مركزي بصفة اساسية.
- الافتقار الى الشراكة بين صناع القرار السياسي وبين خبراء الاقتصاد والاجتماع والعلوم التطبيقية، واستمرار تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة والكفاءة.
- عدم تنفيذ العديد من مطالب القوى السياسية بشان تحقيق التوافق على أجندة المصالح الوطنية، شهدت العديد من مواد الدستور درجة كبيرة من عدم القبول لدى مختلف فئات المجتمع باختلاف تياراتها، مما افقد أول دستور بعد الثورة، والعديد من التشريعات التالية له المستوى المقبول من التوافق الوطني، حتى أن الحكومة أعلنت تكليفها للعديد من الخبراء بدراسة تعديل العديد من مواد الدستور، رغم عدم مرور اقل من ستة اشهر على الاستفتاء عليه .

ج. مدى كفاءة الإدارة السياسية :-

فيما يخص كفاءة إدارة أول مؤسسة رئاسية في ظل الجمهورية المصرية الثانية، فانه لا يمكن الحكم على مدى نجاح أداءها السياسي في خلال تسعة اشهر فقط، إلا أن الاختلالات التي اكتنفت إدارة الحياة السياسية منذ بداية الفترة الانتقالية التي تلت ثورة يناير وحتى الآن، أثرت سلبا على كافة أركان النشاط الاقتصادي، إلا أن البعد الايجابي في هذا الصدد هو انه بمجرد توافر مقومات البنية الأساسية للحياة السياسية، وتفعيل أواصر التوافق والمشاركة بين القوى الوطنية، سوف تتجاوب بشكل فوري كافة مقومات تفعيل أركان الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن التدهور الحادث بكل منهما ناتج بصفة أساسية عن عدم الاستقرار السياسي، وليس أدل على ذلك من أن السبب الرئيسي لقيام الثورة، لم يكن اقتصادياً (حيث حققت مصر في العشر سنوات السابقة على الثورة، معدلات نمو زادت أحيانا على ٧%)، وإنما كان بالأساس لمواجهة افرازات البعد السياسي الذي سمح بالتزاوج الفاسد بين السلطة والمال ، وإهمال أهم مفردات العدالة الاجتماعية. ومن ثم فانه إن لم يكن مرور اقل من سنة على تنصيب الرئيس الحالي كافيا للحكم على مدى كفاءة الإدارة السياسية، فانه يمكن التأكيد على ضرورة مراعاة السلطة الحالية لما يلي :

- الشفافية في تحديد المسار السياسي الاستراتيجي للقيادة السياسية، والمبادرات الوطنية المخططة للنهوض بالاقتصاد القومي ومستويات المعيشة.

- مواجهة أزمات الثقة المتتالية بين مؤسسة الرئاسة وبين صفوف المعارضة ، من خلال العمل الجاد لخلق توافق وطني يضمن توحيد الصفوف لإنجاز الرؤية الاستراتيجية للقيادة السياسية.
- التأكيد على الحيادية السياسية وتغليب المصلحة الوطنية على أية مصلحة حزبية أو شخصية، تجنبا لما يحدثه أي تراخ في هذا الصدد من تفاقم للانفلات الأمني وفقدان لمصداقية السلطة.

أما على المستوى الخارجي، فمازالت حالة عدم الاستقرار على المستوى الإقليمي هي واقع مختلف دول الربيع العربي، كما انه على المستوى الدولي، فقد جاء تهديد رئيس كوريا الشمالية الجديد كل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية بمواجهة قد تصل الى المستوى النووي، ليخلق خللا جوهريا في المناخ السياسي الدولي إذا ما نشبت فعلا حربا على هذا المستوى.

١-٣-١-٢ المحور الاقتصادي (E) :-

يتناول هذا المحور أهم التطورات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٢. وسيتم تناولها من خلال البعدين الدولي والمحلي ، لاستخلاص صورة متكاملة عن واقع الاقتصاد المصري.

أولا : أهم التطورات الاقتصادية الدولية [1] :

شهد الاقتصاد العالمي خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٢ عدة تطورات تمثلت أهم ملامحها الرئيسية فيما يلي:-

١. تراجع معدلات النمو الاقتصادي :-

بعد أن شهد الاقتصاد العالمي عام ٢٠١٠ تعافيا ملحوظا من الأزمة المالية العالمية التي تفجرت في سبتمبر ٢٠٠٨ ، وحقق معدل نمو اقتصادي بلغ ٥.٣% ، لم يلبث أن تراجع هذا المعدل الى ٣.٩%عام ٢٠١١، ثم الى ٣.٥% عام ٢٠١٢ ، وان كانت التوقعات تشير الى توجهه للصعود الى ٣.٩% بنهاية عام ٢٠١٣.وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى ما يلي:

أ. فاقت معدلات النمو باقتصاديات الدول الناشئة ثلاثة أمثال معدلات النمو بالدول المتقدمة خلال الفترة ٢٠١٠ –٢٠١٢، حيث تراوحت بالدول الناشئة بين ٧.٥%، ٥.٦%، في

---

[1] وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٢/٢٠١٣ العام الأول من الخطة الخمسية ٢٠١٢/٢٠١٧، الصفحات من ١٢ الى ٢٧، اعتمادا على بيانات تقرير "World Economic Outlook Update", January 2012" الصادر عن صندوق النقد الدولي.

حين تراوحت بالدول المتقدمة بين ٣.٢%،١.٤% ، مما يشير الى أن الدول الناشئة تمثل في الفترة القادمة قبلة جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

ب. تذبذب معدل النمو الاقتصادي بمجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث انه رغم قيادة الدول البترولية الخليجية مسار التعافي من الأزمة المالية العالمية لتصل بمعدل النمو الاقتصادي لتلك المجموعة الإقليمية الى ٥% عام ٢٠١٠ بعد أن هبط الى ١.٨% في عام ٢٠٠٩ ، إلا أن عدم الاستقرار بالمنطقة بالمرحلة التالية للثورات العربية تسبب في انخفاض معدل النمو الاقتصادي الى ٣.٥% عام ٢٠١١ وان كان من المتوقع ان يبلغ ٥.٥% عام ٢٠١٢، ثم يعود الى الانخفاض الى٣.٧% عام ٢٠١٣.وتواجه دول المنطقة مشكلتين رئيسيتين قد تؤثران سلبا على مسيرتها التنموية بالمرحلة المقبلة، الأولى استمرار بل واحتمال اتساع رقعة حالة عدم الاستقرار السياسي ، وما يخلفه من تدهور الأوضاع الاقتصادية وتردي الحالة الأمنية وتفكك أركان الدول، أما المشكلة الثانية فهي الانعكاسات السلبية للازمات المالية والاقتصادية بدول منطقة اليورو على اقتصاديات دول المنطقة.

٢. تذبذب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر :-

تذبذبت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا خلال الفترة من ٥٠٨ مليار دولار عام ٢٠١٠ الـى ٦٢٥ مليار دولار عام ٢٠١١، ثم عاودت الانخفاض الى ٥١٨ مليار دولار عام ٢٠١٢ بنسبة تراجع ١٧%، نظرا لحالة عدم التيقن وتذبذب الأسواق المالية العالمية تأثرا بأزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو والتي تمثل احد أهم اقتصاديات الدول المتقدمة التي تستقبل نحو ٥٠% من جملة تدفقات تلك الاستثمارات عالميا .

٣. تذبذب معدلات التضخم :-

تذبذب معدل التضخم بالدول الناشئة من ٦.١% عام ٢٠١٠ ليرتفع الى ٧.٢% عام ٢٠١١ ثم انخفض الى ٦.٣% عام ٢٠١٢ ، وقد اتخذ نفس الاتجاه بالدول المتقدمة وان كان خاضعا بدرجة اكبر للسيطرة على معدلاته حيث بلغ في اعوام الفترة ١.٥% ، ٢.٧% ، ٢% على الترتيب.

٤. تزايد نسبة الديون السيادية على الناتج المحلي الاجمالي:-

تزايد نسبة الديون السيادية على الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم من ٧٠% عام ٢٠١٠، الى ٧٠.١% عام ٢٠١١، ٧٠.٩% عام ٢٠١٢، وتجدر الإشارة الى أن ذلك يعود بصفة أساسية الى الدول المتقدمة التي تزايد بها هذه النسبة من ١٠١.٥%، الى ١٠٥.٦%، ثم الى ١١٠% على الترتيب ، في حين تمكنت الاقتصاديات الناشئة من السيطرة على تلك النسبة

والحفاظ عليها عند مستويات منخفضة ومتناقصة من ٤٠.١% الى ٣٦.٤%، ثم الى ٣٤.٢% على الترتيب بين أعوام المقارنة.

ثانيا : أهم التطورات الاقتصادية والنقدية [١] والمالية [٢] بالاقتصاد المصري :-

أسفر تحليل تطورات المجاميع الاقتصادية والنقدية والمالية الرئيسية بالاقتصاد المصري والمؤشرات المستخلصة منها عن تراجع معظم مؤشرات الأداء بالاقتصاد المصري خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١١/٢٠١٢ وهو ما يتضح مما يلي:-

١. **تراجع معدل النمو السنوي خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، ٢٠١١/٢٠١٢ الى نحو ٢.٠% سنويا في المتوسط، مقابل معدل مناظر بلغ ٥.٧% فيما خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠٠٩/٢٠١٠.**
٢. **تراجع القدرة على الاعتماد على الذات ، وهو ما يعكسه تراجع المساهمة النسبية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق (المثبت بأسعار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧) في اجمالي الموارد من ٧٧.١% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ الى ٧٦% عام ٢٠١٠/٢٠١١ الى ٧٤.٥% عام ٢٠١١/٢٠١٢، وفي المقابل زاد الاعتماد على الواردات من السلع والخدمات في توفير تلك الموارد من ٢٢.٩% الى ٢٤% ثم الى ٢٥.٥% على الترتيب، وهو ما انعكس في زيادة الميل للاستيراد من ٢٩.٧% الى ٣١.٦% ثم الى ٣٤.٢% فيما بين اعوام المقارنة على الترتيب.**
٣. **تراجع النصيب النسبي للإنفاق الاستثماري من اجمالي الاستخدامات من ١٥.٥% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ الى ١٤.٨ % عام ٢٠١٠/٢٠١١ ، وهو ما انعكس في تراجع معدل الاستثمار من ٢٠% الى ١٩.٩% فيما بين العامين على الترتيب.**
٤. **انخفاض قيمة الادخار المحلي من ١٧٢.١ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ الى ١٤٠.١ مليار جنيه عام ٢٠١٠/٢٢٠١٠بنسبة انخفاض ٩.٨% سنويا في المتوسط، وهو ما انعكس في تراجع معدل الادخار المحلي من ١٤.٣% الى ٩.١% فيما بين العامين على الترتيب.**
٥. **تراجع قيمة الجنيه المصري أمام الدولار، وهو ما يعكسه التزايد المضطرد للمتوسط السنوي لسعر الدولار أمام الجنيه من ٥.٥٢٤ جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ الى ٥.٨٢٢ جنيه عام**

---

[١] البنك المركزي المصري، التقرير السنوي للبنك، والمجلة الاقتصادية التي يصدرها البنك، وذلك خلال اعوام الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١١/٢٠١٢، هي مصدر كافة بيانات التطورات الاقتصادية والنقدية، ما لم يشر الى غير ذلك.

[٢] وزارة المالية – الحساب الختامي لاعوام الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١١/٢٠١٢.

٢٠١١/٢٠١٠، ثم الى ٦.٠٠٨ جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١، الى أن قفز الى مستويات غير مسبوقة (كسعر رسمي) في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ليبلغ نحو ٦.٨ جنيه.

٦. انخفاض معدل التضخم مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين (حضر) من ١١.٦% عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ الى ١١% عام ٢٠١٢/٢٠١١، ثم الى ٨.٧% عام ٢٠١٢/٢٠١١، إلا انه بقياس الفجوة التضخمية باستخدام معيار فائض الطلب[1] يتضح زيادته من ١٤١,٨% الى١٥٥.٧% ثم الى ١٧٦.٥% بين أعوام المقارنة على الترتيب، وهو ما قد يشير الى أهمية مراجعة تشكيل سلة السلع والخدمات التي يقاس على أساسها التطور في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (حضر).

٧. تفاقم العجز الكلي للموازنة العامة للدولة من ٩٨ مليار جنيه عام ٢٠١٠/٢٠٠٩الى ١٦٦.٧٠٥ مليار جنيه عام ٢٠١١/ ٢٠١٢، بمعدل بلغ نحو ٣٠.٤% سنويا في المتوسط، ومن ثم تزايد عبئه على الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الجارية من ٨.١% الى ١٠.٨% فيما بين عامي المقارنة على الترتيب.

٨. تفاقم الدين العام الداخلي [٢] من ٨٨٨.٧ مليار جنيه في ٢٠١٠/٦/٣٠ الى ١٠٤٤.٩ مليار جنيه في ٢٠١١/٦/٣٠، ثم الى ١٢٣٨.١ مليار جنيه في ٢٠١٢/٦/٣٠ بمعدل نمو٣٩.٣% سنويا في المتوسط على الترتيب، وهو ما انعكس في زيادة عبئه على الناتج المحلي الإجمالي من ٧٣.٦% الى ٧٦.٢%، ثم الى ٨٠.٣% على الترتيب بين تواريخ المقارنة.

٩. انخفضت قيمة تدفقات اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الى داخل مصر من نحو ١١ مليار دولار عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ الى ٩.٥٧٤ مليار دولار عام ٢٠١١/٢٠١٠، وان زادت ثانية الى ١١.٧٦٨ مليار دولار عام ٢٠١٢/٢٠١١، إلا انه يلاحظ في هذا الشأن ما يلي :-

---

(١) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي للبنك عن أعوام الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ – ٢٠١٢/٢٠١١.
وتقاس تلك الفجوة التضخمية كالتالي :-
معيار فائض الطلب = (الاستهلاك +-الاستثمار+ رصيد ميزان المدفوعات) بالأسعار الجارية ÷ الناتج المحلي الإجمالي
بسعر السوق الثابت.

[٢] المرجع السابق .

أ. تقلصت قيمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي للداخل عام ٢٠١٢/١٠١١ من ٦.٧٥٨ مليار دولار الى ٢.١٨٩ مليار دولار ثم الى ٢.٠٧٨ مليار دولار على الترتيب بمعدل تراجع بلغ ٤٤.٥% سنويا في المتوسط، وذلك نتيجة تضاعف حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة من مصر من ٤.٢٥٠ مليار دولار عام ٢٠١٠/٢٠٠٩الى ٧.٣٨٦ مليار دولار عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، ثم الى ٩.٦٩٠ مليار دولار عام ٢٠١٢/٢٠١١ ، بسبب استمرار الاضطرابات الأمنية وعدم وضوح الرؤية السياسية والاقتصادية لمصر ما بعد الثورة.

ب. تذبذب نصيب القطاع الصناعي من اجمالي تلك الاستثمارات، حيث بلغ ٤.١%، ٨.٤%، ٦.٢% في أعوام المقارنة على الترتيب، في حين تضآل نصيب قطاعين رئيسيين بالاقتصاد من تلك الاستثمارات وهما السياحة والزراعة حتى أصبح لا يتعدى ٠.٤%، ٠.٧% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي للداخل بعام ٢٠١٢/٢٠١١.

١٠.تزايدت السيولة المحلية من ٩١.٧٤٦ مليار جنيه الى ١٠٠.٩٤١ مليار جنيه الى ١٠٩.٤٤١ مليار جنيه في ٦/٣٠ من أعوام ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢، وقد أسفر تحليل هيكلها عن تراجع نسبي في الثقة في الجنيه المصري كمخزن للقيمة، وتراجع الاعتماد على الجهاز المصرفي كوسيط مالي، وهو ما يتضح مما يلي :-

أ. التراجع النسبي في الثقة في الجنيه المصري كمخزن للقيمة وهو ما يعكسه انخفاض الوزن النسبي للودائع بالعملة المحلية الى اجمالي الودائع من ٧٩.٨% في ٢٠١٠/٦/٣٠ الى ٧٩.٣% في ٢٠١٢/٦/٣٠، مقابل زيادة الوزن النسبي للودائع بالعملات الأجنبية من ٢٠.٢% الى ٢٠.٧% على الترتيب.

ب. تراجع الاعتماد على الجهاز المصرفي كوسيط مالي، وهو ما يعكسه تزايد نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي الى اجمالي السيولة المحلية من ١٤.٧% في ٢٠١٠/٦/٣٠ الى ١٧.٧% في ٢٠١٢/٦/٣٠.

١١.تفاقم عجز ميزان المدفوعات الجاري من ٤.٣١٨ مليار دولار عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، الى ٦.٠٨٨ مليار دولار عام ٢٠١٢/٢٠١١، ثم الى ٧.٩٢٨ مليار دولار بمعدل ٣٥.٥% سنويا في المتوسط، مما أدى الى زيادة عبئه على الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق المثبت بأسعار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ من ٢.٧% الى ٤% ثم الى ٥,٢% فيما بين اعوام المقارنة على الترتيب.ويلاحظ في هذا الشأن ما يلي:

أ. تراجع النصيب النسبي للصادرات من السلع والخدمات من اجمالي الاستخدامات الكلية من٢١.١% عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ الى ١٩.٤% عام ٢٠١٢/٢٠١١، وهو ما انعكس في

انخفاض المقدرة التصدرية للاقتصاد المصري من ٢٧.٤% الى ٢٦% فيا بين عامي المقارنة على الترتيب.

ب. تراجع نسبة تغطية الصادرات من السلع والخدمات للواردات من السلع والخدمات وذلك من ٩٢.٤% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ الى ٨٦.٣% عام ٢٠١١/٢٠١٢،الى ٧٦.١% عام ٢٠١١/٢٠١٢.

١٢.تراجع التصنيف الائتماني لمصر وفق وكالة ستاندرد اند بورز[1] من (B) الى (B-)ثم الى (C3)، كما انه وفقا لوكالة موديز انفيستورز سيرفسيس[2] فقد خفضت تصنيفها لسندات الحكومة المصرية من (B2) الى (B3) ، وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي المستمر، وتصاعد حدة الاضطرابات المدنية، في الآونة الأخيرة، والشكوك بشأن قدرة مصر على الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي.

كما تجدر الإشارة الى عدم إعداد الخطة الخمسية السابعة ٢٠١٢/٢٠١٧ حتى الآن، رغم أن الخطة السنوية ٢٠١٢/٢٠١٣ قد صدرت باعتبارها العام الأول من تلك الخطة الخمسية، وهو ما يشير الى الافتقار الى خطة متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى على المستوى متوسط الأجل.

١-٣-١-٣ المحور الاجتماعي (S) :-

أسفر تحليل الواقع الاجتماعي في مصر عن تراجع مؤشراته الرئيسية وهوما يتضح مما يلي :-

١. تزايد نسبة الفقراء[١]على مستوى الجمهورية وفقا لمقياس الفقر الكلي من ٢١.٦% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ الى ٢٥.٢% عام ٢٠١٠/٢٠١١، ويلاحظ في هذا الشأن ما يلي:-

أ. تباينت نسبة الفقر حسب مناطق الجمهورية، فبلغت أقصاها في ريف الوجه القبلي بنسبة ٤٤%، ٥١% بعامي المقارنة على الترتيب، في حين بلغت أدناها في حضر الحدود بنسبة ٥%، ٤% بعامي المقارنة على الترتيب.

---

[1] موقع ال BBC ، على شبكة الانترنت، تاريخ الولوج٢٠١٣/٣/١٥.

[2] جريدة المصري اليوم ، العدد رقم ٣١٦٦، بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٢.

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،موقع الجهاز على شبكة الانترنت، رابط أهم مؤشرات الفقر لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، تاريخ الولوج ٢٠١٣/٣/٢٢.

ب. حصول فئة أفقر ١٠% من السكان بالحضر على ٣.٥٤% من جملة الإنفاق بالحضر، في حين تحصل فئة أغنى ١٠% من السكان بالحضر على ٢٩.٦٨% من جملة الإنفاق بالحضر بما يعادل أكثر من ثمان مرات نصيب الفئة الأولى.

ج. حصول فئة أفقر ١٠% من السكان بالريف عام ٢٠١١/٢٠١٠ على ٤.٦٣% من جملة الإنفاق بالريف ، في حين تحصل فئة أغنى ١٠% من السكان بالريف على ٢٠.٧٠% من جملة الإنفاق بالريف بما يعادل أكثر من أربع مرات نصيب الفئة الأولى، وهو ما يعني زيادة درجة تفاوت توزيع الدخل بالحضر عنها بالريف، وهو ما يؤكده الارتفاع النسبي لمعامل جيني بالحضر عنه بالريف بذات العام حيث بلغا ٠.٣٤، ٠.٢٤ على الترتيب.

٢. لم يتعد اجمالي الاستثمارات الموجهة لكل من التعليم، والخدمات الصحية خلال فترة الخطة الخمسية السادسة ٢٠١٢/٠٧ نسبة ٣.١%، ٢.٣% على الترتيب من اجمالي استثمارات ذات الفترة [٢].

٣. تراجع مؤشرات قياس متوسط مستوى معيشة الفرد وهو ما يتضح مما يلي:

أ. تراجع متوسط الدخل الحقيقي للفرد[٣] من ١١.٢٨٥ ألف جنيه عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ الى ١١.٢٢٧ ألف جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ ثم الى ١١.٢٠٣ ألف جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١.

ب. تزايد الأعباء على المواطن المصري بزيادة متوسط نصيبه من الدين العام المحلي من ١١.٤١٧ ألف جنيه عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ الى ١٣.١٢٤ ألف جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ ثم الى ١٥.١٧٩ ألف جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١، بمعدل ١٥.٣%

---

[٢] وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، موقع الوزارة على شبكة الانترنت، رابط المؤشرات والحسابات القومية، تاريخ الولوج ٢٠١٣/١/٢.

[٣] وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغ عدد السكان بالداخل في أعوام ٢٠١٠/٢٠٠٩، ٢٠١١/٢٠١٠، ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٧٧,٨٣٩ مليون نسمة، ٧٩,٦١٨ مليون نسمة، ٨١,٥٦٧ مليون نسمة على الترتيب.

سنويا في المتوسط، هذا فضلا عن زيادة متوسط نصيبه من عبء صافي الضرائب غير المباشرة بمعدل ٦,٩% سنويا في المتوسط[٤].

٤. تزايد معدلات البطالة من ٩% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ الى ١١.٨% عام ٢٠١٠/٢٠١١ ثم الى ١٢.٦% عام ٢٠١١/٢٠١٢.

٥. استمرار أزمات مصادر الطاقة مثل السولار، فضلا عما سيترتب عليه من أزمات في توفير الكهرباء مع دخول فصل الصيف.

٦. استمرار أزمات الانفلات الأمني بأشكاله المتعددة من سرقات وضرب وخطف وقطع طرق وحرق وقتل، بما لا يدع مجال للعديد من الدول سوى تحذير رعاياها ومستثمريها من زيارة مصر، والاستثمار بها .

٧. انقسام المجتمع كأفراد انقساما ايدولوجيا حادا يصل الى حد التناحر على قضايا فرعية لا تمت للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بأية صلة سوى أن استمرارها يهدم اي تطلع لبناء مصر الحديثة، ويسرع من معدلات التدهور الاقتصادي .

وتجدر الإشارة الى أن استمرار تعامل أصحاب القرار مع البعد الاجتماعي على اعتباره بعدا خيريا يمنح فيه المقتدر الفقير، وليس على أساس تنموي يهدف الى الارتقاء بجودة الحياة كحق لكل مواطن، سوف يفرغ البعد الاجتماعي لعملية التنمية من مضمونه، بل وسيلقي بظلاله على إمكانية تحقيق التطلعات الاقتصادية و السياسية.

ومن ثم يجب تطوير منهجية صناع القرار في تعاملهم مع الواقع الاجتماعي المصري لما له من اثر مباشر على مواجهة تحديات وتحقيق تطلعات ثورة يناير ٢٠١١، حيث أن عدم الإفصاح عن أية خطة أو منهجية أو حتى رؤية للتنمية الاجتماعية وإرساء قواعد العدل الاجتماعي المؤسس على الكرامة الانسانية، سيؤدي الى استشراء التظاهرات الفئوية طالما استمر عدم وضوح معالم البرنامج الزمني لتحقيق مصالح كل فئة .

١-٣-١-٤ المحور التكنولوجي[1](T) :-

يتجه العالم أكثر مما مضى نحو الاقتصاد المبني على المعرفة ، حيث تشكل التكنولوجيا الركيزة الأساسية من ركائز المعرفة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويزيد من أهمية

---

[٤] وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، تقارير متابعة تنفيذ الخطة لأعوام الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠- ٢٠١١/٢٠١٢ ، وقد بلغت قيمة صافي الضرائب غير المباشرة بالاسعار الجارية في تلك الاعوام نحو ٤٨,١مليار جنيه، ٥٦مليار جنيه، ٦١,٢ مليار جنيه على الترتيب.

[1] معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد رقم (٢٣٩) الصفحات من ٦٥ الى ٧١، ويغطي هذا المصدر كافة محاور البعد التكنولوجي، باستثناء ما يشار في موضعه عن مصدر اخر.

المدخلات التكنولوجية في عمليات الإنتاج السلعي والخدمي التغيرات الجذرية والمتسارعة التي يشهدها العالم حاليا في سوق التكنولوجيا، وتعاظم قيمة الأصول المعرفية مقارنة بقيمة المواد الأولية، وظهور العديد من التكنولوجيات التي أصبحت لا غنى عنها في معظم مناحي الحياة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و الفضاء والتكنولوجيات الحيوية.

ونستعرض فيما يلي أهم سلبيات وايجابيات واقع التكنولوجيا والبحث العلمي في مصر:-

<u>أولا : أهم السلبيات والعقبات</u> :=

يتسم واقع التكنولوجيا والبحث العلمي في مصر بالعديد من السلبيات، ويواجه العديد من العقبات والمشاكل التي تعوق مواكبته للتقدم المتسارع في هذا المجال، وتحد من إمكانية مشاركته في صنع تطوراته المستقبلية به، نستعرض أهمها فيما يلي:

1. **عدم نجاح الصناعة المصرية في تحقيق انتشار التكنولوجيا المتبناه من الخارج، مما حد من إمكانية نمو القطاعات التكنولوجية الأكثر تعقيدا، هذا فضلا عن ان مراكز نقل التكنولوجيا تركزت اساسا في مجالات الصناعات التقليدية كالمنسوجات، والغذائية، والأثاث، والرخام والسيراميك، وليس في مجالات الصناعات الأكثر تطورا كالالكترونيات.**
2. **التقادم الذي تسارعت معدلاته في الكثير من الأنشطة الصناعية، خاصة في مجالات الأجهزة الالكترونية والبرمجيات لتسارع وتيرة الاختراع والابتكار في هذه المجالات، فضلا عن بعض الصناعات الأخرى مثل الملابس الجاهزة ومتعلقاتها التي تتسم أيضا بسرعة التقادم بسبب التغيير المتلاحق في خطوط الموضة الذي يتأثر به السوقين المحلي والعالمي على حد السواء.**
3. **ضعف النسبة المخصصة من الناتج المحلي الإجمالي لميزانية البحث والتطوير، حيث لا تتعدى ٠.٤%، في حين أنها تتراوح بين ٣%، ٤% في العديد من الدول المتقدمة و الناشئة[1].**
4. **الفجوة بين البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (R&D)، وبين مؤسسات الإنتاج الصناعي، وهو ما ينعكس في ضعف استجابة القطاع الإنتاجي لتطبيق العديد من نتائج البحث والتطوير.**
5. **هروب العديد من الكوادر العلمية من أقسام البحث والتطوير أو مراكز الإنتاج لضعف لدخولهم بالنسبة لخبراتهم المهنية والعلمية.**

---

[1] وزارة التخطيط والتعاون الدولي،خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٣/١٢، العام الأول من الخطة الخمسية ٢٠١٧/١٢ - ص ١٣٠.

٦. انعدام التنسيق بين المؤسسات المعنية بالبحث العلمي.
٧. حرص الدول المتقدمة المالكة للتكنولوجيا أن تظل الدول النامية دائما دول مستوردة ومستهلكة للتكنولوجيا في حدود دورها المرسوم لها سلفا وهو ما ينعكس في تفضيلها إتباع أسلوب تسليم المفتاح في إقامة المشروعات التكنولوجية لحرمان الدول من اكتساب الخبرات، مما يمكنها من فرض أسعار مرتفعة لخدمات الاستشارات والتشغيل والصيانة وتوفير قطع الغيار.
٨. يكرس المشكلة السابقة ضعف اهتمام القطاع الخاص بإنشاء مراكز للبحوث والتطوير (R&D)، وتفضيله الاعتماد على التكنولوجيات المستوردة بهدف استخدامها، دون الاهتمام بتطويرها محليا، مما يضعف بل ويقضي على حلقات التكامل التكنولوجي المحلي، ويجعل العملية الإنتاجية المحلية دائما تابعة لما يتاح من تكنولوجيات الدول المتقدمة.

ثانيا : الايجابيات والإنجازات :-

مقابل سلبيات واقع التكنولوجيا والبحث العلمي في مصر والمعوقات التي تواجهه ، فان بعض جوانب هذا الواقع تتسم ببعض الايجابيات، ويدعمها مجموعة من الإنجازات التي تمت خلال العقد ، نستعرض أهمها فيما يلي :-

١. توافر بعض عناصر البنية الأساسية البشرية و المادية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي خاصة فيما يتعلق بالعلماء والخبرات البحثية في العديد من المجالات، وتوافر مباني مؤسسات البحث العلمي وتزويدها بمختلف تكنولوجيات الاتصالات.
٢. إعادة هيكلة منظومة العلوم والتكنولوجيا والتي تمثلت أهم ملامحها في إنشاء المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا عام ٢٠٠٧، فضلا عن إنشاء صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية بذات العام والذي يهدف الى توفير التمويل للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية ومتطلباتهما.
٣. إمكانية تفعيل العديد من بروتوكولات التعاون في مجالات البحث العلمي والتكنولوجي مع بعض الدول المتقدمة في إطار التعاون الدولي.
٤. إمكانية تفعيل الجهود المبذولة لتنظيم حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية.
٥. يقوم مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال (تحت رعاية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) بالإشراف على تنفيذ استراتيجية الإبداع وريادة الأعمال التي تعتمد على نموذج الركائز الست متضمنة ما يلي :-

أ. غرس ثقافة الإبداع ورعايتها.
ب. تمييز مصر كمركز للإبداع في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
ج. تشجيع إنشاء الملكية الفكرية وتبادلها.
د. تطوير آليات عمل العناقيد التكنولوجية.
هـ. تعزيز مجموعات الموارد البشرية الإبداعية من حيث الحجم والجودة.
و. توفير بيئة أعمال مناسبة.

وبالإضافة لذلك يضطلع المركز بتنفيذ عدة أهداف من أهمها :-

- التمكين من إنشاء شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتشغيلها وتبني إبداعاتها في مصر.
- اجتذاب شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأجنبية والمحلية لتوليد الافكار الإبداعية وإثرائها والتوسع فيها.
- ترسيخ سمعة مصر التجارية كمركز إقليمي للإبداع.

٦. افتتاح القرية الذكية كأول مجمع للعناقيد التكنولوجية والأعمال في الدولة في عام ٢٠٠٣.
٧. افتتاح المرحلة الأولى من مجمع تعهيد الأعمال (BPO) الذي يهدف الى إنتاج مجموعة كبيرة من الخدمات التكنولوجية لتلبية احتياجات الصناعة المصرية منها، وأيضا تصدير تلك الخدمات للعملاء حول العالم.
٨. إقامة العديد من برامج الحاضنات التكنولوجية التي تهدف الى مساعدة الشركات الجديدة في تطوير مهارات الأعمال والكفاءات الإدارية واجتذاب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في ابتكارات واعدة.
٩. مبادرة دعم التعاون البحثي بين الشركات والجهات البحثية (ITAC) التي تهدف لتعزيز التعاون المثمر بين شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومؤسسات البحث والتطوير لتعزيز القدرة التنافسية للمنتج المصري في هذه المجالات بالسوقين المحلي والدولي.
١٠. إنشاء محاكم متخصصة بالشئون الاقتصادية والمالية والاستثمارية عام ٢٠٠٨ تهدف الى سرعة البت في المنازعات وتسويتها في تلك المجالات ، مما يخلق بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

١-٣-٢ تحليل واقع النشاط الصناعي في مصر باستخدام تحليلSWOT [١] :-

يتم تناول هذا التحليل على مرحلتين :-

المرحلة الاولى : تهدف تلك المرحلة الى استخلاص صورة واقعية للنشاط الصناعي وذلك من خلال رصد أهم مكونات كل عنصر من العناصر الأربعة لتحليل SWOT .

المرحلة الثانية : وتهدف تلك المرحلة الى تناول التفاعلات المتبادلة بين مكونات مصفوفة SWOT، لتحديد التأثيرات المتبادلة بين الجانب الايجابي من عناصر التحليل متمثلا في مواطن القوة والفرص المتاحة، وبين الجانب السلبي متمثلا في مواطن الضعف والمخاطر المحتملة، والانعكاسات المتوقعة لتلك التأثيرات على التنمية الصناعية.

ومن خلال هذا التحليل بمرحلتيه الأولى والثانية، يمكن استخلاص أهم مقومات دعم مواطن القوة واستثمار الفرص المتاحة له، وتحديد انسب سبل علاج مواطن ضعفه وما يواجهه من مخاطر. وفيما يلي اهم ما اسفر عنه هذا التحليل :-

١-٣-٢-١ أهم عناصر القوة بالنشاط الصناعي Strength :-

١. البنية الأساسية : شهدت مصر خلال السنوات السابقة طفرة في مجالات الطرق والكباري ، وشبكات الاتصالات، والكهرباء، والمياه والصرف الصحي، مما يوفر بنية أساسية قوية لمختلف الأنشطة الصناعية.

---

[١] تم إعداد تحليل SWOT بمحاورة الأربعة ، ولمرحلتيه الأولى والثانية، اعتمادا على بيانات كل من الجزئين السابقين من هذ الفصل، بالإضافة الى ثلاثة مصادر رئيسية أخرى، هي:

- مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار– الإدارة العامة للتحليل الاقتصادي– تقرير بعنوان الطاقات العاطلة في الصناعات المصرية– ديسمبر ٢٠٠٥.
- وزارة الصناعة والتجارة – الهيئة العامة للتنمية الصناعية –مؤتمر الاقتصاد الصناعي المصري وما بعد الثورة "التحديات وفرص الاستثمار" – ورقة عمل بعنوان (نحو مستقبل أفضل لفتح آفاق الاستثمار أمام الاقتصاد الصناعي المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١).
- دراسة بتقرير شامل لأسباب تدهور صناعة الغزل تدهور صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر وكيفية إصلاحه،مرفوعة من لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب الى رئيس مجلس الوزراء عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، وشارك في إعدادها كل من: لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب، والاتحاد العام لنقابات عمال مصر ممثلا في اتحاد نقابة الغزل والنسيج، والشركة القابضة لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، وغرفة صناعة المواد النسيجية والملابس الجاهزة.

٢. المناطق الصناعية : أنشئ بمصر منظومة واسعة من المناطق الصناعية قوامها نحو ٩٦ منطقة صناعية ، منها ٢١ منطقة مقامة في المجتمعات العمرانية الجديدة، ٧٥ منطقة صناعية داخل المحافظات موزعة على ٢٣ محافظة.

٣. التحسن المستمر لمتوسط إنتاجية الجنيه المستثمر في القطاع الصناعي، وتفوقه المستمر على المتوسط المناظر على مستوى النشاط الاقتصادي ككل في معظم فترات العقدين الأخيرين، كما سبقت الإشارة في مستعرض الصورة الإجمالية للنشاط بهذا الفصل من الدراسة.

٤. حجم السوق الداخلي : يتمتع السوق المصري باتساعه النسبي من حيث عدد السكان الذي يربو على ٨٣ مليون نسمة يقطن معظمهم بوادي النيل والدلتا، مما يخلق سوقا مركزا ذو شبكة مواصلات متشابكة بين جميع المحافظات.

٥. زيادة متوسط مساهمة الصادرات الصناعية في اجمالي الصادرات السلعية من ٤١,٧% الى ٤٧,٠% فيما بين الخطتين الخمسيتين الاخيرتين (٢٠٠٧/٠٢ ، ٢٠١٢/٠٧).

٦. الموقع الجغرافي : تتمتع مصر بموقع جغرافي يندر توافره عالميا، من وسطيتها بين قارات العالم، وإطلالاتها المترامية على البحرين الأحمر والمتوسط، فضلا عن قناة السويس التي تربط بين مختلف خطوط التجارة البحرية الدولية.

٧. الخبرة: كانت مصر من أولى دول الشرق الأوسط التي مارست النشاط الصناعي، ولها في ذلك خبرة واسعة وسمعة طيبة في العديد من الأنشطة الصناعية.

٨. المناخ: يوفر المناخ الذي تتمتع به مصر إمكانية زراعة العديد من المحاصيل التي تعتبر المدخل الرئيسي من مدخلات العديد من الصناعات، خاصة القطن للصناعات النسيجية، والخضر والفاكهة والحبوب للصناعات الغذائية.

٩. المناخ السياسي في الجمهورية المصرية الثانية: يفترض بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، ان يفرز تحقيق استقرار الأوضاع السياسية والأمنية ومن ثم الاقتصادية في ظل ديمقراطية فاعلة للجمهورية المصرية الثانية مناخا اقتصاديا جاذبا للاستثمارات الأجنبية والوطنية في مختلف المجالات وبالأخص قطاع الصناعة الذي يتمتع بنقاط القوة المذكورة، والعديد من الفرص التي سيتم تناولها لاحقا.

١٠. أهم نقاط قوة الصناعات النسيجية[١] :

---

[١] أرقام الصناعات النسيجية هي أرقام صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود، و مصدرها الهيئة العامة للتنمية الصناعية– موقع الهيئة على شبكة الانترنت ، رابط الإحصائيات، تاريخ الولوج ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢ .

أ. توافر مقوماتها الأساسية (القطن المصري عالي الجودة، والعمالة المدربة والخبرة الفنية المكتسبة).

ب. اتسامها بتكامل حلقاتها بدءا من الحلج فالغزل فالنسيج والتبييض والطباعة والتجهيز حتى التريكو والملابس الجاهزة.

ج. ثاني اكبر صناعة بعد الصناعات الغذائية.

د. كانت تمثل نحو ٥٠% من الصادرات المصرية غير البترولية.

هـ. اكبر عدد مصانع ٧١٥٠ مصنع تمثل ٢١,٦% من اجمالي عدد المصانع.

و. تنتج ٦٣,٥ مليار جنيه تمثل ٩% من اجمالي قيمة الإنتاج الصناعي محتلة المركز السادس.

ز. تستوعب اكبر عدد من العمال حيث يعمل بها نحو نصف مليون عامل يمثلون ٢٨% من اجمالي عدد العمالة الصناعية، هذا فضلا عن نحو مليون عامل يعملون بزراعة القطن.

١-٣-٢-٢ أهم عناصر الضعف[1] بالنشاط الصناعي Weakness :-

[1] تم إعداد تحليل SWOT بمحاورة الأربعة ، ، ولمرحلتيه الأولى والثانية، اعتمادا على بيانات كل من الجزئين السابقين من هذه الفصل، بالإضافة الى ثلاثة مصادر رئيسية أخرى، هي:-

- مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- الإدارة العامة للتحليل الاقتصادي- تقرير بعنوان الطاقات العاطلة في الصناعات المصرية- ديسمبر ٢٠٠٥.
- وزارة الصناعة والتجارة – الهيئة العامة للتنمية الصناعية –مؤتمر الاقتصاد الصناعي المصري وما بعد الثورة "التحديات وفرص الاستثمار" – ورقة عمل بعنوان (نحو مستقبل أفضل لفتح آفاق الاستثمار أمام الاقتصاد الصناعي المصري بعد ثورة ٢٥ ٢يناير ٢٠١١).
- دراسة بتقرير شامل لأسباب تدهور صناعة الغزل تدهور صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر وكيفية إصلاحه،مرفوعة من لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب الى رئيس مجلس الوزراء عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، وشارك في إعدادها كل من: لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب، والاتحاد العام لنقابات عمال مصر ممثلا في اتحاد نقابة الغزل والنسيج، والشركة القابضة لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، وغرفة صناعة المواد النسيجية والملابس الجاهزة.

أسفر عدم إتباع رؤية استراتيجية واضحة لتنمية الصناعة المصرية عن العديد من مواطن الضعف بهذا النشاط ، والتي يمكن تقسيمها الى محورين رئيسيين:

المحور الأول : سلبيات سياسات الدولة واليات إدارتها لهذا النشاط.

المحور الثاني : أوجه القصور بالمشروعات الصناعية ذاتها.

المحور الأول : سلبيات سياسات الدولة واليات إدارتها للنشاط الصناعي :

١. ندرة العمالة الفنية المدربة : حيث افرز نظام التعليم في مصر الذي تنفصل سياساته عن متطلبات سوق العمل المصري خاصة في القطاع الصناعي، مما افرز بطالة متراكمة لبعض التخصصات، وندرة وعجز في تخصصات كثيرة خاصة في مجال العمالة الفنية المدربة بسوق العمل الصناعي، هذا فضلا عن القصور في تدريب العمالة الفنية من حيث الكم والكيف وملاحقة التطورات الدولية في هذا المجال.

٢. البيروقراطية الإدارية : وهي من أهم عوائق الاستثمار بصفة عامة، والاستثمار الصناعي بصفة خاصة الذي يتضمن مراحل متعددة للوصول لمرحلة الإنتاج، وترتفع فيه التكاليف الاستثمارية و نسبة المخاطرة، وبالتالي فان اي تعطل في مرحلة الإنشاء أو التشغيل يمثل أعباء إضافية ويزيد من نسبة المخاطرة مما يدفع بالمستثمرين خاصة الأجانب الى الانتقال الى مواقع توطن اخرى لمشروعاتهم.

٣. عدم نجاح الصناعة المصرية في تحقيق انتشار التكنولوجيا المتبناه من الخارج، مما حد من إمكانية نمو القطاعات التكنولوجية الأكثر تعقيدا، هذا فضلا عن أن استراتيجية التصنيع في مصر عندما شيدت مراكز لنقل التكنولوجيا تركز معظمها في الصناعات التقليدية كالمنسوجات، و الغذائية ، والأثاث، والرخام والسيراميك، دون أن تنشأ مراكز مناظرة للصناعات الأكثر احتياجا لتلك المراكز خاصة الصناعات الأكثر تطورا كالالكترونيات[٢].

٤. عدم ملائمة المنظومة التشريعية في العديد من المجالات من أهمها :-

أ. الخلل في تشريعات الدعم المقدم للمنتج المصدر، فبدلا من منح الدعم على القيمة المضافة دعما للصناعة الوطنية، فان الدعم يقدم على كامل الفاتورة لمنتجات أعيد تصديرها مستخدمة غزول وأقمشة أجنبية سبق استيرادها بنظام السماح المؤقت، مما يدعم المنتج والعامل الأجنبي على حساب نظيريهما الوطنيين.

---

[٢] أميرة الحداد : بحث مصر مقابل كوريا الجنوبية:دربان متباينان للتصنيع- إصدار دور الدولة في اقتصاد مختلط- شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب-٢٠١٠ – ص ١٨٣.

ب. عدم ملائمة بعض تشريعات حفظ حقوق الملكية الفكرية، وحماية البيانات وتداول المعلومات، فضلا عن القوانين المنظمة لإصدار ونقل التراخيص وتسجيل الأراضي والعقارات.

٥. تحميل شركات القطاع العام للفروق بين الأسعار الاقتصادية (الحقيقية) والأسعار الاجتماعية، وتسليمها صافي أرباحها للدولة، مما اضعف وقيد قدرتها على تطوير طاقتها الإنتاجية واستخدام أحدث التقنيات، مما أدى الى تخلفها عن التطورات العالمية وحد من قدرتها التنافسية .

٦. قصور البنية الأساسية المعلوماتية ، من حيث الدقة والتفصيل والشمول ، وإمكانية والية الحصول عليها، وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى الخلل في تسجيل وحصر الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر المنتشرة في أنحاء الجمهورية والتي تمثل عصب مختلف التجارب التنموية الناجحة، مما يخل بالقدرة على مواجهة تحديات وتحقيق تطلعات تلك المنشآت ومن ثم يحد من كفاءة التخطيط لدورها التنموي ومتطلبات اضطلاعها به .

٧. ارتفاع أسعار الاقتراض في مصر، ففي حين تتراوح بين ١٤%-١٥% لتمويل راس المال العامل ، نجدها تتراوح في دول مثل الأردن والهند بين ٤% -٥% لتمويل بعض الصناعات مثل صناعة الغزل والنسيج.

٨. الخلل في الهياكل التمويلية،الذي أدى إلى خسائر فادحة في العديد من الأنشطة الصناعية، وفيما يلي أهم امثلتها في قطاع الغزل والنسيج :-

أ. أدى اقتراض شركة مصر حلوان للغزل والنسيج في أواخر الثمانينيات لإحلال وتجديد آلاتها، الى خسائر فادحة نتج عنها خفض العمالة من ٢٤ ألف عامل الى ٤ آلاف عامل.

ب.أدى اقتراض شركة القاهرة للمنسوجات الحريرية بشبرا الخيمة نحو ٤٠ مليون جنيه من البنوك الى تراكم ديونها وخسائرها حتى تم تصفيتها وخروج معظم عمالها للمعاش المبكر، وتحويل الجزء الباقي لشركات أخرى ، بعد أن كانت من الشركات الناجحة ويعمل بها نحو ٦ آلاف عامل.

٩. الآثار السلبية للتوجه الحكومي في برامج الخصخصة، وانعكاساته على بعض الصناعات مثل صناعة الغزل والنسيج، إحجام الدولة منذ عام ١٩٩١ عن ضخ أية استثمارات بمعظم مصانع تلك الشركات ولا حتى للإحلال والتجديد نظرا للتخطيط لخصخصتها وترك تلك المهمة للملاك الجدد، إلا أن مرور ما يقرب من ١٨ سنة دون أن يتم خصخصة سوى ٧

شركات، أدى الى تدهور أوضاع تلك الشركات وفقدان بعضها لنسب تراوحت من ٣٠% – ٥٠% من طاقتها الإنتاجية، حتى أصبح تشغيلها لا يغطي مصروفاتها.

١٠.وفيما يخص الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة ، فقد أثرت بعض سياسات الدولة سلبا على تلك الصناعة تحديدا، كان من أهمها :-

أ. انخفاض المساحة المزروعة قطن من مليون فدان سنويا الى ٣٠٠ –٣٥٠ ألف فدان سنويا.

ب. تحرير أسعار القطن مما أدى لزيادة أسعاره بما يزيد على ١٠٠ جنيه للقنطار، مما زاد من أعباء الصناعة واضعف قدرتها التنافسية محليا ودوليا.

ج. تركيز شركات الغزل والنسيج المصرية خلال السبعينيات والثمانينيات على تلبية احتياجات السوق المحلي من الأقمشة الشعبية دون الاهتمام بالتطوير مما افقدها مقومات الجودة واضعف مركزها التنافسي أمام المنتجات العالمية.

د. أوضحت دراسة قامت بها الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج عن الحالة الفنية والطاقة الإنتاجية للآلات والمعدات، أن الصالح من الطاقة الإنتاجية في خطوط إنتاجها في حدود ٢٥% فقط، ونحو ٤٠% يحتاج الى إحلال وتجديد، وان ٣٥% تحتاج عمرات كاملة.

هـ. كبلت صناعة الغزل والنسيج بمجموعة من الأعباء من ضرائب وفروق أسعار فوائد أثقلت كاهلها ، منها فرق سعر فائدة على القروض بنسبة ١١%، ١٠% ضريبة مبيعات على المدخلات والسلع الرأسمالية والخدمات من الغاز، والكهرباء، والمياه، والتليفونات.

و. أجرت الحكومة في عامي ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٧ تخفيضات على التعريفات الجمركية بمعدلات اكبر من متطلبات اتفاقية الجات، حيث اشترطت الاتفاقية أن تكون ٤٠% على الملابس الجاهزة، ٣٠% على النسيج، ١٥% على الغزول، إلا انه عام ٢٠٠٧ خفضت الى ٣٠%، ١٠%، ٥% على الترتيب، مما أدى الى مزيدا من إضعاف القدرة التنافسية بالسوقين المحلية والعالمية، ومن ثم حذر المستثمرين من انخفاض طاقات عمل صناعة الغزل والنسيج الى اقل من النصف، مما يؤدي الى هروب البعض من تلك الصناعة.

وفي المقابل هناك دول بدلا من إضعاف الصناعة تقوم بدعمها مثل الهند وباكستان.

كل هذا أدى الى تراجع الاستفادة الكاملة من الحصص المتاحة للتصدير للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مما أدى الى تزايد المخزون وانخفاض الطاقة الإنتاجية المستغلة.
وقد انعكس ذلك في تدهور نسبة الصادرات من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة الى اجمالي الصادرات من الصناعات التحويلية من نحو ٤٧% عام ١٩٩٥ الى نحو ٩% عام ٢٠٠٧[١] .

المحور الثاني : أوجه القصور بالمشروعات الصناعية ذاتها :-

١. الطاقات العاطلة لأسباب فنية من أهمها :-

أ. القصور في مدخلات العملية الصناعية من خامات ومستلزمات إنتاج كماً ونوعاً.

ب. قصور المولدات عن تلبية احتياجات المصانع في حالة انقطاع التيار الكهربائي، مما يؤدي الى تكرار توقف العمليات الإنتاجية.

ج. عدم كفاية راس المال العامل وقصور التمويل عن تلبية احتياجات شراء مدخلات العملية الإنتاجية.

د. الاحتكار: للاحتكار اثر سلبي على نسب استغلال الطاقة الإنتاجية، حيث يؤدي احتكار جانب العرض الى قيام المنتجين بخفض إنتاجهم للدرجة التي ترفع السعر بقدر معين يحقق لهم أعلى ربحية ممكنة، فيما يعرف بالتسعير الاحتكاري.

هـ. عدم قابلية العديد من عناصر الإنتاج للتجزئة : المقصود هنا هو عدم إمكانية تجزئة العديد من الآلات والمعدات المستخدمة في المشروعات الكبيرة، الأمر الذي يؤدي الى مشكلة الطاقات الإنتاجية الفائضة أو العاطلة.

و. انخفاض القوة الشرائية : تأثرت الدخول ومن ثم القوة الشرائية سلباً بفعل أحداث الفترة الانتقالية التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير، والتي أدت الى توقف العديد من المشروعات وانسحاب كثير من الاستثمارات من السوق، مما اضعف جانب الطلب وعمق ظاهرة الطاقات العاطلة.

٢. انخفاض كفاءة الإدارة ، وعدم الاهتمام بأقسام التفتيش والمتابعة ومراقبة الجودة.

٣. ضعف الاهتمام بالبحث والتطوير في المجالات الفنية والتسويقية واقتصاديات المشروعات.

٤. عدم الإقبال على الاستثمار في محافظات بعينها خاصة مطروح والوادي الجديد اللذان اظهر التحليل الهيكلي احتلالهما المركزين الاخيرين بقائمة المحافظات بجميع معايير قياس النشاط الصناعي بالمحافظات.

---

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي لعام ٢٠٠٨.

٥. ضعف الإقبال على أنشطة صناعية بعينها رغم توافر خاماتها بالأراضي المصرية، من أهمها استخراج خامات المعادن، واستغلال المناجم والمحاجر.

٦. عدم مواكبة التطور التكنولوجي المتلاحق في الميكنة الصناعية ، وتعاني الصناعات النسيجية بصفة خاصة من عدم مواكبة التطورات المتلاحقة في هذا الصدد على المستوى العالمي حيث تزايد الاعتماد عالميا على أجهزة التحكم الالكترونية بما يعرف بزيادة نسبة "الأتمتة" بمختلف مراحل الإنتاج والتخزين والنقل.

٧. ضعف السياسات التسويقية لضعف كفاءة البحوث التسويقية لتحديد وتطبيق متطلبات الأسواق المحلية والخارجية.

٨. ارتفاع نسبة الفاقد لضعف الاهتمام بتطبيق معايير وآليات ضبط الجودة.

٩. عدم جاهزية العديد من الأنشطة الصناعية ومنها قطاع الغزل والنسيج المصري لتحديات التكنولوجيا النظيفة وقوانين البيئة، ونظم الجودة الشاملة.

١-٣-٢-٣ أهم الفرص المتاحة للنشاط الصناعي[١] Opportunities :-

١. الطاقة الجديدة والمتجددة [٢] :

يزخر الاقتصاد المصري بالعديد من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وفيما يلي بعض من اهم مصادر تلك الطاقة :-

---

[١] تم إعداد تحليل SWOT بمحاورة الأربعة ، ، ولمرحلتيه الأولى والثانية، اعتمادا على بيانات كل من الجزئين السابقين من هذه الفصل، بالإضافة الى ثلاثة مصادر رئيسية أخرى، هي:-

- مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- الإدارة العامة للتحليل الاقتصادي- تقرير بعنوان الطاقات العاطلة في الصناعات المصرية- ديسمبر ٢٠٠٥.
- وزارة الصناعة والتجارة – الهيئة العامة للتنمية الصناعية –مؤتمر الاقتصاد الصناعي المصري وما بعد الثورة "التحديات وفرص الاستثمار" – ورقة عمل بعنوان (نحو مستقبل أفضل لفتح آفاق الاستثمار أمام الاقتصاد الصناعي المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١).
- دراسة بتقرير شامل لأسباب تدهور صناعة الغزل تدهور صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر وكيفية إصلاحه،مرفوعة من لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب الى رئيس مجلس الوزراء عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، وشارك في إعدادها كل من: لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب، والاتحاد العام لنقابات عمال مصر ممثلا في اتحاد نقابة الغزل والنسيج، والشركة القابضة لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، وغرفة صناعة المواد النسيجية والملابس الجاهزة.

[٢] موقع محافظة السويس على شبكة الانترنت (http://www.suez.gov.eg) رابط التنمية والاستثمار.

أ- مشروع إنتاج زيت الوقود الحيوى من أشجار الجاتروفا : تم إقامة المشروع بالتعاون بين محافظة السويس وشركة تنمية ميناء السخنة (أميرال)، ويحقق المشروع بديل للطاقة آمن بيئيا ومخفض لمعدلات التلوث البحرية والهوائية.

ب- توليد الطاقة الكهربائية باستغلال طاقة الرياح : حيث يتواجد فى نطاق محافظة السويس محطة لتوليد الطاقة الكهربية من الرياح، كما يتم إقامة مجمع صناعى لتصنيع الأبراج الخاصة بتوليد الطاقة من الرياح.

ج- توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية : تمت الموافقة على إقامة مصنع بمحافظة السويس لإنتاج مادة البولى سليكون وهى المادة الرئيسية المستخدمة فى إنتاج سخانات الطاقة الشمسية كما أنها تستخدم فى إنتاج أشباه الموصلات (وهى المكون الرئيسى لإنتاج الالكترونيات).

٢. المواد الخام :-

تتوافر الكثير من الثروات الطبيعية فى مصر، وعلى سبيل المثال يتوافر في محافظة السويس[٢] الخامات الأساسية التالية : الرخام - الحجر الجيرى - الرمال - الدلومايت - الطفلة - الحجر الفرعونى - الكاولين - الرمال البيضاء . وتستخدم هذه الموارد الطبيعية فى العديد من الصناعات مثل : الاسمنت - الزجاج - الأسمدة - الرخام - مواد البناء .

٣. المشروعات القومية الكبرى[١] :-

استهدفت الدولة إقامة مشروعات قومية كبرى تخلق فرص استثمارية معظمها صناعية ، أو تمثل مدخلات لأنشطة صناعية في مختلف المجالات، يؤدي إتمام إنجازها إحداث طفرة إقليمية وحضارية كبرى على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي، وفيما يلي أهم تلك المشروعات :-

أ- مشروع شرق بورسعيد : هو مشروع عملاق على مساحة ٢٢٠كم٢ على الضفة الشرقية لتفريعة قناة السويس، ومن ركائزه الرئيسية إقامة منطقة صناعية على مساحة ٨٧,٦كم٢ تقام عليها صناعات تعتمد على مميزات المنطقة المقام بها المشروع في إقامة صناعات الكترونية (مثل الخلايا الشمسية والدوائر الالكترونية)، والصناعات الكيماوية والدوائية والغذائية والتشييد والغزل والنسيج، والاستفادة من الميناء المحوري الذي سيقام بالمشروع على مساحة ٣٥,٤كم٢.

---

[١] وزارة التخطيط والتعاون الدولي - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٢/٢٠١٣.

ب- مشروع شمال غرب خليج السويس : تبلغ مساحة المشروع نحو ٢٠٠ كم٢ جنوب مدينة السويس، والذي من أهدافه الرئيسية إقامة قاعدة صناعات تصديرية في اطار منطقة صناعية مساحتها ١٧٦.٥ كم٢ قوامها صناعات معدنية، وتعدينية، وبترولية، وكيماوية، وغذائية، ونسيجية، وتشييد وبناء، وأيضا هندسية وبلاستيكية،تتكامل مع الصناعات المقامة بمحافظة السويس، وتستفيد من الموانئ المحورية بالمشروع.

ج- مشروع وادي التكنولوجيا : يقع المشروع شرق مدينة الإسماعيلية على مساحة ١٦٥٠٠ فدان، ويضم المشروع مجموعة متنوعة من الأنشطة عالية التقنية في المجال الصناعي (الكترونيات- برمجيات- اتصالات- فضائية وتحكم- هندسة وراثية - تكنولوجيا حيوية) ، والمجال العلمي والبحثي (جامعة تكنولوجية-معاهد بحثية وفنية وتقنية)، بجانب أنشطة سياحية وخدمية وإدارية أخرى.

٤. **الابتكارات والاختراعات :-**

تزخر مراكز البحوث والجامعات بالعديد من الابتكارات والاختراعات الكامنة غير المستغلة والتي بتطبيقها يمكن تطوير العديد من الصناعات وخلق مميزات نسبية عديدة للصناعة المصرية .

٥. **مرونة الجهاز الإنتاجي :-**

رغم أن الطاقات العاطلة تعد من نقط الضعف التي تواجه الصناعة المصرية، إلا أنها تمثل في ذات الوقت واحدة من أهم الفرص الايجابية التي تزيد من مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على زيادة العرض من السلع التي تنتجها تلك المصانع، فور علاج الظروف التي تسببت في تعطيل تلك الطاقات.

٦. تعدد فرص ومجالات التشابك بين الأنشطة الصناعية وارتباطها ببعضها البعض، ومع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٧. **الاتفاقيات التجارية :-**

إن تفعيل الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها مصر مع معظم دول العالم في إطار المنظمات الدولية مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو الإقليمية مثل اتفاقيات الشراكة المصرية الأوروبية، واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو الاتفاقيات الثنائية

مثل اتفاقية الكويز مع الولايات المتحدة الأمريكية، يؤدي الى مضاعفة قدرة الصناعات المصرية على ولوج أسواق تلك الدول في ظل التزامها بمواصفات الجودة المحددة .

١-٣-٢-٤ أهم المخاطر[1] التي تواجه النشاط الصناعي Threats:

١. الانفلات الأمني ، والاضرابات العمالية والمطالب الفئوية السائدة خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت ثورة يناير ٢٠١١، والتي أدت الى:-

أ. تعطل عجلة الإنتاج حيث تراجع معدل الإنتاج داخل المصانع الى أكثر من ٥٠% نتيجة التوقف التام لبعض المصانع وتعثر البعض الآخر والتي تراوح عددها ما بين ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ مصنع، فضلا عن المصانع التي اضطرت الى تخفيض ساعات العمل وهو ما أدى الى الاستغناء عن العديد من العاملين بكل تلك المصانع وأدى الى زيادة عدد المتعطلين ومعدل البطالة، والكساد.

ب. تفاقم الآثار السلبية على الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي كانت خسائرها الافدح نظرا لضعف قدرتها التنافسية وقدرتها على الاستمرارية في ظل تداعي الأحداث، حيث تعرضت نسبة ١٥% من هذه المصانع للإغلاق، فضلا عن أن ٦٠% شبه متوقفة.

ج. انحسار الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتصفية العديد منها.

د. عزوف الكثير من المستوردون الأجانب عن التعاقد لشراء المنتجات المصرية لعدم قدرتها على الاستمرار في الوفاء بتعاقدتها نتيجة حالة عدم الاستقرار.

---

[1] تم إعداد تحليل SWOT بمحاورة الأربعة ، ، ولمرحلتيه الأولى والثانية، اعتمادا على بيانات كل من الجزئين السابقين من هذه الفصل، بالإضافة الى ثلاثة مصادر رئيسية أخرى، هي:

- مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- الإدارة العامة للتحليل الاقتصادي- تقرير بعنوان الطاقات العاطلة في الصناعات المصرية- ديسمبر ٢٠٠٥.
- وزارة الصناعة والتجارة – الهيئة العامة للتنمية الصناعية –مؤتمر الاقتصاد الصناعي المصري وما بعد الثورة "التحديات وفرص الاستثمار" – ورقة عمل بعنوان (نحو مستقبل أفضل لفتح آفاق الاستثمار أمام الاقتصاد الصناعي المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١).
- دراسة بتقرير شامل لأسباب تدهور صناعة الغزل تدهور صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر وكيفية إصلاحه،مرفوعة من لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب الى رئيس مجلس الوزراء عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، وشارك في إعدادها كل من: لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب، والاتحاد العام لنقابات عمال مصر ممثلا في اتحاد نقابة الغزل والنسيج، والشركة القابضة لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، وغرفة صناعة المواد النسيجية والملابس الجاهزة.

هـ. استغل بعض المستوردين الموقف واغرقوا السوق المصري بالصناعات المستوردة المقلدة والمغشوشة مما الحق مزيدا من الإضرار بالصناعة الوطنية، فضلا عن أضرارها على مستهلكيها.

٢. الأزمات الاقتصادية العالمية : إن الأزمات الاقتصادية العالمية التي زادت حدة وتيرتها منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، تتسبب في العديد من المخاطر على الصناعات الوطنية سواء من زاوية أسعار وانتظام توافر مدخلاتها المستوردة، أو من حيث تسويق منتجاتها في ظل ركود الأسواق الدولية.

٣. التقادم الذي تسارعت معدلاته في الكثير من الأنشطة الصناعية، خاصة في مجالات الأجهزة الالكترونية والبرمجيات لتسارع وتيرة الاختراع والابتكار في هذه المجالات، فضلا عن صناعة الملابس الجاهزة ومتعلقاتها بسبب التغيير المتلاحق في خطوط الموضة الذي يتأثر به السوقين المحلي والعالمي على حد السواء.

٤. مخاطر التقلبات المفاجئة والمؤثرة في أسعار الصرف على تكلفة المدخلات المستوردة، وتكلفة سداد اصل وخدمة القروض بالعملات الأجنبية.

٥. الاحتكار الذي يسود بعض الأنشطة الصناعية في صورة احتكار القلة.

٦. منافسة العديد من الدول المحيطة بتوقيع عقود تصنيع لصالح الاتحاد الأوروبي مثل تونس والأردن وإسرائيل.

٧. وضع بعض الدول الأوربية قيود غير جمركية على وارداتها مثل اشتراط استخدام صبغات معينة في صناعات النسيجية والملابس الجاهزة، واشتراطات بيئية وقواعد تعبئة وحفظ وتغليف في الصناعات الغذائية.

٨. انتشار ظاهرة التهريب ، مما يشكل منافسة مدمرة لعدم خضوع السلع المهربة لأية جمارك أو ضرائب ،مما يخفض أسعارها لمستويات مدمرة للصناعة الوطنية، ومن أهم أساليب التهريب التي تتم بالتحايل على القانون تلك التي تتم في معاملات نظام تجارة الترانزيت، وبإساءة استخدام نظام السماح المؤقت والدروباك، فضلا عن التهريب بين المناطق الحرة وتفريغ الحاويات أثناء النقل.

٩. المخاطر الناجمة عن النشاط الصناعي خاصة فيما يتعلق بتلويث البيئة بالملوثات الصلبة والسائلة والغازية.

١٠. مخاطر استخدام المنتجات الصناعية غير المطابقة للمواصفات، سواء في الصناعات الغذائية، او الدوائية، أو الأجهزة والمعدات ووسائل النقل والانتقال وقطع غيارها .

١١. أهم المخاطر التي تواجه الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة :-

أ. أدى انهيار الاتحاد السوفيتي المستورد الرئيسي للكثير من الغزول الرفيعة الى غلق العديد من مصانع الغزل المحلية التي كان معظم إنتاجها موجه إليه.

ب.ارتفاع أسعار القطن المصري دفع بعض المصنعين الى خلط القطن المصري بأقطان مستوردة اقل جودة ، ومن ثم انخفضت جودة الأقمشة، مما اضر بجودة ومن ثم تنافسية الملابس الجاهزة المصرية.

ج.تحول الطلب العالمي عن الأقطان الطويلة والممتازة التي انحسرت استخداماتها في ٣% من السوق العالمي في هذا المجال، وتم التحول الى الأقطان المتوسطة والقصيرة المعالجة تكنولوجيا خاصة من الهند والصين وباكستان، مما افقد الصناعة المصرية ميزة تنافسية رئيسية.

١-٣-٢-٥ تحليل مصفوفة SWOT :

أسفر تحليل واقع النشاط الصناعي في مصر باستخدام تحليل SWOT في مرحلته الأولى عن رصد أهم مواطن القوة والفرص المتاحة له، واهم مواطن الضعف وما يواجهه من مخاطر، وفيما يلي أهم النتائج المستخلصة من المرحلة الثانية للتحليل، والتي تستخلص أهم الآثار المتوقعة على التنمية الصناعية من التفاعلات المتبادلة المحتملة بين تلك الأركان الأربعة الرئيسية، وفق ما يعرف بتحليل مصفوفة SWOT وفق النموذج التالي:

مصفوفة SWOT

	نقاط الضعف		المخاطر	
	التأثيرات الايجابية	التأثيرات السلبية	التأثيرات الايجابية	التأثيرات السلبية
عناصر القوة				
الفرص المتاحة				

١- أهم التأثيرات الايجابية الرئيسية لعناصر القوة بالنشاط الصناعي على علاج مواطن الضعف، والمخاطر التي تواجهه :-

إن تفعيل ركائز الحياة الديمقراطية في الجمهورية المصرية الثانية يعتبر نقطة الارتكاز لإعادة هيكلة منظومة إدارة الاقتصاد المصري بصفة عامة، والصناعة بصفة خاصة، فهو بمثابة الشرط الضروري (وان كان غير كاف وحده) الذي لا يمكن بدونه توفير المناخ الملائم لاستثمار مواطن القوة والفرص المتاحة لهذا النشاط، وتطبيق انسب وسائل علاج نقاط الضعف والمخاطر التي تواجهه، وذلك وفق مجموعة من الآليات من أهمها :-

أ. تطوير المنظومة التخطيطية بما يدعم ركائز ومقومات دعم النشاط الصناعي ويزيد من درجة تشابكه مع الأنشطة الأخرى ويحقق له مميزات تنافسية بالأسواق المحلية والدولية، والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.

ب. تبني سياسات تعليمية وتدريبية قائمة على توفير احتياجات سوق العمل وبالأخص متطلبات اقتصاديات المعرفة.

ج. الارتقاء بالاقتصاد المصري الى اقتصاد منتج للتكنولوجيا المعرفية ومشارك في تطويرها عالميا، مما يجعله مندمجا بايجابية في الاقتصاد العالمي، ويحميه من مخاطر ومثالب التقادم التكنولوجي الذي يعوق نمو الاقتصاديات التي لا تقوي سوى على استهلاك ما يتاح لها من تكنولوجيا مستوردة من الخارج.

د. تمكين الصناعة المصرية من استيفاء كافة القيود غير الجمركية التي تطبقها العديد من الدول خاصة مجموعة الاتحاد الاوروبي، مثل الاشتراطات البيئية والصحية، وضوابط أساليب التعبئة والتغليف، وتطابق مواصفات المنتجات مع متطلبات الذوق العام بالبلد المستورد.

هـ. إصلاح البيئة التشريعية من قوانين وقرارات، بما يوفر الحماية للصناعات المصرية من مختلف أشكال الاحتكار، والإغراق ويرشد منظومة الدعم الموجه للصناعة الوطنية لتعظيم الاستفادة منها.

٢- أهم التأثيرات الايجابية الرئيسية للفرص المتاحة للنشاط الصناعي على علاج مواطن الضعف، والمخاطر التي تواجهه :-

أ. استثمار الطاقة الجديدة والمتجددة والمواد الخام التي تزخر بها مصر بما يوفر مميزات نسبية متعددة للصناعة المصرية تمكنها من زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والإقليمية، فضلا عن تحجيم مخاطر التلوث الناجم عن استخدام الأنواع التقليدية من الطاقة.

ب. استثمار الابتكارات والاختراعات التي تزخر بها مراكز البحوث العلمية في مصر بما يخلق مميزات نسبية للمنتج المصري تمكنه من مواجهة ممارسات الإغراق التي تشهدها الأسواق المحلية حاليا، وتخلق سمعة متفردة للمنتج المصري بالأسواق العالمية.

ج. تنفيذ المشروعات القومية التنموية الكبرى بما يحقق انتعاش اقتصادي على كافة الأصعدة وخاصة بالنشاط الصناعي، مما يساهم في استغلال كافة الطاقات العاطلة بالمصانع وإعادة تشغيل المصانع المتوقفة.

د. تفعيل واستثمار مميزات الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الثنائية والمتعددة الأطراف الإقليمية والدولية للولوج الى أسواق تلك الدول، مما يساهم في الحد من الآثار السلبية للازمات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصري بصفة عامة والنشاط الصناعي بصفة خاصة.

٣- أهم التأثيرات السلبية لاستمرار مواطن الضعف بالنشاط الصناعي على عناصر قوته، وفرصه المتاحة :-

أ. إن استمرار القصور في البنية المعلوماتية، يؤثر سلبا على إمكانية استثمار الفرص الاستثمارية المتاحة بالسوق المحلي ، وبالأخص بالمشروعات القومية الكبرى، ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

ب. إن استمرار ضعف الإقبال على أنشطة صناعية بعينها خاصة استخراج خامات المعادن، يحد من استغلال العديد من مصادر الثروات الطبيعية بمصر.

ج. إن استمرار القصور في المنظومة التشريعية خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية وحماية البيانات وتداول المعلومات، يعوق استثمار الثروة البحثية من اختراعات وابتكارات غير مستغلة.

د. إن استمرار عدم مواكبة التطور التكنولوجي المتلاحق في الميكنة الصناعية، واستمرار عدم الاهتمام بالبحوث والتطوير بالمنشآت الصناعية، وعدم تبني استراتيجية لنقل التكنولوجيا تنتهي بالمشاركة الفاعلة في تخليق تكنولوجيات محلية، سيؤدي حتما الى تلاشي العديد من مواطن القوة بالصناعة المصرية وضياع العديد من الفرص المتاحة، خاصة فيما يتعلق بالمقدرة التصديرية للصناعة المصرية، واستغلال مصادر الطاقات الجديدة والمتجددة، والفرص الاستثمارية بالمشروعات القومية الكبرى.

هـ. إن استمرار مثالب البيروقراطية الإدارية، وارتفاع أسعار الاقتراض يحدان من إمكانيات التوسع في الاستثمار الصناعي وما يخلقه من تشابكات أمامية وخلفية، فضلا عن انه يؤدي الى تفاقم أزمة الطاقات العاطلة.

٤- أهم التأثيرات السلبية لاستمرار المخاطر التي تواجه النشاط الصناعي على عناصر قوته، وفرصه المتاحة:

أ. إن استمرار الانفلات الأمني يضرب في كل أركان الاقتصاد المصري بصفة عامة، والنشاط الصناعي بصفة خاصة، حيث يهدد استمرار هذا الانفلات بتوقف مزيد من المصانع عن العمل، مما يؤدي الى الإحجام عن استيراد الصناعات المصرية لعدم قدرتها على الوفاء بتعاقداتها، فضلا عن إحجام أية استثمارات أجنبية عن التدفق

بالاقتصاد المصري ومن ثم وأد كافة طموحات استثمار الفرص المتاحة من مصادر طاقة جديدة ومتجددة، وثروات طبيعية، والفرص الاستثمارية بالمشروعات القومية الكبرى، والاستفادة من التكنولوجيات المستوردة في استثمار الابتكارات والاختراعات المحلية في خلق تكنولوجيا وطنية.

ب. إن استمرار التراجع في سعر صرف الجنيه أمام العملات الأخرى يؤدي الى مزيدا من الأعباء التمويلية على المشروعات الصناعية التي تستورد معظم طاقاتها الإنتاجية ، وكثيرا من خاماتها ومستلزمات إنتاجها من الخارج، مما يحد من إمكانية استثمار معظم الفرص المتاحة للنشاط الصناعي.

ج. إن استمرار بعض الممارسات بالسوق المحلي مثل الاحتكار ، وتهريب المنتجات المستوردة للسوق المحلي، يؤدي الى خروج العديد من المشروعات من السوق بدلا من إقامة المزيد من المشروعات، ويضعف من المقدرة التصديرية للصناعات المصرية لان الاحتكار المعتمد على السوق المحلي يتراجع معه الاهتمام بتطوير مستويات الجودة وخفض الأسعار.

د. إن عدم تبني رؤية متكاملة لمواجهة منافسة العديد من الدول المحيطة على الأسواق العربية والدولية، واستيفاء متطلبات الجودة والاشتراطات البيئية، سيؤدي حتما الى تراجع المقدرة التصديرية للعديد من الصناعات المصرية، وعدم الاستفادة من الفرص التي تتيحها مختلف أشكال الاتفاقيات التجارية التي عقدتها مصر.

١-٤ الإطار العام للرؤية الاستراتيجية للتنمية الصناعية :-

١-٤-١ الرؤيـــة والرسالة والمحور الاستراتيجى :-

إن دخول مصر عصر الجمهورية الثانية، وما يتطلبه ذلك من تغيرات جذرية في منظومة إدارة النشاط الاقتصادي ، يفرض تأسيس رؤى الأنشطة الاقتصادية الرئيسية على أسس استراتيجية تأخذ في الاعتبار الواقع بمختلف أبعاده المستخلصة من تحليلي PEST، SWOT ، ولكن لا تقف عند ما يحيط به من قيود، وإنما تتخطاها من خلال تبني مبادرات وتعديلات جوهرية، تهدف لإحداث طفرات وتغيرات هيكلية تعيد تشكيل هذا الواقع.

ومن ثم فانه بناءاً على خلاصة تحليل واقع النشاط الصناعي والعوامل المؤثرة فيه، وبناءاً على النهج المشار إليه، يمكن بلورة الرؤية الاستراتيجية لتنمية الصناعة المصرية فيما يلي :-

"الارتقاء بالسمعة الدولية للصناعة المصرية في مجالات محددة، تخلق لها بصمة تميزها بالأسواق العالمية أسوة بالصناعات الغربية والآسيوية المتقدمة".

ولا شك أن تبني تلك الرؤية سوف يحدث نقلة نوعية بالصناعة المصرية، كفيلة بقيادة الاقتصاد المصري الى ذات المسار التنموي لمجموعة دول BRICS (البرازيل وروسيا، والهند، والصين وجنوب إفريقيا).

- الرسالـــة : -

بناء على الرؤية الاستراتيجية للتنمية الصناعية يمكن بلورة الرسالة (Mission) الرئيسية في هذا الصدد في "التفرد في نوعية المنتج الصناعي المصري والارتقاء بمعايير جودته، بما يخلق طلبا خاصا به في الأسواق العالمية بجانب السوق المحلي".

- المحور الاستراتيجي :-

إن مضمون الرؤية والرسالة المقترحين للتنمية الصناعية يفرض ضرورة تبني محورا استراتيجيا قائم على الاقتصاد المعرفي بكل ما يتضمنه من مفردات المعلومات والمعرفة، وذلك لتركز النسبة الأكبر من القيمة المضافة في معظم صناعات الدول المتقدمة والناشئة في الشق المعلوماتي والمعرفي، ففي حين إن معظم صناعات الدول النامية [1] ومنها مصر تقام أساسا لسد حاجات محلية، ويندر رصد شركات برزت خلال الخمسين عاما الأخيرة لتحقيق أهداف في السوق العالمي، نجد أن دولا مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية تعتمد على اقتصاديات المعارف في تخطيطها للانطلاق من المنظور العالمي، وهو ما ترمي إليه الرؤية والرسالة المقترحين.

ويعتمد تفعيل منظومة المعرفة داخل مؤسسات المجتمع بصفة عامة والنشاط الصناعي بصفة خاصة على عناصر اكتساب وخلق المعارف[٢] والتي تأتي وفق تسلسل منظومي يبدأ بالنفاذ الى مصادر المعرفة، ثم استيعاب المعرفة، ثم استخلاص المعرفة، يليها مرحلة توظيف المعرفة، لترتقي فيما بعد الى مرحلة توليد معارف وطنية جديدة تساهم في منظومة خلق المعارف العالمية، وتمثل كفاءة إدارة المعارف احد المحددات الرئيسية لترجمة الإبداع والابتكار الى إنجازات ملموسة ذات أفق غير محدود من التطوير والتحديث.

١-٤-٢ المراحل والركائز الرئيسية لتنفيذ الرؤية :-

إن تحقيق الرؤية الاستراتيجية، لا يتم إلا من خلال منظور طويل الأجل يتم إنجازه بصورة مرحلية ذات بعدين رئيسيين:-

---

[1] محمد حسين أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، الطبعة الثانية عام ٢٠٠٩، ص ٥٧.

[٢] معهد التخطيط القومي ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢٣٩) ص ٧٧.

البعد الأول : المرحلية الزمنية التي ينفذ من خلالها مجموعة من الخطط والأهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

البعد الثاني: المرحلية القطاعية تستهدف البدء بمجموعة من الأنشطة الصناعية التقليدية ، ليتطور نوع النشاط من مرحلة الى أخرى حتى ينتهي بالتركيز على الصناعات المعرفية ذات القيمة المضافة المرتفعة.

ويجب في هذا الصدد البدء بمجموعة الأنشطة الصناعية التي تتمتع بميزة نسبية، والتي أوضح التحليل الهيكلي أنها تتركز في أربعة أنشطة تكررت في قوائم الخمس أنشطة الأولى وفق معظم المعايير المقارنة، وهي المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، والكيماويات الأساسية ومنتجاتها، والصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية، والغزل والنسيج والملابس والجلود.

وتجدر الإشارة الى أن تحقيق أهداف هذا البعد المرحلي، يتطلب إعادة رسم سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية بتوجيهها بصفة رئيسية الى المجالات الصناعية، مع زيادة تركزها تدريجيا بالصناعات المعرفية والتكنولوجية، وهو ما يتطلب بصفة رئيسية تحقيق الأهداف التالية:-

أ. الاستفادة من التجارب الدولية في خلق تكنولوجيات جديدة محليا، وتعتبر تجربة كوريا الجنوبية من ابرز التجارب الناجحة في هذا المجال، حيث قامت باستيراد انسب التكنولوجيات الملائمة للأوضاع والظروف المحلية واندمجت بنجاح في مجالات الهندسة العكسية" **"reverse engineering"** أو " فك تغليف التكنولوجيا " **"de-packing technology"** وهو ما مكنها في نهاية المطاف من خلق تكنولوجيات جديدة محليا.

ب. ربط التطور التكنولوجي بالسياسات التصديرية، وتمثل تجربة كوريا الجنوبية خير مثال في هذا الصدد، حيث طبقت ما يعرف بتصنيع المنتجات الأصلية **(Original Equipment Manufacturer "OEM")** وبموجب هذا النظام تقوم الشركات الأجنبية بالتعاقد مع شركات محلية لإنتاج ذات المنتجات التي تنتجها الأولى بالضبط ، على أن تقوم الشركات الأجنبية بتسويق تلك المنتجات من خلال منافذها التوزيعية وبذات علامتها التجارية الأصلية. وقد نجحت كوريا الجنوبية بهذا النظام في خلق روابط مباشرة بين كل من التصدير وتحسين القدرات الإنتاجية والتكنولوجية.

<u>الركائز الرئيسية لتنفيذ الرؤية</u>:-

١. إرادة تحقيق الرؤية : إن الرؤى الاستراتيجية تظل مجرد رؤى إن لم تتوفر الإرادة الفاعلة التي تتبنى تحقيقها ووضعها موضع التنفيذ، والإرادة لها عدة أبعاد، من أهمها :-

أ. الإرادة السياسية : **والتي تتمثل في تبني متخذ القرار السياسي لتلك الرؤية وتوفير كافة مقومات دعمها، ويتوقف مدى قوة وفعالية تلك الإرادة على مدى كفاءة العملية الديمقراطية وممارساتها بكافة جوانبها، بما يضمن التزام متخذ القرار بتبني الرؤية التي تعظم مصالح النشاط الصناعي ككل وليس مصالح فئة معينة على حساب باقي المجتمع.**

ب. الإرادة الاقتصادية_: **وتتمثل في تبني قطاع الأعمال سواء كان خاصاً أو عاماً تنفيذ تلك الرؤية وفق التصميم النموذجي المخطط لها، ومن أهم ركائز نجاح تلك الإرادة توافر مقومات الشفافية وحماية الأسواق من أية ممارسات تخل بحقوق المتعاملين بها سواء المنتجين أو المستهلكين.**

ج. الإرادة الاجتماعية : **وتتمثل في تقبل المجتمع تحمل أعباء تنفيذ تلك الرؤية مقابل جني ثمارها بعدالة في نهاية المطاف، وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى أن سياسات التصدير يجب أن تتضمن مراعاة تغطية احتياجات السوق المحلي قبل السوق الخارجي، وفق مبدأ الأولوية للسوق الوطني[1].**

٢. **تعظيم الاستفادة من المميزات النسبية للصناعة المصرية: من اهم ركائز تنفيذ الرؤية الاستراتيجية تعظيم وتفعيل استثمار مواطن قوة القطاع الصناعي والفرص المتاحة له، مما يساهم في الإسراع بالانتقال من مرحلة لأخرى، خاصة فيما يتعلق باستخدام الطاقات الجديدة والمتجددة الملائمة بيئيا لمتطلبات التنمية المستدامة، فضلا عن الانخفاض النسبي لتكلفتها، واستغلال المصادر المتنوعة للخامات المعدنية، وتعدد المشروعات القومية الكبرى.**

٣. **تفعيل مبادرة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشأن الاستراتيجية القومية لتطوير منظومة البحث العلمي في مصر، والتي من أهم أهدافها الارتقاء بالإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من ٠.٢% الى ٢% من الدخل القومي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤.**

٤. **ربط قضايا البحث العلمي بمتطلبات النظام الاقتصادي، خاصة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.**

٥. **الارتقاء بالمستويات المعرفية والعلمية والتكنولوجية للموارد البشرية.**

---

[1] **محمود عبد الحي، محاضرات استراتيجيات التنمية، تمهيدي ماجستير التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، ٢٠١١/٢٠١٢.**

٦. **تشجيع الاستثمار في العلوم المتقدمة (النانو–الالكترونيات الدقيقة)، والعلوم التكنولوجية، والاتصالات.**

٧. **تفعيل آليات التعاون العلمي الدولي فيما يعرف بالشبكات العلمية الدولية التي تسعى للاستفادة المتبادلة بين الخبرات والابتكارات، ومنع ازدواج الجهد البحثي، وذلك من خلال الربط بين العلماء وأيضا الربط بين المراكز البحثية بمختلف دول العالم.**

أهم نتائج الفصل الأول : -

أولا : تراجع دور القطاع الصناعي في النشاط الاقتصادي : -

رغم تفوق متوسط إنتاجية الجنيه المستثمر بالقطاع الصناعي على متوسط ذات الإنتاجية على المستوى الإجمالي اعتبارا من الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٧/٩٢) " باستثناء انخفاض متوسط إنتاجية الجنيه المستثمر بالقطاع الصناعي عن الإنتاجية المناظرة على المستوى الإجمالي بالخطة الخمسية الخامسة (٢٠٠٧/٢٠٠٢) " إلا أن هذا لم ينعكس ولم يستثمر من قبل القائمين على إدارة هذا النشاط في الارتقاء بدوره بالنشاط الاقتصادي، وهو ما يتضح مما يلي :-

١. التراجع المستمر للوزن النسبي للاستثمارات الصناعية بإجمالي الاستثمارات فيما بين سنوات الخطط الخمسية من ٢٣.٨% بالخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٢ الى ١٣% بالخطة الخمسية ٢٠١٢/٠٧.

٢. التراجع المستمر في متوسط مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي فيما بين الخطط الخمسية الأخيرة وذلك من ١٩.١% بالخطة الخمسية ١٩٩٧/٢٠٠٢ الى ١٧.٤% بالخطة الخمسية ٢٠٠٧/٠٢، ثم الى ١٦.٥% بالخطة الخمسية ٢٠١٢/٠٧.

ثانيا : قصور هيكل توزيع الاستثمارات الصناعية :-

اتسمت هيكل توزيع الاستثمارات الصناعية بالقصور خاصة فيما يتعلق بالبعد الجغرافي، ونوعية الأنشطة الصناعية وهو ما يتضح مما يلي:

١ – اختلال توزيع الاستثمار الصناعي جغرافيا :-

أوضح التحليل ان الاستثمار الصناعي يتسم بدرجة عالية من التركز الجغرافي تعكسها احتلال أربعة محافظات قائمة المراكز الخمس الأولى وفق مختلف معايير القياس المستخدمة، في حين تفتقر عدة محافظات للاستثمار الصناعي كانت معظمها محافظات حدودية، وبالأخص محافظتي مطروح، والوادي الجديد اللتان تقعان بالمركزين الأخيرين وفق مختلف معايير قياس تركز النشاط الصناعي بالمحافظات " باستثناء معيار "عدد المنشآت" الذي احتلت محافظة الوادي الجديد وفقا له المركز الثالث بقائمة الخمس محافظات الأخيرة "، مما يشير الى غياب تلك المحافظات عن الرؤية الاستراتيجية الصناعية.

٢ – اختلال توزيع الاستثمار الصناعي حسب نوع النشاط :-

أسفر التحليل عن تركز النشاط الصناعي في أربعة أنشطة هي : أنشطة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، والكيماويات الأساسية ومنتجاتها، والصناعات الهندسية والالكترونية

والكهربائية، والغزل والنسيج، والملابس والجلود، وفي المقابل هناك محدودية في الإقبال على أنشطة صناعية بعينها رغم توافر خاماتها بالأراضي المصرية، من أهمها استخراج خامات المعادن، واستغلال المناجم والمحاجر، مما يعكس غياب تلك الأنشطة عن الرؤية الاستراتيجية الصناعية.

ثالثا : عدم ملائمة العديد من التشريعات والسياسات لمتطلبات النهوض بالنشاط الصناعي، والتي
من أهمها :-

١. **قصور التشريعات عن توفير بعض أوجه الحماية والضمانات اللازمة للمشروعات الصناعية، وترشيد الدعم المقدم لها.**

١. **عدم ملائمة بعض السياسات الائتمانية لمتطلبات دعم القدرة التنافسية للصناعة المصرية بالسوقين المحلي والدولي.**
٢. **الحاجة الى تطوير المنظومة التشريعية والمؤسسية التي تعمل في إطارها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لتمكينها من تحقيق الدور التنموي الذي اضطلعت به مثل تلك الصناعات بمختلف التجارب التنموية الناجحة.**

وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى أن إعلان الهيئة العامة للتنمية الصناعية على موقعها على شبكة الانترنت عن فتح باب التقدم لـ١٦٩٢ مشروعا بالمناطق الصناعية الجديدة وذلك بمساحة إجمالية تبلغ٥.٤ مليون متر مربع ستخصص ٢٠% من المساحة المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتبر بمثابة خطوة تجاه تلبية احتياجات صغار المستثمرين من الأراضي الصناعية.

٤. **ضرورة إعادة تقييم جدوى برنامج الخصخصة، بعد أن أثبتت التجربة فساد العديد من عمليات بيع شركات القطاع العام، مما أدى الى تعدد الأحكام القضائية التي قضت ببطلان العديد من عمليات بيع تلك شركات ومن ثم قضت بعودتها لملكية الدولة مثل حالة شركة المراجل البخارية.**
٥. **عدم ملائمة سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي أسفرت عن ضآلة نصيب القطاع الصناعي من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنوات الخطة الخمسية ٢٠١٢/٠٧، حيث لم يتعد في المتوسط ٦,٩%، فضلا عن تذبذبه بين ٨,٦% عام ٢٠٠٨/٠٧ ، ٤,١% عام ٢٠١٠/٠٩.**

٦. الحاجة الى إعادة رسم سياسات التعليم والتدريب والتأهيل بما يتسق مع توفير احتياجات الطلب في سوق العمل، ويراعي متطلبات الارتقاء الى اقتصاديات التكنولوجيا والمعرفة.

رابعا : افتقاد أهم ركائز البنية الأساسية السياسية، واهم أركان المشاركة السياسية :-

أسفر تحليل PEST للواقع السياسي عن افتقاره لأهم ركائز البنية الأساسية السياسية خاصة فيما يتعلق بحماية الحقوق والحريات، والالتزام بالنظم والقوانين، والافتقاد للتوافق الوطني، وانعدام المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي سواء على المستوى الشعبي، أو حتى على المستوى النخبوي، وهو ما انعكس سلبا على كافة أركان الأنشطة الاقتصادية، والمنظومة الاجتماعية، خاصة في ظل استمرار أزمة الثقة بين السلطة والمعارضة، مما يلقي بظلال ضبابية على أية رؤية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

خامسا : تراجع كافة مؤشرات قياس الواقع الاقتصادي، والاجتماعي:-

أوضح تحليل PEST للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية أنها تفاعلت مع أحداث ما بعد الثورة كمتغيرات تابعة للتطورات السياسية، مما انعكس سلبا على تراجع أهم مؤشراتها الرئيسية والتي كان مـن أهمهـا : –

١- المؤشرات الاقتصادية :-

أ. تراجع معدل النمو الاقتصادي من ٥.٧% سنويا في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧– ٢٠٠٩/٢٠١٠ الى ٢% خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١١/٢٠١٢.

ب. تراجع الاعتماد على الذات في توفير الموارد من السلع والخدمات ، وتراجع معدل الاستثمار، والمقدرة التصديرية وذلك فيما بين عامي ٢٠٠٠/٢٠١٠- ٢٠١١/٢٠١٢.

ج. تفاقمت قيمة الدين العام المحلي، وعجز الموازنة العامة للدولة، وعجز ميزان المدفوعات فيما بين عامي ٢٠٠٠/٢٠١٠- ٢٠١١/٢٠١٢بمعدلات بلغت نحو ٣٩.٣%، ٣٠.٤%، ٣٥.٥% سنويا في المتوسط على الترتيب.

د. تراجعت الثقة في الجنيه المصري، وتراجعت قيمته أمام العملات الأجنبية.

هـ. تراجع التصنيف الائتماني لمصر وفق وكالة ستاندرد اند بورزمن (B) الى (B-)، كما انه وفقا لوكالة موديز انفيستورز سيرفسيسفقد خفضت تصنيفها لسندات الحكومة المصرية من (B2) الى (B3) .

و. افتقار مصر ما بعد الثورة الى خطة متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى على المستوى متوسط الأجل، حيث لم يتم إعداد الخطة الخمسية السابعة ٢٠١٧/١٢ حتى الآن، رغم أن الخطة السنوية ٢٠١٣/١٢ قد صدرت باعتبارها العام الأول من تلك الخطة الخمسية.

٢- المؤشرات الاجتماعية :-

أ. تزايد نسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر الكلي على مستوى الجمهورية من ٢١.٦% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ الى ٢٥.٢% عام ٢٠١٠/٢٠١١، مع اتساع فجوة مستويات الإنفاق بين أفقر ١٠% ، وأغنى ١٠% لتصل الى أكثر من ثمان مرات في الحضر، وأربع مرات في الريف.

ب. تراجع مؤشرات قياس متوسط مستوى معيشة الفرد وهو مايتضح من تراجع متوسط الدخل الحقيقي للفرد ، وتزايد الأعباء على المواطن المصري بزيادة متوسط نصيبه من كل من الدين العام المحلي ، وعبء صافي الضرائب غير المباشرة بمعدلي ١٥.٣%، ٦.٩% سنويا في المتوسط، فيما بين عامي ٢٠٠٩/٢٠١٠- ٢٠١١/٢٠١٢.

ج. تزايد معدلات البطالة من ٩% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ الى ١١.٨% عام ٢٠١٠/٢٠١١ ثم الى ١٢.٦% عام ٢٠١١/٢٠١٢.

د. استمرار أزمات مصادر الطاقة ، والانفلات الأمني بأشكاله المتعددة ، وانقسام المجتمع كأفراد انقساما ايدولوجيا حادا يصل الى حد التناحر بما يهدد بمزيد من التدهور الاقتصادي والاجتماعي.

سادسا : تباين الآثار المتوقعة على التنمية الصناعية من التفاعلات المتبادلة بين مكونات مصفوفة SWOT :-

استعانت الدراسة بواحدة من أساليب التحليل الحديثة التي لم يسبق استخدامها في مجال تحليل واقع التنمية الصناعية في مصر، وقد أسفر التحليل في مرحلته الأولى عن رصد أهم مواطن القوة والفرص المتاحة له، واهم مواطن الضعف وما يواجهه من مخاطر، كما أسفر في مرحلته الثانية والتي تعرف بتحليل مصفوفة SWOT عن نتيجة رئيسية وهي تباين الآثار المتوقعة على التنمية الصناعية من التفاعلات المتبادلة بين الأركان الأربعة لتلك المصفوفة، حيث تراوحت تلك الآثار بين:-

أ. الآثار الايجابية في حال تفعيل أهم مقومات مواطن القوة والفرص المتاحة بالنشاط الصناعي ، مما ينعكس (بجانب جني ثمارها) في علاج ومواجهة العديد من مواطن الضعف والمخاطر المحتملة.

ب. الآثار السلبية في حال استمرار وتفاقم مواطن الضعف وتحقق المخاطر التي يتسم بها النشاط الصناعي، مما ينعكس سلبا على فعالية مواطن قوته، بجانب هدر الفرص العديدة المتاحة .

ويعتبر أهم ما خلص إليه هذا التحليل، إن تفعيل ركائز الحياة الديمقراطية في الجمهورية المصرية الثانية يعتبر نقطة الارتكاز لإعادة هيكلة منظومة إدارة الاقتصاد المصري بصفة عامة، والصناعة بصفة خاصة، فهو بمثابة الشرط الضروري (والغير كاف) الذي لا يمكن بدونه توفير المناخ الملائم لاستثمار مواطن القوة والفرص المتاحة لهذا النشاط، وتطبيق انسب وسائل علاج نقاط الضعف والمخاطر التي تواجهه ، وذلك وفق مجموعة الآليات التي سبق تحديدها.

أهم توصيات الفصل الأول :-

يخلص هذا الفصل الى مجموعة من الركائز الرئيسية التي تشكل الإطار الرئيسي للمنظومة المستقبلية لتنمية الصناعة المصرية، متمثلة فيما يلي :-

أولا : الرؤية الاستراتيجية للتنمية الصناعية :-

بدأ النشاط الصناعي في مصر باستراتيجية الإحلال محل الواردات، وطورها نسبيا خلال العقدين السابقين بتشجيع الصادرات، إلا أن أحداث طفرة في النشاط الصناعي المصري تمكنه من الاندماج الفعال والايجابي في الأسواق العالمية يتطلب بلورة رؤية استراتيجية صناعية تهدف الى "الارتقاء بالسمعة الدولية للصناعة المصرية في مجالات محددة، تخلق لها بصمة تميزها بالأسواق العالمية أسوة بالصناعات الغربية والآسيوية المتقدمة "، وان تكون رسالتها الرئيسية هي "التفرد في نوعية المنتج الصناعي المصري والارتقاء بمعايير جودته، بما يخلق طلبا خاصا به في الأسواق العالمية بجانب السوق المحلي"، على أن يكون محورها الاستراتيجي هو الاعتماد على الاقتصاد المعرفي بكل ما يتضمنه من مفردات المعلومات والمعرفة، وذلك لتركز النسبة الأكبر من القيمة المضافة في معظم صناعات الدول المتقدمة والناشئة في الشق المعلوماتي والمعرفي.ويتطلب تحقيق تلك الرؤية دعمها بمجموعة ركائز من أهمها:-

1. **تضافر الإرادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيقها.**
2. **تعظيم الاستفادة من المميزات النسبية للصناعة المصرية.**
3. **أن يتم إنجاز الرؤية وفق منظور طويل الأجل من خلالها مجموعة من الخطط والأهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، على أن يتم البدء بمجموعة من القطاعات الصناعية التقليدية ، ليتطور نوع النشاط من مرحلة الى أخرى حتى ينتهي بالتركيز على الصناعات المعرفية ذات القيمة المضافة المرتفعة.**

٤. الارتقاء بالإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من ٠.٢% الى ٢% من الدخل القومي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤[١]، وتطوير استراتيجية مراكز نقل التكنولوجيا بإنشاء مراكز للقطاعات الأكثر تطورا كالالكترونيات والأجهزة وتكنولوجيا المعلومات.

٥. ربط قضايا البحث العلمي بمتطلبات النظام الاقتصادي، خاصة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٦. تشجيع الاستثمار في العلوم المتقدمة (النانو-الالكترونيات الدقيقة)، والعلوم التكنولوجية، والاتصالات.

٧. الاستفادة من التجارب الدولية في خلق تكنولوجيات جديدة محليا، وتعتبر تجربة كوريا الجنوبية من ابرز التجارب الناجحة في هذا المجال، حيث قامت باستيراد انسب التكنولوجيات الملائمة للأوضاع والظروف المحلية واندمجت بنجاح في مجالات الهندسة العكسية" "reverse engineering" أو "فك تغليف التكنولوجيا" "de-packing technology" وهو ما مكنها في نهاية المطاف من خلق تكنولوجيات جديدة محليا.

ثانيا : تهيئة المناخ السياسي للتعامل الفعال والايجابي مع تحديات وتطلعات الجمهورية المصرية الثانية:-

أسفر تحليل PEST أن الواقع السياسي المصري يمثل المتغير المستقل الرئيسي في معادلة في معادلة مصر ما بعد الثورة، ومن ثم فان الارتقاء بهذا الواقع وتهيئته للمرحلة المقبلة يمثل حجر الزاوية في مواجهة تحديات وتحقيق تطلعات ثورة يناير ٢٠١١، ليس على الصعيد السياسي فحسب ولكن على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل أهم الركائز المبدئية لتهيئة المناخ السياسي للمرحلة المقبلة فيما يلي :-

١. الشفافية في تحديد المسار السياسي الاستراتيجي للقيادة السياسية، والمبادرات الوطنية المخططة للنهوض بالاقتصاد القومي ومستويات المعيشة.

٢. مواجهة أزمات الثقة المتتالية بين مؤسسة الرئاسة وبين صفوف المعارضة ، من خلال العمل الجاد لخلق توافق وطني يضمن توحيد الصفوف لإنجاز الرؤية الاستراتيجية للقيادة السياسية.

٣. التأكيد على الحيادية السياسية وتغليب المصلحة الوطنية على أية مصلحة حزبية أو شخصية، تجنبا لما يحدثه أي تراخي في هذا الصدد من فقدان لمصداقية السلطة، وتفاقم للتدهور الاقتصادي والاجتماعي والأمني.

---

[١] محرم الحداد وآخرون - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٣٩) – معهد التخطيط القومى – سبتمبر ٢٠١٢ . ص (٧٧) .

ثالثا : استثمار الطاقات الكامنة والعاطلة :-

يزخر الاقتصاد المصري بالعديد من الطاقات الكامنة والطاقات العاطلة التي تمكن النشاط الصناعي من تحقيق نقلة نوعية في حجم ونوعية وتنوع منتجاته، ومن ثم يجب أن تتضمن الاستراتيجية الصناعية في هذا الصدد ما يلي:-

١. **التوسع في مشروعات استغلال المصادر الكامنة للطاقة الجديدة والمتجددة التي يزخر بها الاقتصاد المصري والتي سبقت الإشارة إليها.**
٢. **وضع خطة قومية متكاملة للاستثمار الصناعي للخامات المعدنية التي تتمتع بها الأرض المصرية، لمضاعفة القيمة المضافة من استثمارها، خاصة وان نشاطي استخراج خامات المعادن، واستغلال المناجم والمحاجر لا يزالان ضمن قائمة اقل خمسة أنشطة باستخدام كل معايير القياس المستخدمة (باستثناء الأخير فيما يخص عدد المنشآت).**
٣. **الاستثمار الامثل للمشروعات القومية الكبرى المشار إليها وما تخلقه من طفرة تكنولوجية واقتصادية واجتماعية.**
٤. **إعادة تشغيل المصانع المتوقفة، وتشغيل الطاقات العاطلة بالمصانع فور القضاء على الظروف التي تسببت في تعطل تلك الطاقات مما يزيد من مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على زيادة العرض من السلع التي تنتجها تلك المصانع.**

ولا شك أن تطبيق تلك التوجهات كفيلا بتمكين النشاط الصناعي من زيادة وزنه النسبي في الاستثمارات الإجمالية، وزيادة مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وهما المحوران اللذان شهدا تراجعا بالنشاط الصناعي خلال السنوات الأخيرة.

رابعا : رفع كفاءة وجودة المنتج الصناعي :-

يتطلب رفع كفاءة وجودة المنتج الصناعي المصري تبني مشروع قومي لتطبيق معايير الجودة العالمية ومتطلبات البيئة النظيفة في مختلف مراحل الإنتاج والتخزين والتسويق بالنشاط الصناعي، للارتقاء بسمعة المنتجات الصناعية المصرية بمختلف الأسواق المحلية والدولية، ومنح مميزات تشجيعية للمشروعات التي تلتزم بتطبيق تلك المعايير والمتطلبات، هذا فضلا عما تشمله عمليات تطبيق الجودة من الارتقاء بالكفاءات الإدارية وتحجيم الفاقد في العملية الإنتاجية وهو ما ينعكس مباشرة في خفض تكلفة المنتجات وزيادة قدرتها التنافسية.وقد انتهت وزارة الصناعة والتجارة الخارجية من إعداد مشروع قانون بإنشاء هيئة أو جهاز لسلامة الغذاء في مصر بالتنسيق مع وزارتي الزراعة

والصحة، وكذلك الأمر بالنسبة لمنتجات الغزل والنسيج لمراعاة متطلبات ومعايير الصحة والسلامة والامان وفتح الطريق للمنتج المصري بالأسواق العالمية.

خامسا : تطوير المنظومة التسويقية للصناعة المصرية :-

إن تطوير منظومة التسويق الصناعي في مصر يتطلب العمل على عدة محاور من أهمها :-

١. **ربط التطور التكنولوجي بالسياسات التصديرية، وتمثل تجربة كوريا الجنوبية خير مثال في هذا الصدد، حيث طبقت ما يعرف بتصنيع المنتجات الأصلية (Original Equipment Manufacturer "OEM")) وبموجب هذا النظام تقوم الشركات الأجنبية بالتعاقد مع شركات محلية لإنتاج ذات المنتجات التي تنتجها الأولى بالضبط، على ان تقوم الشركات الأجنبية بتسويق تلك المنتجات من خلال منافذها التوزيعية وبذات علامتها التجارية الأصلية.وقد نجحت كوريا الجنوبية بهذا النظام في خلق روابط مباشرة بين كل من التصدير وتحسين القدرات الإنتاجية والتكنولوجية.**

٢. **تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين مصر ودول العالم سواء كانت على مستوى الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية لزيادة فرص الصناعات المصرية في الولوج لأسواق تلك الدول، ويدعم هذا التوجه ما يلي:-**

- على المستوى العربي: **تم إقرار القمة الاقتصادية العربية المنعقدة في يناير ٢٠١٣ بالرياض استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبري، كما يدعمه على المستوى الإفريقي.**
- على المستوى الإفريقي: **يبلغ نطاق السوق الإفريقية ٨٠٠ مليون نسمة تتسم بالتنوع في الأذواق والمواسم المناخية ، ومستويات الدخل، مما يخلق سوقا واسعة ومتنوعة أمام المنتج الصناعي المصري، وتجدر الإشارة الى أن الأسواق الإفريقية غير العربية قد زادت بين عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ بأعلى معدل بلغ ٢٢%، وان كانت مازالت قيمتها دون المستوى حيث لم تتعد خلال عام ٢٠١١ نحو ٧٧٠ مليون جنيه، وتساند الدولة توجه الاتحاد الإفريقي بإقامة منطقة تجارة حرة بين ثلاثة تجمعات افريقية هي الكوميسا، والساداك، وتجمع شرق إفريقيا.**
- على المستوى الأمريكي والأوروبي: **قامت وزارة الصناعة والتجارة الخارجية بالتعاون مع المجالس التصديرية والغرف**

التجارية بتنظيم معارض ولقاءات في مقار كبرى السلاسل التجارية العالمية بتلك الدول.

٣. إعادة توجيه نشاط البنك المصري لتنمية الصادرات للقيام بدوره في دعم الصادرات المصرية بعد أن أصبح اقرب الى بنك تجاري من كونه بنكا متخصصا في دعم الصادرات.

٤. إنشاء نظام معلوماتي متطور يتسم بالشمول والتفصيل والدقة والتحديث والشفافية وإمكانية الولوج الآني على أية معلومة على مدار الساعة، بما يمكن المستوردين من التعرف على كافة المنتجات الصناعية المصرية بمختلف تفاصيلها وييسر آليات ومتطلبات عقد الصفقات، كما يمكن المشترين الأفراد من التعامل باليات التجارة الالكترونية على مدار الساعة.

سادسا : تطوير المنظومة التشريعية للنشاط الصناعي :-

تتطلب المنظومة التشريعية والإجرائية المنظمة للنشاط الصناعي الى التطوير بالتعديل والإضافة لتوفير الضمانات الكافية وتيسير أعمال هذا النشاط والتي من أهم محاورها :-

١. تطوير المنظومة التشريعية والمؤسسية والإجرائية المناط بها منع الممارسات الاحتكارية والإغراقية الضارة بالصناعة المصرية خاصة الصناعات الصغيرة الأكثر تضررا من تلك الممارسات والتي تؤدي الى إخراج العديد منها من الأسواق.

٢. إعادة صياغة تشريعات الدعم المقدم للمنتج المصدر، بحيث يتم منح الدعم على القيمة المضافة دعما للصناعة الوطنية، بدلا من تقديم الدعم على كامل الفاتورة لصادرات تستخدم مستلزمات ومدخلات أجنبية سبق استيرادها بنظام السماح المؤقت مما يدعم المنتج والعامل الأجنبي على حساب نظيرهما الوطنيين.

٣. تطوير تنظيم آليات المشاركة بين القطاعين العام والخاص، وحفظ حقوق الملكية الفكرية وحماية البيانات وتداول المعلومات.

٤. تحديث القوانين المنظمة لإصدار ونقل التراخيص وتسجيل الأراضي والعقارات.

سابعا : تطوير منظومة السياسات الصناعية:-

١. تطوير السياسات الائتمانية الموجهة للنشاط الصناعي بمنحه الامتيازات اللازمة في مجالات أسعار الفائدة وفترات السماح والسداد، والضمانات، وتيسير الإجراءات مما يمكنه من زيادة قدرته التنافسية بالأسواق المحلية والدولية، وهو ما يتطلب دعم بنك التنمية الصناعية والعمال المصري للاضطلاع بهذا الدور فضلا عن التنسيق مع البنوك التجارية

في إطار منظومة القروض التنموية التي تمنحها الدول والمنظمات والمؤسسات التمويلية الدولية لتنمية القطاعات الصناعية.

٢. تطوير سياسة التعامل مع الصناعات الصغيرة، باعتبارها الركيزة الرئيسية لمعظم التجارب التنموية الناجحة، وهو ما يتطلب أساساً إقامة كيان بمستوى وزارة أو هيئة عامة ليرعى مصالح الصناعات الصغيرة ويمكنها من المشاركة الفعالة في رسم السياسات وإصدار التشريعات والقرارات ذات العلاقة بأنشطتها، ويوفر لها المساندة التمويلية الملائمة لمتطلباتها وقدراتها ويمكن في هذا الصدد الاستعانة بخبرات الصندوق الاجتماعي للتنمية، والمساندة الفنية والتسويقية وتعتبر حضانات الأعمال وحضانات التكنولوجيا التي بدأت الدولة في إقامتها من أهم سبل المساندة الفنية المقترحة.

٣. إعادة رسم سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية بتوجيهها بصفة رئيسية الى المجالات الصناعية خاصة الصناعات المعرفية والتكنولوجية، والصناعات التصديرية، واستثمار المصادر الكامنة للطاقة الجديدة والمتجددة، فضلا عن المجالات التي تعاني عدم إقبال رغم توافر مصادرها مثل استخراج المعادن، فلا يجب أن يخطط لتلك السياسات بهدف جذب التمويل فقط ، ولكن لنقل لحدث المستجدات في التقنية الحديثة ونقل التكنولوجيا، هذا فضلا عن ان الشراكة مع الشركات متعددة الجنسيات التي تعد بوابة لمضاعفة القدرات التصديرية حيث تمكنها من توثيق الروابط بأسواق التصدير العالمية، هذا فضلا عن ضرورة مراعاة توجيهها جغرافيا لتشمل مختلف المحافظات، وقطاعيا في ضوء المزايا النسبية التي يتمتع بها كل نشاط صناعي.

أما فيما يتعلق بأهم ركائز صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فترى الدراسة ما يلي:-

أ. تطوير استراتيجية زراعة القطن بالتركيز على ألاقطان متوسطة وقصيرة التيلة التي تمثل ٩٧% من الاستخدام العالمي، دون إهمال زراعة الأقطان طويلة التيلة.

ب. العمل على التوازن في أسعار الأقطان بما يحقق مصلحة المزارعين دون الإخلال بمصلحة الصناعة وقدرتها التنافسية، ولتحقيق ذلك يقترح تفعيل دور صندوق دعم الحاصلات الزراعية لتحقيق سعر مجز للفلاح.

ج. التعاون الدولي لتطوير تكنولوجيا تصنيع الأقطان طويلة التيلة، بما يجعل تصنيعه اقتصاديا ويمثل ميزة احتكارية تضاعف من قيمته المضافة، وتسترد سمعته العالمية والطلب العالمي عليه، ولعل المنطقة الخاصة بالمنسوجات

الأوروبية التي يجرى إنشاؤها بمدينة برج العرب والتي سيعتمد إنتاجها على القطن طويل التيلة تكون خطوة في الاتجاه الصحيح في هذا الصدد.

د. توفير الدعم الملائم للصناعات النسيجية على مستوى الخامات والطاقة، ومستلزمات الإنتاج، لزيادة قدرتها التنافسية محليا ودوليا، وذلك كله في إطار ما تسمح به الاتفاقيات والالتزامات الإقليمية والدولية.

هـ. إعادة النظر في قواعد صرف حوافز التصدير بربطها على أساس القيمة المضافة من المنتجات المحلية، أي يكون الدعم على المدخلات المحلية وليس المخرجات التي تتضمن نسب مستوردة.

الملاحـــــق

ملحق رقم (١-١)
تطور مساهمة الصادرات الصناعية في اجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة
٢٠٠٣/٠٢ ـ ٢٠١١/٢٠١٠ [١]

البيان	٢٠٠٣/٠٢	٢٠٠٤/٠٣	٢٠٠٥/٠٤	٢٠٠٦/٠٥	٢٠٠٧/٠٦	اجمالي السنوات ٢٠٠٧/٠٢	٢٠٠٨/٠٧	٨
الصناعة (١)	٣٦٧٥	٤٧٣٥	٦١٢٤	٦٣٦٠	٩٥٠٠	٣٠٣٩٤	١٢٧٠٠	
الاجمالي(٢)	٨٢٠٥	١٠٤٥٣	١٣٨٣٣	١٨٤٥٥	٢٢٠٠٠	٧٢٩٤٦	٢٩٤٠٠	
%(2) ÷ (1)	٤٤.٨	٤٥.٣	٤٤.٣	٣٤.٥	٤٣.٢	٤١.٧	٤٣.٢	

[١] البنك المركزي المصري–التقرير السنوي للبنك عن اعوام الفترة من عام ٢٠٠٣/٠٢ الى عام ٢٠١٢/١١.

ملحق رقم (١-٢)

توزيع المنشآت الصناعية حسب المحافظات

(القيمة بالمليون جنيه والعدد بالألف)

المحافظة	عدد المنشآت	المحافظة	قيمة الإنتاج	المحافظة	التكاليف الإستثمارية	المحافظة	عدد العمال	المحافظة
القاهرة	8244	الشرقيه	130685	الاسكندريه	106226	الشرقيه	253328	الاسكندريه
الشرقيه	3910	06-اكتوبر	114506	الشرقيه	67301	القليوبيه	243094	الشرقيه
القليوبيه	3514	الاسكندريه	89065	06-اكتوبر	56571	الاسكندريه	232602	06-اكتوبر
الاسكندريه	2788	القليوبيه	67958	قنا	44598	06-اكتوبر	210140	حلوان
06-اكتوبر	2514	السويس	54029	السويس	42996	القاهرة	194367	القليوبيه
الغربيه	2250	المنوفيه	39635	القليوبيه	37214	حلوان	119003	القاهرة
الدقهليه	1609	حلوان	37648	المنوفيه	24133	الغربيه	84715	السويس
دمياط	1069	القاهرة	28099	حلوان	23329	المنوفيه	67557	البحيره
المنوفيه	1010	البحر الاحمر	22706	القاهرة	20351	البحيره	54807	الغربيه
حلوان	945	الجيزه	16085	دمياط	19409	بور سعيد	42328	المنوفيه
الجيزه	786	بور سعيد	13117	بور سعيد	10059	الجيزه	40169	الجيزه
البحيره	745	البحيره	11858	البحيره	10043	الدقهليه	38513	بور سعيد
أسيوط	677	الغربيه	11830	الجيزه	9246	السويس	37683	الدقهليه
كفر الشيخ	465	الدقهليه	9614	بنى سويف	8968	الاسماعيليه	29058	الاقصر
سوهاج	399	دمياط	9235	الغربيه	8526	قنا	22716	قنا
المنيا	378	أسيوط	7627	أسيوط	7535	دمياط	17508	أسيوط
بور سعيد	340	قنا	7293	الدقهليه	6576	أسيوط	15653	الاسماعيليه
الاسماعيليه	244	بنى سويف	7075	جنوب سيناء	5715	أسوان	14389	أسوان
بنى سويف	217	الاسماعيليه	6310	البحر الاحمر	4387	الفيوم	11478	دمياط
الفيوم	204	جنوب سيناء	5363	أسوان	4035	بنى سويف	10390	الفيوم
أسوان	191	أسوان	4073	الاسماعيليه	3220	المنيا	10153	بنى سويف
قنا	183	الفيوم	3432	شمال سيناء	3134	كفر الشيخ	9414	جنوب سيناء
السويس	161	كفر الشيخ	2731	المنيا	2905	سوهاج	8542	المنيا
شمال سيناء	66	المنيا	2422	كفر الشيخ	2078	البحر الاحمر	7445	كفر الشيخ
البحر الاحمر	59	سوهاج	1959	الفيوم	2060	جنوب سيناء	4604	سوهاج
الاقصر	28	شمال سيناء	1832	سوهاج	1971	شمال سيناء	3011	البحر الاحمر
الوادى الجديد	22	الاقصر	926	الاقصر	687	الاقصر	2152	شمال سيناء
مطروح	19	مطروح	190	مطروح	596	مطروح	996	مطروح
جنوب سيناء	9	الوادى الجديد	107	الوادى الجديد	128	الوادى الجديد	912	الوادى الجديد
الاجمالي	33046	الاجمالي	707410	الاجمالي	533999	الاجمالي	1786727	الاجمالي

لمصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية– موقع الهيئة على شبكة الانترنت ، رابط الاحصائيات، تاريخ الولوج ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢.

ملحق رقم(١-٣)

توزيع المنشآت الصناعية حسب نوع النشاط

(القيمة بالمليون جنيه والعدد بالوحدة)

النشاط	عدد المنشآت (١)	النشاط	التكاليف الاستثمارية (٢)	النشاط	قيمة الانتاج (٣)	النشاط	عدد العمال (٤)	النشاط
غزل و نسيج و ملابس و جلود	7150	كيماويات اساسية ومنتجاتها	94661	صناعات هندسية و الكترونية و كهربائية	166403	غزل و نسيج وملابس و جلود	499794	كيماويات أساسية ومنتجاتها
مواد غذائية و مشروبات تبغ	6840	معدنية أساسية	89594	مواد غذائية و مشروبات تبغ	147298	صناعات هندسية و الكترونية و كهربائية	332041	صناعات هندسية و الكترونية وكهربائية
صناعات هندسية و الكترونية و كهربائية	6451	مواد غذائية ومشروبات تبغ	80594	كيماويات اساسية ومنتجاتها	128613	مواد غذائية و مشروبات تبغ	307237	غزل و نسيج و ملابس و جلود
كيماويات اساسية و منتجاتها	4167	صناعات هندسية و الكترونية وكهربائية	73259	معدنية أساسية	77674	كيماويات أساسية و منتجاتها	234636	مواد غذائية و مشروبات تبغ
الخشب و منتجاته	2790	مواد بناء و خزف و صينى وحراريات	50975	غزل و نسيج و ملابس و جلود	63475	مواد بناء و خزف و صينى وحراريات	153258	مواد بناء و خزف و صينى وحراريات
مواد بناء و خزف و صينى و حراريات	2300	غزل و نسيج و ملابس وجلود	43014	مواد بناء و خزف و صينى و حراريات	43627	معدنية أساسية	82159	معدنية أساسية
الورق و منتجاته و طباعة و نشر	1878	البترول وتكريره ومنتجات الغاز الطبيعى	40205	البترول و تكريره و منتجات الغاز الطبيعى	30212	الورق و منتجاته و طباعة و نشر	76747	الورق و منتجاته و طباعة ونشر
معدنية أساسية	668	انتاج و توزيع كهرباء الانارة و القوى	36690	الورق و منتجاته و طباعة و نشر	16298	الخشب و منتجاته	38268	البترول و تكريره و منتجات الغاز الطبيعى
صناعات تحويلية اخرى	592	الورق و منتجاته و طباعة و نشر	16268	صناعات تحويلية اخرى	14880	انتاج و توزيع كهرباء الانارة و القوى	20772	انتاج و توزيع كهرباء الانارة و القوى
مراكز الخدمة و الصيانة	85	الخشب و منتجاته	4089	الخشب و منتجاته	9660	البترول و تكريره و منتجات الغاز الطبيعى	19417	الخشب و منتجاته
استغلال مناجم و محاجر	51	صناعات تحويلية اخرى	2779	انتاج و توزيع كهرباء الانارة و القوى	8419	صناعات تحويلية اخرى	9286	صناعات تحويلية اخرى
انتاج و توزيع كهرباء الانارة و القوى	34	مراكز الخدمة و الصيانة	551	استغلال مناجم و محاجر	301	استغلال مناجم و محاجر	6431	استغلال مناجم و محاجر
انتاج نباتى و حيوانى	22	استغلال مناجم و محاجر	473	انتاج نباتى و حيوانى	246	مراكز الخدمة و الصيانة	3091	مراكز الخدمة و الصيانة
البترول و تكريره و منتجات الغاز الطبيعى	14	إستخراج و تجهيز فحم	416	إستخراج خامات المعادن	137	انتاج نباتى و حيوانى	1783	انتاج نباتى و حيوانى
إستخراج و تجهيز فحم	2	إستخراج خامات المعادن	237	مراكز الخدمة و الصيانة	98	إستخراج وتجهيز فحم	925	إستخراج و تجهيز فحم

إستخراج خامات المعادن	2	انتاج نباتى و حيوانى	195	إستخراج و تجهيز فحم	70	إستخراج خامات المعادن	882	إستخراج خامات المعادن
الاجمالى	33046	الاجمالى	533999	الاجمالى	707410	الاجمالى	1786727	الاجمالى

المصدر : الهيئة العامة للتنمية الصناعية- موقع الهيئة على شبكة الانترنت ، رابط الاحصائيات، تاريخ الولوج ٢٠ نوفمبر٢٠١٢.

ملخص دراسة
" تطوير إستراتيجية التنمية الصناعية بمصر
مع التركيز على قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة "

تبرز أهمية هذه الدراسة من قناعتنا وإيماننا بقدرة النظام الاقتصادى المصرى وخاصة قطاع الصناعة به- كأحد نظمه الفرعية الهامة التى يتضمنها- فى التغلب على المشاكل والتحديات التى تواجه مصر ويعانى منها (كمشاكل وقضايا البطالة والعجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات...الخ)، الأمر الذى يؤثر تأثيراً جوهرياً على منظومة التنمية الشاملة لمصر.

فلقد كان للقطاع الصناعى تاريخياً بالعديد من الدول ومنها مصر دوراً محورياً فى دفع عجلة التنمية وتصحيح المسار الاقتصادى لما له من قدرة بناءة على إحداث تغييرات هيكلية إيجابية للنظام الانتاجى فيما يتعلق بأولويات أنشطته وخلق مزيد من فرص العمل ، وتقليل العجز فى ميزان المدفوعات وخلق وتطوير التكنولوجيا المحلية ، والتأثير على القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتحقيق التنمية الإقليمية الأكثر توازناً على المستوى القومى . لذلك كان إهتمام معظم دول العالم (وخاصة دول شرق آسيا) بالقطاع الصناعى وتطويره وتعميق عمليات التصنيع به ورعايتها كماً ونوعاً وسعراً .

وعموما فإن عمليات التصنيع بمصر تتأثر بالبيئة الداخلية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية...الخ) وبمدى تدخل أو رعاية الدولة للأنشطة الصناعية المختلفة وبالمشروعات الهامة ذات التأثير الكبير على المستوى القومى (مثل مشروعات التكنولوجيا الحديثة ومشروعات تعميق التصنيع المحلى للمعدات الاستثمارية) لتأثيراتها الاقتصادية والتكنولوجية.

كما تتأثر عمليات التصنيع أيضا بالتغيرات الحديثة فى البيئة الدولية (مجالات النشاط الحديثة عالميا-السائدة والمتوقعة) وكذلك بالرؤية الإستراتيجية للعلاقات الدولية بين مصر ودول وتكتلات العالم المختلفة ذات العلاقة.

كما تتأثر كذلك بمستوى البنية الأساسية المعلوماتية القومية المتاحة (ومدى الجودة والشفافية والحوكمة الرشيدة لها) من خلال مدى توافر مجموعات قواعد ومخازن البيانات والمعلومات الحديثة والمدققة والشاملة، التى تتضمن بيانات تفصيلية عن السكان، وكميات وأسعار مدخلات الصناعة المختلفة، وعدد المنشآت القائمة، ودراسات الأسواق الخارجية الحديثة القائمة والمحتملة من حيث فرص التصدير وطبيعة المنافسة ومستويات الأسعار والأذواق وشروط ومزايا

كل سوق منها، وبيانات التجارة الداخلية والخارجية، والقوانين المنظمة والحاكمة...الخ ، والتى يجب أن توفرها أجهزة ومؤسسات الدولة المعنية.

وهنا لا يجب ان يغيب عنا أن تواجد النشاط الصناعى فى مصر قد يؤدى بوجه عام إلى تعاظم وتفاقم مشاكل تلوث البيئة (الماء والهواء والتربة)، الأمر الذى يبرز ضرورة وأهمية الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث بشكل عام ومن الملوثات الصناعية بشكل خاص، وهو ما يعنى أهمية بل وضرورة إعطاء أفضلية للتكنولوجيات النظيفة فى الصناعة.

وهذا كله يعكس أهمية بل وضرورة أن تتضمن هذه الدراسة تحديد العناصر الرئيسية ومعالم الاستراتيجية الخاصة بالتنمية الصناعية فى مصر، والتى يجب أن تتوافق مع الرؤية الإستراتيجية المحددة لتنمية مصر تنمية شاملة(إن وجدت) وزيادة معدلات نموها وارتفاع عوائدها المباشرة وغير المباشرة على كل المنتجين والمستهلكين معاً. وهذا ما قد يتطلب ضرورة التركيز على القطاعات الصناعية الرائدة والمحورية (كالصناعات التحويلية مثلاً) ورفع نصيبها من الناتج المحلى الاجمالى بإعادة تأهيلها من خلال إمدادها بمقومات القدرة التنافسية من الجوانب التكنولوجية والمالية والتسويقية .

وتهتم هذه الدراسة كذلك بأحد أهم الصناعات التحويلية وهى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والتى كانت تعد ولفترات ليست قصيرة من الصناعات الحيوية ذات الأهمية المرتفعة التى تؤثر تأثيراً جوهرياً على التنمية الصناعية فى الاقتصاد المصري، ولكنها تعانى حالياً من تدهور أدى إلى فقدان تنافسية منتجاتها، الأمر الذى قد يرجع إلى :-

- فقدان القطن المصري طويل التيلة للتنافسية على مستوى العالم بظهور منافس له فى الجودة والسعر.
- وعدم اهتمام الحكومة المصرية بهذه الصناعة كأحد أهم الصناعات الإستراتيجية، الأمر الذى ظهر فى معاناة المنتجين وخاصة فى مجال توفير الأنواع المختلفة من العمالة المدربة والماهرة وحتى غير الماهرة بمختلف مهاراتها وخبراتها، حيث يوجد حالة من عزوف الشباب عن العمل بمختلف صناعاتها، الأمر الذى قد يكون بسبب ضعف المقابل المادى مع صعوبة ظروف العمل والاختفاء شبه الكامل لظاهرة تشغيل الصبية فى كثير من الأنشطة الصناعية.

ومع يقيننا بأن هذه الصناعة لها دور بارز فى النهوض بالاقتصاد، حيث تتميز منتجاتها بالسهولة والتنوع وإمكانية تصدير منتجاتها إلى معظم دول العالم. هذا إضافة إلى إمكانية

استيعابها لأعداد كبيرة من العمالة، الأمر الذى يوفر الكثير من فرص العمل وخاصة للإناث (فهى إحدى الصناعات الصديقة للإناث)، كما أن مشروعاتها تتسم بأنها ذات أحجام مختلفة (صغيرة-متوسطة-كبيرة) . وبذلك فهى صناعة ذات ميزة تنافسيه بين القطاعات الصناعية الأخرى حيث تعتبر أحد الحلول المباشرة لمشكلة البطالة وانخفاض تشغيل الإناث ومشاركتهم فى سوق العمل.

وهذا ما يبرز ضرورة إلقاء الضوء على أحوال وأوضاع هذه الصناعة بمصر فى صورتها الإجمالية بوجه عام والتفصيلية بتحليل الوضع التنظيمي والتشابكى والتجارى بوجه خاص للتوصل إلى أهم السياسات التى يجب إتباعها (خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير) للنهوض بالقطاع، وهما ما سوف يتم تناولهما بالرصد والتشخيص والتحليل فى فصلين من فصول هذه الدراسة (الثانى والثالث).

ونظرا لأن العنصر البشرى يعد أحد أهم العناصر الحاكمة فى صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والتى تعد من الصناعات الرئيسية كثيفة العمالة. فإن هذه الدراسة تهدف كذلك إلى تحليل الوضع الراهن للعمالة فى هذا القطاع ورصد أهم التحديات التى تحول دون بناء رأس مال بشرى قوى يدعم القطاع ويمكَن من تحقيق تطور حقيقي مع اقتراح بعض السياسات والحلول التى يمكن أن تساعد فى تطوير قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى جمهورية مصر العربية.

وأخير فنظرا لأن مشكلة توفير الموارد وخاصة المالية للصناعة تعتبر من أهم القضايا المؤثرة على تطوير قطاع الصناعة ، حيث تشكل هذه الموارد عبئاً كبيراً على ميزان المدفوعات، خاصة إذا ما تم إستيراد المعدات والآلات التكنولوجية المتطورة اللازمة لتنمية الصناعة من الخارج ولمواجهة آثارها السلبية (التلوث الصناعى مثلاً)، وذلك نظراً لاحتياجها لاستثمارات ضخمة مع الارتفاع الكبير فى تكلفة إستيراد الخبرة والمعونة الفنية للتطوير الصناعى، الأمر الذى يؤثر على تكاليف إنشاء وتشغيل المشروعات الصناعية وعلى تكلفة وأسعار المنتجات المحلية .

فهناك حالياً مشكلة نقص الموارد المالية والتى قد ترجع بوجه عام إلى الاختلالات المالية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية التى يتعرض لها الاقتصاد المصرى وخاصة فى العقود الأخيرة، والتى تتبلور وتتلخص فى العجز المستمر فى الموازنة العامة للدولة ، وكذلك فى ميزان المدفوعات، وسوء مناخ الاستثمار اللازم لجذب المستثمرين الكبار والصغار(حوافز وتمويل) وسيادة عمليات الاقتراض نظراً لإنحسار المشاركة برأس المال وعدم نجاح العديد من تجاربه. وهذا على الرغم من التوسع الحادث فى إنشاء المدن الصناعية الجديدة ووجود الصندوق الاجتماعى

للتنمية والبنوك (الأهلي مثلاً) والتى تتيح قروضا ميسرة خاصة للخريجين لإقامة المشروعات الصغيرة فى العديد من الأماكن المتفرقة بمحافظات الجمهورية المختلفة.

لذلك فستتناول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الخاص بكيف يمكن توفير مصادر التمويل المحلى والعربى والأجنبي لتطوير الصناعة وتحقيق طفرة تنموية صناعية كبرى ترفع مصر إلى مرتبة اقتصادية مرموقة تليق بها ؟ وتحول مصر من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج بصفة أساسية وبمشاركة القطاع العام والقطاع الخاص الذى أخذ يلعب الدور الرئيسي فى الاقتصاد القومى خلال العقود الأخيرة، الأمر الذى سوف يتم تناوله فى الفصل الأخير من الدراسة.

وعليه يمكن بإيجاز بلورة وصياغة الهدف العام للدراسة وكذلك الأهداف الفرعية لإنجازها فيما يلى :-

<u>الهدف العام للدراسة</u> :

تحديد رؤى وأهداف ومعالم الاستراتيجية المناسبة للتنمية الصناعية فى ضوء التحديات القائمة وتطلعات الجمهورية المصرية الثانية والرؤية الاستراتيجية القومية للتنمية، الأمر الذى يتم الارتكاز عليه لتحديد الأبعاد الأساسية لخطة قومية للتنمية الصناعية بعد ثورة ٢٥ يناير لإنتقال مصر للوضع الذى يليق بها، مع رصد وتشخيص قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة كمثال لأحد أهم متطلبات الصناعات التحويلية الحيوية التى تدهورت مؤخرا وتحليل أهم متغيراته ومشاكله وتحدياته وتقييمها لإقتراح استراتيجيات وسياسات تطويره.

<u>أهداف الدراسة الفرعية</u> :-

٧- التعرف على أهم الملامح الأساسية لبناء إستراتيجية للتنمية الصناعية بعد ثورة ٢٥ يناير (تهتم بإقامة نشاط صناعى قادر على خلق تكنولوجيا جديدة محلية واستثمار طاقته الكامنة والعاطلة ورفع كفاءة وجودة المنتج الصناعي) وذلك بالارتكاز على استخدام بعض الأساليب التحليلية الحديثة من اجل تحقيق الطفرة التنموية المستهدفة للصناعة المصرية، مع توجيه انتباه راسمى السياسة ومتخذي القرارات التخطيطية لذلك.

٨- رصد وتشخيص الوضع القائم بقطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بمصر بمتغيراته الإجمالية، مع تحليل المشاكل التى تواجهه وذلك باستخدام SWOT Analysis إضافة إلى تقييم جهود الدولة المبذولة بهذا الصدد.

٩- تبيان أهم السمات المميزة لهيكل صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة للتعرف على دلالاتها وذلك بالارتكاز على إجراء تشريح داخلى تفصيلي للتركيب التنظيمي للقطاع من

زوايا مختلفة (نمط الملكية–حجم المشروعات– مكونات القطاع). وذلك بهدف التعرف على المشاكل الأساسية الهيكلية التى تعانى منها مكونات القطاع العام والخاص، للتوصل إلى أهم المجالات التى يجب الاهتمام بها من قبل متخذي القرارات لجعلها فى بؤرة الاهتمام التنموى والصناعى خلال المرحلة المقبلة.

١٠- تحليل الوضع الراهن للعمالة بقطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ورصد أهم التحديات التى تحول دون بناء رأس مال بشرى قوى يدعم ويطور القطاع.

١١- رصد وتشخيص المشاكل التى تواجه تمويل التنمية الصناعية من مصادرها المختلفة، مع التعرف على كيفية تنمية الإيرادات العامة للدولة بما يساعد على زيادة القدرة الاستثمارية، مع رصد بعض الرؤى حول تهيئة المناخ الاستثمارى لجذب المزيد من الاستثمار الخاص لقطاع الصناعة.

١٢- إقتراح السياسات المختلفة اللازمة لتطوير وتنمية قطاع الصناعة بأنشطته المختلفة بوجه عام، وكذلك تلك السياسات التى يجب أن تتبع لتطوير قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة على وجه الخصوص، والتى تتوافق مع الإستراتيجية المنشودة للتطوير.

منهج الدراسة :-

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى اعتماداً على الأبحاث والدراسات المتخصصة فى مجال التنمية الصناعية وبياناتها المتاحة من كل من المصادر التالية :-

٥- مواقع الانترنت–دولية ومحلية : جهات رسمية وغير رسمية، ومراكز بحثية– ومحركات البحث (جوجل...الخ)، أمثلة :

- مركز معلومات مجلس الوزراء، مجلس التنافسية،الشركة القابضة للغزل والنسيج والهيئة العامة للتنمية الصناعية، وزارة التخطيط ، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (إحصاء الإنتاج الصناعى ونشرات التجارة الخارجية)،الغرف التجارية، البنك المركزى ، وزارة المالية ، اليونيدو والأنكتا د، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، المنتدى الاقتصادى للدول العربية.

٦- مكتبة المعهد : كتب ، مذكرات خارجية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، المطبوعات بقسم الأمم المتحدة التقارير والنشرات .

٧- بيانات ورقية من الجهات ذات العلاقة، أمثلة : -

– الوزارات وخاصة وزارة الصناعة والتجارة، وزارة التخطيط، اتحاد الصناعات، غرفة الغزل والنسيج، نقابة عمال الغزل والنسيج، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ...الخ.

٤– زيارات ميدانية : (شركة المحلة الكبرى+ مصنع صغير ومصنع متوسط فى شبرا الخيمة).

كما تقوم الدراسة أيضاً ببلورة رؤية تحليلية واستشرافية للتطوير اللازم فى ضوء الاستفادة من الخبرات السابقة العلمية والنظرية المتراكمة لفريق الدراسة فى مجال صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، وذلك إضافة إلى الخبرات الدولية فى هذا المجال.

ولتحقيق الهدف العام والأهداف الفرعية للدراسة فقد تم ذلك بتناول ٥ محاور بالتحليل والتقييم ودراستها فى ٥ فصول. نوجز أهدافها ومضامينها وأهم نتائجها وتوصياتها فيما يلى:–

I . فيما يتعلق بالفصل الأول المعنون " الرؤية الإستراتيجية لتنمية الصناعة المصرية- تحليل الواقع ومقومات التغيير" فإنه يهدف إلى :-

د. إعداد تصور متكامل لاستراتيجية التنمية الصناعية باعتباره احد أهم الركائز الرئيسية للرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية المصرية الثانية، يؤثر ويتأثر بمختلف مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو الأمر الذي يمكن بلورته بالاستعانة بأساليب تحليلية مستحدثة (مثل تحليلي PEST & SWOT)، لاستخلاص الاستراتيجية المستهدفة على أسس من الواقعية، والشمول، والتحليل الهيكلي، والتنبؤ بالتفاعلات المحتملة بين الأبعاد المختلفة لواقع النشاط الصناعي، ومن ثم يمكن بلورة تلك الاستراتيجية في إطار مجموعة ركائز رئيسية تتفاعل مع بعضها البعض لتشكل الإطار الرئيسي لمنظومة الرؤية الاستراتيجية لتنمية الصناعة المصرية، والتي روعي في إعدادها تحقيق التكامل والتفاعل الايجابي بين أركانها لتحقيق الطفرة التنموية المستهدفة للصناعة المصرية على أسس موضوعية.

هـ. تحديد أهم ملامح تلك الاستراتيجية في إقامة نشاط صناعي قادر على خلق تكنولوجيات جديدة محلياً، واستثمار طاقاته الكامنة والعاطلة، ورفع كفاءة وجودة المنتج الصناعي، بما يمكنه من تطوير المنظومة التسويقية للمنتج الصناعي المصري بالأسواق المحلية والدولية.

و. تحديد أهم التعديلات في التشريعات، والسياسات المنظمة للنشاط الصناعي اللازمة لتطبيق تلك الاستراتيجية.

وبناء عليه فقد تضمن الفصل الأقسام التالية :-

١. الصورة الإجمالية للنشاط الصناعي في مصر.

٢. الصورة الهيكلية للنشاط الصناعي في مصر.

٣. تحليل واقع النشاط الصناعي في مصر باستخدام بعض مناهج التخطيط والإدارة الاستراتيجية.

٤. الإطار العام للرؤية الاستراتيجية للتنمية الصناعية.

ولقد تبلورت أهم نتائج الفصل فيما يلى :-

أولا : تراجع دور القطاع الصناعي في النشاط الاقتصادي : -

رغم تفوق متوسط إنتاجية الجنيه المستثمر بالقطاع الصناعي على متوسط ذات الإنتاجية على المستوى الإجمالي اعتبارا من الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٧/٩٢) " باستثناء انخفاض متوسط إنتاجية الجنيه المستثمر بالقطاع الصناعي عن الإنتاجية المناظرة على المستوى الإجمالي بالخطة الخمسية الخامسة (٢٠٠٧/٢٠٠٢) " إلا أن هذا لم ينعكس ولم يستثمر من قبل القائمين على إدارة هذا النشاط في الارتقاء بدوره بالنشاط الاقتصادي، وهو ما يتضح مما يلـي :-

٣. التراجع المستمر للوزن النسبي للاستثمارات الصناعية بإجمالي الاستثمارات فيما بين سنوات الخطط الخمسية من ٢٣.٨% بالخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٢ الى ١٣% بالخطة الخمسية ٢٠١٢/٠٧.

٤. التراجع المستمر في متوسط مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي فيما بين الخطط الخمسية الأخيرة وذلك من ١٩.١% بالخطة الخمسية ١٩٩٧/٢٠٠٢ الى ١٧.٤% بالخطة الخمسية ٢٠٠٧/٠٢، ثم الى ١٦.٥% بالخطة الخمسية ٢٠١٢/٠٧.

ثانيا : قصور هيكل توزيع الاستثمارات الصناعية :-

اتسمت هيكل توزيع الاستثمارات الصناعية بالقصور خاصة فيما يتعلق بالبعد الجغرافي، ونوعية الأنشطة الصناعية وهو ما يتضح مما يلي : -

١- اختلال توزيع الاستثمار الصناعي جغرافيا :-

أوضح التحليل ان الاستثمار الصناعي يتسم بدرجة عالية من التركز الجغرافي تعكسها احتلال أربعة محافظات قائمة المراكز الخمس الأولى وفق مختلف معايير القياس المستخدمة، في حين تفتقر عدة محافظات للاستثمار الصناعي كانت معظمها محافظات حدودية، وبالأخص محافظتي مطروح، والوادي الجديد اللتان تقعان بالمركزين الأخيرين وفق مختلف

معايير قياس تركز النشاط الصناعي بالمحافظات " باستثناء معيار "عدد المنشآت" الذي احتلت محافظة الوادي الجديد وفقا له المركز الثالث بقائمة الخمس محافظات الأخيرة"، مما يشير الى غياب تلك المحافظات عن الرؤية الاستراتيجية الصناعية.

٢ – اختلال توزيع الاستثمار الصناعي حسب نوع النشاط :-

أسفر التحليل عن تركز النشاط الصناعي في أربعة أنشطة هي : أنشطة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، والكيماويات الأساسية ومنتجاتها، والصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية، والغزل والنسيج، والملابس والجلود، وفي المقابل هناك محدودية في الإقبال على أنشطة صناعية بعينها رغم توافر خاماتها بالأراضي المصرية، من أهمها استخراج خامات المعادن، واستغلال المناجم والمحاجر، مما يعكس غياب تلك الأنشطة عن الرؤية الاستراتيجية الصناعية.

ثالثا : عدم ملائمة العديد من التشريعات والسياسات لمتطلبات النهوض بالنشاط الصناعي، والتي من أهمها :-

١. **قصور التشريعات عن توفير بعض أوجه الحماية والضمانات اللازمة للمشروعات الصناعية، وترشيد الدعم المقدم لها.**
٢. **عدم ملائمة بعض السياسات الائتمانية لمتطلبات دعم القدرة التنافسية للصناعة المصرية بالسوقين المحلي والدولي.**
٣. **الحاجة الى تطوير المنظومة التشريعية والمؤسسية التي تعمل في إطارها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لتمكينها من تحقيق الدور التنموي الذي اضطلعت به مثل تلك الصناعات بمختلف التجارب التنموية الناجحة.**
٤. **وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى أن إعلان الهيئة العامة للتنمية الصناعية على موقعها على شبكة الانترنت عن فتح باب التقدم لـ١٦٩٢ مشروعا بالمناطق الصناعية الجديدة وذلك بمساحة إجمالية تبلغ٥.٤ مليون متر مربع ستخصص ٢٠% من المساحة المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتبر بمثابة خطوة تجاه تلبية احتياجات صغار المستثمرين من الأراضي الصناعية.**
٥. **ضرورة إعادة تقييم جدوى برنامج الخصخصة، بعد أن أثبتت التجربة فساد العديد من عمليات بيع شركات القطاع العام، مما أدى الى تعدد الأحكام القضائية التي قضت ببطلان**

العديد من عمليات بيع تلك شركات ومن ثم قضت بعودتها لملكية الدولة مثل حالة شركة المراجل البخارية.

٦. عدم ملائمة سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي أسفرت عن ضآلة نصيب القطاع الصناعي من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنوات الخطة الخمسية ٢٠١٢/٠٧، حيث لم يتعد في المتوسط ٦.٩%، فضلا عن تذبذبه بين ٨.٦% عام ٢٠٠٨/٠٧ ، ٤.١% عام ٢٠١٠/٠٩.

٧. الحاجة الى إعادة رسم سياسات التعليم والتدريب والتأهيل بما يتسق مع توفير احتياجات الطلب في سوق العمل، ويراعي متطلبات الارتقاء الى اقتصاديات التكنولوجيا والمعرفة.

رابعا : افتقاد أهم ركائز البنية الأساسية السياسية، واهم أركان المشاركة السياسية :-

أسفر تحليل PEST للواقع السياسي عن افتقاره لأهم ركائز البنية الأساسية السياسية خاصة فيما يتعلق بحماية الحقوق والحريات، والالتزام بالنظم والقوانين، والافتقاد للتوافق الوطني، وانعدام المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي سواء على المستوى الشعبي، أو حتى على المستوى النخبوي، وهو ما انعكس سلبا على كافة أركان الأنشطة الاقتصادية، والمنظومة الاجتماعية، خاصة في ظل استمرار أزمة الثقة بين السلطة والمعارضة، مما يلقي بظلال ضبابية على أية رؤية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

خامسا : تراجع كافة مؤشرات قياس الواقع الاقتصادي، والاجتماعي:-

أوضح تحليل PEST للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية أنها تفاعلت مع أحداث ما بعد الثورة كمتغيرات تابعة للتطورات السياسية، مما انعكس سلبا على تراجع أهم مؤشراتها الرئيسية والتي كان من أهمها : -

١- المؤشرات الاقتصادية :-

ز. تراجع معدل النمو الاقتصادي من ٥.٧% سنويا في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧- ٢٠٠٩/٢٠١٠ الى ٢% خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١١/٢٠١٢.

ح. تراجع الاعتماد على الذات في توفير الموارد من السلع والخدمات ، وتراجع معدل الاستثمار، والمقدرة التصديرية وذلك فيما بين عامي ٢٠٠٠/٢٠١٠- ٢٠١١/٢٠١٢.

ط. تفاقمت قيمة الدين العام المحلي، وعجز الموازنة العامة للدولة، وعجز ميزان المدفوعات فيما بين عامي ٢٠٠٠/٢٠١٠- ٢٠١١/٢٠١٢بمعدلات بلغت نحو ٣٩.٣%، ٣٠.٤%، ٣٥.٥% سنويا في المتوسط على الترتيب.

ي. تراجعت الثقة في الجنيه المصري، وتراجعت قيمته أمام العملات الأجنبية.

ك. تراجع التصنيف الائتماني لمصر وفق وكالة ستاندرد اند بورزمن (B) الى (-B)، كما انه وفقا لوكالة موديز انفيستورز سيرفسيسفقد خفضت تصنيفها لسندات الحكومة المصرية من (B2) الى (B3) .

ل. افتقار مصر ما بعد الثورة الى خطة متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى على المستوى متوسط الأجل، حيث لم يتم إعداد الخطة الخمسية السابعة ٢٠١٧/١٢ حتى الآن، رغم أن الخطة السنوية ٢٠١٣/١٢ قد صدرت باعتبارها العام الأول من تلك الخطة الخمسية.

٢- المؤشرات الاجتماعية :-

هـ. تزايد نسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر الكلي على مستوى الجمهورية من ٢١.٦% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ الى ٢٥.٢% عام ٢٠١١/٢٠١٠، مع اتساع فجوة مستويات الإنفاق بين أفقر ١٠% ، وأغنى ١٠% لتصل الى أكثر من ثمان مرات في الحضر، وأربع مرات في الريف.

و. تراجع مؤشرات قياس متوسط مستوى معيشة الفرد وهو مايتضح من تراجع متوسط الدخل الحقيقي للفرد ، وتزايد الأعباء على المواطن المصري بزيادة متوسط نصيبه من كل من الدين العام المحلي ، وعبء صافي الضرائب غير المباشرة بمعدلي ١٥.٣%، ٦.٩% سنويا في المتوسط، فيما بين عامي ٢٠٠٩/٢٠١٠- ٢٠١١/٢٠١٢.

ز. تزايد معدلات البطالة من ٩% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ الى ١١.٨% عام ٢٠١٠/٢٠١١ ثم الى ١٢.٦% عام ٢٠١١/٢٠١٢.

ح. استمرار أزمات مصادر الطاقة ، والانفلات الأمني بأشكاله المتعددة ، وانقسام المجتمع كأفراد انقساما ايدولوجيا حادا يصل الى حد التناحر بما يهدد بمزيد من التدهور الاقتصادي والاجتماعي.

سادسا : تباين الآثار المتوقعة على التنمية الصناعية من التفاعلات المتبادلة بين مكونات مصفوفة SWOT :-

استعانت الدراسة بواحدة من أساليب التحليل الحديثة التي لم يسبق استخدامها في مجال تحليل واقع التنمية الصناعية في مصر، وقد أسفر التحليل في مرحلته الأولى عن رصد أهم مواطن القوة والفرص المتاحة له، واهم مواطن الضعف وما يواجهه من مخاطر، كما أسفر في مرحلته الثانية والتي تعرف بتحليل مصفوفة SWOT عن نتيجة رئيسية وهي تباين الآثار المتوقعة على التنمية الصناعية من التفاعلات المتبادلة بين الأركان الأربعة لتلك المصفوفة، حيث تراوحت تلك الآثار بين:-

ج. الآثار الايجابية في حال تفعيل أهم مقومات مواطن القوة والفرص المتاحة بالنشاط الصناعي ، مما ينعكس (بجانب جني ثمارها) في علاج ومواجهة العديد من مواطن الضعف والمخاطر المحتملة.

د. الآثار السلبية في حال استمرار وتفاقم مواطن الضعف وتحقق المخاطر التي يتسم بها النشاط الصناعي، مما ينعكس سلبا على فعالية مواطن قوته، بجانب هدر الفرص العديدة المتاحة .

ويعتبر أهم ما خلص إليه هذا التحليل، إن تفعيل ركائز الحياة الديمقراطية في الجمهورية المصرية الثانية يعتبر نقطة الارتكاز لإعادة هيكلة منظومة إدارة الاقتصاد المصري بصفة عامة، والصناعة بصفة خاصة، فهو بمثابة الشرط الضروري (والغير كاف) الذي لا يمكن بدونه توفير المناخ الملائم لاستثمار مواطن القوة والفرص المتاحة لهذا النشاط، وتطبيق انسب وسائل علاج نقاط الضعف والمخاطر التي تواجهه ، وذلك وفق مجموعة الآليات التي سبق تحديدها.

هذا وقد خلص هذا الفصل الى مجموعة من **التوصيات** لتطوير الركائز الرئيسية التي تشكل الإطار الرئيسي للمنظومة المستقبلية لتنمية الصناعة المصرية، وذلك على النحو التالى :-

أولا : الرؤية الاستراتيجية للتنمية الصناعية :-

بدأ النشاط الصناعي في مصر باستراتيجية الإحلال محل الواردات، وطورها نسبيا خلال العقدين السابقين بتشجيع الصادرات، إلا أن أحداث طفرة في النشاط الصناعي المصري تمكنه من الاندماج الفعال والايجابي في الأسواق العالمية يتطلب بلورة رؤية استراتيجية صناعية تهدف الى "الارتقاء بالسمعة الدولية للصناعة المصرية في مجالات محددة، تخلق لها بصمة تميزها بالأسواق العالمية أسوة بالصناعات الغربية والآسيوية المتقدمة "، وان تكون رسالتها الرئيسية هي "التفرد في نوعية المنتج الصناعي المصري والارتقاء بمعايير جودته، بما يخلق طلبا خاصا به في الأسواق العالمية بجانب السوق المحلي"، على أن يكون محورها الاستراتيجي هو الاعتماد على الاقتصاد المعرفي بكل ما يتضمنه من مفردات المعلومات والمعرفة، وذلك لتركز النسبة الأكبر من القيمة المضافة في معظم صناعات الدول المتقدمة والناشئة في الشق المعلوماتي والمعرفي.ويتطلب تحقيق تلك الرؤية دعمها بمجموعة ركائز من أهمها :-

٨. تضافر الإرادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيقها.

٩. تعظيم الاستفادة من المميزات النسبية للصناعة المصرية.

١٠. أن يتم إنجاز الرؤية وفق منظور طويل الأجل من خلالها مجموعة من الخطط والأهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، على أن يتم البدء بمجموعة من القطاعات الصناعية التقليدية ، ليتطور نوع النشاط من مرحلة الى أخرى حتى ينتهي بالتركيز على الصناعات المعرفية ذات القيمة المضافة المرتفعة.

١١. الارتقاء بالإنفاق على البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من ٠.٢% الى ٢% من الدخل القومي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وتطوير استراتيجية مراكز نقل التكنولوجيا بإنشاء مراكز للقطاعات الأكثر تطورا كالالكترونيات والأجهزة وتكنولوجيا المعلومات.

١٢. ربط قضايا البحث العلمي بمتطلبات النظام الاقتصادي، خاصة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

١٣. تشجيع الاستثمار في العلوم المتقدمة (النانو-الالكترونيات الدقيقة)، والعلوم التكنولوجية، والاتصالات.

١٤. الاستفادة من التجارب الدولية في خلق تكنولوجيات جديدة محليا، وتعتبر تجربة كوريا الجنوبية من ابرز التجارب الناجحة في هذا المجال، حيث قامت باستيراد انسب التكنولوجيات الملائمة للأوضاع والظروف المحلية واندمجت بنجاح في مجالات الهندسة العكسية" "reverse engineering" أو "فك تغليف التكنولوجيا" "de-packing technology" وهو ما مكنها في نهاية المطاف من خلق تكنولوجيات جديدة محليا.

ثانيا : تهيئة المناخ السياسي للتعامل الفعال والايجابي مع تحديات وتطلعات الجمهورية المصرية الثانية:-

أسفر تحليل PEST أن الواقع السياسي المصري يمثل المتغير المستقل الرئيسي في معادلة في معادلة مصر ما بعد الثورة، ومن ثم فان الارتقاء بهذا الواقع وتهيئته للمرحلة المقبلة يمثل حجر الزاوية في مواجهة تحديات وتحقيق تطلعات ثورة يناير ٢٠١١، ليس على الصعيد السياسي فحسب ولكن على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل أهم الركائز المبدئية لتهيئة المناخ السياسي للمرحلة المقبلة فيما يلي :-

٤. الشفافية في تحديد المسار السياسي الاستراتيجي للقيادة السياسية، والمبادرات الوطنية المخططة للنهوض بالاقتصاد القومي ومستويات المعيشة.

٥. مواجهة أزمات الثقة المتتالية بين مؤسسة الرئاسة وبين صفوف المعارضة ، من خلال العمل الجاد لخلق توافق وطني يضمن توحيد الصفوف لإنجاز الرؤية الاستراتيجية للقيادة السياسية.

٦. التأكيد على الحيادية السياسية وتغليب المصلحة الوطنية على أية مصلحة حزبية أو شخصية، تجنبا لما يحدثه أي تراخي في هذا الصدد من فقدان لمصداقية السلطة، وتفاقم للتدهور الاقتصادي والاجتماعي والأمني.

ثالثا : استثمار الطاقات الكامنة والعاطلة :-

يزخر الاقتصاد المصري بالعديد من الطاقات الكامنة والطاقات العاطلة التي تمكن النشاط الصناعي من تحقيق نقلة نوعية في حجم ونوعية وتنوع منتجاته، ومن ثم يجب أن تتضمن الاستراتيجية الصناعية في هذا الصدد ما يلي:-

٥. التوسع في مشروعات استغلال المصادر الكامنة للطاقة الجديدة والمتجددة التي يزخر بها الاقتصاد المصري والتي سبقت الإشارة إليها.
٦. وضع خطة قومية متكاملة للاستثمار الصناعي للخامات المعدنية التي تتمتع بها الأرض المصرية، لمضاعفة القيمة المضافة من استثمارها، خاصة وان نشاطي استخراج خامات المعادن، واستغلال المناجم والمحاجر لا يزالان ضمن قائمة اقل خمسة أنشطة باستخدام كل معايير القياس المستخدمة (باستثناء الأخير فيما يخص عدد المنشآت).
٧. الاستثمار الامثل للمشروعات القومية الكبرى المشار إليها وما تخلقه من طفرة تكنولوجية واقتصادية واجتماعية.
٨. إعادة تشغيل المصانع المتوقفة، وتشغيل الطاقات العاطلة بالمصانع فور القضاء على الظروف التي تسببت في تعطل تلك الطاقات مما يزيد من مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على زيادة العرض من السلع التي تنتجها تلك المصانع.

ولا شك أن تطبيق تلك التوجهات كفيلا بتمكين النشاط الصناعي من زيادة وزنه النسبي في الاستثمارات الإجمالية، وزيادة مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وهما المحوران اللذان شهدا تراجعا بالنشاط الصناعي خلال السنوات الأخيرة.

رابعا : رفع كفاءة وجودة المنتج الصناعي :-

يتطلب رفع كفاءة وجودة المنتج الصناعي المصري تبني مشروع قومي لتطبيق معايير الجودة العالمية ومتطلبات البيئة النظيفة في مختلف مراحل الإنتاج والتخزين والتسويق بالنشاط الصناعي، للارتقاء بسمعة المنتجات الصناعية المصرية بمختلف الأسواق المحلية والدولية، ومنح مميزات تشجيعية للمشروعات التي تلتزم بتطبيق تلك المعايير والمتطلبات، هذا فضلا عما تشمله عمليات تطبيق الجودة من الارتقاء بالكفاءات الإدارية وتحجيم الفاقد في العملية الإنتاجية وهو ما ينعكس مباشرة في خفض تكلفة المنتجات وزيادة قدرتها التنافسية.وقد انتهت وزارة الصناعة والتجارة الخارجية من إعداد مشروع قانون بإنشاء هيئة أو جهاز لسلامة الغذاء

في مصر بالتنسيق مع وزارتي الزراعة والصحة، وكذلك الأمر بالنسبة لمنتجات الغزل والنسيج لمراعاة متطلبات ومعايير الصحة والسلامة والامان وفتح الطريق للمنتج المصري بالأسواق العالمية.

خامسا : تطوير المنظومة التسويقية للصناعة المصرية :-

إن تطوير منظومة التسويق الصناعي في مصر يتطلب العمل على عدة محاور من أهمها:-

٣. **ربط التطور التكنولوجي بالسياسات التصديرية، وتمثل تجربة كوريا الجنوبية خير مثال في هذا الصدد، حيث طبقت ما يعرف بتصنيع المنتجات الأصلية (Original Equipment Manufacturer "OEM") وبموجب هذا النظام تقوم الشركات الأجنبية بالتعاقد مع شركات محلية لإنتاج ذات المنتجات التي تنتجها الأولى بالضبط، على ان تقوم الشركات الأجنبية بتسويق تلك المنتجات من خلال منافذها التوزيعية وبذات علامتها التجارية الأصلية.وقد نجحت كوريا الجنوبية بهذا النظام في خلق روابط مباشرة بين كل من التصدير وتحسين القدرات الإنتاجية والتكنولوجية.**

٤. **تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين مصر ودول العالم سواء كانت على مستوى الاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية لزيادة فرص الصناعات المصرية في الولوج لأسواق تلك الدول، ويدعم هذا التوجه ما يلي:-**

- على المستوى العربي: **تم إقرار القمة الاقتصادية العربية المنعقدة في يناير ٢٠١٣ بالرياض استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبري، كما يدعمه على المستوى الإفريقي.**
- على المستوى الإفريقي: **يبلغ نطاق السوق الإفريقية ٨٠٠ مليون نسمة تتسم بالتنوع في الأذواق والمواسم المناخية، ومستويات الدخل، مما يخلق سوقا واسعة ومتنوعة أمام المنتج الصناعي المصري، وتجدر الإشارة الى أن الأسواق الإفريقية غير العربية قد زادت بين عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ بأعلى معدل بلغ ٢٢%، وان كانت مازالت قيمتها دون المستوى حيث لم تتعد خلال عام ٢٠١١ نحو ٧٧٠ مليون جنيه، وتساند الدولة توجه الاتحاد الإفريقي بإقامة منطقة تجارة حرة بين ثلاثة تجمعات افريقية هي الكوميسا، والساداك، وتجمع شرق إفريقيا.**
- على المستوى الأمريكي والأوروبي: **قامت وزارة الصناعة والتجارة الخارجية بالتعاون مع المجالس التصديرية والغرف التجارية بتنظيم معارض ولقاءات في مقار كبرى السلاسل التجارية العالمية بتلك الدول.**

٥. إعادة توجيه نشاط البنك المصري لتنمية الصادرات للقيام بدوره في دعم الصادرات المصرية بعد أن أصبح اقرب الى بنك تجاري من كونه بنكا متخصصا في دعم الصادرات.

٦. إنشاء نظام معلوماتي متطور يتسم بالشمول والتفصيل والدقة والتحديث والشفافية وإمكانية الولوج الآني على أية معلومة على مدار الساعة، بما يمكن المستوردين من التعرف على كافة المنتجات الصناعية المصرية بمختلف تفاصيلها وييسر آليات ومتطلبات عقد الصفقات، كما يمكن المشترين الأفراد من التعامل باليات التجارة الالكترونية على مدار الساعة.

سادسا : تطوير المنظومة التشريعية للنشاط الصناعي :-

تتطلب المنظومة التشريعية والإجرائية المنظمة للنشاط الصناعي الى التطوير بالتعديل والإضافة لتوفير الضمانات الكافية وتيسير أعمال هذا النشاط والتي من أهم محاورها :-

٥. تطوير المنظومة التشريعية والمؤسسية والإجرائية المناط بها منع الممارسات الاحتكارية والإغراقية الضارة بالصناعة المصرية خاصة الصناعات الصغيرة الأكثر تضررا من تلك الممارسات والتي تؤدي الى إخراج العديد منها من الأسواق.

٦. إعادة صياغة تشريعات الدعم المقدم للمنتج المصدر، بحيث يتم منح الدعم على القيمة المضافة دعما للصناعة الوطنية، بدلا من تقديم الدعم على كامل الفاتورة لصادرات تستخدم مستلزمات ومدخلات أجنبية سبق استيرادها بنظام السماح المؤقت مما يدعم المنتج والعامل الأجنبي على حساب نظيرهما الوطنيين.

٧. تطوير تنظيم آليات المشاركة بين القطاعين العام والخاص، وحفظ حقوق الملكية الفكرية وحماية البيانات وتداول المعلومات.

٨. تحديث القوانين المنظمة لإصدار ونقل التراخيص وتسجيل الأراضي والعقارات.

سابعا : تطوير منظومة السياسات الصناعية :-

١. تطوير السياسات الائتمانية الموجهة للنشاط الصناعي بمنحه الامتيازات اللازمة في مجالات أسعار الفائدة وفترات السماح والسداد، والضمانات، وتيسير الإجراءات مما يمكنه من زيادة قدرته التنافسية بالأسواق المحلية والدولية، وهو ما يتطلب دعم بنك التنمية الصناعية والعمال المصري للاضطلاع بهذا الدور فضلا عن التنسيق مع البنوك التجارية في إطار منظومة القروض التنموية التي تمنحها الدول والمنظمات والمؤسسات التمويلية الدولية لتنمية القطاعات الصناعية.

٢. تطوير سياسة التعامل مع الصناعات الصغيرة، باعتبارها الركيزة الرئيسية لمعظم التجارب التنموية الناجحة، وهو ما يتطلب أساساً إقامة كيان بمستوى وزارة أو هيئة عامة ليرعى مصالح الصناعات الصغيرة ويمكنها من المشاركة الفعالة في رسم السياسات وإصدار

التشريعات والقرارات ذات العلاقة بأنشطتها، ويوفر لها المساندة التمويلية الملائمة لمتطلباتها وقدراتها ويمكن في هذا الصدد الاستعانة بخبرات الصندوق الاجتماعي للتنمية، والمساندة الفنية والتسويقية وتعتبر حضانات الأعمال وحضانات التكنولوجيا التي بدأت الدولة في إقامتها من أهم سبل المساندة الفنية المقترحة.

٣. إعادة رسم سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية بتوجيهها بصفة رئيسية الى المجالات الصناعية خاصة الصناعات المعرفية والتكنولوجية، والصناعات التصديرية، واستثمار المصادر الكامنة للطاقة الجديدة والمتجددة، فضلا عن المجالات التي تعاني عدم إقبال رغم توافر مصادرها مثل استخراج المعادن، فلا يجب أن يخطط لتلك السياسات بهدف جذب التمويل فقط ، ولكن لنقل لحدث المستجدات في التقنية الحديثة ونقل التكنولوجيا، هذا فضلا عن ان الشراكة مع الشركات متعددة الجنسيات التي تعد بوابة لمضاعفة القدرات التصديرية حيث تمكنها من توثيق الروابط بأسواق التصدير العالمية، هذا فضلا عن ضرورة مراعاة توجيهها جغرافيا لتشمل مختلف المحافظات، وقطاعيا في ضوء المزايا النسبية التي يتمتع بها كل نشاط صناعي.

أما فيما يتعلق بأهم ركائز صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فترى الدراسة ما يلي:-

هـ. تطوير استراتيجية زراعة القطن بالتركيز على ألاقطان متوسطة وقصيرة التيلة التي تمثل ٩٧% من الاستخدام العالمي، دون إهمال زراعة الأقطان طويلة التيلة.

و. العمل على التوازن في أسعار الأقطان بما يحقق مصلحة المزارعين دون الإخلال بمصلحة الصناعة وقدرتها التنافسية، ولتحقيق ذلك يقترح تفعيل دور صندوق دعم الحاصلات الزراعية لتحقيق سعر مجز للفلاح.

ز. التعاون الدولي لتطوير تكنولوجيا تصنيع الأقطان طويلة التيلة، بما يجعل تصنيعه اقتصاديا ويمثل ميزة احتكارية تضاعف من قيمته المضافة، وتسترد سمعته العالمية والطلب العالمي عليه، ولعل المنطقة الخاصة بالمنسوجات الأوروبية التي يجرى إنشاؤها بمدينة برج العرب والتي سيعتمد إنتاجها على القطن طويل التيلة تكون خطوة في الاتجاه الصحيح في هذا الصدد.

ح. توفير الدعم الملائم للصناعات النسيجية على مستوى الخامات والطاقة، ومستلزمات الإنتاج، لزيادة قدرتها التنافسية محليا ودوليا، وذلك كله في إطار ما تسمح به الاتفاقيات والالتزامات الإقليمية والدولية.

هـ. إعادة النظر في قواعد صرف حوافز التصدير بربطها على أساس القيمة المضافة من المنتجات المحلية، أي يكون الدعم على المدخلات المحلية وليس المخرجات التي تتضمن نسب مستوردة.

II. أما الفصل الثانى من الدراسة والمعنون " رصد وتحليل وضع صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر - رؤية إجمالية " فإنه يهدف إلى رصد وتحليل وضع صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة متمثلاً فى تحليل تطور المتغيرات الإجمالية للصناعة { أى كل من الصادرات والواردات ، عدد المنشآت والتكاليف الاستثمارية والإنتاج وعدد العمال ومتوسط أجورهم ، والاستثمار والقيمة المضافة الصافية لقطاع الغزل } إضافة الى مشاكل مستلزمات الصناعة من القطن وتدهور مكانة مصر بين دول العالم وذلك بهدف التوصل إلى حلول واقعية لإنقاذ هذه الصناعة من الانهيار كذلك يهدف الفصل الى تقييم دور الدولة وجهودها لتطوير صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وأهمية الاستفادة من التجارب الدولية.

ولتحقيق هذه الأهداف فقد تناول الفصل الأجزاء التالية بالدراسة والتحليل :-

١. رصد وتشخيص الوضع القائم لقطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر.
٢. تحليل المشاكل التى تواجه قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وأسبابها باستخدام تحليل SWOT.
٣. تقييم لدور وجهود الدولة لتطوير وتحديث صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر مع الاستفادة من الخبرات المحلية والتجارب الدولية .

وقد تبلورت أهم نتائج هذا الفصل فيما يلى :-

أولا : تراجُع اهتمام الدولة بزراعة محصول القطن كان أهم أسباب تدهور صناعة الغزل والنسيج فى مصر خلال العقدين الماضيين ، وترتب علي ذلك : -

١. تناقص المساحة المنزرعه منه والإنتاج فبينما كانت المساحة المنزرعه ٧٠٦ ألف فدان عام ٢٠٠٢، تناقصت ووصلت الى ٣٦٩ ألف فدان عام ٢٠١٠، وبالتالي انعكس ذلك على الإنتاج والاستهلاك والصادرات .
٢. تشير الإحصائيات إلى استيراد نحو مليوني قنطار أقطان أجنبية بأسعار تقل عن أسعار القطن المصري لدعمها من دولها تقل صفاتها الغزلية كثيراً عن الصفات الغزلية للأقطان المصرية ، إضافة الى أن المغازل المحلية تستخدم الأقطان المستوردة وتحصل أيضاً على دعم من الحكومة المصرية.

٣. من المؤشرات الهامة لتدهور صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة تزايد الواردات منها، فبينما كانت قيمة الواردات ١٠٦٥مليون جنيه عام ٢٠٠١، وصلت الى ١٧٤٣٦ مليون جنيه عام ٢٠١١ .

٤. كما كان قطاع الغزل والنسيج يحقق قيمة مضافة لا تقل عن مليار جنيه بالنسبة للقطاع العام والأعمال ولا تقل عن ملياري جنيه فى القطاع الخاص ولكن هذه القيمة بدأت فى السنوات الأخيرة فى التناقص مما ينعكس سلباً على الاقتصاد القومي .

٥. كذلك تناقصت الاستثمارات المنفذة فى شركات القطن والغزل والنسيج لقطاع الأعمال العام. بينما بلغت١٧٠مليون جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بنسبة ٤.٣% من إجمالى الاستثمارات المنفذة بقطاع الأعمال عن تلك السنة، فقد إنخفضت مع سياسات الخصخصة حيث وصلت ٣٢مليون جنيه عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنسبة ٠.٧٣% من إجمالي الاستثمارات المنفذة لقطاع الأعمال لنفس العام .

ثانيا : بمقارنة مكانة مصر بين دول العالم فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من

خلال تتبع صادراتها من المنسوجات والملابس الجاهزة اتضح ضآلة حجم صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة مقارنة مع دول العالم .

ثالثا : إهمال تحديث الماكينات الخاصة بالغزل والنسيج مما أدى الى تهالك الماكينات وتدهور هذه

الصناعة.

رابعا : بمقارنة متوسط تكلفة العمالة فى صناعة الغزل والنسيج بين مصر وعدد من دول العالم

وجد أن مصر من الدول التى تنخفض فيها تكلفة العمالة، بالإضافة الى توفر العمالة الكثيفة مما يعطى مصر ميزة تنافسية.

خامسا : كان لتوقيع اتفاقية الكويز مردوداً إيجابياً وخاصة مع السوق الأمريكي على صادرات

مصر المنتجات النسيجية وإن كان محدوداً .

وفيما يتعلق بتوصيات هذا الفصل فيمكن إيجازها فيما يلى :-

أولا : الاهتمام بتطوير وتحديث قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة واقتناء التكنولوجيـة الحديثة لهذا القطاع .

ثانيا : الإسراع فى زراعة الأقطان القصيرة التيلة وفيرة المحصول عالية الإنتاج ، هذا بالإضافة الى زراعة القطن طويل التيلة الممتاز وبالمساحة التي تفي بالاحتياجات التصديرية والاستهلاك المحلى المطلوبة منه .

ثالثا : تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى قطاعات إنتاج الألياف الصناعية ، مع التشجيـع على زراعة الألياف الطبيعية مثل الكتان الذى سبقت مصر فى زراعته العالم والذي يؤدى بالتالى الى تنوع المنتجات النسيجية المنتجة .

رابعا : إنشاء وحدة معلومات خاصة بقطاع صناعة المنسوجات والملابس لتوفير معلومات متكاملة وحديثة ودقيقة عن هذا القطاع حيث أولى طرق جذب الاستثمارات هو توفير المعلومات والبيانات وهذا ما فعلته الهند حيث قامت بتصميم مراكز معلومات تدعيماً لشفافية وترسيخاً لحق الفرد فى الحصول على معلومات.

خامسا : الاهتمام بالتدريب الخاص بالصناعات النسيجية بهدف توفير العمالة المهارة المدربـة والقادرة على التعامل مع الآلات والمعدات الحديثة لتطوير ونهضة هذا القطاع .

سادسا : إنشاء صندوق تحت اسم صندوق تضامن عمال النسيج ضد المخاطر التى قد يتعرضـوا لها سواء من حيث الفصل التعسفى أو الإصابة أثناء العمل والعجز والمرض المزمن .

سابعا : ضرورة قيام الحكومة بسداد ديون شركات ومصانع النسيج التابعة لقطاع الأعمال وتجديد

إدارتها التى تسبب خسائر فادحة وإهدار ملايين الأموال، على أن تكون هذه الإدارة الجديدة تتسم بالطهارة والشفافية والعلم وتطوير وتحديث الآلات والمعدات لتحقيق القدرة على المنافسة للمنتج النهائى فى الأسواق العالمية .

ثامنا : إنشاء مناطق صناعية حديثة لإنتاج الملابس الجاهزة والراقية من الأقطان طويلة التيلـة الممتازة .

تاسعا : مكافحة التهريب بشكل حاسم وإعادة النظر فى نظامي السماح المؤقت والدروباك .

عاشرا: دعم المزارعين فى كل مراحل العمليـة الإنتاجية الزراعية وتحسين أوضاع صغار المزارعين وكفالة حقهم فى تأسيس روابط وجمعيات مستقلة .

حادى عشر: ضرورة تضافر جهود جميع الجهات المعنيـة (وزارة المالية، وزارة التجـارة والصناعة،رجال الأعمال والاتحادات الصناعية المتخصصة .... الخ) للعمل على تحسين جودة المنتج المصرى وإيجاد مناخ جيد للصناعة لتحفيز جذب مزيد من رجال الأعمال لزيادة التوسع الأفقى والرأسى لإنتاج الملابس الجاهزة .

ثانى عشر: الحاجة الى إعادة النظر فى القوانين المطبقة فى الجمارك والتجارة لتتناسب مـع الأهداف المرجوة للتصدير .

III. أما فيما يتعلق بالفصل الثالث والمعنون " التركيب التنظيمى والتشريح الداخلى لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى ضوء إحصاء الإنتاج الصناعى" فقد تركزت أهدافه فى تبيان أهم السمات المميزة للصناعة محل البحث ومشكلاتها الرئيسية، ودلالاتها إزاء توجهات السياسات اللازمة، اعتمادا على البيانات التفصيلية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، في أحدث النشرات المتضمنة "إحصاء الإنتاج الصناعي" لكل من القطاع العام (٢٠٠٩/٢٠١٠، ٢٠١٠/٢٠١١) والقطاع الخاص (٢٠١٠) بالإضافة إلى نشرات أخرى. وتعتبر الفترة الزمنية المختارة (٢٠٠٩-٢٠١١) بمثابة نقطة التقاء مركزة لمجمل التغيرات التي طرأت على الصناعة محل الدراسة خلال العقد الأخير.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، تم التركيز على معالجة " التركيب التنظيمى" لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، من ثلاث زوايا :-

١- زاوية التقسيم حسب نمط الملكية إلى القطاع العام والقطاع الخاص، حيث نتناول أوضاع الصناعة بطريقة " تشريحية "قدر الإمكان.

٢- زاوية التقسيم حسب حجم المشروعات إلى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والكبيرة والكبرى، وسوف ينصب هذا التقسيم على القطاع الخاص، وتكون المعالجة ذات طابع تحليلي مفصل نسبيا.

٣- زاوية التقسيم إلى المكونين الفرعيين الرئيسيين للصناعة : أى المنسوجات، والملابس الجاهزة، وسنجرى مقارنة بينهما استناداً الى معايير متنوعة.

وقد تبلورت أهم نتائج الفصل فيما يلى :-

أولا : تكتسب صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة أهمية نسبية مرتفعة فى مجال توليد الناتج المحلى الاجمالى والعمالة الكلية وفى مجال الصادرات المصنعة، كما أنها حافظت على مركزها المتقدم نسبياً فى مجال تحقيق " التشابك القطاعى " ممثلاً فى ارتفاع قيمة مؤشر التشابك الخلفي والأمامي مع القطاعات الأخرى، برغم تعرضها لنوع من التدهور في الفترة السابقة على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وذلك لأسباب دولية ومحلية متعددة.

ثانيا : فى مجال المقارنة بين القطاعيين العام والخاص، فإن القطاع الخاص يهيمن على كل من صناعة

الغزل والنسيج، والملابس الجاهزة ، إذ تتفوق مساهمته النسبية على مساهمة القطاع العام بجميع المعايير.

ثالثا : يعانى القطاع العام من مشكلات متراكمة أبرزها اختلال الهياكل التمويلية، وارتفاع مستويات الطاقة

العاطلة، وضعف التكوين الرأسمالى.

رابعا : إن صناعة الملابس الجاهزة تقود أنشطة القطاع المركب (الغزل والنسيج، والملابس الجاهزة)

بمعايير تقييم الأداء الاقتصادى المختلفة.

خامسا : إن المنشآت الكبرى والكبيرة فى مجال المنسوجات والملابس الجاهزة، هى التى تقود الصناعة

بجميع المعايير، رغم أنها تحصل على الشطر الأكبر من الدعم، وتقدم حصيلة ضريبية محددة نسبياً.

سادسا : إن المنشآت الصغرى والصغيرة تعانى من وضع "بائس" فى كافة المجالات التنظيمية والإدارية

والتسويقية والتكنولوجية.

أما أهم **توصيات** هذا الفصل فقد تمثلت فيما يلى :-

أولا : ضرورة إعطاء اهتمام على أعلى مستوى، من جانب القيادة السياسية والأجهزة المعنية بوضع

الاستراتيجيات ورسم السياسات وإعداد الخطط التنموية، لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، لتستعيد هذه الصناعة وضعها المفترض باعتبارها صناعة ذات ميزة نسبية وتنافسية قوية – ظاهرة وكامنة معاً. ولما كانت الأوضاع المتدهورة لهذه الصناعة تلخص الحالة الاقتصادية والاجتماعية لمصر بشكل عام قبل ثورة ٢٥ يناير، فإن ذلك يتطلب جعلها فى بؤرة الاهتمام التنموى والصناعى خلال المرحلة المقبلة.

ثانيا : إطلاق مشروع قومى لتصنيع الآلات والمعدات الإنتاجية، وفى القلب منه مشروع لتصنيع آلات

والماكينات والمعدات المخصصة لإنتاج الغزول المحلية والخيوط النسيجية.

ثالثا : النظر فى إمكان تصنيع خيوط القطن طويل التيلة محلياً لإنتاج منتجات نسيجية ونهائية ذات

نوعية عالية، لما لها من طلب عال نسبياً فى الأسواق الدولية.

رابعا : إيلاء مزيد من الاهتمام بمحصول القطن والغزول المحلية، ومصانع الغزل، لحمايتها من منافسة

الغزول المستوردة ذات السمك الكثيف.

خامسا : العمل على حل مشكلات الصناعة محل البحث، فى القطاع العام، مالياً وتسويقياً وتكنولوجيا،

بأسلوب الإدارة العلمية والاقتصادية السليمة، لكى تقف هذه الصناعة على قدميها تدريجياً.

سادسا : رفع مستوى القدرات التكنولوجية والتسويقية والمالية والتنظيمية والإدارية للمشروعات الصغرى والصغيرة، نظراً لدورها الرئيسي في استيعاب العمالة وخفض معدلات الفقر.

سابعا : إيلاء الاهتمام اللازم بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي R&D إنفاقا وتكوينا بشريا، وبيئةً تشريعية ومؤسسية، وخاصة من خلال "المركز القومي للبحوث"، للنهوض بالصناعة ورفع تنافسيتها على الصعيد المحلي والعالمي.

IV. وفيما يتعلق بالفصل الرابع المعنون " تطوير رأس المال البشرى فى قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة " فإنه يهدف إلى:-

أ. تحليل الوضع الراهن للعمالة في هذا القطاع،

ب. رصد أهم التحديات التي تحول دون بناء رأس مال بشري قوي يدعم القطاع ويمكن أن يؤدي إلى تحقيق تطور حقيقي

ج. محاولة لصياغة واقتراح بعض السياسات والحلول لتطوير رأس المال البشري التي قد تساعد في تطوير قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في جمهورية مصر العربية.

ولتحقيق هذه الأهداف فقد تناول الفصل بالتحليل والدراسة أربعة أجزاء على النحو التالى:-

١. الأهمية التاريخية والاقتصادية والاجتماعية لقطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر.

٢. تطور رأس المال البشري في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

٣. أهم تحديات بناء رأس المال البشري في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

٤. اقتراح الركائز الأساسية لإستراتيجية قد تساعد في بناء رأس المال البشري في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر.

وقد تبلورت أبرز نتائج هذا الفصل فيما يلى:-

أولا : يعد قطاع الصناعات النسجية أحد أهم القطاعات الصناعية في العديد من الدول النامية حيث يلعب

دور المحرك الرئيسي لعجلة النمو وذلك للاستفادة من قدرة الواسعة على استيعاب العمالة. فنجد أن نصيب صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي في العديد من الدول النامية يتراوح بين ١٥% إلى ٣٠%، كما تتراوح نسبة استيعاب العمالة بين ٢٠% إلى ٤٠% .

ثانيا : تعد الصناعات النسجية في السنوات الأخيرة أكبر القطاعات الصناعية من حيث حجم الإنتاج والذي

بلغ ٢٦.٤% من الإنتاج الصناعي . هذا وقد شهد القطاع اضطرابات عديدة منذ بدأ تنفيذ برنامج الخصخصة وما أعقبه من إصدار قانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة

٢٠٠٣م انعكست هذه الاضطرابات في التصاعد المستمر حجم وعدد الإضرابات والاحتجاجات العمالية.

ثالثا : يشهد القطاع في السنوات الأخيرة انخفاض في المشاركة في الإنتاج التام في القطاع الخاص حيث

انخفض من ٦% عام ٢٠٠٤م ليصل إلى ٤.٢٢% عام ٢٠١٠. يرجع ذلك الانخفاض لعدة أسباب من أهمها الانخفاض المستمر في عدد الشركات العاملة في قطاع الصناعات النسجية ذلك بالإضافة إلى موجة الاضرابات التي شهدها القطاع في هذه السنوات .

رابعا : يشهد القطاع عدة تحديات تعوق بناء رأس المال البشري في القطاع ومن أهم هذه التحديــات

ما يلي: -

١- التحديات الإدارية : وتتمثل في ارتفاع تكلفة عنصر العمل في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، عدم الاهتمام بالتدريب ورفع مستوى مهارات العمال، غياب الرؤية فيما يخص سبل رفع

الانتاجية و كفاءة رأس المال البشري بشكل عام، عدم وجود منظمات توفر قاعدة توظيف توفر الكفاءات المطلوبة، والتحدي الأهم هو الافتقار إلى القدرات الابتكارية المطلوبة في المراحل المختلفة من الإنتاج والتشغيل والتسويق بما يمكن من تعظيم القدرة التنافسية للشركات المصرية، وضعف الاهتمام بالبحوث والتطوير (R&D)، انخفاض إنتاجية العامل المصري في منشآت القطاع العام بالقياس إلى إنتاجية العامل في منشآت القطاع الخاص والاستثماري، وهو ما يمكن إرجاعه إلى فرق أسلوب ومستوى الادارة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٢- تحديات مالية واقتصادية : تتمثل في زيادة في متوسط الأجر دون أن يقابلها زيادة في متوسط إنتاجية العامل المصري بما يعكس زيادة في التكلفة دون جدوى إقتصادية ، ارتفاع نسبة الأجور من اجمالي مستلزمات الانتاج بشكل كبير، ارتفاع نسبة التوظيف في القطاع غير الرسمي، كما ارتفع معدل التوظيف في القطاع الخاص الرسمي بشكل بسيط من ٨% إلى ١٠% من إجمالي الوظائف في الدولة.

٣- تحديات تشريعية ونقابية : وتتمثل في سوء أداء النقابات العمالية مما أدى إلى نفور العمال من النقابة ومن ثمَ تدهورها. كما تدهورت حجم العضوية بالنقابة نتيجة

لانخفاض عدد العمال في المصانع إما بسبب سياسة الدولة نحو وقف التعيينات لفترات طويلة والتي استمرت إلى عشر سنوات بسبب الأزمة الاقتصادية، أو بسبب هجرة العمالة الماهرة خارج البلاد. أدى ذلك إلى تدهور ظروف العمل القاسية التي سادت في فترة منتصف التسعينيات. ادى تدهور أداء النقابات العمالية إلى زيادة الإضرابات بكل مضر للقطاع.

٤- تحديات ثقافية : والتي تعد أحد أهم العناصر الحاكمة في العملية الإنتاجية ،عدم وجود هيئات تعمل على تثقيف العمال وتعريفهم واجباتهم كمعرفتهم حقوقهم، ضعف إنتاجية العامل المصري ويرجع ذلك إلى عدم الجدية العامل المصري وعدم انتظامه وإلتزامه بمواعيد العمل، غياب الشعور بالانتماء مما دعا أصحاب الأعمال الى استخدام التأثير على الجانب الانساني والاجتماعي في العامل، إلا أن الصراع بين المصانع على استقطاب العمالة الماهرة المدربة يعوق هذه المحاولات، بالرغم من ارتفاع أجر العامل الغير مدرب وبدون مؤهل يتراوح بين ٦٠٠ و٨٠٠ جنيه، مع ذلك لا يوجد عمالة راغبة في العمل، هناك اتفاق مجتمعي على التحقير من شأن العمل المهني مما أدى إلى وجود مشكلة مهنيين في سوق العمل المصري، هناك انتشار لحالة من الكسل وعدم الرغبة في العمل بين العمال، حيث أصبح العمال يبحثون عن مصادر الدخل التي لا تتطلب التزام أو بذل الجهد مما جعلهم غير جادين ولا يحرصون على الاستمرار في العمل واكتساب الخبرات، هناك حالة من الإحباط واليأس تؤثر سلباً على قدرة العامل المصري على الكد والتعب وبذل المجهود، قبول العمل دون اقتناع او رغبة حقيقية نتيجة للوضع الاقتصادي المتدهور مما يؤثر سلباً على انتاجيته ورغبته في التعلم، وفيما يخص المفاوضات العمالية وثقافة الحوار لحل المشاكل بين العمال وأصحاب الأعمال، فثقافة المفاوضات في مصر إنما تعتمد على الضغط وليس القانون، مما يجعل كل طرف يحارب بكل قوة وعنف ويستخدم كل وسائل الضغط التي قد تضر بمصلحتهم الخاصة وبمصلحة المنشأة للحصول على أكبر المنافع.

في ضوء ما سبق التأكيد عليه من أهمية لقطاع الصناعات النسجية والتغيرات التي طرأت عليها والتحديات التي تواجه هذا القطاع وتعوق بناء رأس مال قوي يساعد على تحقيق نهضة في هذا القطاع، فلابد من التصدي الى هذه التحديات. وفيما يلي أهم التوصيات التي يعرض إليها الفصل في محاولة لبناء راس مال بشري قوي في قطاع الصناعات النسجية.

خلاصة القول ، أن تطوير رأس المال البشرى بقطاع الغزل والنسيج يتطلب بناء استراتيجية متكاملة الأبعاد تأخذ فى اعتبارها كافة العوامل المباشرة والغير مباشرة المؤثرة على إنتاجية العامل من أبرزها الجوانب التشريعية والتقنية والتنظيمية والثقافية والتمويلية والتعليمية.

كما يمكن إيجاز أبرز توصيات هذا الفصل فيما يلى :-

أولا : أهمية وضرورة تقسيم كل مهنة من مهن القطاع إلى عدة مستويات كي يتمكن صاحب العمل من

تدريب العمالة الجديدة بأقل التكاليف أو بأقل الخسائر.

ثانيا : العمل على إنشاء كيان يكون مسئول عن تسجيل مستويات مهارة العمال بالقطاع ومنحهم شهادات موثقة بمستوى مهاراتهم.

ثالثا : اتحاد العام لنقابات عمال مصر أو النقابات العمالية مقابل مادي لصاحب العمل الذي يدرب عامل

حديث التخرج مقابل تكلفة تدريب هذا العامل.

رابعا : على نقابة العاملين بالصناعات النسجية أن تطور من نفسها بشكل مستمر لمواكبة التطورات

والعمل على تطوير ثقافة العمل في المجتمع المصري على أن يتم ذلك من خلال :-

١. السماح للقيادات الشبابية بتقلد المناصب الإدارية والقيادية العليا.

٢. لابد من تدريب المفاوضين من العمال على عدم استعمال أسلوب الضغط ولكن على النقاش والتحاور بدلا من الصراع والاعتماد على مراكز القوى.

٣. تعزيز ثقافة العمل الحرفي.

٤. دعوة العمال للعمل بجدية وبناء ثقافة جديدة قوامها الجدية والالتزام في العمل والحث على الاهتمام بجودة المنتج النهائي وبدقة الاداء.

٥. وجود قنوات اتصال مستمرة فعالة وإيجابية بين العمال وأصحاب الأعمال والحكومة لحل المشاكل بصورة عاجلة وأيضا بحث سبل تطوير القطاع بمشاركة كافة الشركاء.

٦. تعظيم دور أصحاب الأعمال الجادين والملتزمين وتعضيد العلاقة المؤسسية معهم.

خامسا : بناء ثقافة تؤكد أن مصلحة العامل وصاحب العمل مرتبطة ومتواصلة بشكل كبير وأن تطوير

المنشأة إنما هو مسئولية كلا الطرفين ويعود بالنفع على الجميع.

سادسا : ضرورة قيام الوزارة بدور فعال في توفير العامل المناسب لأصحاب المنشآت. ويأتي ذلك من

خلال تفعيل دور مراكز التدريب المهني التابعة للوزارة ولكن بجودة تخول للخريجين اكتساب مهارات تمكنهم من العمل بأجر محترم وتحل مشكلة نقص العمالة الماهرة التي يعاني منها أصحاب الأعمال.

سابعا : لابد من إبرام بروتوكول بين الاتحاد العام لنقابات عمال مصر واتحاد الصناعات المصرية يتم

بموجبه الاتفاق على أن يدرب صاحب العمل العامل حديث التخرج مقابل التزامه بالعمل لديه لفترة تتراوح من ثلاث لأربع سنوات على أن تكون الوزارة هي الجهة المشرفة على تنفيذ هذا البروتوكول.

٧. وأخيراً فقد استعرض الفصل الخامس من الدراسة والمعنون " بعض آليات زيادة فعالية الموارد المالية لإحداث التنمية الصناعية المنشودة" مقدمة تبرز انه لابد من تنمية الموارد المالية بهدف زيادة الاستثمارات فى الصناعة لتحقيق هدفين هما : -

الأول : تحديث المشروعات القائمة من خلال إحلال الآلات وخطوط الإنتاج بخطوط جديدة تتلاءم مع التطور الحالى فى صناعة الغزل والنسيج على المستوى العالمي بما يحقق لصناعة الغزل والنسيج المصرية القدرة التنافسية سواء محلياً أو خارجياً .

أما الهدف الثانى فهو إقامة مشروعات جديدة سواء كبيرة الحجم أو صناعات صغيرة ومتوسطة تحقق الى جانب تكاملها مع المشروعات الكبيرة تقديم فرص عمل لفئات فقيرة ومهمشة فى المجتمع كما سيتضح فيما بعد فى هذا الجزء من الدراسة .

وفيما يتعلق بمضمون الفصل الخامس فقد بدأ الفصل بمحاولة إلقاء الضوء حول الموارد المالية المحتملة التى يمكن أن تساهم فى تمويل عملية التنمية الصناعية وماهى المشاكل التى اعترضت إمكانات الإستفادة من هذه الموارد من الناحيتين الكمية والكيفية ومن ثم محاولة التوصل الى آليات يمكن من خلالها تنمية هذه الموارد والعمل على إستغلالها بما يتناسب والأولويات التى يتم تبنيها فى إطار التنمية الصناعية.

وإنطلاقاً من أن هناك ثلاث جهات رئيسية تضطلع بمسئولية الاستثمار هى الحكومة ، والقطاع الخاص، والمستثمرون الأجانب تناول هذا الفصل بالرصد والتحليل لهيكل الموازنة العامة للدولة، وهيكل توظيف الموارد المالية المتاحة من خلال الجهاز المصرفي ثم الاستثمار الخاص بشقيه الوطنى والأجنبى .

وفيما يتعلق بهيكل الموازنة العامة للدولة تم إستعراض السياسات المالية المرتبطة بها وأثرها المباشر على مايمكن أن توفره هذه الموازنة من موارد تستخدم فى الإنفاق الاستثمارى العام أو آثارها غير المباشرة على حجم الموارد المتاحة فى المجتمع والتى يمكن الاستفادة منها فى الإنفاق الاستثمارى الخاص. وفى هذا المجال أوضح تحليل جانب الإنفاق أن الموازنة العامة للدولة تعانى من خلل كبير فيما هو مخصص لجانب الإنفاق الاستثمارى نظراً لتضخم حجم الدين العام ومخصصات الدعم حيث شكل هذان البندان نحو أربعة أمثال الاستثمارات الحكومية فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٢/٢٠١١) . ومع التضخم المستمر لهذين البندين تراجعت حصة الاستثمارات الحكومية من إجمالى الإنفاق العام الى النصف فى نهاية هذه الفترة مقارنة بما كانت عليه فى بدايتها حيث إنخفضت من ١٤.٧% الى ٧% .

وإمتد الخلل فى الموازنة العامة للدولة الى جانب الإيرادات حيث أدى قصور إيرادات الحكومة من الإيرادات السيادية والإيرادات الأخرى على مواجهة أعباء الإنفاق العام الى تزايد العجز الكلى بالموازنة والذي بلغ حوالي ٣٣.٣% من إجمالى إيرادات الموازنة العامة للدولة فى المتوسط سنوياً خلال الفترة المشار إليها أعلاه ، وبحيث أصبح يشكل نحو ١٣.٢% من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠١١ /٢٠١٢. وأثر هذا العجز بصورة مباشرة فى قدرة الحكومة الاستثمارية لكونها تحقق إدخاراً سالباً خاصة فى ظل الارتفاع المستمر فى عجز الموازنة والذى بعد أن كان يشكل ثلاثة أمثال الاستثمار الحكومى فى المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة تجاوز خمسة أمثال هذا الاستثمار فى نهاية الفترة .

وتجاوزت الآثار السلبية لعجز الموازنة هذا الأثر المباشر على الاستثمار الحكومى الى آثار غير مباشرة على الاستثمار الخاص بسبب أن الحكومة تلجأ الى الاقتراض لتمويل هذا العجز خاصة من المصادر المحلية للإقتراض ومن ثم إضعاف فرص القطاع الخاص للإستفادة من هذه المصادر فى تمويل إستثماراته ، كما أن لجوء الحكومة الى الإقتراض من خلال إصدار سندات خزانة بأسعار مرتفعة يؤدى الى إرتفاع تكلفة الاقتراض والذى يشكل أهم العوامل المؤثرة فى إقبال المستثمرين على إقامة مشروعات جديدة .

أما فيما يتصل بهيكل توظيف الموارد المالية لدى الجهاز المصرفى فقد أوضح هذا الفصل من الدراسة أن هناك موارد مالية حقيقية متوفرة لدى هذا الجهاز حيث تقدر الأرصدة غير الموظفة بنحو ٣٩٧ مليار جنيه بالعملة المحلية ، وحوالى ٨٦ مليار جنيه بالعملة الأجنبية فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، كما أن الجزء الموظف لم يراع أولويات التنمية حيث تناقصت حصة قطاعى الأعمال العام والخاص من سنة الى أخرى مقابل زيادة حصة القطاع العائلى والتى غالباً ما توجه الى أغراض إستهلاكية . كما أن القروض المقدمة توجهت بصورة أكبر إلى القطاعات الخدمية على حساب القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة) . وبالإضافة إلى هذا كله فإن أهم مؤشر سلبي على هيكل توظيف الموارد المالية لدى الجهاز المصرفي يتمثل فى الإستخدام المفرط من جانب الحكومة خاصة فى السنوات الأخيرة لأداة إصدار السندات الحكومية وأذون الخزانة لتمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة وإقبال البنوك الشديد على الاستثمار فى هذه السندات والأذون كونها قليلة المخاطر ومرتفعة العائد حيث شكل هذا النوع من الاستثمار حوالي ربع إجمالى أصول البنوك فى المتوسط سنوياً خلال الفتـرة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٢/٢٠١١) .

أما بخصوص الإستثمار المحلى فيبلغ هذا الاستثمار نحو ١٨.٣% من الناتج المحلى الاجمالى فى المتوسط سنوياً خلال الفترة المشار إليها أعلاه ويشكل هذا المعدل نصف المعدل المطلوب حتى يمكن تحقيق معدل نمو يتراوح بين ٧% – ٨% سنوياً . ويرجع هذا المعدل المنخفض الى تغير دور الحكومة الاقتصادي والذى إنعكس على حجم الاستثمار الحكومي والذى إنخفضت حصته من إجمالى الاستثمار المحلى من ٥٢.٩% فى عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) الى ٣٦.٧% فى عام (٢٠١١/٢٠١٠) . وتراجع دور الحكومة فى مجال الاستثمار كان واضحاً بصورة خاصة فيما يتعلق بصناعة الغزل والنسيج حيث إنخفضت حصتها من إجمالى الاستثمارات المنفذة فى شركات قطاع الأعمال العام من حوالي ٧% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ الى ٠.٧% عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ . وبالنسبة للاستثمار الخاص فبالإضافة الى أنه لم يستطع تعويض خروج الحكومة من النشاط الاقتصادى فإنه تركز فى المجالات الريعية وذات الربحية العالية نسبياً خاصة فى الأنشطة العقارية والتى توجهت الى الإسكان الفاخر والمنتجعات الخاصة والسياحية عوضاً عن المساهمة فى حل مشكلة الإسكان التى يعانى منها جميع فئات المجتمع . وكان هذا التوجه على حساب المساهمة الفعالة للاستثمار الخاص فى تنمية قطاع الصناعة فعلى سبيل المثال بلغت إستثمارات القطاع الخاص فى الأنشطة العقارية فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ ضعف إستثمارات هذا القطاع فى نشاط الصناعة التحويلية .

وأخيراً فيما يتصل بالاستثمار الأجنبى المباشر فإن تدفقه عانى من عدم الاستقرار بسبب العوامل الخارجية العالمية وإزدادت هذه المعاناة بسبب الظروف الداخلية بعد ثورة ٢٥ يناير حتى أن هذا التدفق أصبح سالباً فى النصف الأول من عام ٢٠١٢/٢٠١١ . وفى السنوات التي شهدت زيادة ملحوظة فى الاستثمار الأجنبى لم يساهم ذلك فى خلق طاقات إنتاجية جديدة حيث أن الجزء الأكبر توجه الى الاستحواذ على الأصول والشركات الوطنية التى تم بيعها فى إطار برنامج الخصخصة ، كما أن الاستثمار الأجنبى تركز فى أنشطة لا تتفق مع أولويات التنمية حيث بلغت حصة قطاع الصناعة التحويلية من إجمالى هذا الاستثمار نحو ٦.٩% فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠٠٧ – ٢٠١٢/٢٠١٠) مقابل إستحواذ قطاع البترول والغاز على حوالى ٦٥.٧% ، وتجاوزت حصة قطاعى التمويل والخدمات حصة قطاع الصناعة التحويلية بنسبة ٥٣.٦%.

وبناء على ما سبق حاول هذا الفصل وضع تصور مستقبلي يتضمن بعض المقترحات والإجراءات التى تساهم فى تعبئة الموارد المالية نحو تنمية الصناعة وخاصة صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وتعتمد هذه المقترحات على شرط أساسي يتمثل فى عودة الحكومة الى دورها الاقتصادى الفعال بما يحقق التضافر بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص ، فالحكومة أصبحت مطالبة بإعادة تأهيل ما تبقى من شركات القطاع العام خاصة تلك العاملة فى مجال صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والدخول فى الأنشطة الإنتاجية التى يحجم عنها القطاع الخاص الى جانب الإنفاق العام اللازم لتهيئة المناخ الاستثمارى أمام القطاع الخاص .

وبالتالى فقد تبلورت أهم نتائج الفصل فيما يلى :-

١. تعانى الموازنة العامة للدولة من اختلال هيكلى مزمن يحد من قدرة الحكومة على استخدام الإنفاق العام فى تمويل الجانب الاستثمارى بما يساهم فى إعادة تأهيل القطاع العام والعمل على تطويره وتوسيعه ويتمثل هذا الاختلال الهيكلى فى :-
   أ. تضخم نفقات خدمة الدين العام بحيث أصبحت تفوق ربع إجمالى الإنفاق العام .
   ب. تزايد الإنفاق على الدعم من سنة الى أخرى حتى اقترب فى الوقت الراهن من ثلث إجمالى الإنفاق العام .
   ج. أثر تضخم كلا من خدمة الدين العام ومخصصات الدعم على ما أمكن تخصيصه لتمويل الاستثمار العام والذى انخفض من سنة الى أخرى بحيث وصلت حصته فى الوقت الراهن حوالى ٧% من إجمالى الإنفاق العام .

د. أدى عدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة الى التزايد فى حجم العجز الكلى للموازنة العامة للدولة بمعدلات غير مسبوقة بحيث وصل فى الوقت الراهن الى أربعة أمثاله قبل عشر سنوات وشكل حوالى ١٣.٢% من الناتج المحلى الإجمالى .

هـ. أدى هذا العجز الى التأثير السلبى المباشر على قدرات الحكومة الاستثمارية ، كما أنه أثر سلبياً بصورة غير مباشرة على الاستثمار الخاص بسبب لجوء الحكومة الى تغطية هذا العجز سواء من خلال الاقتراض أو من خلال التركيز فى السنوات الأخيرة على إصدار سندات الخزينة بأسعار فائدة مرتفعة وهو ما أثر على مصادر التمويل المتاحة أمام القطاع الخاص بالإضافة الى ارتفاع تكلفة الاقتراض ومن ثم تأثير ذلك على إقبال المستثمرين نحو إقامة مشروعات جديدة .

و. تعتبر السياسة الضريبية من أهم السياسات فى مجال إصلاح الخلل فى هيكل الموازنة العامة للدولة سواء من حيث أنها أسرع الآليات التى يمكن من خلالها تحقيق حصيلة مناسبة يمكن استخدامها فى تمويل الاستثمار العام أو وفاء الدولة بالتزاماتها نحو تقديم الخدمات المختلفة من صحة وتعليم وغير ذلك . ولكن بعد صدور قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ للضرائب على الدخل أدى الى عدم إمكانية التعويل على السياسة الضريبية فى تحقيق وفرة فى الحصيلة ، مع العدالة الضريبية ، وتحقيق عدالة فى توزيع الدخول وذلك للأسباب التالية :-

- إن هذا القانون على عكس ما كان معمولاً به قبل صدوره لم يأخذ بمبدأ التصاعد الضريبى الحقيقي الذى يؤدى الى توزيع العبء الضريبى بين فئات الدخل بشيء من العدالة وبما يضمن توفير حصيلة ضريبية مناسبة ، حيث أن هذا القانون خفض عدد شرائح الدخل ومن ثم اتساع مدى كل شريحة وخفض سعر الضريبة على الشرائح العليا فبعد أن كانت أعلى شريحة خاضعة للضريبة العامة على الإيراد قبل صدور هذا القانون تخضع لسعر ضريبة ٨٠%، أصبحت أعلى شريحة وفقاً للقانون الحالى تخضع لسعر ضريبة ٢٠% بما يشكل ربع السعر الذى كان معمولاً به من قبل ذلك ، وفى المقابل يصل سعر الضريبة على أقل شريحة ١٠% بما يشكل ٥٠% من سعر أعلى شريحة .
- يبلغ حد الإعفاء من الضريبة ٥٠٠٠ جنيه سنوياً ويزداد هذا الإعفاء فى حالة الدخول من المرتبات ليصل الى ٩٠٠٠ جنيه سنوياً بمتوسط أجر شهرى ٧٥٠ جنيها ، وفى ظل مستوى الأجور فى الوقت الراهن يعنى هذا أنه ليس هناك من يتمتع بأي إعفاء .

- **أدى الوضع المعمول به من حيث عدد الشرائح وسعر الضريبة على كل شريحة الى عدم تحقيق حصيلة ضريبية مناسبة إضافة الى تحمل أصحاب الدخول الدنيا عبئاً أكبر نسبياً .**
- **أدى استبدال القانون الحالى أسلوب مراجعة الإقرارات الضريبية باستخدام الفحص الشامل لجميع الإقرارات الضريبية للممولين الى أسلوب استخدام الفحص الانتقائـي (الفحص بالعينة) الى انتشار ظاهرة التهرب الضريبى ويقدر الخبراء أن التهرب الضريبى يكبد مصر خسائر حوالى ١٠٠ مليار جنيه سنوياً وتفوق هذه المبالغ الحصيلة الفعلية لضريبة الدخل.**
- **إن مكافحة هذا التهرب الضريبى بالإضافة إلى تحصيل المتأخرات الضريبية والتي تقدر فى الوقت الراهن بنحو ٦٠ مليار جنيه يمكن من خلال ذلك مضاعفة حصيلة الضرائب الحالية بما يقترب من سد العجز فى الموازنة العامة للدولة قبل الدخول فى أي إصلاح لقانون ضريبة الدخل الحالى .**

٢. يتوافر لدى الجهاز المصرفى أرصدة ودائع غير موظفة تصل الى نصف إجمالى الودائع لدى هذا الجهاز وهى تشكل موارد وطنية عاطلة لم توظف لأهداف تنموية والجزء الذى تم إقراضه خضع لسياسات إقراض غير ملائمة للأغراض التنموية حيث :-

أ. انخفضت حصة قطاع الأعمال وقطاع الأعمال الخاص من إجمالى القروض المقدمة من الجهاز المصرفى خلال فترة الدراسة مقابل زيادة حصة القطاع العائلى والذى قد يستخدم جزءاً من هذه القروض فى أغراض إنتاجية ولكنه يستخدم الجزء الكبر منها فى أغراض استهلاكية .

ب. عدم إعطاء السياسات الإقراضية الاهتمام الكافى بالقطاعات السلعية (الصناعة والزراعة) والتى تراوحت حصتها حول ٤٠% من إجمالى القروض المقدمة من الجهاز المصرفى .

ج. إتجاه الجهاز المصرفى فى السنوات الأخيرة الى توظيف جزء كبير من موارده المالية فى شراء السندات الحكومية وأذون الخزانة لتمتع هذا النوع من التوظيف بالعائد العالي مع انخفاض درجات المخاطرة .

٣. يعانى الاقتصاد المصرى من انخفاض معدلات الادخار حيث تأتى مصر فى المرتبة ٨٠ ضمن قائمة اشتملت على ١٣٣ دولة، وذلك على مقياس معدل الادخار القومي المندرج فى

مؤشرات التنافسية الدولية ٢٠٠٩-٢٠١٠. ويعتبر هذا الانخفاض من أهم أسباب انخفاض معدل الاستثمار المحلى والذى يقدر بحوالى ١٨.٣% من الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط سنوياً خلال العشر سنوات الأخيرة والذى لا يشكل سوى نصف معدل الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل نمو يتراوح بين ٧%-٨% سنوياً. ويرجع انخفاض معدل الاستثمار المحلى الى انخفاض الاستثمار الحكومي وعدم مقدرة القطاع الخاص على تعويض هذا الانخفاض بالإضافة الى تحقيق حجم استثمار يتناسب مع احتياجات عملية التنمية .

ولم يقتصر تقاعس القطاع الخاص على القيام بدوره الاستثمارى من الناحية الكمية ولكن امتد ذلك الى الناحية النوعية حيث تركز النشاط الاستثمارى للقطاع الخاص فى المجالات الريعية ذات الربحية العالية على حساب المجالات السلعية ومنها الصناعة والتي بلغت حصيلتها ١٧% من إجمالى الاستثمار الخاص مقابل ٢٦% للبترول والغاز و ٥١% للأنشطة الخدمية ، حتى أن القطاع الخاص استثمر فى مجال الأنشطة العقارية منفردة فى عام ٢٠١٠/٢٠١١ ضعف ما قام به من استثمارات فى مجال الصناعة التحويلية .

٤. شهدت مصر فى العشر سنوات الخيرة تدفقاً ملحوظاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة ولكن لم تخدم هذه التدفقات الأهداف التنموية لعدة أسباب من أهمها :-

أ. التذبذب الشديد وعدم استقرارها ومن ثم تأثيرها السلبى على معدلات النمو واستمراره فبعد أن كان نصيب الاستثمار الأجنبى قد بلغ حوالى ٤١% من لإجمالى الاستثمار المحلى قبل بداية الأزمة المالية العالمية (عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧) انخفضت حصته الى ٨.٨% عام ٢٠١٠/٢٠١١ ونتيجة لتداعيات ثورة ٢٥ يناير تحولت تدفقات الاستثمار الأجنبى فى الوقت الراهن الى تدفقات سالبة .

ب. لم تخدم تدفقات الاستثمار الأجنبى أولويات تنمية الاقتصاد المصرى حيث أن الجزء الأكبر من هذه التدفقات تم استخدامه فى شراء الأصول والشركات التى تم بيعها فى إطار برنامج الخصخصة وبالتالى لم يوجه هذا الجزء الى خلق طاقات إنتاجية جديدة تساهم فى زيادة معدلات النمو بل أدى الى استنزاف جزء من القدرات الوطنية حيث لم يلتزم المستثمر الأجنبى فى معظم الأحوال بتطوير المشروعات المشتراه بل وفى بعض الأحيان تم تحويل هذه المشروعات الى مجرد عقارات تم التصرف فيها لتحقيق أرباح طائلة .

ج. وأخيراً فإن هذا الاستثمار الأجنبى ركز على أنشطة لا تتفق مع أولويات التنمية حيث لم تتجاوز حصة قطاع الصناعة من اجمالى الاستثمار الأجنبى ٧% فى المتوسط خلال

العشر سنوات الأخيرة مقابل ٦٦% لقطاع البترول والغاز و٢٧% للقطاعات الخدمية الأخرى .

كما تلخصت **توصيات** هذا الفصل فى الآتى :-

١. أهمية إعادة النظر بصورة جذرية فى قانون ضرائب الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بما يساهم فى تحقيق حصيلة ضريبية واقعية وعادلة تساعد الحكومة على القيام بدور فعال فى الحياة الاقتصادية من خلال نشاطها الاستثمارى كماً ونوعاً الى جانب النهوض بدورها فى تقديم الخدمات اللازمة للمواطنين وتحسين مستوى هذه الخدمات وفى نفس الوقت تحقيق العدالة الضريبية بما يساهم فى تحسين هيكل توزيع الدخل ، وإن كانت إعادة النظر تستهدف أموراً كثيرة لعل من أهمها ضرورة وجود جهاز ضريبى متطور معتمداً على كوادر مؤهله، إلا أنه فى إطار الهدف من هذه الدراسة يجب التركيز على تحقيق المبادىء التالية :-

أ. إعادة النظر فى الإعفاء الضريبى الذى أصبح لا يتماشى إطلاقاً سواء مع مستويات الأجور أو مستويات الأسعار.

ب. خفض السعر المعمول به لأدنى شريحة والذى يبلغ ١٠% فى الوقت الراهن حيث أنه يشكل ٥٠% من سعر الشريحة العليا .

ج. زيادة أعداد شرائح الدخل الخاضعة للضريبة .

د. زيادة سعر الضريبة للشرائح كلما زاد مستوى هذه الشرائح بالقدر الذى يراعى الموائمة بين ضرورة مساهمة أصحاب الدخول الأعلى بما تقتضيه الأعباء التى تقع على كاهل الحكومة فى هذه المرحلة الحساسة التى يمر بها الاقتصاد المصرى وبما لا يؤدى الى انكماش حجم الاستثمار الخاص.

هـ. الرجوع الى ما كان معمولاً به قبل صدور هذا القانون فيما يتصل بإجراءات ربط وتحصيل الضريبة بحيث يتم فحص جميع إقرارات الممولين دون اللجوء الى فحص بعض القرارات بالعينة.

و. وضع الأسس والآليات التى تساهم فى دمج القطاع غير الرسمى فى النشاط الاقتصادى المصرى بما يؤدى الى تحصيل قدراً كبيراً من الضرائب المهدرة حيث يقدر حجم نشاط هذا القطاع بنحو ألف مليار جنيه وقيمة الضرائب المستحقة عليه وغير المحصلة سواء كانت ضريبة مبيعات أو ضريبة على الدخل فى حدود مائة وخمسين مليار جنيه على الأقل .

٢. يجب توجيه السيولة الفائضة فى الجهاز المصرفى نحو فرص الاستثمار المنتج الذى يتفق مع أولويات التنمية ومن أهمها الأنشطة المرتبطة بقطاع الصناعة وذلك من خلال البحث فى الآليات المناسبة لزيادة فعالية توظيف هذه الموارد سواء من ناحية سياسات الإقراض وماقد يشوبها من معوقات أمام استفادة المستثمرين من هذه الموارد أو عدم وجود تصور مناسب لإمكانات الاستثمار المتاحة فى الاقتصاد المصرى وماقد يشوب سياسات الاستثمار من عوائق وأهمها عدم وجود خريطة استثمارية تعتمد على الإمكانات الحقيقية من موارد مادية ومالية بشرية، ويتطلب ذلك فى المقام الأول إيجاد ارتباط واضح بين الخطة الاستثمارية وخطة الجهاز المصرفى فى منح الائتمان.

٣. العمل على تهيئة المناخ الاستثمارى أمام القطاع الخاص بشقيه الوطنى والأجنبى للاستفادة من الفوائض المالية المتاحة داخلياً وتلك المتاحة عالمياً خاصة فى ظل الأزمة الاقتصادية فى كثير من بلدان العالم ، ومن ثم بحث رؤوس الأموال العالمية عن بيئات مناسبة للاستثمار، وبالتأكيد تشكل مصر جزءاً من هذه البيئات المناسبة ، خاصة فيما يتصل بصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، فمن المعلوم ان الاستثمار الأجنبى يتجه الى حيث الدول الغنية بالمواد الخام ، فضلاً عن محاولة الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة ، ومصر تتمتع بزراعة القطن من أجود الأصناف على مستوى العالم ، وتتميز تكلفة العمالة فى صناعة المنسوجات بالانخفاض الكبير مقارنة بمعظم دول العالم ، حيث يبلغ متوسط تكلفة العمالة فى هذه الصناعة (دولار/ساعة) فى فرنسا ٢٠.٦ دولار ، بريطانيا٢٠.٤ دولار ، إيطاليا ١٩.٤ دولار، تشيك ٤.٢ دولار، بولندا ٤.١ دولار، تركيا ٣.٨ دولار ، المغرب ٢.٥ دولار ، تونس ١.٩ دولار، مصر ٠.٩ دولار ، والهند والصين ٠.٦ دولار .

وفى ظل هذه الميزة النسبية يمكن تحقيق نتائج إيجابية إذا ما تم وضع نظام حوافز متكامل فى إطار مؤسسي واضح وبناء على تشريعات واضحة وشفافة تضمن عدم التمييز وسوء استخدام هذه الحوافز مع اعتماد سياسات التحفيز على أربعة دعائم أساسية :-

- ربط الحافز بالتحقق الفعلى للهدف من هذا الحافز .
- استخدام الحافز لتحقيق الهدف التوجيهى بحيث يرتبط بصورة مباشرة بالنشاط الذى تحدده الدولة وفقاً لأولويات التنمية .
- استخدام الحافز بصورة كلية أو بصورة تدريجية حسب الأماكن والأقاليم التى يراد إعطائها مزيداً من فرص التنمية .

- ربط الحافز بالجوانب البشرية والبيئية وما تستهدفه الحكومة من هذه الجوانب بما يتفق مع الأولويات المعتمدة .

٤. ونظراً لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الصناعية بوجه عام فإنه من الضروري تبنى برنامج خاص لدعم هذه المشاريع فى مجال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة على أن يكون هذا البرنامج موجهاً بالدرجة الأولى الى المناطق المهمشة وخاصة مناطق الصعيد حيث أن تشجيع قيام هذه المشاريع يساهم فى خلق فرص عمل جديدة ومن ثم الحد من ظاهرتى البطالة والفقر واللتان تبلغان أشدهما فى الصعيد، والذى وصل فيه معدل البطالة الى حوالى ١٣% وبلغ فيه معدل الفقر ٥٠% بل ووصل الى ٨٠% فى بعض القرى.

ويعتمد نجاح هذا البرنامج على ضرورة وجود كيان مؤسسي مختص لديه القدرات البشرية المتخصصة ويعتمد على بنيان تشريعى واضح يضمن منح الحوافز المختلفة التى يشملها هذا البرنامج بصورة عادلة وشفافه وبما يؤدى الى إقامة مشروعات حقيقية قادرة على النمو والاستمرار وبما يحقق أهداف تطوير صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة .

وفيما يلي إيجاز لمكونات البرنامج المقترح على أن يتم تطوير وتفعيل ووضع تصور شامل له عند اعتماده والبدء فى تنفيذه :-

- تقديم قروض حكومية ميسرة.
- توفير أراضى بالمجان لإقامة المشاريع .
- تطوير منظومة تدريبية تساهم فى إعداد وتأهيل العمالة المناسبة.
- رفع القدرات التسويقية لهذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

تحسين البيئة الاستثمارية أمام الاستثمار الأجنبى مع تغيير مفهوم العمل على اجتذاب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأى ثمن الى كيف يتم توظيف هذه الاستثمارات فى المجالات التى تتفق مع أولويات الاقتصاد المصرى ، وذلك من خلال امتلاك الحكومة لخريطة استثمارية واضحة معتمدة على ما تتمتع به مصر من موارد بشرية ومادية بصورة تقنع المستثمر الأجنبى .

الفصل الثاني

رصد وتحليل وضع صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر " رؤية إجمالية "

الفصل الثاني
رصد وتحليل وضع صناعة الغزل والنسيج
والملابس الجاهزة فى مصر (رؤية إجمالية)

-

مقدمة :-

تُعد صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من الصناعات الحيوية والهامة فى إقتصاديات الدول النامية (التي يعتمد اقتصادها عليها) على وجه العموم وفى الاقتصاد المصري خصوصاً ، حيث تؤدى الى النهوض باقتصادياتها ، خاصة وأن منتجاتها تتميز بالسهولة والتنوع مع إمكانية تصديرها الى كافة دول العالم. كما تنبع أهمية هذه الصناعة أيضاً من حيث إستيعابها لعدد كبير من العمالة ، حيث توفر الكثير من فرص العمل وخاصة للإناث ، فهى إحدى الصناعات الصديقة للإناث ، الأمر الذى يدعو الى التوسع فى مختلف المشروعات التى تعمل فى مجال هذه الصناعة .

ولا تعتبر صناعة الغزل والنسيج فى مصر صناعة حديثة ، فهى امتداد لصناعة نشأت منذ قديم الأزل، فالمصريون القدماء هم أول من زرعوا الكتان ، واستخدموه فى غزل خيوط رفيعة منها أنواعاً جيدة من النسيج.

وقد بدأت صناعة الغزل والنسيج فى مصر فى أواخر القرن التاسع عشر عام ١٨٩٨ م وذلك بإنشاء الشركة الأهلية للغزل والنسيج . وفى عصر محمد على باشا كان هناك اهتمام كبير بهذه الصناعة وتحديثها فتم إنشاء شركة الغزل والنسيج بالإسكندرية عام ١٩١١ كمحاولة جادة لإقامة وتطوير صناعات نسيجية فى مصر، ثم جاءت البداية الحقيقية لقيام ركيزة ثابتة للصناعات النسيجية فى مصر عندما أنشأ بنك مصر شركة المحلة للغزل والمنسوجات التى بدأ إنتاجها فى عام ١٩٣٠ .

وقد ساعدت ظروف قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، وانقطاع الواردات الأجنبية على ازدهار صناعة الغزل والنسيج فى مصر ، إذ تم إنشاء عدد من المشروعات الوطنية فى مجال الصناعة والتى كان من أبرزها مجموعة من الشركات التى أنشأها بنك مصر والتى تعتبر أساساً متيناً لصناعة النسيج فى مصر مثل: شركة كفر الدوار، وصباغي البيضه ومصر/حلوان، وبذلك تحقق لمصر الاكتفاء الذاتى من المنتجات النسيجية بعد أن كانت مستوردة. وبعد انتهاء الحرب أصبحت هذه الصناعة تواجه تحدياً كبيراً نتيجة لعودة الواردات الأجنبية وذلك فى الفترة من (١٩٤٩-١٩٥٢) وكان ذلك سبباً لإنشاء صندوق دعم الغزل والمنسوجات القطنية عام ١٩٥٣

وذلك لدعم وتطوير صناعة الغزل والنسيج فى مصر وتنمية صادراتها وزيادة قدرتها التنافسية مما ساعد على تحقيق طفرة كبيرة وسريعة فى الصناعات النسيجية فى مصر خلال هذه الفترة. وفى أعقاب صدور قانون التأمينات فى يوليو ١٩٦٠ حدث إزدهار كبير فى صناعة الغزل والنسيج حيث لعبت شركات القطاع العام العاملة فى هذا المجال الدور الأكبر حيث استحوذت على الحصة الأغلب فى السوق المحلى، فى حين تضاءل دور القطاع الخاص فى هذه الفترة . ومع تبنى مصر سياسات الانفتاح الاقتصادى بداية من السبعينات بإصدار قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، زاد نشاط القطاع الخاص وانتشر بشكل كبير ودخل فى كثير من المشروعات المنتجة للنسيج فى مصر ، إذ وصل عدد هذه المشروعات خلال الفترة من (١٩٧٣-١٩٨٣) إلى نحو ٢٤٤٥ مشروعاً فى مجالات النسيج والتريكو والملابس الجاهزة والصباغة والتجهيز وبتكاليف استثمارية بلغت أكثر من ٤٨٠ مليون جنيه مما انعكس على حجم إنتاجه وصادراته .

ويهدف هذا الفصل إلى رصد وتحليل وضع صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة متمثلاً فى تحليل تطور المتغيرات الإجمالية للصناعة { أى كل من الصادرات والواردات ، عدد المنشآت والتكاليف الاستثمارية والإنتاج وعدد العمال ومتوسط أجورهم ، والاستثمار والقيمة المضافة الصافية لقطاع الغزل } إضافة الى مشاكل مستلزمات الصناعة من القطن وتدهور مكانة مصر بين دول العالم وذلك بهدف التوصل إلى حلول واقعية لإنقاذ هذه الصناعة من الانهيار كذلك يهدف الفصل الى تقييم دور الدولة وجهودها لتطوير صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وأهمية الاستفادة من التجارب الدولية .

وبمعنى آخر فإن هذا الفصل يهدف بإيجاز الى مايلى:-

٤. رصد وتشخيص الوضع القائم لقطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر.
٥. تحليل المشاكل التى تواجه قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وأسبابها باستخدام تحليل SWOT.
٦. تقييم لدور وجهود الدولة لتطوير وتحديث صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر مع الاستفادة من الخبرات المحلية والتجارب الدولية .

٢-١ رصد وتشخيص تطور المتغيرات الإجمالية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر :-

لرصد وتشخيص بعض المتغيرات الإجمالية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، فإننا سوف نستعرض تطور كلا من الصادرات والواردات والقيمة المضافة من القطاع العام /

الأعمال والقطاع الخاص وكذلك الاستثمارات المنفذة فى شركات قطاع الأعمال والخاص ونسبتها من إجمالى الاستثمارات وكذلك القيمة المضافة ونسبتها من القيمة المضافة من الصناعات التحويلية وأيضا عدد المنشآت وجملة المشتغلين بها.

٢-١-١ تطور الصادرات والواردات لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى الفترة من ٢٠٠١-٢٠١١ :-

بالرجوع الى جدول (٢-١) نجد أن هناك تزايد فى قيمة صادرات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠١١ ، فبينما كانت قيمة الصادرات ٢٨٨١ مليون جنيه عام ٢٠٠١ ، تدرجت فى التزايد حتى وصلت الى ٦٢٤٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ ، ولم تحدث زيادات كبيرة فى قيمة الصادرات فى الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ ، ثم قفزت قيمتها لتصل الى ١٠١٥٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٨ن بينما وصلت قيمتها ١٩١٥٣ مليون جنيه عام ٢٠١١ . وفى مقابل ذلك كانت الواردات من الصناعات النسيجية خلال نفس الفترة السابقة فى تزايد ، فنجد أن قيمتها كانت ١٠٦٥ مليون جنيه عام ٢٠٠١ ، وخلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ لم تحدث زيادات كبيرة ، ثم حدثت طفرة كبيرة فى الواردات خلال الأربع أعوام من عام ٢٠٠٨ - ٢٠١١ حيث بلغت قيمتها ١٣٣٥٣، ١٣٦١١، ١٦٤٧٠ ، ١٧٤٣٦ مليون جنيه على التوالى.

جدول رقم (٢-١)
تطور الصادرات والواردات من النسيج والملابس الجاهزة
خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠١١

القيمة : بالمليون جنية

السنة / البيان	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	١١
قيمة الصادرات	٢٨٨١	٣٦٢٣	٥٣٦٦	٦٢٤٣	٣٧٧٠	٣١٢٥	٣٦٨٠	١٠١٥٥	١٣٧٦٥	١٧٥٣٨	٥٣
قيمة الواردات	١٠٦٥	١١١١	١٦٤٤	١٧٥٧	٢٨٧٩	٣٠٨٩	٣٣٠٦	١٣٣٥٣	١٣٦١١	١٦٤٧٠	٣٦

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٢ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

٢-١-٢ تطور القيمة المضافة لصناعة الغزل والنسيج بالقطاع العام / الأعمال والقطـــاع الخاص فى الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٠/٢٠١١ :-

بالرجوع الى جدول (٢-٢) وتتبع نسبة ما حققته الصناعات النسيجية للقطاع العام / الأعمال من قيمة مضافة كنسبة من القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية ، نجد أن أعلى نسبة كانت ٣٤.٣٨% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، ثم بدأت هذه النسبة تتضاءل حتى وصلت الى ٢.٠٦% عام ٢٠١٠/٢٠١١. وبالنسبة للصناعات النسيجية للقطاع الخاص نجد أن أعلى نسبة كانت ١١.٣٨% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ثم بدأت تتناقص حتى وصلت الى ٣.٧٧% عام ٢٠١٠/٢٠١١.

والمؤشرات السابقة تدل على تدهور هذه الصناعة وعدم قدرتها على مواكبة التكنولوجيا الحديثة نتيجة لتعرضها لكثير من المشاكل .

جدول رقم (٢-٢)
القيمة المضافة لصناعة الغزل والنسيج والقيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية بالقطاع العام / الأعمال- القطاع الخاص

مليار جنيه

السنـــة	القيمـة المضافـة لقطاع الصناعات التحويلية بالقطاع العام			القيمـة المضافـة لقطاع الصناعات التحويلية بالقطاع الخاص		
	صناعة الغزل والنسيج	قطاع الصناعات التحويلية	%	صناعة الغزل والنسيج	قطاع الصناعات التحويلية	%
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١.٢	١٢.٥	٩.٦٠	٢.٥	٢٣.١	١٠.٨٢
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١.١	٣.٢	٣٤.٣٨	٣.٣	٢٩	١١.٣٨
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١	٧.٢	١٣.٨٩	٢.٨	٣١	٩.٠٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١.٦	١٤.٨	١٠.٨١	٢.٨	٤١.١	٦.٨١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١.٤	١٩.٢	٧.٢٩	٣.٢	٤٦.٥	٦.٨٨
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١.٢	٢٩	٤.١٤	٢.٢	٥٦.٨	٣.٨٧
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١.٢	٢٧	٤.٤٤	٣	٧٧	٣.٩٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	١.٢	٤٤	٢.٧٣	٢.١	٦٤	٣.٢٨
٢٠١١/٢٠١٠	١.٣	٦٣	٢.٠٦	٢.٦	٦٩	٣.٧٧

Source : CAPMAS, htt:11www.Campas yor.eg

٢ -١-٣ الاستثمارات المنفذة فى شركات القطن والغزل والنسيج لقطاع الأعمال العام :-

بالنظر فى جدول (٢-٣) الذى يشير إلى حجم الاستثمارات المنفذة فى شركات القطن والغزل والنسيج التابع لقطاع الأعمال نجد أنه تم تخصيص نحو ١٣٧ مليون جنيه لشركات القطن والغزل والنسيج فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بنسبة ٦.٣% من إجمالى الاستثمارات المنفذة فى شركات قطاع الأعمال العام . ثم زادت فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ١٧٠ مليون جنيه بنسبة بلغت ٤.٣% من إجمالى الاستثمارات المنفذة بقطاع الأعمال عن تلك السنة، ومع تطور سياسات الخصخصة والتى نالت من هذا القطاع بشكل أساسي انخفضت الاستثمارات حتى وصلت إلى ٣٢ مليون جنيه فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنسبة ٠.٧٣% من إجمالى الاستثمارات المنفذة فى شركات قطاع الأعمال العام لنفس العام .

جدول رقم (٢-٣)
الاستثمارات المنفذة فى شركات القطن والغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال ونسبتها إلى إجمالي الاستثمارات المنفذة فى شركات قطاع الأعمال العام خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠٠٩/٢٠١٠)

السنــة	القيمة (مليون جنيه)	النسبة إلى إجمالي الاستثمارات (%)
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٣٧	٦.٣
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٧٠	٤.٣
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١١٦	٢.٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٢	٠.٧٣

المصدر : وزارة الاستثمار ٢٠١٠ – القاهرة .

٢-١-٤ تطور عدد المنشآت وعدد المشتغلين لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة خلال

الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ــ ٢٠٠٩/٢٠١٠ :-

من الجدول رقم (٢-٤) يتضح أن عدد المنشآت وعدد المشتغلين يتناقص فى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة وذلك فى الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٧ – ٢٠٠٩/٢٠١٠، وهذا دليل على عدم اهتمام الحكومة بهذه الصناعة العريقة وإهمال تطويرها وتحديثها.

جدول رقم (٢-٤)
عدد المنشآت وجملة المشتغلين
لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة للقطاع العام والخاص
فى الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠٠٩/٢٠١٠

عدد المشتغلين بالألف

عدد المنشآت بالعدد

السنة / القطاع	٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٨/٢٠٠٧		٢٠٠٩/٢٠٠٨		٢٠١٠/٢٠٠٩	
	عدد المنشآت	جملة المشتغلين	عدد المنشآت	جملة المشتغلين	عدد المنشآت	جملة المشتغلين	عدد المنشآت	جملة المشتغلين
المنسوجات	٦٧٢	١٦٧٣٢١	٦٧٦	١٥٦٢٦٥	٦٥٩	١٤٢٨٣٩	٥٨٦	١٣٠٨١٥
الملابس الجاهزة	٤٨٩	١٠٣٦٠١	٥٠٥	١٠٤٨٧٨	٤٧٠	١٠١٨٦٧	٤٣٩	١٠٣٢٦٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (كتاب الإحصاء السنوى سبتمبر ٢٠١١) .

٢-٢ رصد وتشخيص أهم مشاكل مدخلات صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والمحددة لمكانة مصر الدولية :-

تشتمل الصناعات النسيجية على أربع قطاعات رئيسية هي قطاع الغزول وقطاع النسيج والتجهيز وقطاع التريكو والمشغولات الوبرية وقطاع الملابس الجاهزة ، ونظراً لمكانة القطن ولدوره الأساسي كمدخل هام فى القطاعات الأربعة السابقة سوف نتعرف أولا عن مكانة مصر بين دول العالم لصناعة النسيج والملابس الجاهزة و تطور الإنتاج والمساحة المنزرعة منه فى الفترة من ٢٠٠٢/٢٠١٠ وإنعكاس ذلك على الاستهلاك والصادرات للقطن المصري ، ثم المشاكل التى تواجه هذه الصناعة .

٢-٢-١ مكانة مصر بين دول العالم فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة :-

يمكن التعرف على مكانة مصر بين دول العالم فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وذلك من خلال تتبع صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة على مستوى العالم وفقاً للمناطق الجغرافية على مستوى القارات كما فى جدول (٢-٥) ثم بالنسبة لدول العالم جدولى (٢-٦) ، (٢-٧).

جدول (٢-٥)
صادرات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة على مستوى العالم وفقاً للمناطق الجغرافية فى عام ٢٠٠٩

(مليار دولار)

المنطقة	المنسوجات	الملابس الجاهزة
آسيا	١١١	١٦٨
أوروبا	٧٢	١١٢
أمريكا الشمالية	١٣	٩
الشرق الأوسط	٨	٥
أمريكا الوسطى والجنوبية	٣	١٠
أفريقيا	٢	٩

Source: World Trade Organization (2010) " International Trade Statistics 2010" World Trade Organization ,Geneva, Switzerland.

وبالرجوع إلى جدول (٢-٥) نجد أن آسيا تتصدر المركز الأول فى صادرات المنسوجات بقيمة ١١١ مليار دولار فى عام ٢٠٠٩ ثم تأتى بعدها أوربا لتحقيق حصيلة قدرها ٧٢ مليار دولار لنفس العام بينما تأتى أفريقيا فى الترتيب الأخير حيث بلغت صادراتها ٢ مليار دولار وهى

نسبة ضئيلة تصل إلى ١.٨% من صادرات قارة آسيا وكذلك بالنسبة للملابس الجاهزة تصدرت آسيا أيضاً المرتبة الأولى حيث بلغت ١٦٨ مليار دولار ، بينما جاءت منطقة الشرق الأوسط الترتيب الأخير حيث بلغت ٥ مليار دولار أى بنسبة ٢.٩% من صادرات آسيا .

وبالرجوع إلى جدول (٢-٦) وتتبع صادرات بعض الدول من المنسوجات يتضح أن الصين تتصدر قائمة الدول المصدرة للمنسوجات على مستوى العالم ، حيث بلغت قيمة صادراتها من المنسوجات عام ٢٠٠٩ نحو ٥٩.٨ مليار دولار وهو مايعادل نحو ٢٨.٣% من إجمالى صادرات المنسوجات على مستوى العالم فى هذا العام. وبمعدل نمو سنوى يبلغ نحو ٣٨.٤% بداية من عام ١٩٩٠ . وبالنسبة لمصر نجد أن صادرات مصر من المنسوجات بلغت ٥٤٤ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ ثم إنخفضت إلى ٤١٢ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ثم أخذت ترتفع تدريجياً فى الفترة مابين ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩ حتى وصلت إلى ٨١٣ مليون دولار وبذلك يبلغ معدل النمو السنوى لصادرات مصر من المنسوجات خلال الفترة (١٩٩٠ -٢٠٠٩) حوالى ٢.٥% سنوياً. وبالمقارنة بدولة الصين يتضح ضائلة حجم صادرات مصر من المنسوجات .

جدول رقم (٢-٦)
صادرات بعض الدول من المنسوجات خلال الفترة من (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

(مليون دولار)

الدولـــة	المنسوجـــات		
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الصين	٥٦٠٢٥	٦٥٣٦١	٥٩٨٢١
هونج كونج	١٣٤١٧	١٢٢٥٦	٩٩٧٦
الولايات المتحدة	١٢٤٢٦	١٢٤٩٦	٩٩٣١
جمهورية كوريا	١٠٣٧٣	١٠٣٧١	٩١٥٥
الهند	٩٨١٢	١٠٤٤٧	٩١٠٥
تركيا	٨٩٤٠	٩٣٩٦	٧٧٢٣
الإمارات	٦١٢٦	٧٧٤٧	٤٨٥٠
سوريا	١٠٤٥	١٤٦٤	١٣٦٤
مصر	٢٠٠٧	٨٤٤	٨١٣
تونس	٥٦٠٢٥	٤٧٨	٣٩٥
المغرب	٧٢٦	٣٣٠	٣٠٥
العالم	٤٩٥	٢٥٣٣٥٩	٢١١٠٥٤

Source: World Trade Organization (2010) " International Trade Statistics 2010" World Trade Organization ,Geneva, Switzerland.

وبالنسبة لصناعة الملابس الجاهزة وبالرجوع إلى جدول (٢-٧) نجد أن دولة الصين بلغت قيمة صادراتها من الملابس الجاهزة نحو ١٠٧.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٩ مقابل ٩.٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٠، أى بمعدل نمو سنوي يبلغ ٥٣.١% سنوياً ، وبالمقارنة بمصر نجد أن صادراتها أخذت فى الارتفاع تدريجياً حيث بلغت ١.٤ مليار دولار عام ٢٠٠٩ هذا مقابل ١٤٤ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ وبإستثناء سنة ٢٠٠٨ حيث حدث إنخفاض مفاجىء فى صادرات مصر من الملابس الجاهزة .

جدول رقم (٢-٧)
صادرات بعض الدول من الملابس الجاهزة خلال الفترة من (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

(مليون دولار)

الدولـــة	الملابـس الجاهزة		
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الصين	١١٥٥١٦	١٢٠٣٩٩	١٠٧٢٦١
هونج كونج	٢٨٧٦٥	٢٧٩٠٨	٢٢٨٢٦
الولايات المتحدة	١٣٨٨٦	١٣٥٩٠	١١٥٥٥
جمهورية كوريا	٩٩٣٢	١١٤٩٥	١١٤٥٤
الهند	٤٣٢٠	٤٤٤٩	٤١٨٦
تركيا	٣٥٧١	٣٧٦٦	٣١٢٠
الإمارات	٣٥١٧	٣٤٢٠	٣٠٧٩
سوريا	٢٩٥٣	٣٧٨٦	٢٩١٩
مصر	١٣٣٠	٧٨٧	١٤٤٢
تونس	١٩١٤	١٧٤١	١٣٩٦
المغرب	٩٧٥	٥٥٧	٤١٤
العالم	٣٤٧٠٥٩	٣٦٤٩١٤	٣١٥٦٢٢

Source: World Trade Organization (2010) " International Trade Statistics 2010"
World Trade Organization ,Geneva, Switzerland.

٢-٢-٢ تطور الإنتاج والمساحة المنزرعة من القطن المصري خلال الفترة ٢٠٠-٢٠١٠ :-

بالرجوع الى جدول (٢-٨) نجد أن المساحة المنزرعة من القطن كانت ٧٠٦ ألف فدان عام ٢٠٠٢ ، وتناقصت هذه المساحة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٠ ووصلت الى ٣٦٩ ألف فدان عام ٢٠١٠ أى حوالي نصف المساحة المنزرعة عام ٢٠٠٢ ، وبالتالي أثر ذلك على إنتاج القطن فى نفس الفترة ، فبينما كان إنتاج القطن ٧١١ ألف طن عام ٢٠٠٢ تناقصت إنتاجيته ووصلت الى ٣٧٨ ألف طن عام ٢٠١٠، وبالتالي سوف ينعكس ذلك على الاستهلاك والصادرات .

ومما سبق يدل على عدم اهتمام الحكومة بزراعة محصول القطن ودعمه وتمويله ، وقد انعكس ذلك على صناعة الغزل والنسيج التى تدهورت بشدة فى سنوات العقدين الماضيين .

جدول رقم (٢-٨)
المساحة والإنتاج من القطن خلال الفترة ٢٠٠٢- ٢٠١٠

المساحة بالألف

فدان

الإنتاج بالألف

طن

البيان / السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
مساحة	٧٠٦	٥٣٥	٧١٥	٦٥٧	٥٣٦	٥٧٥	٣١٣	٢٨٤	٣٦٠
إنتاج	٧٦١	٥٩٦	٧٨٥	٦٤٤	٦٠٠	٦٢١	٣١٨	٢٨١	٣٧٨

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

٢-٢-٣ المشاكل والتحديات التى تواجه مدخلات الصناعة من القطن المصرى[1] :_

أولا : مشاكل الإنتاج :-

١- التمويل :-

يعانى منتجي القطن مشكلة التمويل نتيجة إحجام البنوك عن التمويل نظراً لانخفاض الأسعار العالمية ، مما أدى إلى زيادة المخزون حيث أن كميات القطن المسلمه من المنتجين إلى التجار قد بلغت حتى ديسمبر ٢٠٠٨ حوالى ٥٨٣ ألف قنطار وارتفعت فى ٢٠٠٩/٩/١ لتصل إلى ٥ر١ مليون قنطار. هذا فضلاً عن إنتاج عام ٢٠١٠ الذى يتجاوز ٢ مليون قنطار مما يعنى تفاقم هذه المشكلة .

٢- اتجاه المصانع المصرية إلى الاستيراد من الخارج :-

وفقاً لتقرير أعدته اللجنة العامة لتنظيم تجارة القطن ، تشير الأرقام إلى استيراد نحو مليونى قنطار أقطان أجنبية بأسعار تقل عن أسعار القطن المصري لدعمها من دولها تقل صفاتها الغزلية كثيراً عن الصفات الغزلية للأقطان المصرية ، إضافة الى أن المغازل المحلية تستخدم الأقطان المستوردة وتحصل أيضاً على دعم من الحكومة المصرية ، الأمر الذى يتطلب حتمية إيقاف الدعم للغزول والأقمشة الناتجة عن تصنيع الأقطان المستوردة ، وقصر الدعم على الغزول والأقمشة المصنعة من الأقطان المصرية ، وذلك حتى يمكن تصريف الأقطان المصرية والحد من الاستيراد من الخارج .

---

[1] محمد اسماعيل إبراهيم وآخرون : القطن المصرى – مصر التى فى خاطرى – أكتوبر ٢٠١٠ .

٣- الوقود الحيوى :-

أصبح هناك بدائل كثيرة للطاقة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وكذلك مايسمى بالوقود الحيوى وهو وقود مستخلص من المحاصيل النباتية مضاف إليها بكتيريا الخميرة مثل الذرة ، قصب السكر ، والقطن مما يؤثر عالمياً على إنتاج هذه المحاصيل .

٤- مشاكل أخرى متعددة :-

١. **التذبذب الشديد فى أسعار شراء الأقطان الزهر والذى نتج عنه إنخفاض العائد من زراعة القطن للمنتجين مقارنة بالمحاصيل الأخرى بالإضافة إلى إنخفاض كبير جداً فى حجم الارتباطات والتعاقدات الدولية على القطن المصرى (الطلب).**
٢. **ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج للقطن من التقاوى والأسمدة والمبيدات وأجور العمالة وغيرها من أدوات الإنتاج .**
٣. **فى تقرير أعدته الجمعية العامة لتجارة القطن حول مشاكل القطن تضمنت امتناع شركات تجارة وتسويق القطن عن شراء محصول القطن نتيجة إحجام البنوك عن التمويل نظراً لانخفاض الأسعار العالمية ، مما أدى إلى زيادة المخزون حيث أن كميات القطن المسلمة من المنتجين إلى التجار تمثل حوالى ٢٠% من المحصول والباقى كميات لا تجد من يشتريها .**
٤. **رفع الدعم الحكومى المتمثل فى تحمل تكلفة التخزين والتأمين بما يلقى العبء على شركات الأقطان ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الخسائر بدرجة أكبر، وما يترتب عليه من حصول شركات الغزل على هذه الأقطان بسعر أعلى من السعر المعروض عالمياً مما يؤدى إلى زيادة خسائر الشركات .**
٥. **إنتشار عمليات الغش المعتادة فى تجارة الأقطان مثل ترطيب القطن عن طريق رشه بالمياه لزيادة وزنه بالإضافة إلى خلط المحصول بأصناف أخرى أقل جودة مما يؤثر على سمعة وتجارة القطن المصرى سواء محلياً أو عالمياً وكذلك يتطلب القطن إجراءات رقابية مستمرة بداية من زراعة المحصول وانتهاء بتصديره أو تسليمه للمغازل.**
٦. **التقلص الكبير الذى تعرضت له المساحات المزروعة بالقطن وعزوف كثير من المزارعين عن زراعة القطن ، وذلك نتيجة الإغراءات والمكاسب المالية التى يجدها المزارعين فى استغلال أراضيهم فى زراعة الحبوب والخضر والفاكهة الأكثر ربحية من زراعة القطن .**

٣-٢ استخدام تحليل SWOT فى تحليل مشاكل القطاع :-

قبل البدء فى العرض لمفهوم تحليل SWOT وكيفية تطبيقه فى تحليل مشاكل قطاع الغزل والنسج والملابس الجاهزة سوف نستعرض أولاً المشاكل التي أدت الى تدهور هذه الصناعة .

٢-٣-١ المشاكل التي أدت إلى تدهور صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة :-

تعتبر صناعة الغزل والنسيج من أهم وأعرق الصناعات المصرية ، فتعد مصر من أوائل الدول التى أولت زراعة القطن أهمية كبيرة منذ عهد محمد على ووصلت إلى قمة تصنيع القطن فى الخمسينات وكانت المحلة الكبرى تنافس يوركشير ولانكشير معاقل مصانع النسيج فى انجلترا إلا أنه ظهرت مشاكل كثيرة تمس هذه الصناعة منذ الثمانيات وبدأت فى التدهور سواء فى القطاع العام أو الخاص .

و تتمثل المشاكل الخاصة بالنسيج والملابس الجاهزة فى التالي [*] :-

١. نقص العمالة المدربة الفنية الماهرة فى هذا المجال ، نتيجة عدم اهتمام الدولة بوضع خطط وبرامج تدريبية متخصصة للرفع من كفاءة العاملين لملاحقة التطورات الدولية الحديثة .
٢. عدم تحديث الماكينات الخاصة بالغزل والنسيج حيث لم تتم أى عمليات إحلال وتجديد للماكينات طوال ٣٠ سنة الماضية مما أدى إلى تهالك الماكينات وإهمال الصناعة وبالتالي تأثرت أحوال الشركات والعاملين فيها ، حتى أن بعض الشركات أصبحت عاجزة عن تغطية ٥% من أجور العمل .
٣. تعتبر صناعة الغزل والنسيج هى الصناعة الوحيدة التي يمكن أن تنفرد بها مصر وتأخذ فيها ميزة نسبية نظراً للقطن المصري الممتاز إلا أن الحكومة أهملتها منذ أكثر من٣٠ سنة ولم تأخذ بأى فكرة للتطور بحجة بيع شركاتها . ولما تعثرت الشركات وفشلت الحكومة فى بيعها تركتها على حالها، وأصبحت الصناعة محملة بأعباء كثيرة ، أهمها ارتفاع أسعار القطن المحلى ، وكان على الحكومة عمل صندوق لدعم الفلاح ، إلا أنها

---

[*] ١- شريف شعبان مبروك : "واقع صناعة الغزل والنسيج فى مصر" – جريدة الأهرام – ٢٠٠٨ .
٢- زكريا على الجوهري : " تحديث صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة " – مجلة الجودة – العدد السادس – ٢٠٠٣ .

لم تنشئه وتحملت الشركات ارتفاع الأسعار بشكل مبالغ فيه حتى أصبح القطن عبئاً على الصناعة .

٤. منذ عام ١٩٩٢ منعت الحكومة ضخ الاستثمارات فى شركات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة تمهيداً لخصخصتها بالإضافة إلى مشاكل التعثر ونقص السيولة مما أدى إلى تراكم الديون على الشركات .

٥. دخول المنتج الأجنبي بأسعار منافسة خاصة الغزول السورية التي تتمتع بدعم من بلادها وتأتى بأسعار رخيصة لتنافس المنتج الأجنبي.

٦. تعدد أنواع الضرائب وإرتفاعها حيث يقع على كاهل هذه الصناعة حوالي ٢٧ نوعاً من الضرائب تأتى فى مقدمتها ضريبة المبيعات وكما أن فوائد البنوك على القروض تتراوح مابين ١٨% الى ٢٢% وهو الأمر غير موجود فى أي دولة فى العالم .

٧. مشكلة التهريب للملابس الجاهزة والمنسوجات من المشاكل المزمنة التى أدت الى تدهور هذه الصناعة فى مصر حيث تعددت وسائل ومنافذ التهريب سواء من خلال المناطق الحرة أو السماح المؤقت أو من خلال التحايل على القوانين وحذرت غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات المصرية من أن التهريب يعتبر من الجرائم الاقتصادية الخطيرة التى تصيب صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة المصرية فى مقتل ويحرم الدولة من تحصيل قيمة الرسوم الجمركية المقررة عن السلع التى يتم تهريبها مشيراً الى أن تزايد عمليات التهريب سوف يؤدى الى كساد اقتصادي وتهديد المصانع بالإغلاق وتصفية نشاطها وأن المهربين يحققون أرباحاً طائلة من وراء التهريب.

٨. عدم وضع معايير الجودة لهذه الصناعة وتطبيقها والترويج لها مما ترتب عليه عدم جودة المنتج، بالإضافة الى عدم وضع برامج لنظام التفتيش والجودة لضمان مستوى متميز للتصدير .

٩. تغير النمط الاستهلاكي المصري لكل فترة زمنية قصيرة وعدم وجود دراسات بحثية سوقية لمتطلبات السوق (المحلية والتصديرية) مما يسبب ركود لأنواع كثيرة من منتجات النسيج .

١٠. إرتفاع أسعار تجهيز الخامات محلياً (صباغة – طباعة) وتغير سعر الصرف، وإرتفاع أسعار مستلزمات الصناعة من خيوط وإكسسوارات عن مثيلاتها بالخارج .

١١. بحث ديون المستثمرين فى هذا القطاع مع البنوك المحلية والبحث عن تمويل وإستثمارات جديدة مع البنوك العالمية أو الصناديق العربية .

١٢.التركيز فى فترة ما قبل وبعد تطبيق إتفاقية الجات على تصنيع المنسوجات القطنية الفاخرة من الغزل الرفيع أقطان طويلة التيلة والتي تقل المنافسة الخارجية فيها – وإستيراد الغزل المتوسط والسميك لتصنيع المنتجات الشعبية منها .

١٣.فتح باب الاستيراد وعدم الحماية للصناعة المحلية .

٢-٣-٢ تحليل المشاكل التى تواجه صناعة الغزل والنسيج باستخدام تحليل SWOT :-

تحليلSWOT هو اختصار للكلمات (Strengths, weaknesses, opportunities and Threats) ويعنى تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات . ويعتبر تحليل SWOT أحد أشهر أدوات التخطيط الاستراتيجى حيث يقوم هذا التحليل بالتعمق فى العلاقات الأمامية والخلفية للصناعة ، وتحليل بيئة العمل الداخلية والخارجية لمعرفة مواطن الضعف والقوة والفرص والتهديدات لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة .

أولا : مواطن القوى لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر[1] :-

تتمتع مصر بعدد من الميزات التنافسية فى مجال المنسوجات والملابس الجاهزة بما يمثل لها نقاط قوة تمكنها من منافسة الدول الأخرى فى هذا المجال. ومن تلك المميزات التنافسية مايلى:-

١- مجالات الاستثمار الرئيسية :-

تتضمن صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة عدداً من المجالات الاستثمارية وهى : إنتاج القطن ، والغزل وتصنيعه، والنسيج، والحياكة ، والصباغة، والملابس الجاهزة، حيث يمكن الاستثمار فى أى من هذه المجالات التى تتميز بالتعدد. ومن ثم تعتبر هذه المجالات من المميزات التنافسية التى تتميز بها هذه الصناعة .

٢- المواد الخام فائقة الجودة :-

تتمتع مصر بميزة تنافسية عالية فى إنتاج القطن طويل التيلة والمشهور عالمياً، رغم أن إنتاجها لا يغطى سوى ١.٢% من الإنتاج العالمي. وبالتالي إذا تم الاهتمام بزراعة

[1] د. محمد عبد الغنى رمضان و آخرون " صناعة الغزل والنسيج بين تسرب العمالة وعزوف الشباب " ، مركز المعلومات ودعم القرار، مايو ٢٠١٠

القطن ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة فى زراعته من أجل إنتاج القطن، فإن ذلك سوف ينعكس على صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بالازدهار والرقى .

٣- الموقع الجغرافي الاستراتيجي :-

تتمتع مصر بميزة تنافسية فى موقعها الجغرافى حيث تعتبر هى الأقرب إلى الأسواق الخارجية، مما يسهل عملية تصدير منتجات الغزل والنسيج إلى كافة الدول والقارات، كما أنها الأقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية من دول أخرى بارزة فى مجال الغزل والنسيج مثل الهند وإندونيسيا. ويتواجد فى مصر ١٥ ميناء تجارياً يجعل من عملية التصدير أمراً سهلاً، حيث وصلت سعة الموانىء البحرية بها فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ١٢٦ مليون طن [1].

٤- اتفاقيات التجارة الحرة :-

قامت مصر بتوقيع عدد من اتفاقيات التجارة الحرة من أجل تسهيل عملية التجارة وتصدير المنتجات النسيجية والحصول على بعض المزايا فى الأسواق الخارجية ومن تلك الاتفاقيات : اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى ، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA) ، بالإضافة إلى اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة الكويز (AQIZ) .

٥- الدعم الحكومى القوى_:-

يعتبر الدعم الحكومى لأية صناعة من أهم أسباب استقرار تلك الصناعة ، وهو ما يحدث فى مصر، إذ تسعى الجهود إلى توفير بيئة استثمارية مناسبة لجذب المستثمرين الى السوق المصرية وذلك من أجل: تحقيق مزايا تنافسية للمنتجات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة. وفى هذا الشأن قامت وزارة الصناعة والتجارة الخارجية بإنشاء مركز تحديث الصناعة والذى يقوم بخدمة ما يقارب ٢٧٥٥ شركة من اصل ٤ آلاف شركة مسجلة فى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة ، ويعمل هذا الجهاز على تقديم عدد من الخدمات ومنها التدريب، والمساعدة الفنية ، ودعم الصادرات ، وتقديم عدد من الخدمات ومنها التدريب، والمساعدة الفنية، ودعم الصادرات ، وتقديم الاستشارات فى مجال الإدارة والتسويق وغيرها. إضافة إلى أن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تقوم بتقديم خدماتها عن طريق مجمع واحد لتسهيل تقديم الخدمة للمستثمرين ، حيث أصبح من السهل تأسيس الشركات الاستثمارية خلال ٧٢ ساعة.

أما عن الاستثمارات الخارجية فقد استحوذت على نسبة ٣٧% من اجمالى الاستثمارات فى صناعة الملابس الجاهزة منذ ١٩٧٠، وزادت الاستثمارات سواء الخارجية أو الداخلية الموجهة لهذه الصناعة بمعدل ٩.٥% فى السنوات الأربعة الأخيرة ، حيث تزايد عدد الشركات المستثمرة فى مصر . وجدير بالذكر أن مصر والصين وقعتا فى عام ٢٠٠٦ اتفاقية لتسهيل

---

[1] **Ministry of Investment, http://www.investment. Gov.eg.**

الاستثمارات الصينية فى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة وذلك عن طريق إقامة منطقة صناعية مصرية صينية [1].

ثانيا : مواطن الضعف لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر[2] :-

١. عدم وجود قاعدة بيانات تعكس حجم الطلب فى الأسواق العالمية وكذلك الأسعار لتكون أداة اتصال بين المنتج المحلى وهذه الأسواق.
٢. عدم وجود دراسات تسويقية عن الأسواق العالمية تعكس إمكانية المنافسة الحقيقية داخل الأسواق الخارجية
٣. البيروقراطية القوية والبطء فى عملية اتخاذ القرار فى الشركات التى تملكها الدولة .
٤. الافتقار إلى المعرفة بالأسواق الدولية والى المهارات الفنية والتصميمية والإدارية فى شركات القطاعين العام والخاص.
٥. عجز واضح فى العمالة المدربة .
٦. رغم أن صناعة الملابس تعتمد فى علاقتها الخلفية إلى الموارد المحلية إلا أنها تعتمد على المعدات الرأسمالية المستوردة وهذا يؤثر على تكلفة الإنتاج مما يؤثر على الأسعار والدخول فى المنافسة .
٧. الافتقار إلى العقلية الريادية والحنكة الصناعية القوية التى يمكن الاعتماد عليها .
٨. الدعم المقدم لاستمرارية التنافس نظراً لارتفاع التكلفة فى هذا القطاع مما يحمل الدولة أعباء.
٩. الافتقار إلى رؤية واضحة ومشتركة واستراتيجية متفق عليها لتطوير صناعة الغزل والنسيج .
١٠. زيادة حجم الصادرات يؤدى إلى مشاكل تتعلق بالخطوط الملاحية منها :-

- عدم وجود خطوط ملاحية مباشرة إلى أوروبا وأمريكا بالحجم الذى يتناسب مع الزيادة فى الصادرات .
- عدم توافر الحاويات الفارغة لمقابلة الزيادة المطردة فى حجم الصادرات .
- عدم وجود خطط مستقبلية لقطاع التصدير بما يسمح للخطوط الملاحية بأخذ مصر بعين الاعتبار ضمن خطط التوسع لمقابلة نمو الصادرات .

---

[1] Ministry of Investment, http://www.investment. Gov.eg.

[2] هيئة التنمية الصناعية – أكتوبر ٢٠١٠.

١١.قصور الخدمات التى يتحصل عليها أصحاب السفن وعدم تناسبها مع الرسوم المفروضة وبطء هذه الخدمات فى بعض الموانىء المصرية .

١٢.عدم استخدام الأساليب الالكترونية المتقدمة فى الربط بين الجهات العاملة فى الميناء بالإضافة الى بطء وتعدد الإجراءات .

١٣.ضعف ومحدودية إنتاج الألياف الصناعية والتركيبية .

١٤.إنخفاض المستوى التكنولوجى للآلات وضعف الإمكانيات التمويلية لإحلال الماكينات .

ثالثا : الفرص المتاحة لصناعة الغزل والنسيج فى مصر :-

تقوم الدولة بتكثيف الجهود بمشاركة جميع الجهات التى لها علاقة بالصناعة بزيادة الفرص للاستثمار الصناعى لمنح الصناعة المصرية وخاصة صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة دفعه قوية للتنمية، ولمزيد من الفرص للاستثمار فى هذا القطاع . وتتمثل هذه الجهود فى التالى :-

١. وجود مدن صناعية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة منها (برج العرب) على أن تكون صناعات متكاملة (صناعات الغزل والنسيج، صناعة الملابس الجاهزة، صناعة الإكسسوارات للملابس الجاهزة) وقد تم الموافقة لعدد (١١٢مشروع) بمساحة إجمالية قدرها (٤٣٧٦٠١م^{٢}) كما تم الموافقة لعدد (٤٩ مشروع) بمدينة السادات على تخصيص أراضى بمساحة إجمالية قدرها (٩٢٨٧٧٢م^{٢})، كما تم الموافقة لعدد (٣٨ مشروع) بمدينة العاشر من رمضان بمساحة (٤٢٢٦٨٤ م^{٢}) أما بالنسبة لمدينة العبور فقد تم الموافقة لعدد (٢٠ مشروع) بمساحة إجمالية قدرها (م٨٩٢٠٧^{٢}) .

٢. تم تفعيل بروتوكول الكويز والذى يعطى مزيد من فرص التصدير لصناعة الغزل والنسيج كميزة نسبية للتنافس فى التصدير إلى أمريكا وهى تعتبر من أكبر الدول استيعاباً لمنتجات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة .

٣. وجود عديد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية (اتفاقية المشاركة الأوروبية ، اتفاقية الدول العربية ، اتفاقية الكوميسا) والتى تعطى ميزة تنافسية بما تتمتع به من إعفاءات وتسهيلات جمركية وتفعيل مثل هذه الاتفاقيات يعطى دفعة قوية لهذا القطاع .

٤. توفير أراضى صناعية مرفقة لإنشاء مصانع جديدة .

٥. تسهيل بيع الأراضي الصناعية وتأمين المرافق والرخص للمشروعات الصناعية .

٦. تطرح الحكومة أراضى صناعية للمطورين الصناعيين لإنشاء وتطوير المناطق الصناعية الجديدة وذلك تمشياً مع استراتيجية الحكومة المصرية فى تنمية الاقتصاد الوطنى وتوطيد سبل التعاون بين القطاعين (الحكومى والخاص) وذلك بدعوة الشركات المتخصصة فى تنمية وتطوير وتمويل وترويج وتأجير بيع وإدارة وتشغيل المناطق الصناعية للتمتع بمزايا الاستثمار فى مصر من خلال :-

- الموقع الاستراتيجي الجغرافي .
- العديد من اتفاقيات التجارة الحرة المتميزة .

٧. مشروع دراسة تطوير ورفع كفاءة عدد ٧٩ منطقة صناعية قائمة بالمحافظات والمدن الجديدة لتوفير عوامل جذب الاستثمار الصناعى والتغلب على المعوقات وتحسين المرافق والبنية الأساسية بها .

٨. مشروع إقامة منطقة صناعية على الأراضى الشاغرة وغير المستغلة لشركات قطاع الأعمال.

٩. التطوير المستمر لتسهيل الإجراءات المتبعة للحصول على الموافقات والترخيص والتسجيل للمشروعات الجديدة .

١٠. مشروع خريطة مصر الصناعية والاستثمارية ونشرها على شبكة الانترنت والانترنت حيث يتم بصفة مستمرة التجهيز والتحديث لبيانات الخريطة الصناعية .

١١. مشروع تزويد المؤسسات المختلفة بالبيانات اللازمة عن الصناعة .

١٢. إمكانية زيادة الصادرات للمساعدة على نمو الاقتصاد القومي وتوفير فرص عمل .

١٣. إمكانية إستخدام الأدوات التسويقية الجديدة مثل e-commerce مما يروج لقطاع صناعة المنتجات النسيجية المصرى .

رابعا : التهديدات التى تواجه صناعة الغزل والنسيج فى مصر :-

١. عمليات تهريب الملابس الجاهزة القادمة من الصين وبلاد شرق آسيا من خلال المنافذ الجمركية والموانى يضعف الصناعة المصرية وينافسها فى الأسواق الداخلية .

٢. أنه من الأسباب الرئيسية فى تمكن الصين من إغراق صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة لمصر هو دعم الحكومة الصينية للمصنعين من خلال رفع كافة الأعباء التمويلية عن عاتقهم من خلال الدعم المباشر وغير المباشر من قبل الدولة .

٣. تواجه مصر مشكلة عشوائية الأسواق والمعارض للمنتجات الصينية المنتشرة والمجهولة المصدر، ومعظم بائعي المنتجات الصينية غير مسجلين ضريبياً .

٤. إرتفاع أسعار القطن المصري دفع بعض المصنعين الى خلط القطن المصري بأقطان مستوردة أقل جودة ، ومن ثم انخفضت جودة الأقمشة ، مما أضر بجودة وتنافسية الملابس الجاهزة المصرية .

٥. تحول الطلب العالمي عن الأقطان الطويلة والممتازة الى الأقطان المتوسطة والقصيرة المعالجة تكنولوجيا خاصة من الهند والصين وباكستان ، مما افقد الصناعة المصرية ميزة تنافسية رئيسية .

٢-٣-٣ أثر اتفاقية الكويز على صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة :-

اتفاقية الكويز تطلق على اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QUIZ) (Qualified Industrial Zones) وهى إتفاقية تعاون اقتصادي بين الحكومة المصرية والإسرائيلية والأمريكية وتم إبرام هذه الاتفاقية فى القاهرة ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤ وهى تهدف إلى إنشاء مناطق صناعية مؤهلة فى مصر تصدر منتجاتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدون أي رسوم أو ضرائب أو جمارك . وتشترط الاتفاقية لكي تصبح المنتجات مؤهلة للتصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون نسبة ٣٥% من قيمة المنتج تم تصنيعها محلياً ، على ألا يقل المكون المحلى لكل من الشركات المصرية والإسرائيلية عن ١١.٧% وقد تم تعديل هذه النسبة الى ١٠.٥% بالنسبة للمكونات الإسرائيلية. وتشتمل الاتفاقية على كثير من الصناعات المصرية مثل : الصناعات الهندسية، والغذائية والكيماوية والمعدنية إلا أن صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة تستحوذ على النصيب الأكبر من المنتجات التى تم الاتفاق عليها حيث حازت صناعة النسيج على نسبة ٧٩.٥% (٥٧٠ مصنع للغزل والنسيج) من إجمالي المصانع (٧١٧ مصنعاً) .

ووفقاً لتلك الاتفاقية وللإحصاءات التجارة الخارجية نجد أن صناعة الغزل والنسيج تحتل النصيب الأكبر من الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية. فوفقاً للإحصاءات أن إجمالي الصادرات البالغ قيمتها ١٩٦٨.٤ مليون دولار فى الفترة من (٢٠٠٥/٥/٢٢ – ٢٠٠٨/٦/٣٠) كان نصيب الصادرات النسيجية نحو ٩٩.٩% بقيمة إجمالية نحو ١٩٦٦.٢ مليون دولار للمناطق التى إنضمت بالفعل لاتفاقية الكويز [*].

<u>وعن مزايا اتفاقية الكويز :-</u>

١. تشغيل العديد من المصانع والتمهيد لبناء العديد من المناطق الصناعية فى المستقبل .
٢. خلق فرص عمل جديدة وفتح الآفاق لفرص عمل فى المستقبل .
٣. رفع مستوى جودة المنتج المصرى .

---

[*] CAPMAS: http://www. campas.gov.gov.ey.

٤. المساهمة فى إنتعاش الاقتصاد المصرى والتجارة الخارجية .

ومن عيوب اتفاقية الكويز :-

١. ارتفاع نسبة المكون الإسرائيلي المنتجات كما أقرتها الاتفاقية .
٢. تطبيع العلاقات مع إسرائيل.
٣. ارتفاع أسعار المدخلات المستوردة من إسرائيل وعدم توافرها .

٤-٢ جهود تطوير وتحديث صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر وتقييمها :-

يتمثل دور الدولة لتطوير وتحديث الصناعات النسيجية فى جهود قد تم البدء فيها وتنفيذها، وفى إصدار قرارات واقتراح خطط واستراتيجيات وعقد مؤتمرات للعمل بتوصياتها وذلك بهدف تحديث هذه الصناعة مستقبلاً.

٢-٤-١ الاستراتيجية القومية لتطوير وتحديث الصناعات النسيجية [1] :-

فى يوم الاثنين الموافق ٢٠١٣/٤/١٥ أعلن المهندس حاتم صالح وزير الصناعة والتجارة الخارجية أنه تم الانتهاء من وضع الاستراتيجية القومية للصناعات النسيجية بالتنسيق مع المجلس الأعلى للصناعات النسيجية وإحدى بيوت الخبرة العالمية ، والتى تستهدف الى :-

١. زيادة الصادرات من ٣ الى ١٠ مليارات دولار .
٢. جذب استثمارات تصل الى ١٣.٥ مليار دولار .
٣. إتاحة فرص عمل جديدة تتجاوز المليون فرص عمل .
٤. تدريب نحو ٧٥٠ ألف عامل ومشرفاً ومديراً حتى عام ٢٠٢٥ .
٥. الإحلال التدريجى للخامات المحلية من غزول وأقمشة محل الأصناف المستوردة حتى تصل الى ٧٠% خلال الخمس سنوات.

وأكد الوزير أن قطاع الصناعات النسيجية يمثل أحد أهم القطاعات الواعدة ، والتى تمتلك مصر فيها ميزات تنافسية وفرصاً كبيرة للنمو حيث تتوفر كافة المقومات الأساسية لنمو وتحديث هذه الصناعة الحيوية مثال ذلـك:-

تنافسية أسعار الطاقة والعمالة مقارنة بدول أخرى منافسة حيث أن تزايد تكلفة الأيدى العاملة فى دول الاتحاد الأوربى وتركيا وشمال أفريقيا يجعل من مصر مركزاً محورياً لتوريد هذه المنتجات للأسواق العالمية .

---

[1] موقع وزارة الصناعة والتجارة الخارجية فى ١٥أبريل ٢٠١٣.

وأوضح الوزير أن الاستراتيجية تتضمن التالى :-

١. **خطة لزيادة صادرات القطاعات الثلاثة الملابس الجاهزة والغزل والنسيج والمفروشات المنزلية .**
٢. **زيادة معدلات نمو جميع حلقات هذه الصناعة الحيوية وذلك عن طريق ضخ استثمارات جديدة وتوفير آليات تدريبية متطورة وخاصة على مستوى الإدارة الوسطى والعليا .**
٣. **إجراء دراسة لإطلاق مبادرة لجذب عدد من الشركات العالمية الرئيسية فى هذا المجال لضخ استثمارات جديدة مع تقديم التسهيلات اللازمة لإقامة استثمارات لها فى مصر وهو ما يسهم فى زيادة معدلات التصدير لهذا القطاع خاصة وأن إجمالى عدد المصدرين محدود حالياً ولا يتناسب مع إجمالى عدد المصانع المنتجة فى مصر .**

وأكد الوزير أن الوزارة تسعى لتطوير هذا القطاع بصفة مستمرة وتلبية احتياجاته وذلك عن طريـق :-

١. **إنشاء غرفة مستقلة للملابس والمفروشات لاختلاف طبيعة هذه المنتجات عن باقى حلقات الصناعة الأخرى وهى الغزل والنسيج والصباغة وما يتبع ذلك من اختلاف فى السياسات الصناعية والتجارية التى يمكن أن تفيد الحلقات المختلفة .**
٢. **تشكيل ٨ لجان نوعية خاصة بقطاع الصناعات النسيجية تتضمن التمويل والاستثمار والعمالة والتدريب والأراضى الصناعية وترويج الصادرات وإصلاح القطاع العام والمراكز التكنولوجية والأقطان والألياف الصناعية بالإضافة الى لجنة فرعية للتعامل مع الاستثمارات السورية فى مجال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة .**

وسوف يتم إطلاق مبادرتان ستكون لهما مردود ايجابي على هذه الصناعة والاقتصاد المصرى وتشمل المبادرة الأولى " وظيفتك جنب بيتك " وتستهدف هذه المبادرة قيام المصانع الكبيرة إنشاء وحدات تابعة لها للمناطق كثيفة العمالة لخلق وظائف جديدة هناك وتجنب نقل العمالة الى مسافات بعيدة كما يحدث حالياً ، وسوف يؤدى إنشاء هذه الوحدات الجديدة الى خلق طبقة جديدة من أصحاب الأعمال والمديرين الشباب عن طريق تملكهم لهذه الوحدات وقد بدأ بالفعل تنفيذ أول وحدة لهذه المبادرة فى مدينة سوهاج . والمبادرة الثانية " الأخ الكبير " تستهدف تولى المصانع الكبيرة المصدرة مسئولية المصانع الصغيرة والمتعثرة التى لا تتوافر لديها إمكانيات فينة أو مالية كافية لتعمل تحت إشرافها لفترة يتم خلالها حل المشاكل التى تواجهها لتعمل بعد ذلك بشكل مستقل.

مما سبق يتضح أن الدولة فى الآونة الأخيرة تبذل جهوداً كثيرة ومتعددة ، ولكى تأخذ هذه الجهود مأخذ الجدية ولا تضيع هباء فلابد من تفعيل دور المجلس الأعلى للصناعات النسيجية على أن يضم فى مجمل إدارته ممثلين لكافة المؤسسات العاملة فى قطاع المصنوعات النسيجية على سبيل المثال :-

- **مجلس تصدير الملابس .**
- **غرفة الصناعات النسيجية .**
- **الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس الجاهزة .**
- **مستثمرين أجانب.**
- **ممثلى مركز تحديث الصناعة والهيئة العامة للتنمية الصناعية.**

ويكون للمجلس الموارد والصلاحيات لمتابعة وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات والتوصيات السابقة .

٢-٤-٢ برامج الحملة القومية لتطوير صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة:-

تحظى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بأهمية خاصة لا قبل لصناعة أخرى بها ، فهي تلعب دوراً محورياً فى ضمان التوازنات الاجتماعية والاقتصادية فى مصر ، وتعتبر ثاني قطاع إنتاجي بعد قطاع الصناعات الغذائية ، وتبذل الدولة جهود مضنية من أجل إحياء هذه الصناعة لمواجهة التحديات والمعوقات التي تعترضها سواء إدارية أو إقتصادية أو تكنولوجية خلال العقدين الماضيين. وقد تبلورت هذه الجهود فى خطة العمل التنفيذية للحملة القومية للنهوض بالصناعة النسيجية (المرحلة الثانية) مارس ٢٠١٢ – مارس ٢٠١٧ وذلك إستكمالاً للمرحلة الأولى للحملة القومية للنهوض بالصناعة النسيجية التى تبنتها أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا خلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨ ، والتى يتولى رئاستها الأستاذ الدكتور / على حبيش – رئيس أكاديمية البحث العلمى الأسبق .

وتقوم الحملة فى مرحلتها الثانية بتقديم خريطة تكنولوجية أو مايسمى بخريطة الطريق التكنولوجية(Technology Roadmap) التى تحدد الأهداف وترسم الاستراتيجية وتوفر الآليات اللازمة لتحقيق أهداف الحملة – فالهدف الاستراتيجي للحملة هو زيادة القدرة التنافسية للمنتجات النسجية بتطبيق أسس وقواعد ونظم الإنتاج الأنظف فى إطار تطوير الصناعة النسجية وتعظيم قدرتها على تصدير منتجات تتمشى مع متطلبات الأسواق العالمية والموضة وتؤدى وظيفتها بكفاءة بالنسبة للمنسوجات التقنية . وللتوصل الى منتجات نسجية منافسة ، فإن خطة الحملة

سوف تتناول كل عملية من العمليات الجافة والرطبة ، وكذلك إنتاج الألياف الصناعية والمنسوجات التقنية. وتشمل العمليات الجافة للغزل والنسيج والتريكو والملابس الجاهزة ، فى حين تشمل العمليات الرطبة التبويش وإزالة البوش والغلى فى القلوى والتبييض والمرسرة والصباغة والطباعة والتجهيز الكيميائي النهائى .

ويأخذ العمل التنفيذى شكل حملة قومية تتضمن سبعة برامج تقوم على مشروعات بحث وتطوير وتنمية القوى البشرية ، وتصمم هذه المشروعات بناء على احتياجات فعلية لشركات قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص .

البرنامج الأول - زيادة القدرة التنافسية لمنتجات شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى :-

تطوير العمليات الإنتاجية لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات النسجية بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى باعتبارها قلعة الصناعة فى مصر بجانب تنوع منتجاتها النسجية بكونها تتعامل مع الألياف – الشعيرات – الغزول – الأقمشة – المبيضات – المصبوغات – الأقمشة المطبوعة – الأقمشة مجهزة ميكانيكياً أو كيميائياً أو بيولوجياً – ملابس جاهزة . ويدخل فى تصنيع تلك المنتجات القطن ومخلوطاته ، الصوف ومخلوطاته، الكتان ومخلوطاته ، والبولى استر ومخلوطاته ، ويقوم التطوير على تعميق التصنيع المحلى متضمناً الخامات المستخدمة فى الملابس الجاهزة ، وإدخال التصميم فى مراحل التشغيل المختلفة ، وإدخال تكنولوجيات جديدة للتصنيع اعتماداً على الماكينات المتاحة ، وإنتاج المنسوجات الطبية والقطن الطبي وكذلك المفروشات عالية الجودة .

البرنامج الثاني - تحديث العمليات الكيمائية والتجهيزات فى الصناعة النسجية :-

تحديث العمليات الكيمائية والتجهيزات فى الصناعة النسجية وتقييم معداتها بشركة النصر للغزل والنسيج والصباغة بالمحلة الكبرى وغيرها من الشركات ، ويهتم هذا البرنامج بتجهيز الوبريات والمنسوجات الوبرية وأقمشة الجينز ، وصناعة الملابس الجاهزة ، بجانب إنتاج مواد بوش جديدة قابلة للاسترجاع وإعادة الاستخدام ، وكذلك إنتاج متخنات مبتكرة للطباعة وإدخال تكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية فى التجهيزات الخاصة للمنسوجات ، مع إعطاء أهمية خاصة لمعالجة مياه الصرف للصناعة النسجية .

البرنامج الثالث - الإنتاج الأنظف :-

يهدف البرنامج الى ممارسة مبادىء الإنتاج الأنظف والاختيار الأنسب من اتجاهاته والتحكم فى عوامله بمعنى معالجة المشاكل البيئية فى الصناعة النسجية فى مصر فى إطار المنظور العالمي للبيئية ، متضمناً المراجعة الصناعية والرصد الذاتي، وضبط التلوث. وسوف ينفذ هذا البرنامج فى مجموعة من الشركات والمصانع آخذين فى الاعتبار مجالات العمل التنفيذية التى

تتناول السلسلة النسجية بكاملها بدءاً من الغزل وإنتهاءاً بالملابس الجاهزة مروراً بعمليات النسيج) أو التريكو (والتبييض والمرسرة والصباغة والطباعة والتجهيز النهائي للأقمشة) .

البرنامج الرابع - الملابس الجاهزة :-

يهتم هذا البرنامج بالتخطيط والمتابعة فى صناعة الملابس الجاهزة وأثرها على الإنتاج خصوصاً فيما يتعلق بالربط بين أقسام المصنع عن طريق تحديد وتوفير الاحتياجات ومستلزمات الإنتاج فى الوقت المناسب ، والتنسيق بين مدخلات العملية التصميمية والعملية الإنتاجية باستخدام الحاسب الآلى للوصول الى أفضل وسيلة اتصال بين مصمم الأزياء والمنفذ التقنى ، بجانب تطبيق منهجية 6 سيجما كأساس للتطوير وتقليل الفاقد فى مراحل الإنتاج خصوصاً فى مرحلة القص ، مع الاهتمام الكبير بالأرجونومية 0 (Ergonomic) وكذلك كيفية الاستخدام الأمثل للموارد .

البرنامج الخامس - استخدام علوم وتكنولوجيا الصدارة فى تطوير العمليات الإنتاجية للصناعة النسجية :-

أولا : استخدام تكنولوجيا النانو فى خدمة الصناعة النسجية فى مجالات التلوين ، الصباغة والطباعة

وعمليات التجهيز النهائى ، وذلك من خلال التحضيرات الكيميائية لدقائق فى حجم النانو باستخدام الطرق الميكانيكية والطرق الكيميائية والكهروكيميائية والبيولوجية ومواد بوليمرية معينة .

ثانيا : استخدام التكنولوجيا الحيوية فى خدمة الصناعة النسجية فى مجالات المعالجات الأولية والتلوين

والتجهيز النهائى باستخدام طرق حيوية تعتمد على الإنزيمات التجارية وكذلك المحضرة معملياً فى مصر .

ثالثا : تطبيقات المعلوماتية فى العمليات الإنتاجية وذلك بإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى قطاع النسيج بشقيه البحثى والصناعي لضمان تدفق المعلومات والمعرف فيما بين المؤسسات البحثية المعنية من ناحية وبين مؤسسات الصناعة النسجية من ناحية أخرى ، مع التأكيد على تدفق المعلومات والمعارف والبيانات فيما بين العمليات الإنتاجية بدءا من عمليات الغزل والنسيج الى الملابس الجاهزة ، أو الاستخدام النهائى مروراً بالتبييض والتلوين والتجهيز ، وما يعنيه ذلك من استخدام أمثل للموارد والمعارف وزيادة الربحية وتعظيم العائد والارتقاء بالقدرات والكفاءات .

البرنامج السادس – التنمية البشرية ونقل التكنولوجيا والإرشاد الصناعى :-

يهدف هذا البرنامج الى تكوين كفاءات علمية وتكنولوجية ، وتطوير وخلق كوادر صناعية وبحثية وذلك بغرض خلق القدرة على توليد التكنولوجيا المحلية ونقل التكنولوجيا الأجنبية فى المجالات المختلفة للصناعة النسجية، واستيعاب التطورات التكنولوجية والتسويقية الحديثة التى تتم على الصعيدين الدولى والمحلى. وسوف يتناول فيما بين أنشطته الأخرى إدارة العمليات الميكانيكية، إدارة العمليات الكيميائية، إدارة منظومة الملابس الجاهزة ، منظومة الجودة الشاملة ، وصناعة المنسوجات التقنية. كما يعطى البرنامج أهمية خاصة لنقل التكنولوجيا المولدة محلياً أو المستوردة، إضافة الى تقديم الخدمات التكنولوجية المساندة، والخدمات والاستشارات فى مواقع الإنتاج ، والقيام بحلقة وصل بين الشركات ومؤسسات العلم والتكنولوجيا .

البرنامج السابع - يعنى بقياس وتقييم إنجازات الحملة فى ضوء إسهاماتها فى تعميق التصنيع المحلى متضمناً إنتاج الخامات المستخدمة فى صناعة الملابس الجاهزة خاصة أقمشة الجينز مع الاستعانة بخبرات أجنبية ومصرية من المهجر فى تصنيع الجينز ، وإدخال مفهوم التصميم فى سلسلة تصنيع الملابس، وإدخال تكنولوجيا جديدة بنفس الإمكانيات المتاحة وترشيد المواد والطاقة من خلال تطوير عمليات الصباغة والتجهيز. كما يهتم البرنامج بالمنسوجات التقنية خصوصاً الجيوفكستيل والفلاتر وكذلك المنسوجات الطبية وكذلك المفروشات المنزلية عالية الجودة . ويؤكد البرنامج السابع على إتاحة مخرجات الحملة من معلومات ومنهجية التنفيذ للصناعة ككل من خلال أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا .

٢-٤-٣ خطط وجهود تطوير وتحديث صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة :-

وفيما يلى عرض الخطة المقترحة من الشركة القابضة وتوصيات المؤتمر القومى الثانى وإستراتيجية وزارة الصناعة والتجارة الخارجية لتحديث الصناعات النسيجية .

٢-٤-٣-١ خطة الشركة القابضة للغـزل والنسيج لإنقاذ صناعــة الغزل فى مصر وتطويرها [1]:-

تعتمد خطة التطوير بشكل أساسي على نقل المصانع والمحالج خارج الكتلة السكنية وإنشاء مصانع بديلة فى المناطق الصناعية الجديدة وتهدف الخطة الى:-

١. توفير مبلغ مابين ٤ الى ٥ مليارات جنيه من خلال الاستفادة من فارق الأسعار المرتفعة لأراضى المحالج والمصانع الموجودة داخل الكتلة السكنية.

---

[1] جريدة الأهرام ٢٠١٢/٩/٦.

٢. معالجة أسباب تدهور الصناعة والتى بدأت منذ عام ١٩٩٤ مع قرار تحرير أسعار القطن حيث كان سعر قنطار القطن ٥٠ جنيها ووصل بعد تحرير الأسعار الى ٢٥٠ جنيها .

٣. بحث مشكلة أجور العمال حيث أنها من الأسباب الأساسية لتدهور هذه الصناعة حيث أن الأجور تلتهم الجزء الأكبر من الإيرادات وتمثل ٧٠% من الإيرادات والمفروض أن لاتزيد عن ٢٠%. ويصل العجز الشهري فى الأجور حوالي ٧٠ مليون جنيه شهرياً أى ٧٢٠ مليون جنيه سنوياً ووصلت الى ٨٢٠ مليون جنيه بعد إضافة مبلغ ١٠٠ مليون جنيه الزيادة فى المكافأة السنوية التى زادت من ١٤ شهر ونصف شهر الى ١٦ شهر ونصف شهر. ومما هو جدير بالذكر أن أجر العامل المصرى فى الساعة ٠.٨٢ سنتا أمريكياً يوازى ثلاث أضعاف نظيره فى فيتنام وبنجلاديش وذلك على سبيل المثال [2].

٢-٤-٣-٢ المؤتمر القومى الثانى لإنقاذ صناعـــة الغزل والنسيج فى مصر [1]:-

عقد المؤتمر القومي الثاني لإنقاذ صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر يوم الأحد الموافق ٢٠ يناير ٢٠١٣ وذلك لوضع خطة للنهوض بهذه الصناعة والذى تنظمه النقابة العامة للغزل والنسيج والذى شارك فيه غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات وممثلو القطاع الخاص والخبراء ، وناقش المؤتمر المشكلات التى تواجه هذه الصناعة الاستراتيجية .

وتوصل المؤتمر الى عدة توصيات التى من شأنها إنقاذ الصناعة من التدهور وهى :-

١. ضرورة وجود سياسة قطنية دائمة تسمح بزراعة مساحة سنوية ثابتة لضمان توفير الكمية المطلوبة للسوق المحلى والخارجى ... واستنباط أصناف سلالات جديدة من قطن قصير ومتوسط التيلة كثيفة الإنتاج قليلة التكاليف بالتعاون مع وزارة الزراعة وما وصل إليه معهد البحوث الزراعية .

---

[2] د. أميرة الحداد : صناعة المنسوجات ... هل لها مستقبل – جريدة الأهرام الاقتصادى – العدد ٢١١٨ – بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٠ .

[1] http://www.masress .com / ona /

٢. توجيه الدعم للفلاح لتشجيعه لضمان زراعة المساحات المطلوبة وضمان مساعدة الفلاح على تصريف المحصول .

٣. وضع سياسة ثابتة لتفعيل صندوق رعاية موازنة أسعار القطن الذى توقف من سنوات عديدة حرصاً على عدم وجود فوارق كبيرة فى الأسعار من عام لآخر الأمر الذى سيضطر الفلاح الى الإحجام عن زراعة المحصول وتفقد مصر ميزة تنافسية عالمياً .

٤. سرعة تحديث الشركات حيث أن هذه الشركات قد تركت لسنوات طويلة دون تحديث حتى تستطيع أن تواكب ما وصلت إليه التكنولوجيا العالمية من تطور وذلك من أجل زيادة الإنتاج وتحسين الجودة وتقليل الخسائر، فضلاً عن إمكانية توفير فرص عمل كبيرة إذ ما تم الاستعانة بالتجربة الهندية التى تقوم على دعم الأقطان بـ ٢٥% من السعر المعلن .

٥. الاهتمام بالعنصر البشرى من خلال برامج تدريب تشرف عليها وزارة القوى العاملة ويشارك فيها الأطراف المعنية .

٦. إعادة النظر فى القوانين والقرارات الوزارية العشوائية التى ساهمت فى حدوث غزواً إستيرادياً للخامات والمنسوجات وخلقت منافذ للتهريب دون تحمل المهربين أية ضرائب أو جمارك .

٢-٤-٣-٣ إنشاء غرفة مستقلة للملابس الجاهزة باتحاد الصناعات [2]:-

أصدر المهندس / حاتم صالح – وزير الصناعة والتجارة الخارجية فى فبراير ٢٠١٣ قرار بإنشاء غرفة مستقلة للملابس الجاهزة والمفروشات ورحب العاملون والمصنعون بقطاع الصناعات النسيجية بهذا القرار مؤكدين أن هذا القرار يخلق للمرة الأولى فى تاريخ الصناعة النسيجية تمثيلاً حقيقياً لحلقة من أهم حلقات هذه الصناعة الوطنية المهمة حيث بدأت كصناعة وطنية حديثة فى العشرينات من القرن الماضى إلا أن توسعها وانتشارها ظل مقتصراً على الحلقات الأولى منها وهى الغزل والنسيج الى أن بدأت تظهر صناعة حديثة للملابس فى التسعينات من القرن الماضى لتبدأ أولى خطواتها فى الازدهار والمنافسة من خلال تصديرها الى عدد كبير من الأسواق الخارجية وعدد من الدول الأوربية والأفريقية .

ويعتبر هذا القرار من القرارات الصائبة التى من شأنها مساندة هذا القطاع التصديرى المهم الذى تدهور نتيجة لعديد من السياسات غير المواتية مما اضطر صناعة الملابس والمفروشات الى الاعتماد على الخامات المستوردة فى توجهها التصديرى .

---

[2] جريدة الأهرام (الاقتصادى) ٢٠ فبراير ٢٠١٣ .

وأكد رئيس الشعبة العامة لمنتجى الملابس باتحاد الغرفة التجارية أن وجود غرفة مستقلة للملابس الجاهزة باتحاد الصناعات من القرارات الرشيدة حيث أن المرحلة القادمة تستدعى التكامل بين حلقات الصناعة المختلفة والتى تعتمد اعتماداً كاملاً على قوة الحلقات الأولى فيها وهى الغزل والنسيج والصباغة .

يرى العاملون فى قطاع الصناعة النسيجية باتحاد الصناعات أهمية وجود غرفة مستقلة للملابس الجاهزة حيث أن قطاع الملابس الجاهزة يمثل ٧٠% من قطاع الغزل والنسيج ويوجد به حجم كبير من العمالة مقارنة بصناعة الغزول حيث أن هناك ٨٠٠ ألف يعملون فى قطاع الملابس الجاهزة مقابل ١٢٠ ألف عامل يعملون فى الغزل والنسيج فضلاً على أن تكلفة وحدة التشغيل بصناعة الملابس تبلغ ٤٠ ألف جنيه مقابل ٨٠٠ ألف جنيه لصناعة الغزل مما يدل على أن صناعة الملابس تكلفتها الإنتاجية أقل واستيعابها للعمالة أكثر ، فضلاً على جلبها للعملات الصعبة من خلال زيادة الصادرات .

ومما سبق يتضح أن قرار إنشاء غرفة مستقلة للملابس الجاهزة باتحاد الصناعات يعتبر إضافة حقيقية لقطاع الصناعة وسيساعد بشكل إيجابى على تخطى كل التحديات التى تعوق تطور ونمو هذه الصناعة الحيوية فى ظل منافسة شرسة يواجهها هذا القطاع تؤثر على تعدد مشاكله وخسائره .

٢-٤-٤ أهمية الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة [1]:-

بعد أن إستعرضنا جهود مصر فى تطوير وتحديث قطاع الصناعات النسيجية ، فمن المفيد أن نستعرض إحدى التجارب الدولية الناجحة وهى تجربة الهند ، والتى تعتبر من أكبر الدول المصدرة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى الأسواق الدولية حيث أن تجربتها تمثل نموذجاً يمكن لمصر أن تحتذي به. وتتمثل جهود الهند فى تطوير وتحديث قطاع الصناعات النسيجية فى التالى :-

أولا : توفير قاعدة عريضة متنوعة من الألياف الطبيعية والصناعية :-

[1] شاكر حامد محمد نويجى " مدى إمكانية إستفادة مصر من تجربة الهند فى تطوير قطاع المنتجات النسيجية " (دراسة مقارنة) رسالة ماجستير – كلية التجارة – جامعة عين شمس – ٢٠٠٩ .

توفر الهند قاعدة عريضة متنوعة من الألياف النسيجية الطبيعية والصناعية (قطن جوت – تيل – حرير طبيعي – صوف – ألياف صناعية) على حد سواء ، وهذا أدى الى دعم قطاع صناعة المنتجات النسيجية الهندية .

وبالنسبة لمصر فإنه لا توجد بها قاعدة لإنتاج الألياف الصناعية ، ولكن إنتاج مصر من الألياف الطبيعية بصفة رئيسية يتمثل فى إنتاج القطن والتى تشير الإحصائيات الى تراجع المساحة المزروعة منه.

ثانيا : قدرة الهند على جذب إستثمارات مباشرة بمستويات كبيرة :-

نجحت الهند فى جذب وتدفق الاستثمارات الى قطاع المنتجات النسيجية فى الهند ، فقد أنشأت الهند وحدة الاستثمار الأجنبي المباشر التابعة لوزارة المنسوجات الهندية والتى تهدف الى :-

١- تقديم المساعدات والاستشارات بما فى ذلك عمليات الاتصال مع الجهات الحكومية .
٢- مساعدة الشركات الأجنبية فى إيجاد الشريك المناسب .
٣- القضاء على المشاكل المتعلقة بعمليات التشغيل .
٤- تحديث ومتابعة البيانات الخاصة بالإنتاج المحلى والاستثمارات الأجنبية .

وعلى ذلك فان العمل على إنشاء وحدة خاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة فى قطاع صناعة المنتجات النسيجية المصرية من أهم الإجراءات التى تعمل على توسيع قاعدة الإنتاج وتنوعه فضلاً عن المساعدة فى عملية التسويق.

ثالثا : إمتلاك الهند لإطار مؤسسى لقطاع المنتجات النسيجية :-

ساعد وجود وزارة للصناعات النسيجية فى الهند وما يتبعها من أجهزة ، مكاتب وهيئات إستشارية، على توحيد الرؤية الاستراتيجية لذلك القطاع ووضع البرامج اللازمة لتنفيذ الأهداف . ومما هو جدير بالذكر أن مصر لم تنفذ استراتيجية الصناعات النسيجية المصرية (٢٠٠٤-٢٠١٠) وكذلك استراتيجية تطوير الصناعات النسيجية المصرية (رؤية٢٠٢٠) ، وذلك لعدم وجود مجلس تنفيذى أو هيئة تنفيذية للصناعات النسيجية تشرف على كل الهيئات والجهات المسئولة عن هذه الصناعات بمصر. وتكون مهمة المجلس أو الهيئة التنفيذية تحديد الاستراتيجيات العامة للصناعات النسيجية خلال السنوات القادمة والتنسيق المتكامل من أجل النهوض بالصناعة وأن يكون لهذا المجلس الموارد والصلاحيات لتنفيذ الاستراتيجية كما يحاسب على نتائج أعماله .

رابعا : تطبيق مفهوم تحليل Porter على قطاع المنتجات النسيجية :-

وفقاً لمفاهيم Porter فإن المحددات الرئيسية للميزة التنافسية هى أربعة محددات تتمثل فى شروط وخصائص عناصر الإنتاج ، ظروف الطلب ، دور الصناعات المغذية والمحلية ، المنافسة المحلية بين المنشآت،

وقد استوعبت الهند المفاهيم السابقة جيداً وطبقتها لترتفع بذلك ميزته التنافسية .

خامسا : تطوير المنتجات النسيجية ذات التقنية العالية :-

حرصت وزارة المنسوجات الهندية على تطوير المنتجات الهندية حيث إعتمدت فى ذلك على دعم الشركات العالمية للاستثمار فى هذا القطاع ، فضلاً عن التنسيق وربط الأنشطة البحثية بشبكة من المعاهد والمراكز البحثية التى تعمل فى مجال تطوير المنتجات النسيجية .

سادسا : تبنى استراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة :-

تبنت الهند استراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والكبيرة فى قطاع الصناعات النسيجية، حيث تركزت الوحدات الصغيرة فى قطاع تصنيع الملابس أى القطاع ذا الميزة التنافسية العالية والوحدات الكبيرة تركزت فى قطاع الغزل ، وتلعب مشروعات المنتجات النسيجية الصغيرة دور كبير فى علاج مشكلة البطالة بإستيعاب العمالة فضلاً على مساهمتها فى دفع عجلة التنمية .

أهم نتائج الفصل الثانى :-

أولا : تراجُع اهتمام الدولة بزراعة محصول القطن كان أهم أسباب تدهور صناعة الغزل والنسيج فى

مصر خلال العقدين الماضيين ، وترتب علي ذلك : –

٦. تناقص المساحة المنزرعه منه والإنتاج فبينما كانت المساحة المنزرعه ٧٠٦ ألف فدان عام ٢٠٠٢، تناقصت ووصلت الى ٣٦٩ ألف فدان عام ٢٠١٠، وبالتالي انعكس ذلك على الإنتاج والاستهلاك والصادرات .

٧. تشير الإحصائيات إلى استيراد نحو مليوني قنطار أقطان أجنبية بأسعار تقل عن أسعار القطن المصري لدعمها من دولها تقل صفاتها الغزلية كثيراً عن الصفات الغزلية للأقطان المصرية ، إضافة الى أن المغازل المحلية تستخدم الأقطان المستوردة وتحصل أيضاً على دعم من الحكومة المصرية.

٨. من المؤشرات الهامة لتدهور صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة تزايد الواردات منها، فبينما كانت قيمة الواردات ١٠٦٥مليون جنيه عام ٢٠٠١، وصلت الى ١٧٤٣٦ مليون جنيه عام ٢٠١١ .

٩. كما كان قطاع الغزل والنسيج يحقق قيمة مضافة لا تقل عن مليار جنيه بالنسبة للقطاع العام والأعمال ولا تقل عن ملياري جنيه فى القطاع الخاص ولكن هذه القيمة بدأت فى السنوات الأخيرة فى التناقص مما ينعكس سلباً على الاقتصاد القومي .

١٠.كذلك تناقصت الاستثمارات المنفذة فى شركات القطن والغزل والنسيج لقطاع الأعمال العام. بينما بلغت١٧٠مليون جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بنسبة ٤.٣% من إجمالى الاستثمارات المنفذة بقطاع الأعمال عن تلك السنة، فقد إنخفضت مع سياسات الخصخصة حيث وصلت ٣٢مليون جنيه عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنسبة ٠.٧٣% من إجمالي الاستثمارات المنفذة لقطاع الأعمال لنفس العام .

ثانيا : بمقارنة مكانة مصر بين دول العالم فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من خلال

تتبع صادراتها من المنسوجات والملابس الجاهزة اتضح ضآلة حجم صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة مقارنة مع دول العالم .

ثالثا : إهمال تحديث الماكينات الخاصة بالغزل والنسيج ممأدى الى تهالك الماكينات وتدهور هذه الصناعة.

رابعا : بمقارنة متوسط تكلفة العمالة فى صناعة الغزل والنسيج بين مصر وعدد من دول العالم

وجد أن مصر من الدول التى تنخفض فيها تكلفة العمالة، بالإضافة الى توفر العمالة الكثيفة

مما يعطى مصر ميزة تنافسية.

خامسا : كان لتوقيع اتفاقية الكويز مردوداً إيجابياً وخاصة مع السوق الأمريكي على صادرات مصر

من المنتجات النسيجية وإن كان محدوداً .

أهم توصيات الفصل الثانى :-

أولا : الاهتمام بتطوير وتحديث قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة واقتناء التكنولوجية الحديثة لهذا القطاع .

ثانيا : الإسراع فى زراعة الأقطان القصيرة التيلة وفيرة المحصول عالية الإنتاج ، هذا بالإضافة الى زراعة القطن طويل التيلة الممتاز وبالمساحة التي تفي بالاحتياجات التصديرية والاستهلاك المحلى المطلوبة منه .

ثالثا: تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى قطاعات إنتاج الألياف الصناعية ، مع التشجيع على زراعة الألياف الطبيعية مثل الكتان الذى سبقت مصر فى زراعته العالم والذي يؤدى بالتالى الى تنوع المنتجات النسيجية المنتجة .

رابعا: إنشاء وحدة معلومات خاصة بقطاع صناعة المنسوجات والملابس لتوفير معلومات متكاملـة وحديثة ودقيقة عن هذا القطاع حيث أولى طرق جذب الاستثمارات هو توفير المعلومات والبيانات وهذا ما فعلته الهند حيث قامت بتصميم مراكز معلومات تدعيماً لشفافية وترسيخاً لحق الفرد فى الحصول على معلومات.

خامسا : الاهتمام بالتدريب الخاص بالصناعات النسيجية بهدف توفير العمالة المهارة المدربة والقادرة على التعامل مع الآلات والمعدات الحديثة لتطوير ونهضة هذا القطاع .

سادسا: إنشاء صندوق تحت اسم صندوق تضامن عمال النسيج ضد المخاطر التى قد يتعرضوا لهـا سواء من حيث الفصل التعسفى أو الإصابة أثناء العمل والعجز والمرض المزمن .

سابعا: ضرورة قيام الحكومة بسداد ديون شركات ومصانع النسيج التابعة لقطاع الأعمال وتجديـد

إدارتها التى تسبب خسائر فادحة وإهدار ملايين الأموال ، على أن تكون هذه الإدارة الجديدة تتسم بالطهارة والشفافية والعلم وتطوير وتحديث الآلات والمعدات لتحقيق القدرة على المنافسة للمنتج النهائى فى الأسواق العالمية .

ثامنا : إنشاء مناطق صناعية حديثة لإنتاج الملابس الجاهزة والراقية من الأقطان طويلة التيلــة

الممتازة .

تاسعا : مكافحة التهريب بشكل حاسم وإعادة النظر فى نظامي السماح المؤقت والدروباك .

عاشرا: دعم المزارعين فى كل مراحل العملية الإنتاجية الزراعية وتحسين أوضاع صغار المزارعين

وكفالة حقهم فى تأسيس روابط وجمعيات مستقلة .

حادى عشر: ضرورة تضافر جهود جميع الجهات المعنية (وزارة المالية، وزارة التجارة والصناعة،

رجال الأعمال والاتحادات الصناعية المتخصصة ..... الخ) للعمل على تحسين جودة المنتج المصرى وإيجاد مناخ جيد للصناعة لتحفيز جذب مزيد من رجال الأعمال لزيادة التوسع الأفقى والرأسى لإنتاج الملابس الجاهزة .

ثانى عشر: الحاجة الى إعادة النظر فى القوانين المطبقة فى الجمارك والتجارة لتتناسب مع الأهداف

المرجوة للتصدير .

الفصل الثالث

التركيب التنظيمي والتشريح الداخلي
لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة
فى ضوء " إحصاء الإنتاج الصناعى".

الفصل الثالث
التركيب التنظيمي والتشريح الداخلي
لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة
فى ضوء " إحصاء الإنتاج الصناعى".

- مقدمـة :-

من المتفق عليه أن هناك نوعا من التدهور النسبى الذى أصاب صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة خلال الأعوام العشرين الأخيرة عامة، ومنذ سنة ٢٠٠٥ خاصة، وذلك لأسباب دولية ومحلية متعددة، وأن هذا التدهور قد أصاب السلسلة الصناعية بأكملها، وعلى وجه التحديد سلسلة " الألياف الطبيعية " المعتمدة بصفة أساسية على القطن، بالإضافة إلى تباطؤ خطى

التطور والتحديث لسلسلة " الألياف المصنّعة" المعتمدة في أغلبها على عدد محدود من المنتجات البتروكيماوية الأساسية.

ويتمثل التدهور – وتباطؤ التطور – فى عدد من المؤشرات الرئيسية، من بينها : انخفاض الأهمية النسبية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى والاستثمار الصناعى الكلى والعمالة الإجمالية فى الصناعة التحويلية ، وانخفاض مستويات استخدام الغزول المحلية (من القطن طويل التيلة)[١]. بالإضافة إلى انخفاض معدل نمو القيمة المضافة، واختلال الهياكل التمويلية لشركات القطاع العام، وكذا انخفاض النصيب النسبى للصناعة محل البحث من السوق المحلية، وتقادم الآلات والمعدات .. وغير ذلك.

ورغم هذه المؤشرات ذات الطابع " السلبي" لأداء صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، فإن هذه الصناعة ما تزال ذات أهمية نسبية مرتفعة فى مجال توليد الناتج المحلى الاجمالى والعمالة الكلية وفى مجال الصادرات المصنعة، كما أنها لم تزل تحافظ على مركزها المتقدم نسبياً فى مجال تحقيق " التشابك القطاعى" ممثلاً فى ارتفاع قيمة "مؤشر التشابك الخلفي والأمامي" مع القطاعات الأخرى، طبقا للبيانات التاريخية المستمدة من جدول المدخلات والمخرجات فى نسخه المتتالية، وخاصة جدول ١٩٩١/٩٢ وجدول ٢٠٠٢/٢٠٠٣[٢].

ولغرض إعداد هذه الدراسة، قام الفريق البحثي بحساب مؤشر التشابك الأمامى والتشابك الخلفى، من واقع جدول المدخلات والمخرجات ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حيث تم التوصل إلى ما يلى[٣] :-

١- مؤشر التشابك الأمامى :-

بلغت قيمة المؤشر فى صناعة المنسوجات ١.١٧

---

[١] أنظر : عبد القادر دياب (الباحث الرئيسى)، السوق المصرية للغزول، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومى، رقم ١٩٥، يونيو٢٠٠٦.

[٢] أنظر :

* هند الابيارى، صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، فى : د.جودة عبد الخالق وآخرون، الصناعة والتصنيع فى مصر، الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٥،ص ص ٣٥١-٤٠٩.

* إيمان أمين العيوطى، تطور هيكل الإنتاج فى الصناعة التحويلية، تحليل باستخدام أسلوب المدخلات /المخرجات، فى : د.جودة عبد الخالق وآخرون (المرجع السابق)،ص ص ١١٧-١٤٠.

[٣] قامت أ. أسماء المليجى، المدرس المساعد بمركز التنبؤ الاقتصادى ونماذج التخطيط ، بمعهد التخطيط القومى، وعضو الفريق البحثى، بحساب مؤشراً التشابك القطاعى الأمامى والخلفى من واقع جدول المدخلات والمخرجات ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

وفى صناعة الملابس الجاهزة ١.١٩

٢- مؤشر التشابك الخلفى :

فى صناعة المنسوجات ٢.٤٣

فى صناعة الملابس الجاهزة ٢.٢٢

وهى قيم متوسطة بين الحدين الأقصى والأدنى لمعاملات التشابك وفق الحسابات التى تم إجراؤها بهذا الشأن.

وبالإضافة إلى ما سبق، أكدت بعض الدراسات التحليلية، وفق بيانات جدول المدخلات والمخرجات ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ومصادر أخرى، أن قطاع الغزل والنسيج يقف فى طليعة القطاعات المرشحة لأداء دور القطاع " الرائد " أو " القائد " للاقتصاد الوطنى، سواء باستخدام معيار " درجة التشابك القطاعى" أو معيار "المعامل الحدى لرأس المال/الناتج"، أو " كثافة العمالة "، أو "كثافة الواردات"، أو كثافة استخدام الطاقة"[١].

وأخيرا، فإن صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، برغم انخفاض أهميتها النسبية، ما تزال ذات مركز متقدم على سلم هذه الأهمية النسبية، وخاصة فى مجال توليد القيمة المضافة الكلية والعمالة الإجمالية على مستوى الاقتصاد القومى[٢]، كما أن هذه الصناعة تحتوى " قوى دافعة " عديدة محتملة، للميزة التنافسية [٣].

ويتركز الهدف من هذا الفصل فى تبيان أهم السمات المميزة للصناعة محل البحث ومشكلاتها الرئيسية، ودلالاتها إزاء توجهات السياسات اللازمة، اعتمادا على البيانات التفصيلية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، في أحدث النشرات المتضمنة "إحصاء الإنتاج الصناعي" لكل من القطاع العام (٢٠٠٩/٢٠١٠، ٢٠١٠/٢٠١١) والقطاع الخاص

---

[١] د. سهير أبو العينين، أثر التوزيع القطاعى للاستثمار الصناعى فى مصر على النمو والعمالة، فى : معهد التخطيط القومى، مؤتمر "أولويات الاستثمار الصناعى فى مصر (١٩-٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥)"، معهد التخطيط القومى، القاهرة يوليو ٢٠٠٦، ص ص ٢٨٨-٢٤٤.

[٢] أنظر مثلاً :علاء فوزى على اصمامه، تحديث الصناعة المصرية فى ظل المتغيرات الدولية المعاصرة مع التطبيق على قطاع الصناعات النسيجية، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٦،ص ص ١١٩-١٤٩.

[٣] أنظر : آمال ضيف بسيونى يوسف، القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى فى ظل اتفاقية الجات، دراسة تطبيقية على القطاع الصناعى مع التركيز على صناعة الغزل والنسيج ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية التجارة /بورسعيد (جامعة قناة السويس)،٢٠٠٦، ص ص ٣٦١-٣٨٢.

(٢٠١٠) بالإضافة إلى نشرات أخرى. وتعتبر الفترة الزمنية المختارة (٢٠٠٩-٢٠١١) بمثابة نقطة التقاء مركزة لمجمل التغيرات التي طرأت على الصناعة محل الدراسة خلال العقد الأخير. ووفي سبيل تحقيق هذا الهدف، تم التركيز على معالجة " التركيب التنظيمى" لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، من ثلاث زوايا :-

٤- زاوية التقسيم حسب نمط الملكية إلى القطاع العام والقطاع الخاص، حيث نتناول أوضاع الصناعة بطريقة " تشريحية "قدر الإمكان.

٥- زاوية التقسيم حسب حجم المشروعات إلى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والكبيرة والكبرى، وسوف ينصب هذا التقسيم على القطاع الخاص، وتكون المعالجة ذات طابع تحليلي مفصل نسبيا.

٦- زاوية التقسيم إلى المكونين الفرعيين الرئيسيين للصناعة : أى المنسوجات، والملابس الجاهزة، وسنجرى مقارنة بينهما استناداً الى معايير متنوعة.

١-٣ الوزن النسبى لدور القطاعين العام والخاص فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة [*]:-

فى عام ٢٠١٠/٢٠١١ بلغت قيمة (الإنتاج التام بسعر البيع) فى قطاع المنسوجات للقطاع العام نحو ٣.١مليار جنيه (بنسبة ٢.٨% من اجمالى الإنتاج فى الصناعة للقطاع العام ، مقابل ١٠.٢ مليار جنيه تقريبا للقطاع الخاص. هذا بينما بلغت القيمة المضافة الصافية فى نفس العام ١.٢ مليار جنيه فى القطاع العام مقابل ٣.٣ مليار جنيه فى القطاع الخاص وبلغت قيمة

---

[*] تم الاعتماد على نشرات "إحصاء الإنتاج الصناعى" الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، على النحو الآتى:

- النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعى لمنشآت القطاع العام/الأعمال العام ،عام ٢٠٠٩/٢٠١٠.،إصدار يوليو ٢٠١١.
- النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعى فى منشآت القطاع الخاص، عام ٢٠١٠،إصدار فبراير ٢٠١٢.
- النشرة السنوية للإنتاج الصناعى السلعى فى القطاع العام /الأعمال العام، عام ٢٠١٠/٢٠١١، إصدار نوفمبر ٢٠١٢.
- النشرة السنوية للإنتاج الصناعى الفعلى والطاقة العاطلة والمخزون من الانتاج التام على مستوى الانشطة الصناعية بمنشآت القطاع العام/الأعمال العام، عام ٢٠١٠/٢٠١١، إصدار نوفمبر ٢٠١٢.

الاستهلاك الوسيط للقطاع العام فى نفس السنة حوالى ٢ مليار جنيه مقابل نحو ٦.٩مليار جنيه للقطاع الخاص[١]).

ويلاحظ هنا ما يلي : -

أ- إن القطاع الخاص يهيمن على مجمل القطاعين الفرعيين : الغزل والنسيج (القسم ١٣ من تصنيف الأنشطة الصناعية)، والملابس الجاهزة (القسم ١٤ من التصنيف المذكور)، سواء من حيث القيمة النقدية للإنتاج أو القيمة المضافة أو مستلزمات الإنتاج، إذا تتراوح نسبة مساهمة القطاع الخاص إلى القطاع العام حول ٣ : ١ تقريبا فى المجالات الثلاثة.

ب- إن صناعة الملابس الجاهزة في القطاع العام لا تمثل وزنا نسبيا يعتد به كثيرا فى مجمل (الإنتاج التام بسعر البيع). وحسب البيانات المتاحة عن عام (٢٠١٠-٢٠١١) تم ذكر عدة بنود ضمن صناعة "الملابس الجاهزة " لا تزيد قيمتها الإجمالية عن ١١١.٥ مليون جنيه من اجمالى القيمة المقدرة للإنتاج النسيجي (٣.٣ مليار جنيه)، بنسبة ٣.٣% تقريبا[٢].

وفيما يلى نقدم تحليلاً تفصيليا لدور القطاع العام فى صناعة الغزل والنسيج ، حسب نشرة "إحصاء الإنتاج الصناعى ٢٠١٠-٢٠١١ " :-

٣-٢ نظرة أساسية لدور القطاع العام في صناعة الغزل والنسيج [*] :-

---

[١] أنظر : الحسابات القومية بوزارة التخطيط (٢٠١٠/٢٠١١). وأنظر النشرة السنوية للانتاج الفعلى والطاقة العاطلة والمخزون فى القطاع العام ٢٠١٠/٢٠١١، ص ٨.

[٢] النشرة السنوية للإنتاج الصناعى السلعى، القطاع العام/الأعمال العام ،عام ٢٠١٠/٢٠١١، جدول رقم ٤،ص ١٣.

[*] تشمل المفاهيم المحددة فى النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعى للقطاع العام ٢٠١٠/٢٠١١ (ص٢) : ما يلى :

بعض المفاهيم الواردة بجداول النشرة

أ- الإنتاج التام بسعر البيع: عبارة عن :

صافي مبيعات إنتاج تام بسعر البيع + التحويلات بسعر البيع + التالف والفاقد من الإنتاج بسعر البيع ± تغير مخزون

إنتاج تام بسعر البيع .

ب- الإنتاج الإجمالي بسعر السوق: عبارة عن :

الإنتاج التام بسعر البيع ± تغير مخزون إنتاج غير تام + إيرادات تشغيل للغير + إيرادات أخرى .

بلغت قيمة (الإنتاج التام بسعر البيع) لصناعة المنسوجات بالقطاع العام، سنة ٢٠٠٩/٢٠١٠ نحو ٢.٦ مليار جنيه (ارتفعت – كما رأينا – إلى نحو ٣.٣ مليار جنيه فى عام ٢٠١٠-٢٠١١ بنسبة زيادة حوالى ٣٠%) [١] .

أما قيمة (الإنتاج الاجمالى بتكلفة العوامل) عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ فقد بلغت ٢.٧مليار جنيه تقريباً، بينما قدرت قيمة مستلزمات الإنتاج والإهلاك بنحو ١.٥ مليار جنيه، والقيمة المضافة الصافية ١.١٩ مليار جنيه [٢] .

ورغم أنه لا توجد قواعد جامدة لتحديد العلاقة النسبية بين قيمة الإنتاج الكلى من ناحية أولى ، وقيمة الناتج الصافى (أو القيمة المضافة الصافية) من جهة ثانية، فإنه يمكن القول بارتفاع المعاملات الفنية للإنتاج فى الصناعة النسيجية بالقطاع العام، وبالتالى زيادة نصيب الوحدة الواحدة للقيمة المضافة من المدخلات الوسيطة. ومع أن ارتفاع هذه المعاملات يمثل

ج- الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج: عبارة عن :

الإنتاج الإجمالي بسعر السوق + الإعانات – الضرائب والرسوم السلعية.

د- القيمة المضافة الصافية = الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج – جملة مستلزمات الإنتاج والإهلاك .

هـ- إجمالي التكوينات الرأسمالية : عبارة عن :

الإضافات الرأسمالية خلال العام – المباع والمدمر من الأصول الثابتة ± صافي التغير في المخزون .

و- صافي التكوينات الرأسمالية : عبارة عن :

إجمالي التكوينات الرأسمالية – إهلاك الأصول الثابتة .

ز- المشروعات تحت التنفيذ وتمثل في التكوين السلعي والإنفاق الإستثمارى

(١) التكوين السلعي يتمثل في الاستثمارات التي ورد مقابلها أصول لم تتكامل بعد للإنتاج ويحسب كالآتي :

قيمة الرصيد آخر العام = قيمة الرصيد أول العام + قيمة الإضافات خلال العام – قيمة أصول تكاملت ومعدة للإنتاج

خلال العام.

(٢) الإنفاق الإستثمارى يتمثل في الاستثمارات التي لم يرد مقابلها أصول كالدفعات المقدمة والاعتمادات المستندية لشراء

الأصول الثابتة ويحسب كالآتي :

قيمة الرصيد آخر العام = قيمة الرصيد أول العام + قيمة الإضافات خلال العام .

ح- إيرادات النشاط الجاري = تغير مخزون إنتاج غير تام + إيرادات تشغيل للغير + إيرادات أخرى

[١] المرجع السابق صـ١٧ – وأيضاً : النشرة السنوية للإنتاج الصناعي السلعي للقطاع العام، مرجع سابق،صـ٣ .

[٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي لمنشآت القطاع العام/الأعمال العام ، عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، إصدار يوليو ٢٠١١ ، جدول "مقومات الإنتاج الصناعي " ، ص ٦ .

تطبيقا لطبيعة الفن الانتاجى المستخدم فى الصناعة، وانعكاساً لمستوى التطور التكنولوجي القائم للآلات والمعدات تحديداً ، فإنه يشير أيضا إلى زيادة "التالف" و"المدمّر أثناء عملية الإنتاج"، وما يستتبعه ذلك من فواقد وصناعات مختلفة أثناء عمليات المناولة والمعالجة وغيرها من العمليات الصناعية فى مجال إنتاج الغزول والخيوط النسيجية و"أشغال الإبرة" أو (التريكو) .

ويمكن اعتبار المستوى المرتفع نسبيا للطاقة العاطلة فى مجال إنتاج النسجيات بالقطاع العام سبباً لظاهرة ارتفاع نصيب الوحدة الواحدة للقيمة المضافة من المستلزمات .. فقد بلغت قيمة الطاقة العاطلة فى صناعة المنسوجات بالقطاع العام ١.٢ مليار جنيه عام ٢٠١٠-٢٠١١ من اجمالى قيمة الطاقة العاطلة فى القطاع العام الصناعى كله، والبالغة ٦.٨ مليار جنيه خلال نفس العام ، بنسبة ١٨.٢% .. هذا فضلاً عن ارتفاع قيمة الطاقة العاطلة لقطاع النسيج عبر الزمن بمعدلات متسارعة، إذ قدرت قيمة الطاقة العاطلة عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ بنحو ٠.٨ مليار جنيه (١٢.٩% من اجمالى الطاقة العاطلة الصناعية للقطاع العام) وهو ما يعنى ارتفاعها بنسبة ٥٠% فى العام التالى (٢٠١٠-٢٠١١)[١] – وخاصة بسبب نقص قطع الغيار وصعوبات التسويق[٢].

ولا تفوتنا الإشارة إلى ارتفاع كمية المخزون من (الإنتاج التام آخر العام) بالمنشآت النسيجية للقطاع العام، والتى بلغت ٨٥٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ بنسبة ١٩.٦% من اجمالى القيمة لكل القطاع العام الصناعى، ثم ارتفعت إلى حوالى مليار جنيه فى عام ٢٠١٠-٢٠١١ بنسبة ٢٢.٢% من اجمالى المخزون الصناعى للقطاع العام، وهى أعلى نسبة على مستوى الأنشطة الصناعية للقطاع العام (متساوية مع صناعة المنتجات الغذائية ليسهما بـ ٤٤.٤% من اجمالى المخزون الصناعى العام) [٣].

أما قيمة " الإنتاج التالف " فى الصناعة النسيجية للقطاع العام فى ٢٠١٠-٢٠١١ فقد بلغت نحو ٨.٠ مليون جنيه (متركزة فى مرحلة " صناعة الغزل وتجهيز الألياف النسيجية") مسجلة أعلى القيم بين فروع الصناعات التحويلية للقطاع العام[٤].

---

[١] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للإنتاج الفعلى والطاقة العاطلة والمخزون من الإنتاج التام على مستوى الأنشطة الصناعية بمنشآت القطاع العام/الأعمال العام ،عام ٢٠١٠/٢٠١١، إصدار نوفمبر ٢٠١٢، ص٦، ص١٠.

[٢] المرجع السابق، جدول رقم ٣، ص٦٥.

[٣] المرجع السابق، ص ١٢.

[٤] المرجع السابق، جدول رقم ٢، ص ص ٣٧-٥٧،ص ص ٤٣-٤٤.

ولا يفوتنا أيضا أن نشير فى مجال بحث أسباب ظاهرة ارتفاع نصيب الوحدة الواحدة للقيمة المضافة من مستلزمات الإنتاج فى الصناعة النسيجية للقطاع العام، إلى انخفاض معدل نمو إنتاجية العمل، ونقص إنتاجية /الجنيه أجر . فقد بلغت قيمة "الأجور النقدية و التأمينات الاجتماعية والمزايا العينية" فى صناعة المنسوجات بالقطاع العام خلال ٢٠٠٩-٢٠١٠ نحو ١.١٤ مليار جنيه، مقابل ١.١٩ مليار جنيه للقيمة المضافة الصافية، أى أن نصيب عائد عنصر العمل يستنزف القيمة المضافة الصافية، بنسبة ١ : ١ تقريبا . هذا بينما بلغت القيمة المضافة الصافية فى أنشطة الصناعة التحويلية (الفئة ج من الفئات الجدولية للأنشطة الصناعية) للقطاع العام فى نفس السنة (٢٠٠٩-٢٠١٠) ٤٣.٧ مليار جنيه، مقابل ٨.٨ مليار جنيه لنصيب عائد عنصر العمل، بنسبة ٥ :١ تقريبا[٥].

٣-٢-١ المستلزمات الوسيطة والإهلاك :-

كما رأينا سابقاً، بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج ومخصص الإهلاك للصناعات النسيجية بالقطاع العام سنة ٢٠٠٩-٢٠١٠ نحو ١٤٨٧ مليون جنيه ، منها ٦٥.٥ مليون جنيه للإهلاك [١]. ومع انه لا يمكن وضع قاعدة عامة صارمة لمخصصات الإهلاك فى الفروع المختلفة للصناعة التحويلية، نظرا لتفاوت الظروف الإنتاجية والتقنية والتكنولوجية، إلا أنه يمكن ملاحظة ضآلة قيمة مخصص إهلاك المدخلات من الأصول الرأسمالية فى الصناعة محل الدراسة، ليس من حيث علاقتها النسبية بقيمة المدخلات الوسيطة فقط، ولكن أيضا من حيث مدى كفايتها لمقابلة احتياجات الإحلال والتجديد للأصول الثابتة والبالغة قيمتها - أخر العام - (الرصيد) ٥٥٨.٨ مليون جنيه.

كل ذلك ، فى ضوء الانخفاض الواضح لقيم " الإضافات الرأسمالية " من الاستثمار الجديد خلال العام محل الدراسة، والتى لم تزد عن ٥٤.٢ مليون جنيه لكل شركات القطاع العام العاملة فى صناعة الغزل والنسيج (٢٨ شركة) مابين محلية ومستوردة، كما سنرى فى موضع لاحق[٢].

وبالإضافة إلى هذه الملاحظة الأساسية حول العلاقة النسبية بين الإهلاك والمستلزمات، نشير إلى أن القيمة المقدرة للمستلزمات والإهلاك (١٤٨٧ مليون جنيه) قد ذهب معظمها إلى المستلزمات السلعية البالغة جملتها ١٣٧٠ مليون جنيه، ونالت اكبر حصة منها : المواد الأولية

---

[٥] النشرة السنوية لاحصاء الإنتاج الصناعى لمنشآت القطاع العام/الأعمال العام ،عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، مرجع سابق ، ص ٦-٨.

[١] المرجع السابق، جدول رقم ١، ص٣٣.

[٢] نفس المرجع، جدول رقم ٦، صـ١٣٦.

بقيمة قدرها ١٠٨٤.١ مليون جنيه، بالنظر إلى اعتماد الصناعة على مادة القطن، وبلغت النظر إلى تقاسم الإنتاج المحلى والاستيراد- مناصفة تقريبا- للمواد الأولية وفى مقدمتها القطن، إذ بلغت كمية المواد الأولية ذات المنشأ المحلى ٥٥٤.٨ مليون جنيه ، و ٥٢٩.٣ للمواد الأولية المستوردة، ممثلة فى واردات القطن قصير التيلة واللازم إنتاج الغزول السميكة المتوافقة مع السرعات العالية للماكينات من النوعية التى تطرحها شركات "احتكار القلة الغربية المورّدة للآلات والمعدات الإنتاجية فى مجال صناعة المنسوجات ، وخاصة عملية " حبك الخيوط "، وهو احتكار راسخ مؤسس فئة عشرات السنين بل منذ أواخر القرن التاسع عشر[٣].

وتفسر هذه الملاحظة إهمال زراعة القطن المصرى طويل التيلة، ذى الميزة النسبية التاريخية، والذى أصبح يوجه للتصدير وخاصة إلى عدد من الدول الآسيوية كالهند حيث يتم إنتاج غزول وأقمشة خاصة ذات نوعية رفيعة، وحيث يشار إلى أصلها القطنى كجزء من الاستراتيجيات التسويقية للشركات (Egyptian Cotton).

٣-٢-٢ الإعانات والضرائب، مكونات القيمة المضافة [١] :-

قدرت قيمة الإعانات المقدمة من الحكومة إلى شركات القطاع العام النسيجية فى عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ بمبلغ ٢١٠.٣ مليون جنيه .. ومن المتوقع ألا توجه هذه الإعانات إلى الشركات المنتجة من أجل مواجهة الخلل فى هياكلها التمويلية، وإنما قد تذهب لمواجهة احتياجات طارئة مثل الإسهام فى تدبير أجور العاملين فى بعض هذه الشركات.

هذا بينما لم تزد قيمة الضرائب المحصلة من شركات القطاع العام النسيجية عن ١٦.٥ مليون جنيه، نظرا لانخفاض وعاء الدخل الصناعى للشركات ، أما عن التشريح الداخلى لمكونات القيمة المضافة الصافية البالغة قيمتها نحو ١.١٩ مليار جنيه، فمن الملاحظ أن هذه القيمة تقارب القيمة الإجمالية لعائد عنصر العمل (الأجور النقدية والتأمينات الاجتماعية والمزايا العينية للعاملين) ، والمقدرة بنحو ١.١٤مليار جنيه، كما سبقت الإشارة.

وعدا عن الأجور وما فى حكمها، فإن (الإيجارات الفعلية) لا تمثل شيئا مذكورا (١٠٠ مليون جنيه) وذلك نظرا لاعتماد شركات القطاع العام على الاراضى المملوكة لها، والتى تمثل فى الوقت الحالى احد المصادر المطروحة من قبل الإدارة والحكومة لتجاوز مشكلة خلل هياكلها

---

[٣] أنظر مثلاً : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الألياف والمنسوجات: أبعاد نفوذ الشركات عبر الوطنية، الأمم المتحدة(جنيف)، ١٩٨٤.

[١] النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناع لمنشآت القطاع العام/الأعمال العام، مرجع سابق ، جدول رقم ٣،ص٧٦.

النوعية من خلال بيعها، ثم الاستفادة من إيرادات البيع لمواجهة المشكلة. ونشير هنا إلى الفوائد المستحقة على الشركات المعنية، والتى بلغت قيمتها فى السنة محل الدراسة (٢٠٠٩-٢٠١٠) نحو ٣٠٠ مليون جنيه [٢] .

٣-٢-٣ التكوين الرأسمالى[٣] :-

بلغت قيمة الإضافات الرأسمالية خلال العام محل الدراسة (٢٠٠٩-٢٠١٠) نحو ٥٤.٢ مليون جنيه فى ٢٨ شركة نسيجية للقطاع العام، بنصيب وسطي يبلغ اقل من (٢) مليون جنيه لكل شركة فى السنة .

ومعظم هذه الإضافات الرأسمالية مستوردة ،أى مدفوعة بالعملات الأجنبية، بما يعادل ٣٣.٥ مليون جنيه، أى بنصيب وسطى لكل شركة، فى حدود ١.١٧ مليون جنيه فى السنة، وهو ما يعادل نحو ٢٠٠.٠٠٠ دولار بسعر الصرف السائد خلال سنة الدراسة، وهو مبلغ لا يكفى لمواجهة اى غرض من أغراض التكوين الرأسمالي ولو بصفة جزئية ، أما المبلغ الموجه بالعملة المحلية للإضافات الرأسمالية فقد قدر بنحو ٢٠.٦ مليون جنيه مصرى، وهو ما يعنى توجيه نحو ٧٣٥ ألف جنيه، في المتوسط، لكل شركة من الشركات النسيجية العامة (٢٨ شركة) في السنة... وهو مبلغ شديد الضآلة كما هو واضح، فتكون الدلالة المستنتجة من ذلك هى عدم تحقيق إضافات رأسمالية ذات مغزى للشركات المعنية.

هذا ، ويقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء باحتساب (إجمالي التكوينات الرأسمالية) كالتالى : -

اجمالى التكوينات الرأسمالية = الإضافات الرأسمالية خلال العام – المباع والمدمّر من الأصول الثابتة + التغير فى المخزون.

وبالرجوع إلى مصدر البيانات هنا، أي النشرة الإحصائية ٢٠٠٩-٢٠١٠، فقد بلغت قيمة المباع والمدمر من الأصول الثابتة فى شركات النسيج العامة١٧.٦ مليون جنيه، أما صافى التغير فى المخزون فقد بلغت قيمته (بالسالب) نحو (-٢٦٨.٠) مليون جنيه، بما يعنى زيادة فى صافى المخزون المتراكم بالقيمة المذكورة – مع ضآلة أو انعدام تصريف "الرواكد" – ولذلك حققت التكوينات الرأسمالية قيمة إجمالية "سالبة" قدرها (-٢٣١.٤ مليون جنيه) تقريباً : اجمالى التكوينات الرأسمالية : ٥٤.٢-١٧.٦ + (٢٦٨.٠٠)= - ٢٣١.٤ مليون جنيه ، ويخصم مخصص الإهلاك (٦٥.٥ مليون جنيه) يكون صافى التكوينات الرأسمالية كالتالى:-

---

[٢] المرجع السابق .

[٣] المرجع السابق.

التكوينات الرأسمالية الصافية : -٢٣١.٤-٦٥.٥ =-٢٩٦.٩ مليون جنيه (أو ٢٩٧مليون تقريبا-بالسالب) .

ولا يخفى أن واقع التكوين الرأسمالي، المتناهى الضآلة على هذا النحو، في شركات القطاع العام النسيجية، يشير إلى "عدم القابلية للحياة" بصورة حقيقية من جانب هذه الشركات، وإنما تبقى على قيد الحياة بفعل مجرد "قوة القصور الذاتى" و"الحقن الاصطناعى" من خارجها بواسطة الحكومة، ولكن إلى متى؟ هذا هو السؤال.

و هذا هو ما يتم في شركات القطاع العام التى جرى إهمالها بطريقة متواصلة طيلة أربعين عاماً (١٩٧١-٢٠١١) وخاصة بفعل توقف أعمال التوسع الاستثماري الطبيعى، وأعمال الإحلال والتجديد، وعدم العناية بالعمالة أجراً وإنتاجية للعمل، حيث حقق صافى التكوينات الرأسمالية لشركات القطاع العام المشتغلة فى الصناعة التحويلية (الفئة الجدولية "ب" فى تصنيف الأنشطة الصناعية) خلال عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ قيمة بالسالب قدرها (-٣.٦ مليار جنيه) تقريباً، لقلة الإضافات الرأسمالية وتعاظم قيمة المخزون والرواكد[١].

هذا ، ويمكن أن نلحق بالتكوينات الرأسمالية بند "المشروعات تحت التنفيذ" [٢]، والمصنفة- حسب"الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء" -إلى : تكوين سلعى (ويتمثل فى الاستثمارات التى وردت مقابلها أصول لم تتكامل بعد للإنتاج) وإنفاق استثمارى (الاستثمارات التى لم ترد مقابلها أصول). فقد بلغت قيمة "رصيد آخر العام" للمشروعات تحت التنفيذ ٢٤٠.٦ مليون جنيه، من بينها ١٩٣.٢ مليون جنيه للتكوين السلعى فى شكل أصول لم تتكامل للإنتاج ، و٤٧.٤ مليون جنيه للإنفاق الاستثمارى الذى لم ترد مقابلة أصول خلال السنة. وتجدر الإشارة إلى أن مبلغ التكوين السلعى المذكور ، قائم على رصيد أول العام (المتبقي من سنة سابقة) بمبلغ قدره ١٨٤.٦ مليون جنيه، بمعنى انه لم تحدث زيادة فى الرصيد إلا بمقدار ٨.٨ مليون جنيه للتكوين السلعى خلال السنة فى الشركات النسيجية للقطاع العام (٢٨ شركة)، بمقدار وسطى يبلغ ٣١٤ ألف جنيه فقط لكل شركة طوال العام ..!

ويدل هذا، من بين ما يدل، على تأخر زمنى فى استكمال المشروعات، إضافة إلى ما سبق عرضه من مشكلات.

.. وليس كل ذلك بمستغرب، إذ طبقا لإحصاء الإنتاج الصناعى السلعى لشركات القطاع العام (عام ٢٠١٠-٢٠١١)[٣] نجد أنه فى مجال المجموعة السلعية (المنتجات المعدنية

---

[١] المرجع السابق،جدول رقم ٦،ص ١٤٣.

[٢] نفس المرجع ،جدول رقم ٧،ص١٤٨.

[٣] النشرة السنوية للإنتاج الصناعى السلعى ،القطاع العام/الأعمال العام، مرجع سابق ،جدول رقم ١٤،ص٣١.

والماكينات والمعدات عدا معدات النقل) لا يتم التصنيع المحلى لآلات وأجهزة صناعة الغزل والنسيج أصلا (مع ملاحظة التصنيع المحلى لآلات أجهزة صناعة السكر بقيمة ١٣٦ مليون جنيه) . هذا بينما توجد صناعة متواضعة فى مجال (أجزاء ولوازم لآلات الغزل والنسيج) بمبلغ ١١.٩ مليون جنيه فقط [١] .

ولنا أن نتوقع أن هذه الأجزاء واللوازم ذات طابع هامشي، إذ من المحتمل بدرجة عالية أنها لا تتعلق بالقطع والمكونات الالكترونية الأساسية والمتصلة مثلاً بالتحكم الآلى أو ما يشبه. ولما كان القطاع العام هو الذى يفترض أن تناط به عملية "تصنيع الآلات والمعدات الإنتاجية" في الاقتصاد المصري، لأن مثل هذه العملية لا تتم بغير "مشروع قومي" بالمعنى الحقيقي، و لما كان القطاع العام لا يقوم بهذه المهمة فعلا، فلذا يمكن الاستنتاج بأنه لا توجد صناعة للآلات ومعدات، بالكم والنوع المناسبين، بما فى ذلك صناعة لآلات ومعدات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، وإنما يتم الاعتماد على الاستيراد. وقد علمنا أن واردات المكونات الرأسمالية متواضعة جداً فى قطاع الغزل والنسيج، بما يعنى توقف عملية التكوين الرأسمالي فى هذه الصناعة أصلاً والى حد بعيد.

ولذا ندعو إلى إطلاق مشروع قومى لتصنيع الآلات والمعدات الإنتاجية، وفى القلب منه مشروع لتصنيع لآلات والماكينات والمعدات المخصصة لإنتاج الغزول المحلية والخيوط النسيجية والتريكو والمفروشات والملابس جميعا.

هذا ، ويتضمن إحصاء الإنتاج الصناعى لمنشآت القطاع العام لعام ٢٠٠٩-٢٠١٠ قسماً من الأنشطة الصناعية بمسمى (صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر) موزعاً إلى قسمين فرعيين: صناعة الآلات متعددة الأغراض، وصناعة الآلات ذات الأغراض المتخصصة؛ وقد بلغت قيمة "صافى التكوينات الرأسمالية" فى القسم الفرعى الأول ١٠٠.٢ مليون جنيه، بينما لم تزد فى القسم الفرعى الثانى عن ٢.٦ مليون جنيه فقط [٢]. وفضلاً عما تشير إليه ضآلة المبلغ الأخير الموجه للآلات ذات الأغراض المتخصصة، فليس هناك ما يدل على التمييز أو التفرقة الواجبة – فى القسمين الفرعيين معاً- بين "التصنيع الاساسى" Basic Manufacturing وبين مجرد عملية "التجميع" Assembly من مكونات وقطع محلية أو مستوردة، ومستوردة فى معظمها. ذلك أن من المفهوم إلى حد بعيد، أن صناعة الآلات- إن وجدت – تتم فى إطار التجميع وليس فى إطار التصنيع الاساسى للمكونات.

---

[١] المرجع السابق .

[٢] النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعى لمنشآت القطاع العام /الأعمال العام ....، مرجع سابق ،جدول رقم ٦،ص١٤١.

لذلك، نقترح أن يوجه شطر مهم من المشروع القومى المفترض لتصنيع الآلات والمعدات الإنتاجية، نحو تصنيع المكونات الأساسية للأجهزة والآلات، وخاصة المكونات الإلكترونية الأساسية.

... وبعد أن عرضنا لدور القطاع العام فى الصناعة محل الدراسة، ننتقل إلى دور القطاع الخاص، بالاعتماد على (النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعى فى منشآت القطاع الخاص، عام ٢٠١٠).

٣-٣ نظرة أساسية لدور القطاع الخاص فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة :-

يمكن القول إن القطاع الخاص أصبح يلعب الدور الاساسى فى (صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة) والتى هى فى الحقيقة صناعتان، كما سبقت الإشارة : صناعة الغزول والمنسوجات، وتندرج ضمن القسم رقم ١٣ من تصنيف الأنشطة الصناعية لدى (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء)، وصناعة الملابس الجاهزة ، التى يمثلها القسم رقم ١٤.

ويلاحظ أن صناعة الملابس الجاهزة (القسم ١٤) لا تظهر بشكل منفصل فى إحصاء الإنتاج الصناعى لشركات القطاع العام، ربما نظرا لأنها لا تمثل شيئا مذكوراً فى قيم الأداء الاقتصادى لهذه الشركات، كما ذكرنا آنفاً.

أما بالنسبة لإحصاء الإنتاج الصناعى لشركات القطاع الخاص(٢٠١٠) فالأمر مختلف، حيث ظهر القسمان بشكل مستقل لكل منهما [١]. وبمقارنة قيم الأداء الاقتصادى، بصورة أولية، بين القسمين، يتبين لأول وهلة الدور القيادى والمهيمن لصناعة الملابس الجاهزة فى المركب المزدوج (منسوجات- ملابس). وبرغم أن عدد المنشآت الخاصة فى صناعة المنسوجات يتفوق على ذلك العدد فى صناعة الملابس الجاهزة (٥٥٨ مقابل ٤٣٩) فإننا نجد ما يلى :-

---

[١] أنظر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعى فى منشآت القطاع الخاص ، عام ٢٠١٠، إصدار فبراير ٢٠١٢، جدول (مقومات الإنتاج الصناعى فى منشآت القطاع الخاص طبقاً للنشاط الاقتصادى لعام ٢٠١٠)، ص ٨.

أ- بلغ العدد الاجمالى للمشتغلين عام ٢٠١٠ فى فرع صناعة المنسوجات للقطاع الخاص ٧٠٥٤٠ فرداً (سبعين ألفا وخمسمائة وأربعين) ، بينما وصل العدد الاجمالى للمشتغلين فى فرع (صناعة الملابس الجاهزة) ١٠٣٢٦٨ فرداً (مائة ألف وثلاثة آلاف ومائتان وثمانية وستون) بزيادة نسبتها ٤٦.٤%.

ب- بينما بلغت قيمة (الإنتاج الاجمالى بتكلفة العوامل) فى صناعة المنسوجات نحو ١٠ مليار جنيه، والقيمة فى صناعة الملابس الجاهزة ٦.٨ مليار جنيه، إلا أن قيمة مستلزمات الإنتاج والإهلاك فى القطاع الفرعى للمنسوجات بلغت ٧.٣ مليار جنيه، مقابل مالا يزيد عن ٤.٢ مليار جنيه للقطاع الفرعى للملابس الجاهزة. ويفسر ذلك التفاوت بالاعتماد والتكثيف لتصنيع المنسوجات والأقمشة على المدخلات الوسيطة من المواد الأولية، سواء من الألياف الطبيعية أو المصنعة، بينما تقل حاجة تصنيع الملابس الجاهزة نسبياً إلى المدخلات الوسيطة، عدا المنسوجات ذاتها، بعد تجهيزها، وهو ما يعنى أن "المعاملات الفنية للإنتاج" فى القسم (١٣) أكبر قيمة منها فى القسم (١٤). وتكون نتيجة تفاوت قيم المستلزمات (والإهلاك) على النحو السابق، تحقيق مقدار للقيمة المضافة الصافية فى فرع الملابس الجاهزة، أعلى منه فى فرع المنسوجات ولوْ بفارق طفيف (٢٦٢٨ مليون جنيه مقابل ٢٦٠٨ مليوناً) . ويعنى ذلك ضمن ما يعنى أن صناعة الملابس الجاهزة تتفوق على صناعة المنسوجات من حيث عدد الوحدات اللازمة من المستلزمات الوسيطة لإنتاج الوحدة الواحدة من القيمة المضافة الصافية .

ج- بالنسبة لإيرادات النشاط الجارى أى "إيرادات التشغيل لدى الغير"، فإنها تندرج حسابيا ضمن قيمة الإنتاج الاجمالى بسعر السوق، والذى يعود فيمثل قاعدة لاحتساب قيمة الإنتاج بتكلفة العوامل (بعد إضافة الإعانات وخصم الضرائب). ونظراً لاعتماد صناعة الملابس الجاهزة إلى حد كبير نسبيا ، على أعمال الإسناد للغير **outsourcing** والمقاولات الفرعية أو التعاقد من الباطن مع موردين فرعيين عديدين لتصنيع مكونات الملابس (زراير وإكسسوارات-تصْميم-تفصيل ...) فإن قيمة إيرادات النشاط الجارى تسجل قيمة عالية فى هذه الصناعة خلال سنة البحث(٢٠١٠) إذ بلغت نحو ١ مليار جنيه، مقابل ٥٦٠ مليون جنيه فى صناعة الغزل والنسيج .

ويعنى هذا أن صناعة الملابس الجاهزة تحقق درجة أعلى من التعقد **Complexity** فى عناقيد الإنتاج مما يؤدى إلى تكثيف استخدام عنصر العمل على مستوى الأفراد المشتغلين بأجر، والعاملين بدون أجر سواء فى إطار الأسرة "النووية" الصغيرة، أو العائلة الممتدة، وهو مجال خصب لتنشيط مشروعات اقتصادية - اجتماعية فى مجال التشغيل للشباب والإناث- مثل "مشروعات الأسر المنتجة".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن "الطابع الذكورى" يطغى على تركيب العمالة فى صناعة المنسوجات سواء فى القطاع العام أوفى القطاع الخاص. وفى القطاع الخاص- محل الدراسة هنا- فإنه من بين العدد الكلى للمشتغلين بالقطاع الفرعى للمنسوجات(٧٠٥٤٠فرداً) فإن الذكور يمثلون الغالبية الساحقة (٦١٣٣٦ فرداً) مقابل (٩٢٠٤ فرداً) من الإناث . أما فى صناعة الملابس الجاهزة فهناك نوع من التناسب على مستوى "النوع الاجتماعى" فى التشغيل ولكن مع غلبة للعنصر النسائى فمن بين العدد الاجمالى للمشتغلين (١٠٣٢٦٨فرداً) فإن عدد الإناث يصل إلى (٥٧٠٨٨) مشتغلة، مقابل (٤٦١٨٠) للذكور المشتغلين[١].

ويمكن القول إن كثافة عنصر العمل عموما فى مجال صناعة الملابس الجاهزة، وكثافة استخدام النساء خصوصاً، يمثل نافذة مهمة لتعزيز التشغيل والحد من البطالة وتقوية فرص الكسب لدى العائلات من الفقراء وأشباه الفقراء وخاصة المرأة ، وبصفة أخص "المرأة المعيلة" فى المجتمع المصرى الذى وصل معدل البطالة فيه خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٢ إلى أكثر من ١٣%.

د- رغم الفارق النسبى الكبير فى تعداد المشتغلين بين صناعة المنسوجات وصناعة الملابس الجاهزة فى المنشآت الخاصة، فإن عائد عنصر العمل من بند الأجور النقدية والتأمينات والمزايا العينية، لا يظهر تفاوتا بنفس النسبة ، حيث بلغت القيمة الإجمالية لذلك البند خلال عام الدراسة نحو ١.٠ مليار جنيه فى (المنسوجات) ، مقابل ١.٢ مليار جنيه تقريباً فى (الملابس الجاهزة) مما يشير إلى انخفاض مستوى الأجر الذى تحصل عليه المرأة رغم ظروف العمل الصعبة، والظروف الاجتماعية والعائلية (القاسية) لعدد كبير من النساء ربات الأسر والمعيلات المشتغلات فى أعمال التفصيل والحياكة وغيرها من الأعمال المتصلة بهذه الصناعة، عدا نشاط التصميم والزىّ أو (الموضة) Fashion فيما يبدو، وهو نشاط ذو كثافة عالية للمهارة والمعرفة [٢]، وذو عائد مرتفع، وظروف عمل (لائق) نسبيا Decent work.

٣-٣-١ المستلزمات الوسيطة والإهلاك فى القطاع الخاص
مقارنة بين " المنسوجات " و " الملابس الجاهزة "

---

[١] المرجع السابق ، جدول رقم ١١، ص ص ٢٦٦-٢٦٧.

[٢] حول أهمية هذا الجانب، أنظر :

- د. محمد عبد الشفيع عيسى، فى الاقتصاد السياسى للموضة : تأملات نظرية وإشارات تطبيقية، فى : مجلة "المنار" ، القاهرة، العدد ٥٦، أغسطس ١٩٨٩، ص ص ٣٨-٤٥.

٣-٣-١-١ مستلزمات الإنتاج

سبق أن أشرنا إلى أن صناعة المنسوجات كثيفة الاستخدام للمواد الأولية- سواء من الألياف الطبيعية (القطن بصفة أساسية) أو الألياف المصنّعة. ولا عجب فى ذلك، فهى من الصناعات المعروفة بأنها "كثيفة الموارد" Resource intensive وهى فى البلاد الممثلة لظروف مصر التكنولوجية، تعتبر "كثيفة الاستخدام للموارد الطبيعية" بصورة محددة، إلى جانب أنها "كثيفة العمالة"، بينما أخذت فى الدول المتقدمة اقتصاديا، و"البلدان المصنعة حديثاً" فى شرق آسيا منحى الصناعة "كثيفة رأس المال"، وهى فى طريقها لاستخدام التقنيات "كثيفة العلم والتكنولوجيا" بصورة أعمق من ذى قبل. وفى المقابل، أن صناعة "الملابس الجاهزة" أقرب إلى أن تكون "كثيفة العمالة"، وهو ما أشرنا إليه سابقا من خلال مقارنة أعداد العمالة ومقادير الإنتاج والقيمة المضافة بين الصناعتين.

ويتجلى تباين الكثافة النسبية لاستخدام الموارد بينهما، من مقارنة المستلزمات السلعية وتركيبها النسبى[١]. ففى سنة البحث (٢٠١٠) بلغت القيمة الإجمالية للمستلزمات السلعية ٦.٣ مليار جنيه تقريباً، منها ٥.٥ مليار جنيه للمواد الأولية الرئيسية المساعدة، موزعة الى ٣.٤ مليار جنيه للمواد الأولية ذات المنشأ المحلى، و٢.١ للمواد المستوردة. ولنا أن نستنتج أن المواد الأولية المحلية هى (القطن المحلوج) وشئ من الصوف والكتان، إنْ وجدا، وتقوم عليها صناعة الغزول المحلية بكل مشكلاتها، وأولها "مشكلة القطن" : حجماً ونوعية وسعراً. فمن حيث الحجم، يلاحظ عدم انتظام تدفق المدخلات القطنية، نظراً لانخفاض المساحة المزروعة المحصولية بثبات خلال العشريات الأخيرة، نظرا لضعف معدل العائد المالى للقطن بالنسبة للفلاحين المصريين من أشهر زارعى القطن التقليديين فى العالم منذ مائتى عام تقريبا، كأقرانهم المزارعين الهنود، وجميعهم فى الحالتين من (أبناء) المستعمرات البريطانية السابقة المزودة لمصانع يوركشير ولانكشير البريطانية (العظمى-القديمة) بالقطن لإنتاج القماش واللباس وتصديرهما للمستعمرات مرة أخرى.

ومن حيث النوعية، فقد فرضت التطورات التكنولوجية ، وخاصة فى مجال آلات النسيج، الاستخدام الموسع للقطن قصير التيلة ومتوسط التيلة، حيث الخيوط السميكة الملائمة للإنتاج النمطى المتسم بالسرعة الآلية القصوى، وانحصر استخدام القطن طويل التيلة (المصرى بامتياز) فى عدد قليل من دول العالم فى مقدمتها مصر. ونظراً لتكيف أذواق مستهلكى القماش واللباس فى

---

[١] النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعى فى منشآت القطاع الخاص ، مرجع سابق ، جدول رقم ١، ص ص ٤٢-٤٤.

أرجاء العالم ككل مع الاعتماد على الأقطان قصيرة ومتوسطة التيلة، فقد انحصرت أسواق التصدير للمنتجات النسيجية المصرية التقليدية، كما ونوعاً، ومالت أكثر إلى المفروشات و "البياضات" المنزلية، بينما اختفت الملابس القطنية من أسواق التصدير، أو كادت. وبالمثل، فإن السوق المحلية لم تعد ترحب بالغزول الرفيعة القائمة على القطن طويل التيلة، ومن ثم اتجهت المصانع إلى استيراد خيوط الغزل السميك من الأسواق التى كانت مهداً سابقاً للمنتجات النسيجية القطنية الرفيعة ، كالولايات المتحدة الأمريكية و "الاتحاد الاوربى".

وترتبط مشكلة "الحجم" و"النوعية" بقضية"السعر"، إذ أصبح من الضروري توفير "حافز اضافى" للمزارع المصرى من اجل استدامة التوجه إلى القطن، الذى تراجعت مساحاته النسبية فى إطار التركيب المحصولى، فى ضوء المستوى المنخفض نسبياً لأسعار القطن فى الأسواق الدولية، ومن ثم قامت الحكومة، وخاصة بعد التحول عن سياسة التسليم الاجبارى للمحاصيل إلى ما يسمى "تحرير السوق" إلى تحديد سعر تنافسى لمزارعى الأقطان، حال تسليمه لمصانع الغزل، بما يعوض الفارق بين السعر الدولى وتكلفة الإنتاج المحلى (شاملة هوامش الربح) . وتم تقديم دعم حكومى لمصانع الغزل، متقلباً بين عام وآخر، وخاصة مع إلغاء "صندوق موازنة أسعار القطن". وحين يتأخر تقديم الدعم الحكومى المخصص لمصانع الغزل، أو ينقطع لسبب ما، فإن المصانع تحجم عن استلام كميات القطن المورّدة إليها، أو ينخفض مستوى تشغيل الطاقة الإنتاجية الفعلي إلى مستويات منخفضة نسبياً.

وعدا عن هذه المشكلة للغزول المحلية، حجماً ونوعّية وسعراً، فإن المواد الأولية المستوردة (والبالغة قيمتها ٢.١ مليار جنيه) تتكون كما هو متوقع، من الخيوط المصنعة وخاصة التركيبية Synthetic وللاستيراد هنا مشكلاته المعْهودة، وخاصة من حيث التقلبات السعرية المتجهة تاريخيا إلى الارتفاع.

هذا ، ويلاحظ أن التوجه العالمى الثابت يقوم على التوسع النسبى فى استخدام الألياف المصنعة على حساب الألياف الطبيعية، إذ تشير التقديرات الموثوقة المتاحة إلى أن العشرية الماضية (٢٠٠٠-٢٠٠٩) شهدت أكثر من أى وقت مضى، تعمّق الظاهرة، بحيث زاد العرض العالمى من الألياف المصنعة Man-made Fibers من ٥٢.٦ مليون طن إلى ٧٠.٥ مليون طن ، بمعدل زيادة سنوى وسطى ٣.٣%، وبحيث زاد نصيب الألياف المصنعة من ٥٩% من

حجم الألياف الكلى فى السوق العالمى عام ٢٠٠٠ ، إلى ٦٣% عام ٢٠٠٩، مقابل حصة للألياف الطبيعية متراجعة من ٤١% إلى ٣٧% خلال نفس الفترة[١].

وليس السوق المصرية بدْعاً من ذلك، فهو محكوم (وسيظل كذلك لأمد زمنى قادم) بهيمنة الألياف المصنَّعة ، وان كان استخدام الألياف الطبيعية (حسب بيانات ٢٠١٠) يزيد عن استخدام تلك الألياف المصنعة بنحو الثلث.

ولذا فإنه من الضرورى القيام بمايلى : -

أ- ترشيد استخدام الألياف المستوردة المصنعة وإعادة النظر فى مصادر التوريد أو الهيكل الجغرافي للواردات، إلى جانب العمل على توسيع هامش التصنيع المحلى لآلات النسيج، وتوفير مستلزمات الصباغة والتجهيز وغيرها ، وخاصة من خلال تفعيل "البحث والتطوير" R&D بصورة شاملة.

ب- إعطاء الاهتمام اللازم لما يطلق عليه "الحملة القومية للنهوض بالصناعة النسيجية" من خلال سبعة برامج للبحث التطوير، تحت إشراف عالم الكيمياء المصرى د.على حبيش ، الرئيس الأسبق للمركز القومى للبحوث [١].

ج- إعادة النظر فى التطوير المحلى للصناعة النسيجية القائمة على القطن طويل التيلة، "القطن المصرى" Egyptian Cotton وتوسيع نصيبها السوقى محليا وخارجياً، من خلال إستراتيجية تسويقية فى الداخل والخارج، تقوم على "احتجاز سوق" Market Reservation للأقمشة والملابس القطنية الرفيعة، ذات نوعية عالية، وبأسعار متميزة لأسواق التصدير ، بما يعيد المجد لهذه الصناعة المصرية "الغاربة". ولن يتأتى ذلك إلا باستعادة حيوية "العقل الصناعى" المصرى، بتعبير المهندس المخضرم الأستاذ على نجيب، لإنقاذ صناعة ذات ميزة نسيجية وتنافسية محتملة مؤكدة، بجميع المعايير ذات المصداقية فى الأدبيات الاقتصادية .

د- معاودة العمل فى المشروع الوطنى لتصنيع الآلات والمعدات الإنتاجية، بالتطبيق على آلات النسيج. وإذا كنا رأينا آنفاً أن القطاع العام هو الأقدر على القيام بهذه المهمة، فإنه من الضروري والممكن معاً، اقامة صيغة مشاركة لتوطين هذه الصناعة، بين القطاعين العام

---

[١] Oerlikon, The Fiber year 2009/2010, A World Survey on Textile and nonwovens industry, Issue 10, May 2010, pp.5-8.

[١] تقرير ملخص بعنوان : (انطلاق الحملة القومية لزيادة تنافسية الصناعات النسيجية فى الاسواق العالمية) في : الأهرام، ٢١نوفمبر ٢٠١٢.

والخاص، وربطها بعملية "البحث والتطوير" كما سبقت الإشارة. وتلاحظ هنا شدة ضآلة صناعة الآلات والمعدات عموماً، وآلات النسيج خصوصاً، فى إطار القطاع الخاص المصرى : وبرغم أن فئة (صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة فى موضع آخر) فى القسم ٢٨ للأنشطة الصناعية، حسب "إحصاء الإنتاج الصناعى" للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء تعمل بها ١٢٣ منشأة للقطاع الخاص، وتبلغ القيمة المضافة الصافية بها ٨٦٥ مليون جنيه[٢]، إلا أنه من غير الواضح طبيعة هذه الآلات والمعدات، وهل هى ذات طابع انتاجى أم ذات طابع استهلاكى (أجهزة وسلع معمرة للاستخدام الشخصى والمنزلى) والى أى حد تقوم على "التصنيع الاساسى" وليس مجرد "التجميع" كما اشرنا من قبل؟ ولذا لا نأخذ الرقم السابق دليلاً على قيام صناعة للآلات والمعدات الإنتاجية فى إطار القطاع الخاص.

وربما نستدل على ذلك – ولو جزئيا– من أنه طبقا لما ورد في الفصل رقم(٢٨٢٦) المتضمن في القسم رقم (٢٨) من تصنيف الأنشطة الصناعية فى (إحصاء الإنتاج الصناعى)، و عنوانه (صناعة آلات إنتاج النسيج والملبوسات والجلود) لا تزيد قيمة (الإنتاج التام بسعر البيع) عن ٣.٧ مليون جنيه مصرى فقط، وهى نفس قيمة (الإنتاج الاجمالى بسعر السوق) وهى ذاتها أيضا قيمة (صافى مبيعات إنتاج تام) [٣].

٣-٣-١-٢ الإهـــلاك

بلغت قيمة مخصص الإهلاك فى قطاع المنسوجات خلال سنة البحث ٥١٩.٥ مليون جنيه مقابل ٢٥١.٧ مليون جنيه فى قطاع الملابس الجاهزة . وهو ما يعنى أن الأول ضعف الثانى، أو أن الثانى نصف الأول– فلماذا؟ يعود ذلك إلى الطبيعة التكنولوجية للصناعة. ويستدل على ذلك من أن قيمة (الأصول الثابتة آخر العام) فى صناعة المنسوجات خلال سنة البحث (٢٠١٠) بلغت ٧.٣ مليار جنيه، مقابل ٢.٩ مليار جنيه فى (الملابس الجاهزة) اى أن هذه اقل من نصف تلك [١]. فمن الطبيعى أن يتناسب مخصص استهلاك أو اندثار الأصول مع قيمتها فى جميع الأحوال. وصناعة المنسوجات كثيفة لرأس المال نسبياً بالمقارنة مع صناعة الملابس الجاهزة التى هى أكثر تكثيفاً لعنصر العمل سواء منه "العمل العادى" أو "العمل الماهر"، بل وعنصر "المعرفة" أيضاً، وخاصة فى مجال الأزياء والتصميم . وبما أن صناعة الملابس الجاهزة تمثل الموطن الأبرز للميزة المقارنة للقطاع الخاص المصرى ضمن مركب "المنسوجات–الملابس"،

---

[٢] نشرة "إحصاء الإنتاج الصناعى فى منشآت القطاع الخاص" ،مرجع سابق ،ص٩.

[٣] المرجع السابق، الجدول رقم ٢ ، صـ٩٤.

[١] نفس المرجع ، الجدول رقم ٦، ص١٨٤.

فلنـا أن نتوقـع أن الإهـلاك يوجـه لتجديـد الآلات والمعـدات الإنتاجيـة، ذات الطبيعـة "البسـيطة" تكنولوجيـا، فـى صناعة الملابـس الجـاهزة ، ولكـن التسـاؤل يثـور فـى قطـاع المنسـوجات: فهـل أن منشآت القطـاع الخـاص تقوم بـالإحلال والتجديد الدورى المنتظم للجهاز الانتاجى بما يتوافق مع موجات التحديث التكنولوجي العالمى (على جانب العرض) ومع تغير أذواق المستهلكين فى الداخل (على جانب الطلب)؟.

سؤال يتبعه العديد من علامات الاستفهام في ضوء ما سيرد عن التكوينات الرأسمالية فى صناعة النسيج لدى القطاع الخاص، وأيضا فى ضوء تراكم المخزون والرواكد من إنتاج القطاع الخاص : حيث بلغت قيمة "مخزون آخر العام" لصناعة المنسوجات فى سنة البحث ٣.٣٧ مليار جنيه تخلف الجزء الأكبر منه، من الأعوام السابقة، حيث كان "مخزون أول العام" ٣.٣٥ مليار جنيه منها ١.٣ مليار جنيه عبارة عن (إنتاج تام) – وفى صناعة الملابس الجاهزة بلغ "مخزون آخر العام" ١.٦ مليار جنيه منها ٤٥٧ مليون جنيه عبارة عن "إنتاج تام" [٢]، مما ينم عن عدم ملاءمة المنتَج من النسيج والملابس لظروف واحتياجات الأسواق المحلية والتصديرية.

ويعـزز مـن اسـتنتاجاتنا بخصـوص مـدى كفايـة مخصـص الإهـلاك لمتطلبـات الإحـلال والتجديـد، أنـه لا تـتم "اسـتثمارات جديـدة" بـالكم والكيـف المناسـبين، لتعـويض نـواقص الوضـع التكنولوجى القائم. ويمكن أن نستدل على ذلك من تتبع بند "المشروعات تحت التنفيذ" فى قطاع المنسوجات، حيث لم تتجاوز قيمتها ٥٠٠ مليون جنيه كرصيد لأخر العام خلال سنة البحث، منها ٢٠٠ مليون جنيه مقابل (أصول تكاملت ومعّدة للإنتاج خلال العام).

أما فى قطاع الملابس الجاهزة، فإن (رصيد آخر العام) بلغ ١٨٢ مليون جنيه منها ٢٠.٥ مليون جنيه فقط مقابل (أصول تكاملت ومعّدة للإنتاج خلال العام) .

وإذن يمكن القول أن التوسعات الاستثمارية من خلال (مشروعات تحت التنفيذ) لا تعوض ضعف عمليات الإحلال التكنولوجى.

---

[٢] المرجع السابق، جدول رقم ٥، ص ص ١٦٦-١٦٧.

٣-٣-٢ الإعانات والضرائب،ومكونات القيمة المضافة

٣-٣-٢-١ الإعانات والضرائب

طبقاً لبيانات النشرة الإحصائية المعتمدة كمصدراً لبيانات هنا [١]، فإن منشآت القطاع الخاص المشتغلة فى صناعة المنسوجات حصلت فى سنة البحث (٢٠١٠) على ١٠١ مليون جنيه كإعانات، لعل المقصود بها "دعم الطاقة" بينما لم يتم جباية حصيلة ضريبية تذكر (١٨.٣ مليون جنيه) .

وحصلت منشآت القطاع الخاص فى صناعة الملابس الجاهزة على إعانات (دعم) مقداره ٦٣.٣ مليون جنيه مقابل ١٤.٨ كحصيلة ضريبية. ولعل ضآلة الضريبة المحصلة تعود إلى انتشار (القطاع غير المنظم) – غير الممسك لسجلات محاسبية– وخاصة فى (الملابس الجاهزة). هذا، ونظراً لأن المنشآت المسيطرة على الصناعتين، كما سيتضح فيما بعد، هى المنشآت كبيرة الحجم بالذات، فإنه من الضروري إعادة النظر فى دعم الطاقة لهذه المنشآت، رغم أنها ليست كثيفة الاستخدام للطاقة بشكل عال بالمقارنة مع شركات الألومنيوم والحديد والإسمنت مثلا، كما أنه من الضروري إعادة النظر فى شرائح ضرائب الدخل على أرباح الشركات، بشكل تصاعدى، بحيث تدفع الشركات الأكبر ضرائب أكثر وفق معدلات ضريبية أعلي .. كما يلزم أيضا العمل على إدماج المنشآت الصغرى والصغيرة في إطار "القطاع المنظم" وبالتالى إمساك دفاتر منتظمة للحسابات المالية، وتشجيعها على تقديم إقرارات ضريبية ذات مصداقية.

٣-٣-٢-٢ تركيب القيمة المضافة الصافية

بلغ مخصص عنصر العمل من الأجور النقدية والتأمينات الاجتماعية والمزايا العينية فى صناعة النسيج للقطاع الخاص خلال سنة البحث ١.٠ مليار جنيه تقريباً، من مجمل القيمة المضافة الصافية البالغة ٢.٦ مليار جنيه – أى بأقل من الثلث ، أما فى صناعة الملابس الجاهزة فإن عنصر العمل قد حصل على ١.٣ مليار جنيه تقريباً من باطن القيمة المضافة الصافية البالغة ٢.٦ مليار جنيه والمتساوية مع مثيلتها فى (المنسوجات) وهى ما يعنى هنا أن حصة العمل تبلغ ٢/١ القيمة المضافة الصافية، دليلاً على مستوى مرتفع نسبياً لأجور المشتغلين شريحة (العمل الماهر) من تلك الصناعة.

أما حصة الإيجار الفعلى فإنها متواضعة فى الحالتين، إذ بلغت ٤٤.٥ مليون جنيه للمنسوجات ، و٤٢.٥ مليوناً للملابس الجاهزة . بيد أن (الفوائد المصرفية المستحقة) أو عنصر (الفوائد)– اختصاراً – فإنها شهدت مفارقة واضحة، إذ وصل مبلغها فى (المنسوجات) ٢٢٨.٢

---

[١] المرجع نفسه، جدول رقم ٣، صـ١٠٨-١٠٩.

مليون جنيه خلال سنة البحث، بينما لم تزد عن ٣٠.٢ مليون جنيه فى (الملابس الجاهزة). ويشير ذلك إلى أن القطاع الخاص فى صناعة المنسوجات يعتمد على "التمويل المصرفى" فى سدّ شطر مؤشر من احتياجاته المالية، بينما يعتمد قطاع الملابس الجاهزة الخاص على "التمويل الذاتى" الى حد أكبر، وعلى مصادر تمويل مأمونة أخرى.

ولعل ذلك يشير إلى أهمية النظر فى تقديم قروض بأسعار فائدة تفاضلية مناسبة للمنشآت الخاصة النسيجية، الصغيرة والمتوسطة بالذات، لمساعدتها على تحقيق أهدافها الإنتاجية المحددة، ضمن استراتيجية شاملة لتعزيز الميزة التنافسية للمنسوجات والملابس الجاهزة.

٣-٤ تشريح القطاع الخاص فى صناعتى الغزل والنسيج، والملابس الجاهزة، وفقاً للحجم :-

وهنا ستتم مقارنة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والكبيرة والكبرى من حيث[*] :-

- قيمة الإنتاج [**].
- الإعانات والضرائب ومكونات القيمة المضافة.
- التكوينات الرأسمالية.

٣-٤-١ المقارنة بين الصناعتين من حيث قيمة الإنتاج الاجمالى بسعر السوق (١)

١- صناعة المنسوجات

أسهمت المنشآت الصغرى (أقل من ١٠ عمال) بنحو ٥.٦ مليون جنيه من قيمة "الإنتاج الاجمالى" بسعر السوق خلال السنة محل الدراسة (٢٠١٠)، أما المنشآت الصغيرة (من ١٠ إلى أقل من ٢٥ عاملاً) فإنها قدمت إنتاجا بقيمة ٣١٠.٢ مليون جنيه.

---

[*] لغرض هذه الدراسة ، سوف نقسم المشروعات حسب الحجم، اعتمادا على أعداد المشتغلين، إلى أربع مجموعات : المنشآت الصغرى وهى التى تشغل أقل من ١٠ عمال، والمنشآت الصغيرة التى تشغل من ١٠ إلى أقل من ٢٥ عاملاً ، والمنشآت المتوسطة تشمل فئتين: فئة من ٢٥ إلى أقل من ٥٠ عاملا، وفئة من ٥٠ إلى أقل من ١٠٠ عاملاً ، أما المنشأة الكبيرة فهى التى تشغل من ١٠٠ إلى أقل من ٥٠٠ عاملاً ، والمنشآت الكبرى هى التى تشغل ٥٠٠ عاملاً فأكثر.

[**] حسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعى) وكما ورد ذكره سابقاً:

- قيمة الإنتاج التام بسعر البيع = صافى مبيعات إنتاج تام بسعر البيع + التحويلات (تحويلات من الإنتاج لجهات أخرى) + التالف أو الفاقد من الإنتاج بسعر البيع ± تغير مخزون إنتاج تام بسعر البيع.
- قيمة الإنتاج الاجمالى بسعر السوق = قيمة الإنتاج التام بسعر البيع ± تغير مخزون إنتاج غير تام + إيرادات تشغيل للغير + إيرادات أخرى.

[١] المرجع السابق، جدول رقم ٩، ص ص ٢٣٢-٢٣٣.

وفى المقابل، فإن المنشآت المتوسطة(من ٢٥ إلى أقل من٥٠، ومن ٥٠ إلى أقل من ١٠٠) ساهمت بقيمة إنتاج إجمالي بسعر السوق يبلغ نحو مليار جنيه، أكثر من ثلثيه (٧١١ مليون جنيه) يخص فئة المنشآت المشغّلة من ٥٠ إلى أقل من ١٠٠ عاملاً.

وأسهمت المنشآت الكبيرة (من ١٠٠ إلى اقل من ٥٠٠ عاملاً) بإنتاج بلغت قيمته ٢.١٦ مليار جنيه. وأخيراً فإن المنشآت الكبرى (٥٠٠ عاملاً فأكثر) أسهمت بما قيمته ٦.٤٠ مليار جنيه.

وهكذا تتدرج قيم الإنتاج تصاعدياً، مع التدرج التصاعدى لحجم المنشآت الخاصة فى صناعة المنسوجات، ومن بين القيمة الإجمالية للإنتاج (٩.٨ مليار جنيه) فإن الثلثين تقريبا(٦.٤ مليار جنيه) يأتى من المنشآت الكبرى، بينما تسهم المنشآت الكبرى والكبيرة معاً بمبلغ ٨.٥ مليار جنيه تقريباً، أى بحصة ٨٦% من الاجمالى، وهو " نصيب الأسد" بوضوح.

٢- صناعة الملابس الجاهزة : -

بلغت جملة قيمة الإنتاج بسعر السوق ٦.٨ مليار جنيه، و قدمت مجموعة المنشآت الكبرى (٥٠٠ مشتغلاً فأكثر) ما قيمته ٥ مليار تقريباً، بنسبة ٧٣.٥%، وهى أعلى من النسبة المناظرة فى حالة المنسوجات والتى كانت تساوى نحو ٦٧%. ولكن المنشآت الكبرى فى الحالتين هى (سيدة الموقف) أى صاحبة النصيب المسيطر من الإنتاج الاجمالى، أو هى "المنتج المسيطر" باختصار Dominant Producer : ويملك المنتج المسيطر قدره على تحديد اتجاهات الأسواق، وخاصة من حيث ما يسمى صنع الأسعار Price making بينما أن المنشآت الأقل حجماً "تأخذ" الأسعار كمعطيات Price– taker، أى أنها بمثابة المتلقّى للمعلمات السعرية recipient .

ولا يتوقف الأمر هنا على النصيب من الأسواق، واتجاهات الأسعار، ولكن على التصميمات أيضاً، حيث تفيد تشكيل أذواق المستهلكين من خلال الأزياء وعالم "الموضة"، حيث تبدو تلك المقولة الشهيرة فى الفكر الاقتصادى الكلاسيكى (مقولة "سيادة المستهلك" Consumer Sovereignty) مقولة "بالية" بفعل تغير سمة اقتصادات السوق تغيراً نوعياً، من كونها اقتصاديات ذات طابع تنافسي نسبى، إلى اقتصادات ذات طابع احتكارى، إلا قليلاً[١].

---

[١] أنظر : بول أ. باران و بول م. سويزى، رأس المال الاحتكارى، بحث فى النظام الاقتصادى والاجتماعى الامريكى، ترجمة حسين فهمى مصطفى، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة،١٩٧١، ص ص ١١-٨٥.

وتتأكد السمة "الاحتكارية" لسوق إنتاج الملابس الجاهزة الخاصة المصرية –احتكار القلة بالتحديد oligopoly– إذا أضفنا الشركات الكبيرة التى قدمت خلال سنة البحث١.٢ مليار جنيه بنسبة ١٧.٦ لتكون الحصة الإجمالية للشركات الكبرى والكبيرة أكثر من ٩٠% وهى أعلى إلى حد ما من النسبة المناظرة فى المنسوجات (٨٦%).

وكما لاحظنا فى حالة المنسوجات، فإن صناعة الملابس الجاهزة يسودها الطابع "التدرجى" أو (الهيراركى) حيث تتربع المنشآت الكبرى والكبيرة على القمة "نصيب الأسدَ"، بينما تقبع المنشآت الصغرى فى القاع البعيد بمبلغ ٣.١ مليون جنيه من اجمالى الإنتاج الذى زاد عن ٦.٨ مليار جنيه كما رأينا، بحصة نسبية يمكن تجاهلها، مقابل ١٢٠.٥ مليون جنيه للمنشآت الصغيرة بنسبة ٠.٠١٧ تقريباً، وقدمت المنشآت المتوسطة–بفئتيْها–٤٧٦ مليون جنيه بنسبة ٠.٠٠٧ .

٣-٤-٢ المقارنة بين الصناعتين من حيث الإعانات والضرائب ومكونات القيمة المضافة[٢]:-

١- الإعانات والضرائب

فى صناعة المنسوجات، بلغت قيمة "الإعانات" الحكومية المقدمة لشركات القطاع الخاص خلال سنة البحث، نحو ١٠١ مليون جنيه (لعلها تذهب إلى "دعم الطاقة" إلى حد كبير)، وقد استأثرت الشركات الكبرى من الدعم بمبلغ ٨٩.٢ مليون جنيه (بنسبة ٨٩% تقريباً)، مقابل حوالي ١٠.٠ مليون للشركات الكبيرة (بأقل من ١٠%)، بينما حصلت المشروعات متوسطة الحجم (بفئتيْها) على نحو ١.٨ مليون جنيه، بأقل من ٢%. ولم تتوفر بيانات عن دعم قد تكون استفادت به المشروعات الصغرى والصغيرة .

أما من حيث الضرائب، فقد بلغت جملة الضرائب والرسوم المحصلة من شركات القطاع الخاص للمنسوجات فى ٢٠١٠ نحو ١٨.٣ مليون جنيه، وأسهمت الشركات الكبرى بمبلغ ٦.٦ مليون جنيه (بحوالي الثلث من الاجمالى) ، والشركات الكبرى ٨.٠ مليون جنيه (حوالى ٤٣%) لتقدم المجموعة المركبة للشركات الكبرى والكبيرة معا حوالى ٨٠% من الحصيلة الضريبية وإن كانت القيمة المطلقة ضئيلة (١٤.٦مليون جنيه) مقابل ٩٩ مليون جنيه تقريباً كدعم لهذه المجموعة المركبة خلال سنة الدراسة .. وتبلغ نسبة الضريبة إلى الدعم لهذه المجموعة

---

[٢] نشرة "إحصاء الإنتاج الصناعى فى منشآت القطاع الخاص"، مرجع سابق، الجدول رقم ١٠، ص ص ٢٤٩-٢٥٠.

١٤.٧%. فكأنها تأخذ الكثير ولا تعطى إلا القليل ، أما المشروعات الصغرى والصغيرة (وربما المتوسطة أيضاً) فهى (كالأيتام على موائد).

هذا فى القطاع الفرعى للمنسوجات ... أما فى القطاع الفرعى للملابس الجاهزة فقد بلغت جملة الإعانات ٦٣.٣ مليون جنيه (وهو رقم اقل من الرقم المناظر فى صناعة المنسوجات، لأن صناعة الملابس الجاهزة أقل استهلاكاً للطاقة)، واستأثرت الشركات الكبرى – كالعادة..!- بالشطر الأعظم من المبلغ الكلى للدعم (٥٧ مليون جنيه، بنسبة ٩٠%) واستفادت الشركات الكبيرة بمبلغ ٤.٦ مليون جنيه (بنسبة ٧%) بينما بلغ الدعم المقدم للشركات الصغيرة ٧١٤ ألف جنيه، والشركات المتوسطة ٩٨١ ألف جنيه، ولم تتوفر بيانات عما يمكن أن تكون قد استفادت به المشروعات الصغرى من إعانات.

وأما عن الضرائب والرسوم السلعية، فلم تزد القيمة المحصلة خلال سنة البحث عن ١٤.٨ مليون جنيه، وأسهمت الشركات الكبرى بمبلغ ٨.٨ مليون جنيه، والمنشآت الكبيرة بـ٣.٩ مليون جنيه باجمالى لهذه المجموعة المركبة ١٢.٧ مليون جنيه، لتكون نسبة الضريبة إلى الدعم الموجه إلى "مركب" المنشآت الكبرى والكبيرة ٢٠.٦%. .. وكل ذلك يستدعى إعادة نظر جذرية فى هياكل الدعم وضريبة دخل الشركات، بحيث تراعى خفض أو إلغاء الدعم غير الضرورى، وتحفظ مبدأ التصاعد الضريبى كما أشرنا أنفاً.

٢- مكونات القيمة المضافة :-

فى صناعة المنسوجات، بلغت القيمة المضافة الصافية لشركات القطاع الخاص النسيجية خلال ٢٠١٠ نحو ٣.٦ مليون جنيه. وكانت الشركات الكبرى بمثابة (الجواد الرابح) حيث استأثرت بمبلغ ١.٧ مليار جنيه (٦٥.٠% من الاجمالى) وتليها، بفارق واسع، الشركات الكبيرة التى قدمت ٥٣٣.٨ مليون جنيه (٢٠.٥%) ليكون إسهام المركب المزدوج على القمة حوالى ٨٥% من القيمة المضافة الصافية لصناعة المنسوجات الخاصة.

وقدمت الشركات ذات الحجم المتوسط حوالى ٢٥٤ مليون جنيه، بنسبة ٩%، بينما قدمت الشركات الصغيرة ٨٠.٢ مليون جنيه بنسبة ٣% ، أما المشروعات الصغرى فقد اقتصرت مساهمتها على ٤٥٨ ألف جنيه أى اقل من نصف مليون جنيه .

ويدعونا هذا إلى أهمية وضرورة دعم المشروعات الصغرى والصغيرة كمحرك رئيسى لتعزيز التشغيل وخفض معدلات البطالة وخاصة بين الفئات الشابة، لتكون قوة دافعة رئيسية للإنتاج فى صناعة الملابس الجاهزة بالذات، ذات كثافة العمل النسبية العالية، للذكور والإناث،

خاصة الإناث، وبصفة اخص ذوات الحاجة الاجتماعية والعائلية منهنّ. ويتم ذلك من خلال العمل على دعم القدرات التكنولوجية والمالية والفنية والإدارية والتسويقية للشباب الراغب فى إقامة المشروعات، وللعائلات والأسر التى تعمل أفرادها بأجر أو بدون أجر، فى مشروعات فردية أو عائلية، مرتبطة بشركات كبيرة وكبرى، لتزويدها بالقطع والمكونات والتصميمات والكماليات وغيرها.. ويلزم تكوين شبكات للشركات الصغرى والصغيرة تتناسب مع الطبيعة العنقودية لصناعة الملابس الجاهزة التى هى من الصناعات التى تشتد فيها علاقة الترابط بين المنتجين والموردين و المورّدين الفرعيين ، من خلال أعمال "التعاقد من الباطن" Subcontractingو"التعهيد" Outsourcingعبر بناء مراكز الإنتاج قرب مواقع التسويق[1].

أما من حيث مكونات القيمة المضافة، فيلاحظ بالنسبة لصناعة المنسوجات فى القطاع الخاص أن عائد عنصر العمل (الأجور النقدية والتأمينات الاجتماعية والمزايا العينية للعاملين) قد بلغ مليار جنيه تقريباً، بنسبة ٣٨.٤ % من مجموع القيمة المضافة الصافية، هذا بينما وجدنا آنفا فى مجال صناعة المنسوجات بشركات القطاع الخاص، أن عنصر العمل استحوذ على ما يساوى مجمل القيمة المضافة الصافية بنسبة ١:١ . ونظراً لأنه من المتوقع أن متوسط الأجور بين القطاعيين العام والخاص لا يتفاوت تفاوتاً جوهرياً يبرر المفارقة المذكورة، فلعل التشغيل الزائد Over –employment المحمّلة به شركات القطاع العام لأسباب تاريخية، باعتباره القطاع الذى حُمّل أعباءً لا طاقة له بها، لتكون النتيجة خسارة مالية متواصلة، بلا ذنب من القطاع العام فى حد ذاته، ولا جديرة إلا لكونه طوع بنان البيروقراطية الوزارية العليا، التى تتخذ القرار علويا، نيابة عن الوحدات القرارية الحقيقية على المستويات اللامركزية طبقاً للمبدأ المالى–الاقتصادى–الاجتماعى المعتمد فى تقييم أداء المشروعات، كما ينبغى له أن يكون.

---

[1] انظر :

١– د. محمد عبد الشفيع عيسى، المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها إحدى آليات خفض الفقر، بحث مقدم إلى ندوة (المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للتشغيل والحد من البطالة فى الدول العربية)، منظمة العمل العربية ، تونس ،٢٦–٢٠٠٧/١١/٢٨. ، والبحث منشور فى : بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد رقم (٥٠) ، ربيع ٢٠١٠ ، السنة السابعة عشرة ، ص ص ٩٩–١٢٠ .

٢– د. محمد عبد الشفيع عيسى، الصناعات الصغيرة والتطور التكنولوجي، إطلاله على التجربة المصرية ، بحث مقدم لندوة (دور الصناعات الصغيرة فى التنمية) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة، ١٨–٢١ ديسمبر ١٩٨٨.

٣– د. محمد عبد الشفيع عيسى، العولمة والتكنولوجيا ، سلسلة كتاب الأهرام الاقتصادى ، رقم ١٧٠ ، مؤسسة الأهرام، القاهرة ٢٠٠٢.

ولكن الفوائد المستحقة على قروض القطاع الخاص النسيجي تعتبر مرتفعه نسبياً (٢٢٨.٢ مليون جنيه بنسبة ٨% تقريباً من القيمة المضافة الصافية) تستحق الكتلة العظمى منها على الشركات الكبرى (٢١٤ مليون جنيه) .

أما عن الإيجارات الفعلية فالعبء هيّن نسبياً (٤٤.٥ مليون جنيه بنسبة ٠.٠١٧) وتدفع معظمها الشركات الكبرى أيضاً (٣٩.١ مليون جنيه بنسبة ٨٨% من الإيجارات الإجمالية الفعلية لشركات القطاع الخاص النسيجية). وربما يعود هذا إلى ما سبق التنويه عنه بخصوص إقامة المشروعات الإنتاجية على الاراضى المملوكة قبل المساحات المؤجّرة ، هذا عن المنسوجات. أما عن "الملابس الجاهزة" فإن القيمة المضافة الصافية كانت مساوية تقريباً لتلك القيمة فى المنسوجات، بمبلغ مقدر خلال سنة البحث بحوالى ٢.٦ مليار جنيه. وقد استأثرت الشركات الكبرى للملابس بقيمة ١.٨ مليار جنيه بنسبة ٦٩% عن الاجمالى، تليها الشركات الكبيرة (٤٩٠.٣ مليون جنيه بنسبة ١٨.٨%) لتكون المساهمة الإجمالية للمركب الثنائى "الذهبى" للمشروعات الكبرى والكبيرة – ٨٨% تقريباً. وعلى الطرف القصىّ الآخر، لم تزد القيمة المضافة الصافية المتولدة فى المشروعات الصغرى عن ٢.٣ مليون جنيه، وفى المشروعات الصغيرة ٣٧.١ مليون جنيه، وفى المشروعات المتوسطة– بفئتيْها – ٢٦٣.٣ مليون جنيه تقريباً منها ١٩٦ مليون جنيه للفئة الفرعية (من ٢٥ إلى اقل من ٥٠ مشتغلاً) مما يستدعى تفسيراً لتفوقها على فئة (٥٠ –أقل من ١٠٠ مشتغلاً) والتى قدمت قيمة مضافة صافية بمبلغ ٦٧.٣ مليون جنيه.

وعن مكونات القيمة المضافة الصافية فقد أخذت (الأجور النقدية والتأمينات الاجتماعية والمزايا العينية) ١.٢ مليار جنيه تقريباً بنسبة ٤٦% (هى نسبة أعلى قليلاً من مثيلتها فى صناعة المنسوجات والتى بلغت ٣٨.٤% كما رأينا، ربما نظراً لارتفاع متوسط الأجور للعمالة الماهرة والفنية فى صناعة الملابس الجاهزة.

وبلغت قيمة الفوائد المصرفية المستحقة ٣٠.٢ مليون جنيه، منها ٢٧.٦ مليون جنيه للشركات الكبرى وحدها (بنسبة ٩١%) مما يؤكد مقدرة رجال الأعمال الكبار على النفاذ أو "الوصول" إلى مصادر التمويل المصرفية، إما لتشّعب علاقات النفع المتبادل بين البيروقراطية العليا فى ذلك الوقت (٢٠١٠) أو لارتفاع درجة (الثقة) في أصحاب الأعمال الكبيرة وتوفر موارد قابلة للرهن كضمان (مثل الأراضي المملوكة) أو لتقديم قروض بلا ضمانات حقيقية، وربما بلا ضمانات أحيانا..! .

أما المشروعات الصغرى فلم تحصل على ائتمان مصرفى أصلاً، فيما يبدو، علماً بأنه لا تتوفر بيانات بالخصوص، مقابل ١٢٢ ألف جنيه كفوائد مستحقه على المشروعات الصغيرة اجمالاً ، و٣٦ ألف جنيه على المشروعات المتوسطة (من فئة ٢٥ إلى أقل من ٥٠ مشتغلاً) بينما لا تتوفر بيانات عن فئة (٥٠-أقل من ١٠٠ مشتغلاً) والتى رأينا آنفاً أنها لم تقدم قيمة مضافة صافية تتوازن مع القيمة المتولدة فى الفئة السابقة.

.. ويؤكد ذلك أهمية توفر مصادر الإمداد المالى الآمن للمشروعات الصغرى الصغيرة والمتوسطة، خارج القنوات المصرفية التقليدية، من خلال ابتكار أدوات تمويلية مصرفية جديدة، وتجديد أساليب الإقراض من "الصندوق الاجتماعى للتنمية" والجمعيات الأهلية.

وأخيراً أخذت الإيجارات الفعلية ٤٢.٥ مليون جنيه، منها ٣٤.١ مليون جنيه مستحقة على الشركات "الكبرى" ذات الحوْل والطّوْل.

٣-٤-٣ مقارنة التكوينات الرأسمالية بين المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والكبيرة [*] :-

لنبدأ بأوضاع التكوين الرأسمالى فى صناعة المنسوجات خلال سنة البحث (٢٠١٠)[١]، فنجد أن المشروعات الصغرى (أقل من ١٠ عمال) تعانى من رقم سالب لاجمالى التكوينات الرأسمالية (-٩٥ألف جنيه) وهو ناجم عن ذات الرقم الصافي التغير فى المخزون والمقدر بـ(-٩٥ ألف جنيه)، فى حين لا تتوفر بيانات عما قد يكون قد تم من أصناف رأسمالية خلال العام أو المباع والمدمر من الأصول الثابتة.

وباعتبار أن (صافى التكوينات الرأسمالية) = اجمالى التكوينات الرأسمالية-إهلاك الأصول الثابتة، ولما كان إهلاك الأصول الثابتة يقدر بـ ٢٧٧ ألف جنيه، فإن صافى التكوينات الرأسمالية فى المشروعات الصغرى خلال العام محل الدراسة يمثل رقماً سالباً بقيمة (-٣٣٦ألف جنيه).

---

[*] نكرر الإشارة إلى التعريفات المنهجية ذات الصلة المستخدمة لدى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى إعداده للنشرات الإحصائية:

- إجمالى التكوينات الرأسمالية =الإضافات الرأسمالية خلال العام – المباع والمدمر من الأصول الثابتة ± صافى التغير فى المخزون.
- صافى التكوينات الرأسمالية = اجمالى التكوينات الرأسمالية – إهلاك الأصول الثابتة.

[١] المرجع السابق ، جدول رقم ١٢، ص ٢٧٥.

ومن المعلوم أن بند "التكوينات الرأسمالية "حسب المنهجية المستخدمة هنا" (سواءً الإجمالى أو الصافي) هو بمثابة "تدفق" خلال الفترة الزمنية المقدرة بنسبة flow بينما بند "الأصول الثابتة آخر العام" يمثل قيمة الأصل asset المقدر فى لحظة زمنية بعينها- وفى حين قدر (صافى التكوينات الرأسمالية) لدى المشروعات الصغرى بمبلغ (-٣٦٦ ألف جنيه) فإن الأصول الثابتة قدرت بمبلغ ٦.٤ مليون جنيه تقريباً، وبالمقارنة بين البندين فإن قيمة الأصول الثابتة معرضة للتآكل عبر الزمن، وليس للزيادة والتعميق بالإحلال والتجديد، كما يفترض .

أما عن المشروعات الصغيرة (من ١٠ إلى اقل من ٢٥ مشتغلاً) فإنه قد حدثت "إضافات رأسمالية" خلال سنة البحث، مقدرة بمبلغ ٦٠٠ ألف جنيه ويلاحظ أن الشطر الأكبر منها مستورد من الخارج (٥٢٣ ألف جنيه بنسبة ٨٧%) مقابل ٧٧ ألف جنيه للمنتج المحلى بنسبة ١٢.٨% . وبرغم الإضافات الرأسمالية فإنه نظراً " لارتفاع " قيمة صافى التغير فى المخزون "(بالسالب)، حيث بلغت (٦٤٨ ألف جنيه) بالإضافة إلى ما تم بيعه أو تدميره من الأصول الثابتة خلال العام بمبلغ ١٥ ألف جنيه فإن (اجمالى التكوينات الرأسمالية) سجل قيمة سالبة بمقدراها (-٦٣ألف جنيه) . وسجل (صافى التكوينات الرأسمالية) قيمة سالبة بمقدار (-٩.٦٦٦) مليون جنيه نظراً لبلوغ الإهلاك قيمة ٩.٦٠٣ مليون جنيه، فى حين بلغت قيمة (الأصول الثابتة آخر العام) ١٧٩.٥ مليون جنيه. ويعنى ذلك أن فئة (المشروعات الصغيرة) تملك أصول ثابتة معتبرة، ولكنها لا تحافظ عليها بالإحلال والتجديد.

هذا، ويلاحظ أنه كلما كبر حجم المشروع فى صناعة المنسوجات كلما تحسنت أوضاع التكوين الرأسمالى لديه، ولذلك وجدنا أن المشروعات المتوسطة(فى فئتها الأولى : من ٢٥ إلى أقل من ٥٠ مشتغلاً) سجلت ١.٥ مليون جنيه تقريبا، ولكن معظمها - للأسف - مستورد من الخارج، كما رأينا فى حالة المشروعات الصغيرة، حيث بلغت قيمة المستورد لهذه الفئة ١.١ مليون جنيه (بنسبة ٧٣%) ، أما الفئة الثانية (من ٥٠ إلى اقل من ١٠٠ مشتغلاً) فأنها حققت إضافات رأسمالية خلال سنة البحث بمبلغ ٥.٣ مليون جنيه، مع قيمة مرتفعة نسبياً للمكون المحلى (٣.٢ مليون جنيه بنسبة ٦٠.٣%). ولكن (صافى التكوينات الرأسمالية) فى الفئة الثانية سجل قيمة سالبة بمقدار ٣٥.٣ مليون جنيه ، بسبب زيادة قيمة (صافى التغير فى المخزون) بالسالب (١٣.٢ مليون جنيه) وكذا بسبب ارتفاع قيمة الإهلاك (٢٧.٢ مليون جنيه) وهو الذى يعود بدوره إلى ارتفاع قيمة الأصول الثابتة (٣٥١.٥ مليون جنيه).

وتصدق نفس الملاحظة الخاصة بتحسن حالة التكوين الرأسمالى كلما كبر حجم المشروع، إذا نظرنا إلى المشروعات الكبيرة (من ١٠٠ إلى اقل من ٥٠٠ مشتغلاً) حيث بلغت الإضافات الرأسمالية خلال العام ١٨٦.٦ مليون جنيه، ولكن أغلبها مستورد (للأسف ..أيضاً! بالنظر إلى عدم توفر صناعة محلية للآلات والمعدات الإنتاجية ، كما أشرنا أنفاً) إذا بلغت قيمة المستورد ١٠١.٠ مليون جنيه، بنسبة ٥٤.٣% من الاجمالى.

وبلغ صافى التكوينات الرأسمالى ١٠٤.٧ مليون جنيه وهى قيمة معقولة نسبياً، بالنظر إلى اعتدال حالة المخزون والإهلاكات، مع قيمة معتبرة للأصول الثابتة آخر العام مقدرة بمبلغ ١.٥ مليار جنيه تقريباً.

وتتأكد نفس الحقيقة–العلاقة الطردية الموجبة بين أحجام المنشآت وتحسن حالة التكوين الرأسمالى–من استعراض الحلقة الأخيرة، وهى المنشآت الكبرى (٥٠٠ مشتغلاً فأكثر). فقد بلغت قيمة الإضافات الرأسمالية خلال العام ٣٠٠ مليون جنيه تقريباً، وبلغت النظر أن أغلبيتها الساحقة ذات منشأ محلى (٢٩٨.٤ مليون جنيه) وهى ظاهرة تحتاج إلى تفسير حقا.

ولكن المنشآت الكبرى تواجهنا بحقيقة ملفتة وهى تسجيل قيمة سالبة لبند (صافى التكوينات الرأسمالية)مقدرها ١٣٤ مليون جنيه، نظراً لارتفاع قيمة الإهلاك(٣٤٩.٤ مليون جنيه) والذى تفوق على (اجمالى التكوينات الرأسمالية) المقدر بنحو ٢١٥.٤ مليون جنيه (حيث يساوى "صافى التكوينات الرأسمالية" الفارق بين القيمتين الأخيرتين).

وتعتبر قيمة الإهلاك على هذا النحو مرتفعة نسبيا، بالنظر إلى ارتفاع قيمة (الأصول الثابتة آخر العام) حيث قدرت بمبلغ ٥٠٨.٠ مليون جنيه، وتبدو قيمة الإهلاك متناسبة مع قيمة الأصول الثابتة، وخاصة لشيوع ظاهرة (تقادم الآلات والمعدات) فى صناعة النسيج بشركات القطاع الخاص، مما قد لا يترك مكاناً لائقاً لتجديد الآلات والمعدات الانتاجية كما ينبغى.

والخلاصة هنا ، أن المنشآت الكبرى أفضل حالاً (من حيث التكوين الرأسمالى) من المنشآت الكبيرة، وهذه أفضل من المشروعات ذات الحجم المتوسط، لتكون هذه أفضل حالاً من المشروعات الصغيرة، وتظل "المشروعات الصغرى" قابعة فى عمق "الوضع البائس" أسفل الهرم التدرجى العتيد.

كل هذا عن صناعة المنسوجات ،
فماذا عن صناعة الملابس الجاهزة للقطاع الخاص..؟

هذا ما نتناوله فيما يلى [1] :-

نلاحظ ابتداءً أن "المشروعات الصغرى" تظل وضعها "البائس" فى صناعة الملابس الجاهزة أيضا، حيث لا تتوفر بيانات عما قد يكون تم من إضافات رأسمالية خلال سنة البحث (٢٠١٠)، ولولا أن حالة المخزون جيدة، إذ بلغ (صافى التغير فى المخزون) قيمة موجبة مقدارها ١٣٥ مليون جنيه لكان "إحجام التكوينات الرأسمالية" قد بلغ قيمة الصفر، إذْ اعتبر مساويا للتغير الموجب فى المخزون (١٣٥ مليون جنيه) ، وربما يرجع تحسن حالة المخزون إلى إنتاج المنشآت الصغرى لملابس متناسبة مع أذواق المستهلكين، بأسلوب "الإنتاج حسب الطلب" مما يقلل (الرواكد) المتخلفة من سنوات سابقة.

وفى المشروعات الصغرى للملابس الجاهزة ، لا تكون ثمة أصول ثابتة كبيرة الحجم ومرتفعة القيمة، بحكم طبيعتها التكنولوجية والتقنية، فلم تزد قيمة الأصول الثابتة عن ١.٦ مليون جنيه، ولم يزد الإهلاك عن ٩٨ ألف جنيه.

أما فى المشروعات الصغيرة للملابس الجاهزة فقد وجدت قيمة متواضعة للإضافات الرأسمالية (٢٢٧ ألف جنيه) وكان صافى التغير فى المخزون موجباً بقيمة ٤.٦ مليون جنيه، ولذلك جاءت قيمة "اجمالى التكوينات الرأسمالية" موجبة أيضاً (٤.٩ مليون جنيه تقريباً). ولكن معظم "التكوينات الرأسمالية" استغرقته الإهلاكات البالغة حوالي ٣.٣ مليون جنيه فكان "صافى التكوينات الرأسمالية" قريباً من ١.٥ مليون جنيه، وهو مبلغ ضئيل نسبياً بيد أن مخصص الإهلاك السنوى يعتبر متناسباً على كل حال مع "الأصول الثابتة" المقدرة بنحو ٥٦ مليون جنيه فى آخر العام. ولكن يبقى التساؤل قائماً حول" صافى التكوينات الرأسمالية" وضآلته النسبية.

وبالانتقال إلى المشروعات متوسطة الحجم- بفئتيْها- فإن الإضافات الرأسمالية بلغت حوالى ٤ مليون جنيه، أى نحو ١٦ ضعفاً للإضافات الرأسمالية فى المشروعات الصغيرة. وكان " صافى التغير فى المخزون موجباً" ، وكذلك كان "اجمالى التكوينات الرأسمالية"، مع إهلاك معتدل القيمة، ليبلغ "صافى التكوينات الرأسمالية" لفئتيْ المشروعات المتوسطة ١٤٩.٨ مليون جنيه، ولكن مع أصول ثابتة لا تزيد قيمتها عن حوالي ١٦٨ مليون جنيه. ويفسر اعتدال مخصص الإهلاك بتواضع قيمة الأصول الثابتة. ولعل هذا التواضع يشير إلى أن "مركز" التكوين الرأسمالي الثابت يصبح خارج المشروعات المتوسطة والصغيرة والصغرى جميعاً، وربما فى المشروعات الكبيرة أيضا، ليكمن فى المشروعات الكبرى بالذات، كما سنرى. ولذا وجدنا أن الإضافات الرأسمالية

---

[1] نفس المرجع ، جدول رقم ١٢، ص ٢٨٦.

قفزت من ٤ مليون جنيه للمشروعات المتوسطة إلى ١١.٨ مليون جنيه، منها حوالي ١٠٠٠ مليون جنيه ذات منشأ محلى.

وكان "اجمالى التكوينات الرأسمالية" متواضعاً (٨.٤ مليون جنيه) بفعل القيمة المرتفعة للمباع والمدمّر من الأصول الثابتة (١.٩ مليون جنيه)، ولصافى التغير فى المخزون، وبالسالب، (-١.٤مليون جنيه). ولكن الإهلاك مرتفع (٤٠.٤ مليون جنيه) ليبلغ نحو خمسة أضعاف قيمة التكوين الرأسمالي الاجمالى، فى اختلال هيكلى واضح، ربما لسبب زيادة قيمة الأصول الثابتة آخر العام بشكل واضح (٦٤٦.٢ مليون جنيه) ليخرج "صافى التكوينات الرأسمالية" بالسالب (-٣٢ مليون جنيه). وهكذا يلتهم الإهلاك التكوينات الرأسمالية خمس مرات، فكيف تتوفر الموارد للإحلال والتجديد والتوسعات الاستثمارية؟

فكأن المشروعات الموسومة بالكبيرة تظل تعانى بدورها من شحّ الموارد المخصصة للتكوين الرأسمالى الصافي، فما الحال لدى المشروعات الكبرى (٥٠٠ مشتغلاً فأكثر)؟

لقد حققت المشروعات الكبرى خلال سنة البحث (٢٠١٠) إضافات رأسمالية مقدرة بمبلغ ١١٢.٥ مليون جنيه، أى أكثر من تسعة أضعاف مثيلتها لدى "المشروعات الكبيرة"، ومعظمها ذو منشأة محلى (١٠٤.٦ مليون جنيه بنسبة ٩٣% تقريباً من الاجمالى). وقد بلغت قيمة (المباع والمدمّر من الأصول الثابتة)٢٤.٤ مليون جنيه خلال العام، وارتفع صافى التغير فى المخزون بوضوح، بقيمة موجبة، بلغت ٢٢٨.٣ مليون جنيه ليرتفع اجمالى التكوينات الرأسمالية بوضوح أيضا، إلى ٣١٦.٤ مليون جنيه . ولما كانت (الأصول الثابتة آخر العام) قد بلغت ٢ مليار جنيه، فإن مخصص الإهلاك أخذ يلاحقها بمبلغ ١٩٦.٦ مليون جنيه، ليكون "صافى التكوينات الرأسمالية" ١١٩.٧ مليون جنيه- وجميع هذه القيم متناسبة تناسباً معقولاً، مما يؤكد التوقع بأن مركز التكوين الرأسمالى لصناعة الملابس الجاهزة فى مصر يكمن فى المنشآت الكبرى بالذات، بحكم قدرة طبقة "رجال الأعمال الكبار" على الوصول إلى مصادر التمويل المأمونة والإمداد بالتكنولوجيا، بالإضافة إلى القدرات التنظيمية الإدارية، ومهارات العمل اللازمة، بينما يظل أصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، شباباً وغير شباب، مجردين "من رأس المال" اللازم للعملية الإنتاجية، سواء من رأس المال المالي، أو "الاجتماعى" أو "المعرفى" [١].

---

(١) د. محمد عبد الشفيع عيسى، الفقر والفقراء فى الوطن العربى ، أوراق عربية (رقم ٣٥) ، شئون اقتصادية، رقم(٩) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سبتمبر ٢٠١٢ .

ويكون من أهم الواجبات على صانع القرار التنموى والتخطيطي الإمداد برأس المال للمجردين من رأس المال، وتلك هى نقطة البداية الحقيقية لمواجهة الفقر ثم استئصاله من المجتمع العربى استئصالاً.

ولنا فى النهاية ملاحظتان أساسيتان حول هذا الموضوع :-

١- إن المشروعات الصغرى والصغيرة- والى حد ما المشروعات المتوسطة- تعانى بشدة من عدم القدرة المالية والتنظيمية والتكنولوجية اللازمة لتوسيع وتعميق التكوين الرأسمالى ، من حيث :

أ- تعويض "الاندثار" التكنولوجي (الإهلاك) مع الحفاظ على نفس المستوى التكنولوجي والتقني، أى الحفاظ على نفس الآلات والمعدات لتقضى عمرها التكنولوجي أو دورة حياتها المقدرة Life cycle.

ب- القيام بما يلزم من العملية المزدوجة للإحلال والتجديد، أى إحلال التكنولوجيا والآلات القائمة بأخرى جديدة، مع الحفاظ على نفس المستوى من الطاقة الإنتاجية.

ج- التوسعات الاستثمارية التى تستهدف زيادة مستوى الطاقة الإنتاجية المتاحة وإيصالها إلى حدود الطاقة القصوى، وبالتالى زيادة مستوى الإنتاج والإنتاجية والكفاءة الاقتصادية.

ولذا يتطلب النهوض بالمشروعات الصغرى والصغيرة، والمتوسطة أيضا، فى صناعة المنسوجات وفي غيرها، تمكين هذه المشروعات من تملك القدرات المالية التنظيمية والتكنولوجية اللازمة للتكوين الرأسمالى، وخاصة بالنظر إلى أن هذا النوع من المشروعات أكثر تكثيفا لاستخدام العمالة، بخلاف المشروعات الكبرى والكبيرة التى هى بطبيعتها أكثر ميلاً لتكثيف استخدام رأس المال. ومن ثم يعتبر دعم المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة مدخلاً أكيدا لتوليد فرص العمل للشباب بصفة خاصة، وزيادة فرص كسب الدخول، ومن ثم تحسين مستويات المعيشة للأسر القائمة والجديدة وللمعيلين والمعيلات لهذه الأسر فى بلد كثيف السكان كجمهورية مصر العربية.

٢- إن ارتفاع قيمة ونسبة المكون المحلى للإضافات الرأسمالية فى حالة المشروعات الكبيرة والكبرى يمكن تفسيره بزيادة نصيب "المبانى والتشييدات" من التكوين الرأسمالى للمشروعات المذكورة، وهي تمثل ما يمكن أن يسمى "العنصر الساكن" أو "الاستاتيكى" فى رأسمال المشروعات ، بينما تعتبر الآلات والمعدات هى "العنصر الحركى" أو "الديناميكى. ويعتبر العنصر الاستثمارى الساكن من أهم السلع غير الداخلة في التجارة عابرة الحدود non tradable goods أى أنها محلية التوطن بطبيعتها . وقد يعدّ ذلك أمرا مقبولا فى المراحل الأولى من

عمر المشروعات الإنتاجية، بينما يلزم رفع نصيب "المكون الحركى" من الاستثمار مع قرب انتهاء فترة الاجتناء –أو"فترة التفريخ"– للمشروعات الإنتاجية.

ويدعونا هذا إلى إعادة التأكيد مرة أخرى على أهمية بناء صناعة وطنية حقيقية للآلات والمعدات الإنتاجية، من أجل تلبية الاحتياجات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد المصري.

أهم نتائج الفصل الثالث :-

أولا : تكتسب صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة أهمية نسبية مرتفعة فى مجال توليد الناتج المحلى الاجمالى والعمالة الكلية وفى مجال الصادرات المصنعة، كما أنها حافظت على مركزها المتقدم نسبياً فى مجال تحقيق " التشابك القطاعى " ممثلاً فى ارتفاع قيمة مؤشر التشابك الخلفي والأمامي مع القطاعات الأخرى، برغم تعرضها لنوع من التدهور في الفترة السابقة على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وذلك لأسباب دولية ومحلية متعددة.

ثانيا : فى مجال المقارنة بين القطاعيين العام والخاص، فإن القطاع الخاص يهيمن على كل من صناعة الغزل والنسيج، والملابس الجاهزة ، إذ تتفوق مساهمته النسبية على مساهمة القطاع العام بجميع المعايير.

ثالثا : يعانى القطاع العام من مشكلات متراكمة أبرزها اختلال الهياكل التمويلية، وارتفاع مستويات الطاقة العاطلة، وضعف التكوين الرأسمالى.

رابعا : إن صناعة الملابس الجاهزة تقود أنشطة القطاع المركب (الغزل والنسيج، والملابس الجاهزة) بمعايير تقييم الأداء الاقتصادى المختلفة.

خامسا : إن المنشآت الكبرى والكبيرة فى مجال المنسوجات والملابس الجاهزة، هى التى تقود الصناعة بجميع المعايير، رغم أنها تحصل على الشطر الأكبر من الدعم، وتقدم حصيلة ضريبية محددة نسبياً.

سادسا : إن المنشآت الصغرى والصغيرة تعانى من وضع "بائس" فى كافة المجالات التنظيمية والإدارية والتسويقية والتكنولوجية.

أهم توصيات الفصل الثالث :-

أولا : ضرورة إعطاء اهتمام على أعلى مستوى، من جانب القيادة السياسية والأجهزة المعنية بوضع

الاستراتيجيات ورسم السياسات وإعداد الخطط التنموية، لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، لتستعيد هذه الصناعة وضعها المفترض باعتبارها صناعة ذات ميزة نسبية وتنافسية قوية – ظاهرة وكامنة معاً. ولما كانت الأوضاع المتدهورة لهذه الصناعة تلخص الحالة الاقتصادية والاجتماعية لمصر بشكل عام قبل ثورة ٢٥ يناير، فإن ذلك يتطلب جعلها فى بؤرة الاهتمام التنموى والصناعى خلال المرحلة المقبلة.

ثانيا : إطلاق مشروع قومى لتصنيع الآلات والمعدات الإنتاجية، وفى القلب منه مشروع لتصنيع الآلات والماكينات والمعدات المخصصة لإنتاج الغزول المحلية والخيوط النسيجية

ثالثا : النظر فى إمكان تصنيع خيوط القطن طويل التيلة محلياً لإنتاج منتجات نسيجية ونهائية ذات نوعية عالية، لما لها من طلب عال نسبياً فى الأسواق الدولية.

رابعا : إيلاء مزيد من الاهتمام بمحصول القطن والغزول المحلية، ومصانع الغزل، لحمايتها من منافسة الغزول المستوردة ذات السمك الكثيف.

خامسا : العمل على حل مشكلات الصناعة محل البحث، فى القطاع العام، مالياً وتسويقياً وتكنولوجيا، بأسلوب الإدارة العلمية والاقتصادية السليمة، لكى تقف هذه الصناعة على قدميها تدريجياً.

سادسا : رفع مستوى القدرات التكنولوجية والتسويقية والمالية والتنظيمية والإدارية للمشروعات الصغرى والصغيرة، نظراً لدورها الرئيسي في استيعاب العمالة وخفض معدلات الفقر.

سابعا : إيلاء الاهتمام اللازم بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي R&D إنفاقا وتكوينا بشريا، وبيئةً تشريعية ومؤسسية، وخاصة من خلال "المركز القومي للبحوث"، للنهوض بالصناعة ورفع تنافسيتها على الصعيد المحلي والعالمي.

الفصل الرابع

تطوير رأس المال البشري
في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

الفصل الرابع
تطوير رأس المال البشري في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

مقدمة : -

تشهد معظم الدول النامية منذ عدة سنوات تحولا جذرياً من اقتصاد مركزي موجه، حيث تدير الدولة كافة الموارد والإيرادات وفقاً لخطة مركزية تضعها الحكومة للتحول نحو نظام اقتصاد مفتوح تسود فيه آليات السوق الحر من عرض وطلب ويكون القطاع الخاص والمجتمع المدني في هذا النظام فاعلين رئيسيين إلى جانب دور الدولة الذي تغير أيضاً من كونه الفاعل الرئيسي ليقتصر بالدرجة الاولى على الاشراف والتنظيم والمراقبة والمتابعة. هذا وتعد عمليات الخصخصة من أهم سمات هذا التحول الاقتصادي. وقد تأثرت كافة الصناعات والقطاعات الاقتصادية بعمليات الخصخصة، إلا أن قطاع الصناعات النسجية يعتبر من أكثر القطاعات تأثراً بعمليات الخصخصة.

هذا ويعد قطاع الصناعات النسجية أحد أهم القطاعات الصناعية في العديد من الدول النامية حيث يلعب دور المحرك الرئيسي لعجلة النمو وذلك للاستفادة من قدرته الواسعة على استيعاب العمالة ذلك بالإضافة الى اسهاماته في اجمالي القيمة المضافة. فنجد أن نصيب صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي في العديد من الدول النامية يتراوح بين ١٥% إلى ٣٠%، كما تتراوح نسبة استيعاب العمالة بين ٢٠% إلى ٤٠%[١] ، هذا ومن الجدير بالذكر أن مصر لا تختلف عن مثيلاتها من الدول النامية حيث تحتل صناعة النسيج في الاقتصاد المصري أهمية كبرى، وتعتبر من أهم الصناعات المصرية نظرا لبعدها التاريخي والاقتصادي.

ونجد أن برنامج الاصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة الذي بدأ تطبيقه في مصر منذ عام ١٩٩٠ لم يكن ذو أثر ايجابي على قطاع الصناعات النسجية حيث ازدادت التوترات بشكل كبير

---

[١] جودة عبد الخالق وآخرون ، الصناعة والتصنيع فى مصر ، الواقع و المستقبل فى عام ٢٠٢٠ ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ / ، ص ٣٥١ .

مع بدأ تطبيق عملية الخصخصة وتفاقمت مع صدور قانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ الذي يعزز مبادئ الخصخصة [١].

ومن الجدير بالذكر أن هذه الاضطرابات كانت على عكس المتوقع، حيث هدف تطبيق برنامج الخصخصة وما أعقبه من إصدار قانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ في هذا الوقت بالتحديد إلى حل العديد من المشكلات والتوترات التي سادت قطاع الصناعات النسجية والمرتبطة بتنفيذ سياسات الخصخصة والتي من أوضحها تصاعد حجم وعدد الإضرابات والاحتجاجات العمالية.

ونظراً لأن العنصر البشري يعد أحد أهم العناصر الحاكمة في صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة لكونها من الصناعات الرئيسية كثيفة العمالة، فإن هذا الفصل من البحث يهدف إلى:-

أ) تحليل الوضع الراهن للعمالة في هذا القطاع.

ب) رصد أهم التحديات التي تحول دون بناء رأس مال بشري قوي يدعم القطاع ويمكن أن يؤدي إلى تحقيق تطور حقيقي .

ج) محاولة لصياغة واقتراح بعض السياسات والحلول لتطوير رأس المال البشري التي قد تساعد في تطوير قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في جمهورية مصر العربية.

وفي ضوء ذلك، يتكون هذا الفصل من أربعة أجزاء. يتناول الجزء الأول الاهمية التاريخية والاقتصادية والاجتماعية لقطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر، ويتناول الجزء الثاني تطور رأس المال البشري في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، ويعكس الجزء الثالث أهم تحديات بناء رأس المال البشري في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، أما الجزء الرابع فيعرض محاولة لتحديد الركائز الأساسية لاستراتيجية قد تساعد في بناء رأس المال البشري في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر.

---

[١] د. هبة صالح مغيب، التطورات الحديثة في تنظيم علاقات العمل مع دراسة تطبيقية على دور وزارة القوى العاملة والهجرة والمنظمات الممثلة للعمال وأصحاب الأعمال بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٣٩.

٤-١ الأهمية التاريخية والاقتصادية والاجتماعية لقطاع الغزل والنسيـــج والملابس الجاهــزة :-

يعود تاريخ قطاع الصناعات النسجية إلى عصر الفراعنة، إلا إنه يمكن القول أن البداية الرسمية لهذا القطاع ترجع إلى عام ١٩٢٧ حيث بداية إنشاء صناعة وطنية بمصر. ومنذ ذلك التاريخ، شهدت صناعة النسيج في مصر مراحل ومعدلات نمو ملحوظة حيث تحولت مصر عام ١٩٤٩ من كونها دولة مستوردة لتصبح دولة مصدرة لكافة منتجات الصناعات النسجية. هذا وتعد فترة الأربعينيات فترة هامة في تاريخ الصناعات النسجية في مصر حيث شهد القطاع درجة عالية من التركز ببلوغ إجمالي حجم العمالة في الشركات الصناعية ٣١٦.١٤٤ عامل – وفقا لإحصاء عام ١٩٤٥ – من بينهم ١١٧.٢٧٢ عامل في صناعة النسيج بنسبة ٣٧% من إجمالي العمالة المصرية في قطاع الصناعة. كما بلغ إجمالي عدد المصانع ٢٢.٢٢٠ مصنعا منها ٩.٤٢٥ مصنعا في مجال الغزل والنسيج بما يقرب من ٤٢% من إجمالي عدد المصانع، من بينهم ٤٥ شركة تصنف شركة كبيرة الحجم حيث تستخدم أكثر من ٥٠٠ عامل [١].

وبالانتقال لوضع الصناعات النسجية في مصر في العصر الحالي، فمن الملاحظ زيادة أهمية صناعة النسيج بصورة كبيرة حيث شهدت خلال النصف الأخير من القرن العشرين متغيرات عدة بسبب تغير الاتجاهات السياسية والاقتصادية للدولة. ففي فترة الستينات والسبعينات – أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ وبدأ مرحلة الاشتراكية – اتسع حجم القطاع العام العامل في الصناعات النسجية نتيجة لسياسة التأميم التي اتبعتها الدولة آنذاك، حيث حظيت الشركات العاملة في قطاع النسيج بكامل الاهتمام والعناية من جانب الدولة من حيث التوسع وإعادة التأهيل والإحلال والتجديد وما إلى ذلك من سبل التطوير الصناعي (برنامج تطوير الصناعة تحقيقاً للاكتفاء الذاتي). هذا وقد أعطت الدولة في هذه المرجلة اهتماماً كبيراً لقضية بناء رأس المال البشري في هذا القطاع من خلال تعزيز دور النقابات العمالية، تحسين شروط العمل، زيادة الاجور، ووضع برامج تدريب لرفع كفاءة العاملين بالقطاع.

---

[١] د.وفاء مصيلحي، صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر في ظل العولمة: التحديات والمشكلات والتوجهات الاستراتيجية لتحسين القدرات، سلسلة مذكرات خارجية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، عدد رقم ١٦٣٧، ٢٠٠٨م، ص ٢.

٤-٢ تطور رأس المال البشري في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة :-

يعد رأس المال البشري من أهم القضايا التي تهتم بها الدول باختلاف أنظمتها ومستويات التنمية المحققة لديها فأصبح العنصر البشري لا يعامل كأحد عناصر الإنتاج ومحددات الإنتاجية فقط، بل كعنصر حاكم في جميع مكونات التنمية وبصفة خاصة في تحقيق النهضة الصناعية لما له من أثر كبير للمتغيرات المتلاحقة الناتجة عن التطورات التقنية التي تنتج وتستخدم بواسطة العنصر البشري. وهناك عدد من التعريفات التي تناول رأس المال البشري، ومن أهمها التعريفات التالية [١] : -

١- تعريف " فانسترلين (Vanstraelen) " والذي عرف رأس المال البشري بأنه "حاصل جمع الخبرات المعرفية (Knowledge Experience) مع إنتاجية الفرد مضافا اليهما الابتكار الفردي والذكاء الشعوري"،

٢- تعريف الاقتصادي البير (Alber) الذي عرف رأس المال البشري بأنه "المعرفة والمهارات والقدرات والطاقات الممتلكة من قبل الأفراد "،

٣- تعريف العنزي، وقد عرفه بانه " جميع الموارد البشرية ذات الامكانات المتميزة على شغل الوظائف، ولديها القدرة الابداعية والابتكارية والتفوقية، وتشتمل هذه على معرفة العاملين المتطورة وخبرتهم المتراكمة في التجارب الحياتية والعملية، ومهاراتهم التقنية والفنية".

هذه التعريفات الثلاث تمكننا من استخلاص العناصر المشتركة التي تعد الأساس في بناء رأس المال البشري وهي: القدرة على الابداع، القدرة على الابتكار، المهارات والقدرات المختلفة إلى جانب تراكم المعرفة والخبرات.

هذا وقد أظهرت التقديرات الخاصة بقياس درجة مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا أنها منخفضة للغاية، كما أنها قد تصل إلى قيم سالبة أحياناً في بقية الأقاليم بالعالم. وترجع الدراسات ذلك الى عدة أسباب أهمها التشوهات الاقتصادية في أسواق العمل، عدم الربط بين الإنتاجية وعملية التوظيف، ذلك بالإضافة الى سوء مخرجات عملية التعليم [٢].

---

(١) عماد الدين أحمد مصباح، رأس المال البشري في سوريا: قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الاقتصاد السوري: رؤية شبابية، ٢٠٠٥، ص ٤-٧
تاريخ الولوج للموقع : ١٢/١/ ٢٠١٣ http://www.mafhoum.com/syr/articles_young/mosabeh.pdf

(٢) د. أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، (المعهد العربي للتخطيط، الكويت)، ٢٠٠٢، ص٢.

٤-٢-١ ملامح تطور رأس المال البشري في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة :-

تعد الصناعات النسجية في السنوات الأخيرة أكبر القطاعات الصناعية بعد الصناعات الغذائية من حيث حجم الانتاج (مصر بنسبة ٢٦.٤% من الإنتاج الصناعي)، ويتكون قطاع الصناعات النسجية في مصر من ٣٣ شركة قطاع أعمال عام (موزعة على ثلاث شركات قابضة)، ١١١٤٩ منشأة تعمل في مجال صناعة الغزل والنسيج بالإضافة الى ٥٨٥٢١ منشأة تعمل في مجال انتاج الملابس الجاهزة، ذلك بالإضافة إلى عدد كبير جداً من المصانع أو الورش التي تعمل في القطاع غير الرسمي والذي يصعب حصرها بشكل دقيق كونها متفرقة وصغيرة الحجم حيث يقل عدد العمالة فيها عن ٢٥ عاملا [١].

بدأً من عام ٢٠٠٦ ، شهد القطاع انخفاض في المشاركة في الانتاج التام في القطاع الخاص حيث انخفض من ٦% عام ٢٠٠٤ ليصل إلى ٤.٢٢% عام ٢٠١٠ . وقد يرجع ذلك لعدة اسباب من أهمها الانخفاض المستمر في عدد الشركات العاملة في قطاع الصناعات النسجية حيث انخفضت من ١٢٤٤ عام ٢٠٠٤ إلى ٩٩٧ شركة عام ٢٠١٠ (جدول ٤-٣)، ذلك بالإضافة إلى موجة الاضرابات التي شهدها القطاع في هذه السنوات.

جدول (٤-١)

عدد المشاركين في الاحتجاجات العمالية في قطاع الصناعات النسجية في الفترة من عام ٢٠٠٤-٢٠٠٨

السنة	الإضرابات	التجمعات	الاعتصامات	المظاهرات	المجموع
٢٠٠٤	٦٣٧	١٦٤٦٥	٣٠٣٠١٦	١٣٨٨	٣٢١٥٠٦
٢٠٠٥	١١٤٥٠	١٥٦٩٢	١٨٣٤	٨٠٠	٢٩٧٧٦
٢٠٠٦	٥٣٥٥	٢٢٨٩	١٢١٠٨	٤٠٤	٢٠١٥٦
٢٠٠٧	٩٣١٧٨	١٨٥٤٥	٣٤٣٤٠	١٢٦٢٠	١٥٨٦٨٣
٢٠٠٨	٢٩٣٤١	٨٠٨٢٥	٤٤٣٤٨	٤٢٣٩	١٥٨٧٥٣
المجمـــوع	١٣٩٩٦١	١٣٣٨١٦	٣٩٥٦٤٦	١٩٤٥١	٦٨٨٨٧٤

المصدر: مركز الأرض: لحقوق الإنسان، سلسلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، العدد ٣٤ (يوليو ٢٠٠٤)، والعدد ٣٥ (فبراير ٢٠٠٧)، العدد٥٦ (يوليو ٢٠٠٧)، العدد ٥٨ (فبراير ٢٠٠٨)، والعدد ٦٥ (مارس ٢٠٠٩)
http:www.lchr-eg.org

[١] أحمد الكواز : السياسات الاقتصادية ورأس المال البشرى ، مرجع سبق ذكره .

هذا ومن الجدير بالذكر انه وبالرغم من تفاقم الاحتجاجات العمالية في قطاع الصناعات النسجية، إلا أنه لم يتم ابرام اي اتفاقية جماعية واحدة خلال الفترة ٢٠٠٣- ٢٠٠٦ كمحاولة لحل المشكلة موضوع الخلاف [١]. وفي عام ٢٠٠٨، تم ابرام احدى الاتفاقيات كمحاولة لفض احد الاعتصامات العمالية الكبيرة التي قام بها عمال شركة تراست للصناعات النسجية بالسويس، إلا أن صاحب الشركة تراست لم يلتزم بتنفيذ بنود الاتفاقية والتي تم توقيعها في حضور وزارة القوي العاملة والهجرة، والمحافظ، ورئيس الاتحاد العام لعمال مصر.

جدول (٤-٢)

نسبة إنتاج صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات من اجمالي قيمة الانتاج التام في القطاع الخاص (بسعر السوق)

السنة	النسبة المئوية
2004	6
2006	4.75
2008	4.07
2010	4.22

المصدر: الكتاب الإحصائى، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، جمهورية مصر العربية، السنوات ٢٠٠٤-٢٠١٠

كما تمثل أهم مصادر العملة الصعبة حيث بلغت ٧% من الصادرات المصرية الغير بترولية عام ٢٠١١، كما يعمل بالقطاع حوالي ٣٠% من إجمالي رأس المال البشري المصري[٢].

هذا يؤكد على ضرورة أن يهتم المسئولين بالقطاع ببناء رأس مال بشري قوي حيث يتجه جزء من انتاج هذا القطاع إلى التصدير بحيث يعكس توافر قاعدة بحثية قوية تسهم في تطوير صناعة النسيج وكذا توافر خبرات بشرية عالية ومتميزة. إلا أن القطاع يعاني من العديد من المشاكل والتحديات والتي سيتم عرضها بالتفصيل في المبحث التالي.

٤-٢-٢ تأثير تكلفة عنصر العمل على القيمة المضافة في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة : -

[١] موقع منظمة القوى العاملة والهجرة www.manpower.gov.eg Access date: 22/11/2009

[٢] صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، مركز تحديث الصناعة.

http://www.imc-egypt.org/ar/sectextiles.asp تاريخ الولوج إلى الموقع: ٢٠١٣/٢/٣

إن تكلفة عنصر العمل في قطاع الصناعات النسجية إنما يعد أحد أهم التحديات التي تواجه هذه الصناعة والتي قد تؤثر على الميزة التنافسية لمصر. وبتحليل تطور تكلفة عنصر العمل في السنوات الأخيرة كما هو موضح بالجدول رقم (٤-٣)، نلاحظ التالي:-

أدى ارتفاع تكلفة عنصر العمل في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة الى زيادة نسبة الأجور إلى إجمالي القيمة المضافة في الصناعات التحويلية بما يقارب الضعف تقريباً حيث ارتفعت النسبة من ٢١% عام ٢٠٠٤ الى ٤٤% عام ٢٠١٠.

كما ارتفعت نسبة الاجور من اجمالي مستلزمات الانتاج من ١٤% عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٢٠% عام ٢٠١٠. (جدول ٤-٣)

١. **متوسط الأجور في قطاع الصناعات النسجية في ازدياد مستمر كما هو موضح بالجدول رقم (٤-٣) حيث ارتفع متوسط أجر العامل من ٦٠٠٠ آلاف جنيه مصري في السنة خلال عام ٢٠٠٤ (بما يقارب ٥٠٠ جنيه في الشهر) ليصبح ١٣٠٠٠ الف جنيه مصري في السنة – بما يقارب ١١٠٠ جنيه في الشهر عام ٢٠١٠.**

٢. **بالرغم من تناقص عدد الشركات العاملة في مجال الصناعات النسجية من ١٢٤٤ شركة عام ٢٠٠٤ إلى ٩٩٧ شركة عام ٢٠١٠ إلا أن عدد العاملين بهذه الشركات زاد بنسبة تقرب من ٥%.**

٣. **كما نلاحظ زيادة قيمة الاجور النقدية والتأمينات الاجتماعية والمزايا العينية بنسبة ٣٣.٥% في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٠.**

ج ٤ بالعرض

٤-٢-٣ تطور مشاركة المرأة في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة : -

مع مطلع القرن الواحد والعشرين، شهدت صناعة النسيج والملابس الجاهزة في مصر مرحلة جديدة من الانتعاش، إلا أن سمات العمالة فيها أصبحت مختلفة عن ذي قبل حيث تركزت الصناعة في القطاع الخاص، كما أصبحت صناعة نسائية تتمركز في القطاع غير الرسمي حيث ما يقرب من ٩٠% من العمالة بها من النساء صغار السن من النساء اللاتي لا يتعد عمرهن ٢٥ سنة ممن يفتقدن تراث العمل النقابي وأهميته. أدى ذلك إلى استغلال الشركات لهن حيث تم تخفيض أجورهن بدرجة كبيرة بما يحقق لهذه الشركات تراكم إيجابي يسمح لها بالتوسع في ظل غياب تام للنقابات العمالية [(١)].

فيما يخص وضع مشاركة المرأة في قطاع الصناعات النسجية الرسمي، كما هو مبين في الجدول رقم (٤-٥)، فإن النسبة الغالبة من الاداريين والفنيين والاخصائيين وأيضاً الاداريون والكتبة ينتمون لفئة الذكور، بالرغم من وجود تحسن طفيف عبر السنوات الاخيرة حيث زادت نسبة عمل المرأة في المناصب الادارية أو المتخصصة من ٣٠% (٩% مديرين وأخصائيون وفنيون، ٢١% إداريون وكتبة) عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٣٣% عام ٢٠٠٦، ثم ٤٢% عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠ .

هذا ويعكس جدول رقم (٤-٦) ان مشاركة المرأة العاملة في قطاع الصناعات النسجية إنما يتركز في العمالة الفنية من ملاحظون ومشرفون وعمال تشغيل وخدمات فنية حيث تراوحت النسبة من ٩٢% عام ٢٠٠٤ و ٩٠% عام ٢٠١٠ .

وفيما يخص مشاركة المرأة في قطاع الصناعات النسجية كصاحب عمل سواء بأجر أو بدون أجر، كما هو مبين في جدول رقم (٤/٤)، نجد أن مشاركة المرأة منخفضة جداً حيث لم تتعد ١٠% في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ بينما ارتفعت بشكل ملحوظ عام ٢٠٠٨م حيث بلغت مشاركة المرأة كصاحب عمل ١٦% من إجمالي أصحاب الأعمال إلا أن هذه النسبة لم تستمر طويلاً حيث عاودت النسبة للانخفاض بشكل ملحوظ في السنوات اللاحقة.

[(١)] محمود عباس، النقابات العمالية المصرية: رؤية ثورية، (مركز الدراسات الاشتراكية، كراسات اشتراكية)، ١٩٩٦م، ص ٣١.

جدول رقم (٤ - ٤)
نسبة مشاركة المرأة كصاحب عمل في الفترة ٢٠٠٤- ٢٠١٠

السنة	ذكور	%	اناث	%	جملة
2004	1674	93	127	7	1801
2006	1405	91	134	9	1539
2008	1567	84	301	16	1868
2010	1210	92	112	8	1322

المصدر: الكتاب الاحصائي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، القاهرة، جمهورية مصر العربية، السنوات ٢٠٠٤ – ٢٠١٠.

الجدول ٥ بالعرض

ج٦ بالعرض

٤-٣ تحديات بناء رأس مال بشري قوي في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة :-

إن قطاع الصناعات النسجية بالرغم من أهميته الاقتصادية الكبرى خاصة بالنسبة إلى تنمية رأس المال البشري على مستوى الدولة والقدرة الكبيرة على خلق فرص العمل، إلا أنه يعاني العديد من التحديات التي تمثل عائقاً كبيراً أمام بناء راس مال بشري قوي. وتتمثل أهم هذه التحديات في تحديات إدارية، وأخرى مالية واقتصادية، وتحديات تشريعية ونقابية، ذلك بالإضافة الى التحديات الثقافية. وفيما يلي عرض لكل من هذه التحديات.

٤-٣-١ التحديات الادارية التي تعوق بناء رأس المال البشري في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة : -

إن الاستفادة القصوى من عنصر العمل أو رأس المال البشري في أي منشأة يتوقف بدرجة كبيرة على قدرة إدارة هذه المنشأة في التوظيف الأمثل وتطوير ما تملكه من رأس مال بشري وهذا ما يعد أحد التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الصناعات النسجية نتيجة لما يلي:

١- عدم الاهتمام بالتدريب المالي والإداري والتخصصي والفني بما يحسن من الأداء[١].

٢- عدم اكتراث الادارة بالتوافق مع متطلبات الأيزو من أجل رفع كفاءة وأداء كافة المستويات العاملة بالصناعة وهو ما يعكس غياب الرؤية في كيفية انعكاس ذلك على الانتاجية ورفع كفاءة رأس المال البشري بشكل عام.

٣- عدم وجود منظمات توفر قاعدة توظيف تضم بيانات عن شباب الخريجين تمكن صاحب العمل من الوصول إلى احتياجاته من العمالة بشكل يسير، وبالتالي يحصل صاحب العمل على كفاءات غير ملائمة لمستوى المهارة المطلوب في العمل.

٤- الافتقار إلى القدرات الابتكارية المطلوبة في المراحل المختلفة من الإنتاج والتشغيل والتسويق بما يمكن من تعظيم القدرة التنافسية للشركات المصرية، آخذين في الاعتبار أن الابتكار يعد أحد العناصر الرئيسية لرأس المال البشري.

٥- وكذا ضعف الاهتمام بالبحوث والتطوير (R&D) المرتبطة بمجالات تطوير أساليب وسبل تحسين المنتج وغيرها بما يحول دون بناء راس مال بشري مصري متطور ومواكب لأحدث نماذج وأساليب الانتاج.

---

[١] د.هبة صالح مغيب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٢-٢٤٣.

٦- انخفاض إنتاجية العامل المصري في منشآت القطاع العام بالقياس إلى إنتاجية العامل في منشآت القطاع الخاص والاستثماري، وهو ما يمكن إرجاعه إلى فرق أسلوب ومستوى الادارة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٧- غياب سبل دعم تطوير المنشآت العاملة في القطاع غير الرسمي والتي تمثل نسبة كبيرة من منشآت قطاع الصناعات النسجية حيث يعكس تحليل نتائج عمل برنامج تحديث الصناعة تركيز البرنامج على الشركات الصغيرة الحجم والتي تتمتع بما يقارب ٧٥% من الخدمات المقدمة في حين تلقى الشركات متوسطة الحجم ٧% من إجمالي الخدمات المقدمة، بينما تلقى الشركات كبيرة الحجم ١٨% من إجمالي الخدمات، إلا أنه من الجدير بالذكر ان الورش والمصانع الصغيرة التي تعد القطاع الغير رسمي والتي تمثل جزء كبير من صناعة النسيج غير مدرجة أو غير مستفيدة من خدمات برنامج تحديث الصناعة بأي شكل من الأشكال.

٨- وفقاً لبيانات برنامج تحديث الصناعة [١] ، لوحظ أن ٣٤% من الخدمات المقدمة تتعلق برفع الجودة، ٢٨% مساعدات فنية، ٢١% تدريب على التصدير، ١٦% من الخدمات ترتبط بتكنولوجيا المعلومات و١% دعم للقدرات التصديرية للشركة من خلال المعارض المحلية والخارجية، إلا أن تدريب العمالة لم يكن ضمن أولويات برنامج تحديث الصناعة والذي يعد أحد السبل الرئيسية لتقديم الدعم الفني للصناعة في مصر.

٤-٣-٢ التحديات المالية والاقتصادية التي تعوق بناء رأس المال البشري في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة : -

إن العولمة وما تتضمنه من تحرير للتجارة واستيراد وتصدير ومنافسة عالمية تجعل من تكلفة عنصر العمل وإنتاجية العامل عنصر مؤثر في قدرات الدول التصديرية والتنافسية. وفيما يلي عرض لأهم التحديات التي تواجه القطاع :-

١- ارتفاع تكلفة عنصر العمل في قطاع الصناعات النسجية في مصر يعد أحد أصعب التحديات التي تواجه هذه الصناعة وقد تؤثر على الميزة التنافسية لمصر عند المقارنة ببعض الدول الأخرى المصدرة للمنتجات النسجية حيث انخفاض إنتاجيته العامل المصري تؤدي إلى ارتفاع تكلفة عنصر العمل مقارنة بالدول الأخرى.

---

[١] صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، مركز تحديث الصناعة. تاريخ الولوج الى الموقع: ٢٠١٣/٢/٣
http://www.imc-egypt.org/ar/sectextiles.asp

٢- هناك تفاوت كبير بين تكلفة عنصر الأجور في القيمة الإجمالية للإنتاج في منشآت القطاع العام حيث تصل إلى ما يقرب من ٣٠% مقابل ٨,٥% في منشآت القطاع الخاص[١].

٣- هناك انخفاض واضح في نسبة القيمة المضافة في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة إلى إجمالي القيمة المضافة في الصناعات التحويلية عبر السنوات الماضية.

٤- إن الزيادة في متوسط الأجر لم يقابلها زيادة في متوسط إنتاجية العامل المصري بما يعكس زيادة في التكلفة دون جدوى اقتصادية [٢].

عدم قدرة قطاع الغزل والنسيج على استيعاب العمالة الجديدة [٣]، حيث أدت خصخصة مؤسسات القطاع العام خلال الفترة من ١٩٩٨م إلى ٢٠٠٦م، إلى انخفاض معدل التوظيف في القطاع العام من ٣٩% إلى ٣٠% من مجموع الوظائف. كما ارتفعت نسبة التوظيف في القطاع غير الرسمي خلال نفس الفترة من ٥٣% إلى ٦٠%.

٥- كما ارتفع معدل التوظيف في القطاع الخاص الرسمي بشكل بسيط من ٨% إلى ١٠% من إجمالي الوظائف في الدولة بما يعكس عدم قدرة القطاع الخاص الرسمي على خلق وظائف كافية لتحل محل وظائف القطاع العام التي تم إلغاؤها نتيجة للخصخصة[٤].

٦- عكست إحدى الدراسات[٥] التى هدفت الى تحديد أهم التحديات التي تواجه أصحاب الاعمال في قطاع الصناعات النسجية، والتي خلصت إلى أن نقص العمالة الماهرة يعد أحد أصعب المعوقات التي تواجه صناعة الغزل النسيج والتي أوضحها أصحاب الاعمال فيما يلي: -

أ. نقص الخبرات الفنية المؤهلة بما يكفي حاجة الشركات،

ب. عدم قدرة العمالة على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة،

ج. عدم استقرار العمالة والتنقل من شركة لأخرى،

---

[١] السوق المصرية للغزول ، (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، عدد ١٩٥)، ٢٠٠٦م، ص ١١٠- ١١١.

[٢] د. جودة عبد الخالق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦٢- ٣٦٧.

[٣] Justice for All, The Struggle for Workers' Rights in Egypt, (Solidarity Center, Washington DC, USA), 2010, p 116.

[٤] أماني محمد & مريم فاروق، تقييم تأثير بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة الكويز على صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة،(المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، العدد الثاني)، ٢٠١٠، ص ٢٢٤- ٢٢٥.

[٥] د. هبة صالح مغيب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٠- ٢٥٠.

د. ارتفاع معدل دوران العمالة في القطاع بما يصل إلى ١٨% شهريا،

هـ. ارتفاع معدل التغيب بصورة كبيرة تصل إلى ٢٠% مما يؤثر على مستوى الجودة وقدرة الشركة الوفاء بالتزاماتها التعاقدية.

٧- كما أوضحت الدراسة السابق ذكرها [١]، أنه نتيجة لضعف مستوى رأس المال البشري المصري، يضطر أصحاب الأعمال إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية والتي بلغت نسبتها في هذا القطاع ١٣% من إجمالي العمالة بما يزيد عن النسبة المقررة بالقانون وهي ١٠%، إلا أن الحكومة المصرية سمحت باستثناء هذه القاعدة اعترافاً منها بمشكلة نقص العمالة الماهرة المصرية، إلا أن الاعتماد على العمالة الأجنبية يزيد من تكلفة عنصر العمل بشكل يجعل التكلفة الإجمالية للمنتج النهائي غير تنافسية.

٤-٣-٣ التحديات التشريعية والنقابية التي تعوق بناء رأس المال البشري قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة : -

يعد عمال الصناعات النسجية من أصحاب الأدوار الرئيسية في نشأة وتطور النظام النقابي في مصر منذ بداياته وحتى الآن حيث بدأت في نضالها لتطوير وتحسين أوضاع العاملين بقطاع الصناعات النسجية من الاعتراف الرسمي بالنقابة عام ١٩٣٧م والتي كانت تضم ثلاثة آلاف نقابي من أنشط وأمهر القيادات العمالية آنذاك، استمروا في النضال حتى أصدرت الحكومة – حكومة الوفد آنذاك– القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢م الذي اعترف بتنظيم النقابات قانونياً لأول مرة في مصر [٢].

وفي فترة الستينيات– خلال حقبة عبد الناصر– شهد قطاع الصناعات الهندسية تطوراً ملحوظاً حيث أصبح الأكثر ثقلاً وأهمية من قطاع صناعة النسيج من حيث حجم الاستثمارات وحجم العمالة مما أدى إلى نقل ثقل الحركة العمالية من شبرا الخيمة إلى حلوان حيث تركز الصناعات الهندسية، ومن ثمَ تراجعت مكانة عمال النسيج في الحركة العمالية كنتيجة طبيعية لتدهور قطاع النسيج بصفة عامة وبالطبع تدهور وضع العمال والنقابة.

---

[١] د. هبة صالح مغيب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٠– ٢٥٠.

[٢] خالد عثمان، شبرا الخيمة: لماذا لم تعد القلعة الحمراء؟،(مركز الدراسات الاشتراكية – مصر)، ١٩٩٨م، ص١– ٣.

وفي مرحلة الثمانينيات، عان العاملين في قطاع الصناعات النسجية من أوضاع سيئة بسبب ارتفاع الأسعار وسوء مجلس النقابة الذي عمل على وضع قواعد وقوانين مضرة بالعمال مما أدى إلى نفور العمال من النقابة ومن ثمَ تدهورها. وقد ذاد الأمر سوءاً نتيجة الانخفاض الشديد في عدد العمال في المصانع إما بسبب سياسة الدولة نحو وقف التعيينات لفترات طويلة والتي استمرت إلى عشر سنوات بسبب الأزمة الاقتصادية، أو بسبب هجرة العمالة الماهرة خارج البلاد نتيجة لأسباب كثيرة أهمها انخفاض مستويات الأجور وعدم الشعور بالأمان نتيجة للتوسع في عمليات الخصخصة وما أعقبها من تسريح العمالة، وتعنت أو جمود الإدارة وتوقف الإنتاج في أحياناً كثيرة [1].

أدت هذه الظروف بالطبع إلى تردي الأحوال المعيشية للعاملين بقطاع النسيج، فمعدلات الأجور الحقيقية للعمال استمرت في الانخفاض بشكل ملحوظ، حيث يعمل أصحاب الأعمال على أن يظل الأجر الثابت يمثل الجزء الأصغر من إجمالي الأجر ليتم حساب التأمينات الاجتماعية – إن وجدت– على مبلغ صغير كي لا يتحمل صاحب العمل مبلغ تأميني كبير، بينما يمثل الأجر المتغير (الحوافز والبدلات) الجزء الرئيسي من هذا الإجمالي والذي يعتمد على الإنتاج الذي لوحظ أنه ينخفض بشكل ملحوظ. ذلك مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الانخفاض في الانتاج قد يرجع للسياسة الإنتاجية للشركة أو مستوى التكنولوجيا وحالة الماكينات المستخدمة بما يخرج عن إرادة ومسئولية العامل. وفي ظل غياب إطار قانوني يحمي العمال ويرسم علاقة متوازنة بين طرفي العمل من عمال وأصحاب أعمال.

وكنتيجة طبيعية لظروف العمل القاسية التي سادت في فترة منتصف التسعينيات، تأثرت عملية الانتاج تأثر سلبي بالغ حيث بدأت الإضرابات في قطاع النسيج في الظهور مرة أخرى في شكل احتجاجات صغيرة عكست بداية انتقال الحركة العمالية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، حيث أصبح عمال القطاع الخاص يشكلون أكثر من ٤٠% في هذه التحركات العمالية في السنوات الأخيرة والتي بدأت عام ٢٠٠٠م نتيجة للتخوف من فقدان الوظائف والانزعاج من رفض المستثمرين الجدد في القطاع الخاص تقديم أي مزايا وظيفية إضافية، مثل حصول العمال على نسبة من أرباح الأسهم التي يملكونها وعدم مساهمة أصحاب الأعمال في مخصصات التقاعد. هذا وقد اتسع حجم الإضرابات خلال عام ٢٠٠٧م وتمركزت في صناعة النسيج والملابس وامتدت إلى العديد من القطاعات الأخرى. وتعد موجة الاحتجاجات السابقة لأحداث ثورة ٢٥ يناير لسنة

---

[1] محمود عباس، النقابات العمالية المصرية: رؤية ثورية، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

٢٠١١م من أكبر الحركات الاجتماعية التي شاهدتها مصر منذ أكثر من نصف قرن تقريبا، حيث شارك حوالي ١,٧ مليون عامل في أكثر من 1,900 إضراب وأشكال أخرى من الاحتجاجات في الفترة من عام ٢٠٠٤م حتى ٢٠٠٨م [١].

٤-٣-٤ التحديات الثقافية التي تعوق بناء رأس المال البشري في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة :-

إن الثقافة أحد أهم العناصر الحاكمة في العملية الانتاجية، فهناك مجتمعات منتجة وأخرى أقل انتاجا أو غير منتجة. وإن هذا التصنيف إنما يتوقف على تبني المجتمعات إما لثقافة تحث على الانتاج وإتقان العمل وتحث على تعلم الحرف، وإما لثقافة أخرى سلبية تحتقر العمل الحرفي وتحث الشباب على العمل في مهن بعينها. هذا ما يبرر أهمية دور الثقافة في بناء رأس المال البشري. وهذا وقد حددت إحدى الدراسات التي استطلعت رأي أصحاب الأعمال في قطاع الصناعات النسجية أن أهم مشكلات البعد الثقافي والتي تعوق القدرة على بناء رأس مال بشري وهي [٢] :-

١- عدم وجود هيئات تعمل على تثقيف العمال وتعريفهم واجباتهم كمعرفتهم حقوقهم، وهذا قد يبرر انتشار ظاهرة الاضرابات العمالية في الآونة الأخيرة.

٢- التجربة العملية تعكس أن العامل الجيد أصبح عملة نادرة مما اضطر صاحب العمل على أن يعمل على إرضائه للحفاظ على استمراره بالمصنع.

٣- صاحب العمل لا يستطيع تدريب العمال الجدد وتحمل العبء المادي لهذا التدريب في حين أن العمال لهم كامل الحرية لترك العمل في أي وقت (قد يكون فور انتهاء التدريب) دون سداد تكلفة التدريب لصاحب العمل. هذا وقد أكد أصحاب الأعمال أنه بمجرد بدأ العامل في الإنتاج يترك المصنع وينتقل لمصنع آخر للبحث عن زيادة في الأجر.

٤- ضعف إنتاجية العامل المصري حيث لا تتعد ٥٠% من الإنتاج الممكن بالرغم من حوافز زيادة الإنتاج، ويرجع ذلك إلى عدم جدية العامل المصري وعدم إلتزامه بمواعيد العمل.

---

[١] **Justice for All, The Struggle for Workers' Rights in Egypt, op.cit, pp 13-14**

[٢] **د.هبة صالح مغيب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٢-٢٧٤.**

٥- أصحاب الأعمال أصبح لديهم سبيل وحيد للحفاظ على العمالة ألا وهو تنمية شعور العامل بالانتماء للمصنع واستخدام أو محاولة التأثير على الجانب الانساني والاجتماعي في العامل.

٦- أن الصراع بين المصانع على استقطاب العمالة الماهرة المدربة أصبح مشكلة حقيقية تحول دون بناء رأس مال بشري يعتمد عليه في المصنع كرأس مال مضمون.

٧- غياب دور الوزارة في توفير العمالة بمستويات المهارة المختلفة.

٨- أجر العمالة الغير مدربة بدون مؤهل يتراوح بين ٦٠٠ و٨٠٠ جنيه، مع ذلك لا يوجد عمالة راغبة في العمل.

٩- هناك اتفاق مجتمعي على التحقير من شأن العمل المهني مما أدى إلى وجود مشكلة مهنيين في سوق العمل المصري.

١٠- هناك انتشار لحالة من الكسل وعدم الرغبة في العمل بين العمال، حيث أصبح العمال يبحثون عن مصادر الدخل التي لا تتطلب التزام أو بذل الجهد مما جعلهم غير جادين ولا يحرصون على الاستمرار في العمل واكتساب الخبرات.

١١- أن العامل المصري أصبح يعاني حالة من الإحباط واليأس تؤثر سلباً على قدرته على الكد والتعب وبذل المجهود.

١٢- الوضع الاقتصادي المتدهور جعل العمال يقبلون العمل في أي مجال وبشروط عمل غير كريمة مما يجعلهم في كثير من الأحيان ينضمون للعمل بالمصنع دون اقتناع أو رغبة حقيقية بما يؤثر سلباً على انتاجيته ورغبته في التعلم.

١٣- وفيما يخص المفاوضات العمالية وثقافة الحوار لحل المشاكل بين العمال وأصحاب الأعمال، فثقافة المفاوضات في مصر إنما تعتمد على الضغط وليس القانون، مما يجعل كل طرف يحارب بكل قوة وعنف ويستخدم كل وسائل الضغط التي قد تضر بمصلحتهم الخاصة وبمصلحة المنشأة للحصول على أكبر المنافع.

في ضوء ما سبق التأكيد عليه من أهمية لقطاع الصناعات النسجية والتغيرات التي طرأت عليها والتحديات التي تواجه هذا القطاع وتعوق بناء رأس مال قوي يساعد على تحقيق نهضة في هذا القطاع، فلابد من التصدي الى هذه التحديات ، الأمر الذي يتطلب اقتراح مجموعة من السياسات لتتوافق مع هذه التحديات وتؤدي إلى تطوير رأس المال البشري بالقطاع وهو ما يساهم في رفع مستوى الاداء بالقطاع وتطويره.

الركائز الأساسية لاستراتيجية تطوير رأس المال البشرى فى قطـــاع الغزل والنسيج :-

تتوقف استراتيجيات تطوير رأس المال البشرى فى قطاع الغزل والنسج فى مصر ليس فقط على تطوير العنصر البشرى فحسب، بل ايضا على تطوير البيئة التنظيمية، والتشريعية، والتقنية، والثقافية...إلخ التى يعمل بها هذا القطاع، حيث يحقق تطوير هذه البيئة بكافة جوانبها الشروط والمتطلبات الأساسية اللازمة لنجاح رأس المال البشرى بهذا القطاع. وفى هذا السياق تتمثل الركائز الاساسية لاستراتيجيات تطوير رأس المال البشرى في قطاع الغزل والنسيـج فيما يلى :-

أولا : تطوير البيئة التقنية

يُعد الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجى بهذا القطاع ركيزة أساسية من ركائز التطوير لأهميته الكبرى في تطوير أساليب الإنتاج بالقطاع. وفى هذا السياق يُمكن تمويل هذه البحوث من خلال آليتين. تتمثل الآلية الأولى فى تمويل هذه البحوث بواسطة الدولة _ ممثله في اتحاد الصناعات المصرى ووزارة الصناعة _ من خلال توفيرها للدعم المالى والفنى لمؤسسات الغزل والنسج التى تولى اهتماما خاصا بأنشطة تطوير تكنولوجيات الغزل والنسج، وكذا تحقيقها للتنسيق الفعال بين المصادر المختلفة القائمة على تمويل هذه البحوث.

بينما تتمثل الآلية الأخرى فى مشاركة القطاع الخاص (سواء المحلى أو الأجنبى) فى تمويل هذه البحوث. ويقتضى تفعيل هذه الآلية تطوير العديد من حزم السياسات العامة لجذب هذا القطاع للاستثمار داخل الدولة، والتى من أهمها صياغة الأطر التنظيمية والتشريعية الملائمة والمحفزة لعمل هذه الشركات والممثلة في نظم الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية.

ثانيا : تطوير البيئة التشريعية

يتطلب نجاح استراتيجيات صناعة الغزل والنسج، توفير البيئة التشريعية الملائمة على جميع الأصعدة على النحو التالـى:-

أ- الإصلاحات التشريعية فى مجال تنظيم عمل الشركات المحلية والأجنبية العاملة بقطاع الغزل والنسيج :-

تُعد الشركات بمثابة العنصر الأكثر فاعلية فى إدارة الإبداع التكنولوجى بهذا القطاع؛ لما تملكه من آليات يتم بمقتضاها تحويل الأفكار، والابتكارات إلى خدمات وسلع مادية. وعليه يُمثل الإصلاح التشريعى آليه هامة لجذب الشركات الأجنبية والمحلية؛ من أجل المشاركة فى تمويل الإنفاق على أنشطة البحث العلمى والتطوير التكنولوجى بهذا القطاع، وفى تقديم التدريب الملائم، وكذا لتحويل الاختراعات إلى ابتكارات.

ويُفضل ان تستهدف هذه التشريعات الشركات صغيرة الحجم — حديثة النشأة، حيث تتميز هذه الشركات بامتلاكها لعنصر المخاطرة فى تطبيق الممارسات التجارية، والأساليب،

والتقنيات التكنولوجية، والتى غالبا ما يتم تجاهلها بواسطة الشركات كبيرة الحجم أو الشركات غير حديثة النشأة. هذا بالإضافة إلى امتلاكها لقدر كافى من المرونة مقارنة بالشركات كبيرة الحجم على نحو يؤهلها من حرية الدخول فى، والخروج من الأسواق بأقل قدر من التكاليف.

ب ـ الإصلاحات التشريعية فى سوق العمل :ـ

تهدف هذه التشريعات إلى حماية حقوق العمال بقطاع الغزل والنسج، وذلك من خلال تطوير التشريعات التى تضمن لهم حد أدنى من الأجور على النحو الذى يحقق لهم مستوى حياه ملائم.

ثالثا : تطوير الإدارة العلمية

يتطلب نجاح استراتيجية الغزل والنسيج، توافر الإدارة العلمية، والتى تتمثل أبرز مهامها فى الارتقاء باستثمارات قطاع الغزل والنسيج، وفى وضع استراتيجيات التصدير والاستيراد الخاصة بالمنتجات وفى وضع سياسات التوظيف، والتدريب، والأجور، والأسعار بهذا القطاع، وكذا خلق قنوات اتصال فعالة وإيجابية بين العمال وأصحاب الأعمال والحكومة لحل مشاكل العمال وأيضا لبحث سبل تطوير القطاع بمشاركة كافة الشركاء. ويتطلب تحقيق هذه الركيزة إعادة هيكلة النقابة العمالية للصناعات النسيجية على النحو الذى يُمكنها من تحقيق متطلبات وشروط الإدارة العلمية.

رابعا : توفير مصادر للتمويل

يُمثل توفير التمويل اللازم للشركات العاملة فى مجالات الغزل والنسج، أحد أهم الشروط الأساسية لتطوير هذه الشركات. وتتمثل ابرز صور التمويل في التسهيلات المقدمة لعمليات توريق المديونيات الخاصة بالشركات العاملة فى مجالات الغزل والنسيج، هذا فضلا عن آلية التمويل من خلال الاستدانة (Debt Finance).

ويُبرز في هذا السياق الأهمية الكبرى لمصادر التمويل في تدريب العاملين بقطاع الغزل والنسج من خلال الحوافز المالية التى يُمكن ان يقدمها الاتحاد العام لنقابات عمال مصر او النقابات العمالية لأصحاب الاعمال الذين يقوموا بتدريب عنصر العمل حديث التخرج.

خامسا : تغيير ثقافة العمل

يُعد تغيير ثقافة العمل احد المتطلبات الأساسية لتطوير رأس المال البشرى العامل بقطاع الغزل والنسيج، وتنصرف هذه الركيزة إلى تغيير ثقافة التفاوض داخل هذا القطاع من أسلوب الضغط والصراع بين العمال وأصحاب العمل إلى النقاش والتحاور، مع التأكيد على ثقافة التوافق والترابط بين مصلحة العامل وصاحب العمل وان تطوير المنشاة مسؤولية جماعية تقع على عاتق

كلا الطرفين، كما ان المنافع المحققة هى أيضا منافع لكلا الطرفين، ويُمكن ان يتحقق ذلك بتفعيل دور النقابات العمالية.

أهم نتائج الفصل الرابع :

أولا : يعد قطاع الصناعات النسجية أحد أهم القطاعات الصناعية في العديد من الدول النامية حيث يلعب دور المحرك الرئيسي لعجلة النمو وذلك للاستفادة من قدرة الواسعة على استيعاب العمالة. فنجد أن نصيب صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي في العديد من الدول النامية يتراوح بين ١٥% إلى ٣٠%، كما تتراوح نسبة استيعاب العمالة بين ٢٠% إلى ٤٠% .

ثانيا : تعد الصناعات النسجية في السنوات الأخيرة أكبر القطاعات الصناعية من حيث حجم الانتاج والذي بلغ ٢٦.٤% من الإنتاج الصناعي . هذا وقد شهد القطاع اضطرابات عديدة منذ بدأ تنفيذ برنامج الخصخصة وما أعقبه من إصدار قانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣م انعكست هذ الاضطرابات في التصاعد المستمر حجم وعدد الإضرابات والاحتجاجات العمالية.

ثالثا : يشهد القطاع في السنوات الأخيرة انخفاض في المشاركة في الانتاج التام في القطاع الخاص حيث انخفض من ٦% عام ٢٠٠٤م ليصل إلى ٤.٢٢% عام ٢٠١٠م. يرجع ذلك الانخفاض لعدة اسباب من أهمها الانخفاض المستمر في عدد الشركات العاملة في قطاع الصناعات النسجية ذلك بالإضافة إلى موجة الاضرابات التي شهدها القطاع في هذه السنوات .

رابعا : يشهد القطاع عدة تحديات تعوق بناء رأس المال البشري في القطاع ومن أهم هذه التحديات ما يلي: -

٥- التحديات الإدارية : وتتمثل في ارتفاع تكلفة عنصر العمل في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، عدم الاهتمام بالتدريب ورفع مستوى مهارات العمال، غياب الرؤية فيما يخص سبل رفع الانتاجية و كفاءة رأس المال البشري بشكل عام، عدم وجود منظمات توفر قاعدة توظيف توفر الكفاءات المطلوبة، والتحدي الأهم هو الافتقار إلى القدرات الابتكارية المطلوبة في المراحل المختلفة من الإنتاج والتشغيل والتسويق بما يمكن من تعظيم القدرة التنافسية للشركات المصرية، وضعف الاهتمام بالبحوث والتطوير (R&D)، انخفاض إنتاجية العامل المصري في منشآت القطاع العام بالقياس إلى

إنتاجية العامل في منشآت القطاع الخاص والاستثماري، وهو ما يمكن إرجاعه إلى فرق أسلوب ومستوى الادارة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٦- تحديات مالية واقتصادية : تتمثل في زيادة في متوسط الأجر دون أن يقابلها زيادة في متوسط إنتاجية العامل المصري بما يعكس زيادة في التكلفة دون جدوى إقتصادية ، ارتفاع نسبة الأجور من اجمالي مستلزمات الانتاج بشكل كبير، ارتفاع نسبة التوظيف في القطاع غير الرسمي، كما ارتفع معدل التوظيف في القطاع الخاص الرسمي بشكل بسيط من ٨% إلى ١٠% من إجمالي الوظائف في الدولة.

٧- تحديات تشريعية ونقابية : وتتمثل في سوء أداء النقابات العمالية مما أدى إلى نفور العمال من النقابة ومن ثمَ تدهورها. كما تدهورت حجم العضوية بالنقابة نتيجة لانخفاض عدد العمال في المصانع إما بسبب سياسة الدولة نحو وقف التعيينات لفترات طويلة والتي استمرت إلى عشر سنوات بسبب الأزمة الاقتصادية، أو بسبب هجرة العمالة الماهرة خارج البلاد. أدى ذلك إلى تدهور ظروف العمل القاسية التي سادت في فترة منتصف التسعينيات. ادى تدهور أداء النقابات العمالية إلى زيادة الإضرابات بكل مضر للقطاع.

٨- تحديات ثقافية : والتي تعد أحد أهم العناصر الحاكمة في العملية الإنتاجية ،عدم وجود هيئات تعمل على تثقيف العمال وتعريفهم واجباتهم كمعرفتهم حقوقهم، ضعف إنتاجية العامل المصري ويرجع ذلك إلى عدم الجدية العامل المصري وعدم انتظامه وإلتزامه بمواعيد العمل، غياب الشعور بالانتماء مما دعا أصحاب الأعمال الى استخدام التأثير على الجانب الانساني والاجتماعي في العامل، إلا أن الصراع بين المصانع على استقطاب العمالة الماهرة المدربة يعوق هذه المحاولات، بالرغم من ارتفاع أجر العامل الغير مدرب وبدون مؤهل يتراوح بين ٦٠٠ و٨٠٠ جنيه، مع ذلك لا يوجد عمالة راغبة في العمل، هناك اتفاق مجتمعي على التحقير من شأن العمل المهني مما أدى إلى وجود مشكلة مهنيين في سوق العمل المصري، هناك انتشار لحالة من الكسل وعدم الرغبة في العمل بين العمال، حيث أصبح العمال يبحثون عن مصادر الدخل التي لا تتطلب التزام أو بذل الجهد مما جعلهم غير جادين ولا يحرصون على الاستمرار في العمل واكتساب الخبرات، هناك حالة من الإحباط واليأس تؤثر سلباً على قدرة العامل المصري على الكد والتعب وبذل المجهود، قبول العمل دون اقتناع او رغبة حقيقية نتيجة للوضع

الاقتصادي المتدهور مما يؤثر سلباً على انتاجيته ورغبته في التعلم، وفيما يخص المفاوضات العمالية وثقافة الحوار لحل المشاكل بين العمال وأصحاب الأعمال، فثقافة المفاوضات في مصر إنما تعتمد على الضغط وليس القانون، مما يجعل كل طرف يحارب بكل قوة وعنف ويستخدم كل وسائل الضغط التي قد تضر بمصلحتهم الخاصة وبمصلحة المنشأة للحصول على أكبر المنافع.

في ضوء ما سبق التأكيد عليه من أهمية لقطاع الصناعات النسجية والتغيرات التي طرأت عليها والتحديات التي تواجه هذا القطاع وتعوق بناء رأس مال قوي يساعد على تحقيق نهضة في هذا القطاع، فلابد من التصدي الى هذه التحديات. وفيما يلي أهم التوصيات التي يعرض اليها الفصل في محاولة لبناء راس مال بشري قوي في قطاع الصناعات النسجية.

خلاصة القول ، أن تطوير رأس المال البشرى بقطاع الغزل والنسيج يتطلب بناء استراتيجية متكاملة الأبعاد تأخذ فى اعتبارها كافة العوامل المباشرة والغير مباشرة المؤثرة على إنتاجية العامل من أبرزها الجوانب التشريعية والتقنية والتنظيمية والثقافية والتمويلية والتعليمية.

أهم توصيات الفصل الرابع :-

أولا : أهمية وضرورة تقسيم كل مهنة من مهن القطاع إلى عدة مستويات كي يتمكن صاحب العمل من تدريب العمالة الجديدة بأقل التكاليف أو بأقل الخسائر.

ثانيا : العمل على إنشاء كيان يكون مسئول عن تسجيل مستويات مهارة العمال بالقطاع ومنحهم شهادات موثقة بمستوى مهاراتهم.

ثالثا : أن يدفع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أو النقابات العمالية مقابل مادي لصاحب العمل الذي يدرب عامل حديث التخرج مقابل تكلفة تدريب هذا العامل.

رابعا : على نقابة العاملين بالصناعات النسجية أن تطور من نفسها بشكل مستمر لمواكبة التطورات والعمل على تطوير ثقافة العمل في المجتمع المصري على أن يتم ذلك من خلال :-

٧. السماح للقيادات الشبابية بتقلد المناصب الإدارية والقيادية العليا.

٨. لابد من تدريب المفاوضين من العمال على عدم استعمال أسلوب الضغط ولكن على النقاش والتحاور بدلا من الصراع والاعتماد على مراكز القوى.

٩. تعزيز ثقافة العمل الحرفي.

١٠. دعوة العمال للعمل بجدية وبناء ثقافة جديدة قوامها الجدية والالتزام في العمل والحث على الاهتمام بجودة المنتج النهائي وبدقة الاداء.

١١. وجود قنوات اتصال مستمرة فعالة وإيجابية بين العمال وأصحاب الأعمال والحكومة لحل المشاكل بصورة عاجلة وأيضا بحث سبل تطوير القطاع بمشاركة كافة الشركاء.

١٢. تعظيم دور أصحاب الأعمال الجادين والملتزمين وتعضيد العلاقة المؤسسية معهم.

خامسا : بناء ثقافة تؤكد أن مصلحة العامل وصاحب العمل مرتبطة ومتواصلة بشكل كبير وأن تطوير المنشأة إنما هو مسئولية كلا الطرفين ويعود بالنفع على الجميع.

سادسا : ضرورة قيام الوزارة بدور فعال في توفير العامل المناسب لأصحاب المنشآت. ويأتي ذلك من خلال تفعيل دور مراكز التدريب المهني التابعة للوزارة ولكن بجودة تخول للخريجين اكتساب مهارات تمكنهم من العمل بأجر محترم وتحل مشكلة نقص العمالة الماهرة التي يعاني منها أصحاب الأعمال.

سابعا : لابد من إبرام بروتوكول بين الاتحاد العام لنقابات عمال مصر واتحاد الصناعات المصرية يتم بموجبه الاتفاق على أن يدرب صاحب العمل العامل حديث التخرج مقابل التزامه بالعمل لديه لفترة تتراوح من ثلاث لأربع سنوات على أن تكون الوزارة هي الجهة المشرفة على تنفيذ هذا البروتوكول.

الفصل الخامس

بعض آليات زيادة فعالية الموارد المالية لإحداث التنمية الصناعية المنشودة

الفصل الخامس
بعض آليات زيادة فعالية الموارد المالية لإحداث التنمية الصناعية المنشودة

- مقدمـة :-

يشكل التصنيع الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة فى مصر ويعتبر تمويل الاستثمار أحد أهم المحاور الرئيسية فى تنمية قطاع الصناعة بصفة عامة وفى القلب منها تطوير وتحديث صناعة الغزل والنسيج ، ذلك لأن هذه الصناعة قد أصابها التدهور الشديد فى السنوات الماضية بحيث أصبحت لا تعمل بصورة إقتصادية ، فبدلاً من أن تكون مصدر فائض اقتصادى يتحقق لصالح الاقتصاد القومى أصبحت تشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة ، حيث وفقاً لتصريح وزير الاستثمار أصبح من الضرورى أن تقوم وزارة المالية بتوفير حوالي ٦٢ مليون جنيه شهريا لإستكمال أجور العاملين فى هذه الصناعة [1].

لذلك فإنه لابد من تنمية الموارد المالية بهدف زيادة الاستثمارات فى هذه الصناعة لتحقيق هدفين رئيسيين : -

الأول : تحديث المشروعات القائمة من خلال إحلال الآلات وخطوط الإنتاج بخطوط جديدة تتلاءم مع التطور الحالى فى صناعة الغزل والنسيج على المستوى العالمي بما يحقق لصناعة الغزل والنسيج المصرية القدرة التنافسية سواء محلياً أو خارجياً ، أما الهدف الثاني فهو إقامة مشروعات جديدة سواء كبيرة الحجم أو صناعات صغيرة ومتوسطة تحقق الى جانب تكاملها مع المشروعات الكبيرة تقديم فرص عمل لفئات فقيرة ومهمشة فى المجتمع كما سيتضح فيما بعد فى هذا الجزء من الدراسة .

وإذا كانت عملية توفير التمويل اللازم للاستثمار تواجه دائماً بعض التحديات فإن هذا الأمر يزداد تعقيداً فى الوقت الراهن لما تمر به مصر من ظروف بعد ثورة الخامس والعشرون من يناير عام ٢٠١١ والتى تعتبر نتيجة لتراكمات سياسات اقتصادية طوال عقود سابقة ، حيث كان أهمها تراجع دور الحكومة فى النشاط الاقتصادي وما تبعه من القضاء على القطاع العام والذى كان يشكل مصدراً حقيقياً لتمويل الإنفاق الاستثماري الحكومي ، ففى فترة السبعينات قام القطاع

---

[1] جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٨ .

العام من خلال أرباحه المحولة للحكومة بتمويل حوالي ٤٥.٤% من إجمالي الإنفاق الاستثماري الحكومي [2] .

وما زاد الأمر صعوبة أن تهميش الدور التنموي للحكومة لم يقابله تفعيل لدور القطاع الخاص سواء كماً لتعويض حجم الاستثمار الحكومي الذى تضائل مع ضمور دور الدولة الاقتصادي أو نوعاً حيث أن الاستثمار الخاص لم يعط قطاع الصناعة الاهتمام الكافى بل كانت توجهاته فى معظم الأحوال إلى القطاعات الخدمية والريعية .

وبالتوازي مع هذه السياسات الاقتصادية إنتهجت الحكومة سياسات مالية منها ما هو أساسي كجزء من التوجهات الاقتصادية التى انتهجتها الحكومة فى السنوات الماضية وخاصة فى العقد الأول من القرن الواحد والعشرون ومنها ما كان نتاجاً لهذه السياسات الاقتصادية وكان أهم نتائج هذه السياسات المالية المتبعة تزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة والذى ألقى بظلاله على قدرة الدولة والمجتمع على توفير التمويل اللازم لتحقيق قدر مناسب من الاستثمار يساهم فى تحقيق نمو اقتصادى يتمتع بالاستمرارية، وفى نفس الوقت حدث تفاوت كبير فى توزيع الدخل مما أثر على قدرة المجتمع على زيادة مدخراته من ناحية وشكل هذا التفاوت عائقاً أمام قدرة هذا النمو فى تحقيق شروط الاقتراب من التنمية المستدامة من ناحية أخرى حيث أن النمو المستمر يتفاعل مع عدالة التوزيع لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة .

إن ظاهرة العجز فى الموازنة العامة للدولة وإختلال توزيع الدخل أدى إلى ظهور بعض العقبات التى أضعفت وجود فرص حقيقية لتمويل الاستثمارات المطلوبة من مصادر محلية بالإضافة إلى ما مرت به مصر بعد الثورة من ظروف عدم الاستقرار ومن ثم عدم دخول إستثمارات من مصادر خارجية بل وحدوث هجرة عكسية للاستثمارات الأجنبية إلى خارج مصر وهو ما ألقى بظلال كثيفة على مقدرة مصر على توفير التمويل اللازم من المصادر المختلفة لتحقيق حجم من الاستثمارات قادراً من حيث الكم والكيف على إعادة تأهيل الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة الانتقالية تمهيداً للإنطلاق إلى المستقبل والذى قدره بيان الحكومة فى نوفمبر ٢٠١٢ حول الرؤية التنموية للحكومة بنحو ٢٧٦ مليار جنيه حتى نهاية العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ منها ١٠٠ مليار جنيه إستثمار حكومى والباقي إستثمارات خاصة .

وإنطلاقاً مما سبق فإن هذا الفصل من الدراسة يحتوى على جزئين رئيسيين :-

---

[2] معهد التخطيط القومي : الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي فى مصر (١٩٧٠-١٩٧٩)- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٦) – أبريل ١٩٨١ – ص٩٦.

يتناول **الأول** منهما رصد وتشخيص المشاكل التى تواجه تمويل التنمية الصناعية من مصادره المختلفة سواء كانت خارجية ومحلية أو كانت خاصة وحكومية ، ومن ثم يتناول الجزء **الثانى** البحث فى كيفية تنمية الإيرادات العامة للدولة بما يساعد على زيادة قدرتها الاستثمارية بالإضافة الى بعض الرؤى حول تهيئة المناخ الاستثمارى بما يساهم فى جذب المزيد من الاستثمار الخاص بشقيه الوطنى والأجنبى بقطاع الصناعة وبما يتلائم مع الأولويات المعتمدة فى إطار إستراتيجية التنمية الصناعية .

٥-١ رصد وتشخيص المشاكل التى تواجه عملية تمويل التنمية الصناعية :-

يواجه الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن أزمة اقتصادية غير مسبوقة تتمثل مظاهرها فى العديد من الشواهد لعل من أهمها التدهور الشديد الذى أصاب الاحتياطي من العملة الأجنبية ووصوله إلى حافة الخطر حيث إنخفض من ٣٦ مليار دولار فى عام ٢٠١٠ إلى نحو ١٥ مليار جنيه فى الوقت الراهن وبلغت نسبة الانخفاض ٥٨% ، وزيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة والذى قد يصل بنهاية هذا العام (٢٠١٣/٢٠١٢) إلى ٢٠٠ مليار جنيه ، بالإضافة إلى توقف الكثير من المصانع ومن ثم تدهور الإنتاج ومايتبعه من تدهور الصادرات، وكذلك الانهيار الشديد فى النشاط السياحي وما يصاحب ذلك كله من عدم توافر النقد الأجنبي ، علاوة على الهجرة المعاكسة فى الاستثمارات الأجنبية التى خرجت من مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

ويتطلب ذلك كله إستعراض مصادر الموارد المالية المحتملة والمشاكل التى تعترى الاستفادة من هذه الموارد حتى يمكن مواجهة هذه المشاكل بما يساهم فى مقدرة كل طرف من الأطراف : الحكومة ، والقطاع الخاص بشقيه المحلى والأجنبي بتأدية الدور المناسب الذى يساعد على النهوض بالاقتصاد المصرى وفى القلب منه تنمية قطاع الصناعة وذلك على النحو التالى :-

٥-١-١ التطور الهيكلي للنفقات والإيرادات العامة :-

تعتبر الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسية للحكومة سواء إذا حاولت التدخل المباشر أو غير المباشر فى النشاط الاقتصادى ، حيث تستطيع الحكومة من خلال الأدوات المالية ممثله فى النفقات العامة والإيرادات العامة التأثير فى النمو الاقتصادى عن طريق بعض السياسات مثل الإنفاق الاستثماري أو تقديم الدعم الاقتصادى للمشروعات كما تستطيع الحكومة تحقيق العدالة الاجتماعية بتحسين توزيع الدخول من خلال تمويلها لبرامج محددة لبناء شبكة الأمان الاجتماعى فى مصر .

ولكن هيكل الموازنة العامة للدولة فى الوقت الراهن بإعتباره نتاج سياسات إقتصادية سادت لسنوات طويلة سابقة أصبح مختلاً بالقدر الذى يجعل من الصعوبة بمكان إستخدام هذه الموازنة بشكلها الحالى أداة للمساهمة فى تحقيق التنمية المستدامة بشقيها : النمو الاقتصادى ، وعدالة التوزيع ، ويمكن بيان ذلك من خلال تأمل مكونات كل من النفقات العامة والإيرادات العامة ، فكما هو مبين بجدول (٥-١) تشكل المبالغ المدفوعة لخدمة الدين العام نحو ربع النفقات العامة فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١١).

ولم تنخفض هذه الحصة خلال هذه الفترة إلا بنسبة ضئيلة (٠.٣%)، وتفوق حصة خدمة هذا الدين حصة الأجور والمرتبات بنسبة ١٤.٧% ، كما أنها تفوق ضعف نصيب الإستثمارات من النفقات العامة ، وتعكس هذه المؤشرات الأثر السلبى لحجم الدين العام على سياسات التشغيل فى الحكومة وسياسات الاستثمار العام .

ولا يقتصر الخلل فى النفقات العامة على الحجم الكبير لخدمة الدين العام وإنما يتضح بصورة أكثر من خلال تأمل حجم الدعم والذي ارتفع من حوالي ١٣.٤% من إجمالي النفقات العامة فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى نحو ٢٩.٣% فى عام ٢٠١٢/٢٠١١ بنسبة زيادة ١١٩% خلال هذه الفترة ، وتزيد حصة الدعم عن حصة الأجور والمرتبات بنسبة ٧.٨% ، كما أنها تعادل حوالى ضعف نصيب الاستثمارات من النفقات العامة .

وفى المقابل لم تمثل الاستثمارات الحكومية سوى ١١.٤% من حجم النفقات العامة فى المتوسط سنوياً خلال الفترة المذكورة ، بل وإنخفضت من ١٤.٧% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٧% عام ٢٠١٢/٢٠١١ بنسبة إنخفاض حوالى ٥٢% .

وأخيراً يكفى للإشارة إلى مدى الخلل الواقع فى هيكل النفقات العامة أن إجمالى حصة خدمة الدين العام والدعم معاً يتجاوز ضعف مخصصات الأجور والمرتبات وأكثر من أربعة أمثال حصة الاستثمارات الحكومية .

وهنا يجب التأكيد على أن المأخذ ليس على حجم الدعم ولكن على كيفية توزيعه وإمكانية وصوله إلى مستحقيه حيث لا يوجد شك فى أنه من الواجب إقامة شبكات للأمن الاجتماعى ولكن سياسات الدعم فى الوقت الراهن لا ترقى إلى تحقيق هذا الهدف .

جدول (٥-١) : تطور هيكل النفقات العامة خلال الفترة
(٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١١)

(%)

السنـــوات	أجور ومرتبات	مستلزمات سلعية ومصروفات أخرى	خدمة الدين الاجمالى (فوائد وأقساط)	دعـم	اس
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٢.٧	١٨.٩	٢٧.٩	١٣.٤	
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٢.٦	١٧.٩	٢٧.١	١٣.٨	
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٢.٦	١٨.٤	٢٧.٨	١٥.٠	
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٣.٠	١٩.١	٢٦.٦	١٦.٥	
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٩.٨	١٤.٤	٢٥.٩	٢٩.٢	
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠.٨	١٥.٢	٢٢.١	٢٣.٣	
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢١.٣	١٤.٤	٢٠.٤	٣١.٤	
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠.٣	١٤.٠	١٨.٩	٣٣.٩	
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢١.٦	١٤.٤	٢٥.٠	٢٦.٠	
٢٠١١/٢٠١٠	٢٢.٠	١٣.١	٢٦.٨	٢٨.١	
٢٠١٢/٢٠١١	٢٤.٠	١١.٣	٢٧.٦	٢٩.٣	
متوسط الفترة	٢١.٩	١٥.٦	٢٥.١	٢٣.٦	

المصدر : محسوب من جدول (٥-١) بالملحق .

أما عن مصادر تمويل النفقات العامة فكما هو مبين بجدول (٥-٢) ساهمت الإيرادات السيادية (الضرائب) فى تغطية إجمالى الإنفاق العام بنسبة ٤٢.١% فى المتوسط سنويا خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠١-٢٠١١/٢٠١٠) وتزايدت هذه الحصة خلال هذه الفترة من ٣٧.٧

% إلى ٤٠.٦%, وبلغت حصة الإيرادات الأخرى من إجمالى هذا الإنفاق نحو ٢٤.٦% فى المتوسط سنوياً خلال نفس الفترة ، وتميزت هذه الإيرادات بالتذبذب فبعد أن كانت حصتها ٢٢.٢% فى بداية الفترة ارتفعت إلى أن وصلت حوالى ٣٢.٤% فى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ثم أخذت فى الإنخفاض مرة أخرى إلى أن وصلت حوالى ١٩.٧% فى عام ٢٠١٢/٢٠١١.

ونظراً لعدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة من ناحية وتزايد هذه النفقات خاصة فى السنوات الأخيرة بمعدلات اكبر من تزايد الإيرادات العامة من ناحية أخرى فإن الموازنة العامة للدولة حققت عجزاً بلغ نحو ٥٤ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وإرتفع بإستمرار بحيث وصل إلى ٢٠٣.٢ مليار جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ مقترباً من حوالى أربعة أمثاله فى بداية الفترة المذكورة .

جدول (٥-٢) : تطور هيكل تمويل الإنفاق العام خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١١/٢٠١٢)

(%)

السنـــوات	من إيرادات الضرائب	من الإيرادات الأخرى	العجز الكلى
٢٠٠١/٢٠٠٢	٣٧.٧	٢٢.٢	٤٠.١
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٣٧.٢	٢٣.٨	٣٩.٠
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٤٠.٨	٢٢.١	٣٧.١
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٤٢.١	٢١.٤	٣٦.٥
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٤١.٤	٢٦.٩	٣١.٧
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٤٥.٥	٢٩.٧	٢٤.٨
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٤٦.٦	٢٩.٤	٢٤.٠
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٤٣.٥	٣٢.٤	٢٤.١
٢٠٠٩/٢٠١٠	٤٣.١	٢٥.٥	٣١.٤
٢٠١٠/٢٠١١	٤٣.٩	١٨.٠	٣٨.١
٢٠١١/٢٠١٢	٤٠.٦	١٩.٧	٣٩.٧
متوسط الفترة	٤٢.١	٢٤.٦	٣٣.٣

المصدر : محسوب من جدولى (٥- ١) ، (٥-٢) بالملحق .

إن الحدود الخطيرة التى وصل لها عجز الموازنة العامة للدولة لها تداعيات سلبية على مجمل النشاط الاقتصادى كما تعرض لها المؤشرات الواردة فى جدول (٥-٣) :-

- **شكل العجز الكلى نحو ١١.٤% من الناتج المحلى الإجمالي فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١١/٢٠١٢) وهى نسبة مرتفعة خاصة وأن هذه النسبة كانت ١٤.٢% فى بداية الفترة وأخذت فى الانخفاض إلى أن وصلت ٧.٩% فى عام**

٢٠٠٨/٢٠٠٧ ولكن بدأت فى التزايد مرة أخرى حتى قفزت إلى ١٣.٢% عام ٢٠١٢/٢٠١١ .

- إستحوذ العجز الكلى نسبة كبيرة من الحصيلة الضريبية باعتبارها المصدر الرئيسي الذي تعول عليه الدولة سواء فى مجال تغطية الإنفاق الجارى أو الإنفاق الاستثماري فقد استقطع هذا العجز نحو ٨٠.٤% من الإيرادات الضريبية فى المتوسط سنوياً خلال الفترة المشار إليها أعلاه ، بل إن حجم هذا العجز إستنفذ كل الحصيلة الضريبية فى بداية هذه الفترة حيث شكل حوالى ١٠٦.٣% من هذه الحصيلة ثم بدأت هذه الحصة فى الانخفاض حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حيث بلغت ٥١.٥%، ولكنها بدأت فى الزيادة مرة أخرى إلى أن وصلت ٩٨% بنهاية هذه الفترة.
- شكل العجز الكلى قيداً كبيراً على الاستثمار الحكومى إذ أنه أدى إلى تحقيق الحكومة إدخاراً سالباً ومن ثم أضعفت قدراتها الاستثمارية ويتضح ذلك من كون أن هذا العجز الكلى تجاوز ثلاثة أمثال الاستثمار الحكومى فى المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة، بل وتجاوز خمسة أمثال هذا الاستثمار فى نهاية الفترة . وعلاوة على أن هذا أضعف قدرات الحكومة الاستثمارية فإنه مؤشر إلى أن الحكومة تقترض ليس من أجل الاستثمار والذى يمكن أن يدر دخلاً مستقبلياً يساهم فى سداد الدين العام ولكنها تقترض من أجل تغطية نفقاتها الجارية ومن ثم زيادة الدين العام دون وجود إيرادات حقيقية لمقابلة هذه الزيادة فى المستقبل سوى مزيداً من القروض وتأثير ذلك على مجمل الأوضاع الاقتصادية من إعاقة عملية التنمية وسياسات التشغيل وفى نفس الوقت إرتفاع الأسعار .
- كما أن لهذا العجز الأثر السلبى غير المباشر على الإستثمار الخاص، ذلك لأن الحكومة تغطى هذا العجز من خلال الاقتراض سواء كان محلياً ، حيث تم تغطية هذا العجز من مصادر محلية بنسبة ٩٦.١% فى المتوسط سنوياً أو كان من خلال الاقتراض الأجنبي، وهذا الطلب الحكومى على الاقتراض من مصادر التمويل المتاحة فى المجتمع يضعف من فرص استفادة القطاع الخاص من هذه المصادر كما أنه يؤدى الى ارتفاع تكلفة الاقتراض أمام هذا القطاع خاصة وأن الحكومة ركزت فى السنوات الأخيرة على إصدار سندات الخزينة بأسعار فائدة مرتفعة مادفع البنوك إلى الاتجاه فى توظيف ودائعها فى هذه السندات نتيجة هذه الفائدة المرتفعة وإنخفاض المخاطر فى هذا النوع من التوظيف وهو ما أدى فى النهاية إلى إرتفاع أسعار الاقتراض أمام القطاع الخاص ومن ثم إرتفاع كلفته والذي يشكل أحد أهم العوامل المؤثرة فى إقبال المستثمرين على إقامة مشروعات جديدة .

جدول (٥-٣) : بعض مؤشرات عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١١)

(مليار جنيه)

السنـــــوات	الناتج المحلى الاجمالى (١)	الإيرادات الضريبية (٢)	الاستثمار الحكومى (٣)	العجز الكلى (٤)	
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٧٨.٩	٥٠.٨	١٩.٨	٥٤.٠	
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤١٧.٥	٥٥.٦	٢٠.٣	٥٨.٣	
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٨٥.٣	٦٧.٣	٢٢.٩	٦١.١	
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥٣٨.٥	٧٥.٧	٢٣.٣	٦٥.٦	
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٦١٧.٧	٩٧.٨	٢١.٣	٧٤.٨	
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧٤٤.٨	١١٤.٣	٢٥.٥	٦٢.٢	
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٩٥.٥	١٣٧.٢	٣٤.٨	٧٠.٦	
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٠٤٢.٢	١٦٣.٢	٤٣.٤	٩٠.٥	
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٢٠٦.٦	١٧٠.٥	٤٨.٣	١٢٤.١	
٢٠١١/٢٠١٠	١٣٧١.٨	١٩٢.١	٣٩.٩	١٦٦.٦	
٢٠١٢/٢٠١١	١٥٤٢.٣	٢٠٧.٤	٣٥.٩	٢٠٣.٢	
متوسط الفترة	–	–	–	–	

المصدر : محسوب من جدولى (٥-١) ، (٥-٢) بالملحق .

٥-١-٢ التطور الهيكلى لتوظيف الموارد المالية لدى الجهاز المصرفى :-

من المعلوم أن مصادر التمويل لإقامة أى مشروع أو توسعته أو تشغيله تتمثل فى أمرين : تمويل ذاتى، وتمويل من خلال الإقتراض ، وإذا كان التمويل الذاتى يأخذ وزناً أكبر فى حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، فإن التمويل عن طريق الاقتراض يعتبر هو المحرك الرئيسي لعملية التنمية ومن هنا تستمد البنوك أهميتها ، حيث تشكل الوعاء الذي يتجمع فيه الجزء الأكبر من مدخرات المجتمع بمكوناته المختلفة ومن ثم تقوم هذه البنوك بإعادة إقراض ما يتجمع لديها من ودائع إلى مكونات المجتمع من هيئات وأفراد ومؤسسات إما لإستخدام هذه القروض فى أغراض إنتاجية أو فى أغراض إستهلاكية ، لذلك فإن فاعلية الدور الذي يقوم به الجهاز المصرفى فى تمويل التنمية تتوقف على هيكل توظيف هذه الودائع من حيث الكم ومن حيث النوع .

فمن حيث الكم يوضح الجدول (٥-٤) مدى القصور الحادث فى عملية توظيف الموارد المالية لدى الجهاز المصرفي حيث لم تشكل أرصدة التسهيلات الائتمانية الإجمالية سوى ٥٩.١% من إجمالي الودائع لدى البنوك فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١١/٢٠١٠) بل وإنخفضت بإستمرار طوال هذه الفترة، فبعد أن كانت هذه النسبة تشكل ٧٨% فى بداية الفترة وصلت إلى ٤٩.٥% فى نهايتها ، ويؤشر هذا إلى وجود مصادر تمويل متاحة لدى الجهاز المصرفي لم توظف لأهداف تنموية ومن ثم شكلت موارد وطنية عاطلة حيث بلغت هذه الموارد المالية غير الموظفة نحو ٧٤.٨ مليار جنيه فى عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) وارتفعت إلى ٤٨٢.٩ مليار جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ (جدول٥- ٣ بالملحق) .

ويختلف هذا التطور الكمي لتوظيف الموارد المالية لدى الجهاز المصرفى حسب عملة هذه الموارد، فالملاحظ أن الطلب على القروض بالعملة المحلية يتجه دائماً إلى الانخفاض بينما كان الطلب على القروض بالعملة الأجنبية يتجه إلى الارتفاع.

فبالنسبة لأرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية إنخفضت حصتها من أرصدة الودائع بالعملة المحلية من حوالي ٨٥.٢% فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى نحو ٤٥.٢% فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ بحيث بلغت ٥٢.٤% فى المتوسط سنوياً حلال الفترة المذكورة ، وبذلك إرتفعت الأرصدة بالعملة المحلية غير الموظفة لدى البنوك خلال هذه الفترة من حوالى ٣٧.١ مليار جنيه إلى نحو ٣٩٧.١ مليار جنيه (جدول ٥-٣ بالملحق).

أما فى حالة أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة الأجنبية فقد ارتفعت حصتها من أرصدة الودائع بالعملة الأجنبية من نحو ٥٨.٥% فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى حوالى ٦٣%

فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ بحيث بلغت ٥٨.٣% فى المتوسط سنوياً حلال الفترة المذكورة ، وبالرغم من تحسن موقف توظيف الودائع بالعملة الأجنبية فإن الفائض غير الموظف من هذه الودائع ارتفع خلال هذه الفترة من حوالى ٣٧.٧ مليار جنيه الى نحو ٨٥.٨ مليار جنيه (جدول ٥- ٣ بالملحق) .

مما سبق يتضح أن هناك موارد مالية حقيقية متوافرة ولابد من البحث فى الآليات المناسبة لزيادة فعالية توظيف هذه الموارد سواء من ناحية سياسات الإقراض وما قد يشوبها من معوقات أمام إستفادة المستثمرين من هذه الموارد أو عدم وجود تصور مناسب لإمكانات الإستثمار فى الاقتصاد المصرى وماقد يشوب سياسات الإستثمار من عوائق وأهمها عدم وجود خريطة إستثمارية تعتمد على الإمكانات الحقيقية من موارد مادية ومالية وبشرية ، ويتطلب ذلك فى المقام الأول إيجاد إرتباط واضح بين الخطة الإستثمارية وخطة الجهاز المصرفي فى منح الائتمان .

جدول (٥-٤) : تطور حجم الائتمان الممنوح مقارنة بالودائع لدى الجهاز المصرفي خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١٠/٢٠١١)

(%)

السنـــوات	نسبة الائتمان الممنوح إلى إجمالي الودائع	نسبة الائتمان الممنوح إلى الودائع بالعملة المحلية	نسبة الائتمان الممنوح إلى الودائع بالعملة الأجنبية
٢٠٠١/٢٠٠٢	٧٨.٠	٨٥.٢	٥٨.٥
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٧٠.٦	٧٨.٦	٥٢.٨
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٦٤.٢	٧٣.٣	٤٥.١
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٥٨.١	٦٣.٢	٤٩.٩
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٥٧.٠	٥٩.٦	٥٠.٧
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٥٤.٤	٥٣.٦	٥٦.٤
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٥٣.٧	٤٨.٤	٦٨.٨
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٥٣.١	٤٩.٣	٦٣.٩
٢٠٠٩/٢٠١٠	٥٢.٢	٤٥.٧	٧٣.٨
٢٠١٠/٢٠١١	٤٩.٥	٤٥.٢	٦٣.٠
متوسط الفترة	٥٩.١	٥٢.٤	٥٨.٣

المصدر : محسوب من جدول (٥-٣) بالملحق.

إن التطور الكيفى فى توظيف الموارد المالية لدى الجهاز المصرفى من المنظور التنموى يعتريه القصور، فكما هو مبين بجدول (٥-٥) وإن كان على المستوى الإجمالى يحظى قطاع الأعمال بشقيه العام والخاص على الجزء الأكبر من التسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المصرفى حيث حصلا على حوالى ٧٣.٤% ، ٨١.٦% من إجمالى أرصدة التسهيلات الممنوحة

بالعملتين المحلية والأجنبية على الترتيب فى المتوسط سنوياً خلال الفترة(٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١٠/٢٠١١) مقابل ٢١.٧%، ٢.٥% للقطاع العائلى، ٤.٥%، ١٢.٥% للقطاع الحكومى ، فإنه بالنظر إلى التفاصيل يتضح الاتجاه المستمر إلى عدم ملائمة سياسات الإقراض للأغراض التنموية .

فبالنسبة للتسهيلات بالعملة المحلية إنخفضت حصة أرصدتها الممنوحة إلى قطاع الأعمال العام من ١٢.١% فى بداية الفترة وبصورة مستمرة إلى أن وصلت ٧.٥% فى نهايتها ، كما إنخفضت حصة أرصدة هذه التسهيلات إلى قطاع الأعمال الخاص خلال نفس الفترة من ٦٧.٨% إلى ٥٧.٣% مقابل زيادتها بالنسبة للقطاع العائلى من ١٥.٢% الى ٢١.٧% وإن كان القطاع العائلي قد يستخدم جزءاً من هذه التسهيلات فى أغراض
إنتاجية ، إلا أنه من المعلوم أن الجزء الأكبر منها يتم توجيهه إلى أغراض إستهلاكية مثل شراء العديد من السلع الاستهلاكية .

أما بالنسبة للتسهيلات بالعملة الأجنبية فقد إنخفضت حصة أرصدتها بصورة أكبر فى غير صالح قطاعى الأعمال العام والخاص مقارنة بالانخفاض الذى حدث فى العملات المحلية ، حيث إنخفضت حصة قطاع الأعمال العام خلال نفس الفترة من ٩.٦% الى ٥.٥% ، كما إنخفضت حصة قطاع الأعمال الخاص من ٧٦.٦% الى ٦٦.٢% ولم يكن هذا الانخفاض لحساب إرتفاع حصة القطاع العائلى كما كان الحال فى تطور أرصدة التسهيلات بالعملة المحلية وبالتالي إحتمال إستخدام جزء منها فى أغراض إنتاجية ، وإنما كان هذا الانخفاض لصالح القطاع الحكومي والذى ارتفعت حصته من ٨.٧% فى بداية الفترة الى ١٤.٨% فى نهايتها وتوجه هذه الحصة فى مجملها إلى أغراض مقابلة العجز فى الموازنة العامة للدولة أو الى إنفاق حكومى إستهلاكى. والأهم من ذلك أن السبب الرئيسي فى إنخفاض حصة كل من قطاع الأعمال العام وقطاع الأعمال الخاص من أرصدة التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية كان لحساب توظيف الجهاز المصرفي لموارده فى الخارج حيث إرتفعت أرصدة التسهيلات الممنوحة للعالم الخارج من حوالى ١.٦ مليار جنيه فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ الى نحو ١٦.٦ مليار جنيه فى عام ٢٠١٠/٢٠١١ وبذلك إرتفعت حصته من ٣% إلى ١١.٣% (جدول رقم ٥-٥ بالملحق) .

جدول (٥-٥) : تطور هيكل أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة وفقاً للقطاعات خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١٠/٢٠١١)

(%)

السنـوات	القطاع الحكومى		قطاع الأعمال العام		قطاع الا
	عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية
٢٠٠٢/٢٠٠١	٤.٦	٨.٧	١٢.١	٩.٦	٦٧.٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤.١	٦.٤	١٢.٣	١٢.٣	٦٨.٨
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤.٤	٩.١	١٢.١	١١.٣	٦٧.٥
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤.٧	١٤.٨	١٣.٠	٩.٥	٦٥.٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤.٧	١١.٤	١١.٠	٧.٥	٦٣.٠
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤.٣	١٥.١	٧.٣	٥.٨	٦٥.٧
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣.٦	١٦.٠	٧.٣	٥.٤	٦٢.٦
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤.٤	١٣.٢	٨.٠	٦.٨	٦٠.٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	٤.٩	١٥.٨	٦.٧	٥.٨	٥٩.٢
٢٠١١/٢٠١٠	٥.٦	١٤.٨	٧.٥	٥.٥	٥٧.٣
متوسط الفترة	٤.٥	١٢.٥	٩.٧	٨.٠	٦٣.٧

المصدر : محسوبة من جدولى (٥-٤)،(٥-٥) بالملحق.

وبالنسبة لتطور هيكل أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة وفقاً للنشاط الاقتصادي يوضح الجدول (٥-٦) أنه يسير فى نفس الاتجاه حيث أن القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة) حصلا معاً فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٨/٢٠٠٩) على

٣٥.٤% بالعملة المحلية ، ٤٥.٧% بالعملة الأجنبية مقابل حصول القطاعات الخدمية (التجارة والخدمات) على ٤٣.٥% ، ٤٧.٥% من العملتين على الترتيب، وهو ما يؤشر الى عدم حصول القطاعات السلعية وخاصة الصناعة على الاهتمام الكافى الذى يساهم فى تنمية اقتصاد عانى كثيراً من عدم النهوض بهذه القطاعات .

أما عن إتجاهات تطور التسهيلات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية خلال فترة الدراسة فحدث تباين حسب نوع العملة ، فبالنسبة للتسهيلات الممنوحة بالعملة المحلية إنخفضت حصة نشاط الزراعة من ٢.٤% فى بداية الفترة الى ١.٧% فى نهايتها ، كما إنخفضت حصة نشاط الصناعة من ٣٤.٤% الى ٣٢.١% ، ونفس الأمر بالنسبة لنشاط التجارة الذى إنخفضت حصته من ٢٢.٢% الى ١٤.٩% مقابل ارتفاع حصة نشاط الخدمات من ١٥.٥% الى ٢٣.٦% . والسبب الرئيسى فى إنخفاض حصة الأنشطة السلعية هو زيادة التسهيلات الممنوحة للقطاعات غير الموزعة (جدول ٥-٦ بالملحق) حيث ارتفعت هذه التسهيلات من نحو ٣٣.١ مليار جنيه بنسبة ١٥.٥% من قيمة إجمالى أرصدة التسهيلات الممنوحة من الجهاز المصرفى بالعملة المحلية الى حوالى ٨١.٥ مليار جنيه بنسبة ٢٧.٦% منها.

وفى حالة التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية كان التطور لصالح القطاعات السلعية حيث ارتفعت حصة نشاط الزراعة من ١.١% الى ١.٦%، ونشاط الصناعة من ٣٨.٨% الى ٤٥.٨% مقابل إنخفاض حصة نشاط التجارة من ١٧.١% الى ١٠.٨% ونشاط الخدمات من ٣٧.٩ الى ٢٩.١% .

جدول (٥-٦) : تطور هيكل أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة وفقاً للنشاط الاقتصادى خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٨ /٢٠٠٩)

السنــوات	الزراعة		الصناعة		ا
	عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية	عملة أجنبية	عملة محلية
٢٠٠١/٢٠٠٢	٢.٤	١.١	٣٤.٤	٣٨.٨	٢٢.٢
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٢.١	٠.٦	٣٤.٠	٤٠.٦	٢١.٧
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢.٢	٠.٩	٣٤.٠	٤٢.١	٢١.٣
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢.٦	٠.٨	٣٦.٧	٤٦.٦	٢٠.٤
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢.١	٠.٩	٣٢.٥	٤٥.٢	١٨.٣
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢.٨	٠.٩	٣٢.٤	٤٨.٩	١٥.١
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢.٢	٠.٧	٢٨.٧	٥٠.٤	١٥.٩
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١.٧	١.٦	٣٢.١	٤٥.٨	١٤.٩
متوسط الفترة	٢.٣	٠.٩	٣٣.١	٤٤.٨	١٨.٧

المصدر : محسوبة من جدولى (٥-٦) ، (٥-٧) بالملحق.

والى جانب الخلل المشار إليه سابقاً فى هيكل توظيف الجهاز المصرفى لموارده المالية فى الأشكال المختلفة للتسهيلات الائتمانية التى قدمها خلال السنوات الماضية وحتى الوقت الراهن توجد ظاهرة إضافية ذات أثر سلبي واضح على إمكانات توظيف موارد المجتمع المالية نحو إحداث تنمية حقيقية تتمثل فى الاستخدام المفرط من جانب الحكومة خاصة فى السنوات الأخيرة لأداة إصدار السندات الحكومية وأذون الخزانة لتمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة وإقبال البنوك الشديد على الاستثمار فى هذه السندات والأذون كونها قليلة المخاطر ومرتفعة العائد .

ويوضح جدول (٥-٧) أن أرصدة الأوراق المالية والاستثمارات فى أذون الخزانة إرتفعت من ٨٧.٧ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ الى ٤٧٤.٢ مليار جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ بحيث شكلت هذه الاستثمارات حوالى ربع إجمالي أصول البنوك فى المتوسط سنوياً خلال هذه الفترة .

وبسبب الاتجاه المتزايد لعجز الموازنة العامة للدولة وإتجاه الحكومة لإصدار المزيد من السندات الحكومية وأذون الخزانة العامة للدولة إرتفعت حصة إستثمارات البنوك فى هذه الأذون من ١٧.٧% من إجمالى أصولها فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ الى ٣٧.٣% عام ٢٠١١/٢٠١٠.

وبسبب الظروف التى أدت الى زيادة إختلالات الموازنة العامة للدولة فى العامين الأخيرين كما تم إيضاحه سابقاً زاد إعتماد الدولة على هذه الأداة بل ورفعت العائد على هذه الأذون حتى وصل الى ١٦% فى العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ وترتب على ذلك أن زادت إستثمارات البنوك فى الأوراق المالية بنحو ٨١ مليار جنيه [1] .

وإستمر التطور فى نفس الاتجاه فى العام المالى الحالى (٢٠١٣/٢٠١٢) حيث إرتفع العائد على أذون الخزانة إلى ١٦.٢٥% وزادت أرصدة البنوك من أذون الخزانة بنسبة ٧.٩% خلال سبتمبر ٢٠١٢ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١١ [2] .

وبالإضافة إلى أثر ذلك على إستقطاع موارد مالية كان من الممكن أن تساهم فى تمويل إستثمارات حقيقية يعتبر الاقتصاد فى الوقت الراهن فى أمس الحاجة إليها فإن رفع سعر الفائدة على أذون الخزانة بهذه المعدلات المرتفعة يؤدى الى رفع كلفة الاقتراض ومن ثم ارتفاع تكلفة الاستثمار بما يؤدى الى تراجع معدلات الاستثمار المنخفضة أصلاً.

ولم يقتصر ذلك على توجه البنوك نحو زيادة أرصدتها المحلية الموظفة فى هذه الأذون ولكن ارتفاع فائدة أذون الخزانة مقارنة بما تشهده السوق الأوروبية من تقلبات إقتصادية وإنخفاض مستوى الفائدة بها أدى الى اتجاه البنوك المصرية فى سحب جزء من أرصدتها المستثمرة فى الخارج حيث سحبت وفقاً للأرقام المعلنة من البنك المركزى نحو ٢٠ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ ليصل إجمالى تلك الأرصدة الى نحو ٧٥.٩ مليار جنيه فى يونيو ٢٠١٢ بعد أن كانت ٩٦.٨ مليار فى نفس الشهر من العام السابق[3].

---

[1] جريدة الشروق – عدد الأحد ١٦ سبتمبر ٢٠١٢.

[2] جريدة الشروق – عدد الأحد ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢.

[3] جريدة الشروق – عدد الأحد ١٦ سبتمبر ٢٠١٢.

جدول (٥-٧) : تطور إستثمارات الجهاز المصرفي فى الأوراق المالية وأذون الخزانة
خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١٠/٢٠١١)

(مليار جنيه)

السنـــوات	إجمالي أصول البنوك	أرصدة الأوراق المالية وإستثمارات فى أذون الخزانة	نسبة أرصدة الأوراق المالية وأذون الخزانة إلى إجمالي أصول البنوك
			(%)
٢٠٠٢/٢٠٠١	٤٩٥.٥	٨٧.٧	١٧٤.٧
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٥٧٧.٩	١١١.٣	١٩.٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٦٣٣.٤	١٣٧.٤	٢١.٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٧٠٣.٦	١٧٠.٧	٢٤.٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٧٦١.٦	١٩٤.٠	٥٢.٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٩٣٧.٩	١٧٦.١	١٨.٨
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٠٨٣.٣	٢٠١.٩	١٨.٦
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٠٩٢.٠	٣٣٢.٦	٣٠.٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٢٢٠.٧	٤٠٥.٩	٣٣.٣
٢٠١١/٢٠١٠	١٢٦٩.٧	٤٧٤.٢	٣٧.٣
متوسط الفترة			٢٤.٧

المصدر : البنك المركزى – المجلة الاقتصادية – أعداد مختلفة .

٥-١-٣ تطور الادخار والاستثمار المحلى :-

يعتبر الاستثمار العمود الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة وتتوقف زيادة معدلاته على زيادة معدلات الادخار المحلى ، وعلى تدفقات الاستثمار الأجنبى ، وعلى ماتتبعه الدولة من سياسات مالية ونقدية ، وبخاصة تلك المتعلقة بعجز الموازنة العامة للدولة ، ولكن يعتبر الادخار المحلى أهم هذه العوامل .

ويعانى الاقتصاد المصرى من إنخفاض معدلات الإدخار المحلى لأسباب عديدة من أهمها الخلل فى توزيع الدخول لصالح الفئات الأغنى نسبياً ومن ثم زيادة الاستهلاك غير الضرورى ، علاوة على أنه وكما أشارت الدراسة فى الجزء السابق أن الحكومة تعتمد بصورة أساسية على إصدار أذون الخزانة فى مواجهة العجز المتزايد فى عجز الموازنة العامة للدولة ، وأن الجزء الأكبر من هذه الإصدارات يكون من نصيب البنوك ، وبذلك وبالإضافة إلى أن الحكومة نفسها تحقق إدخاراً سالباً فإنها من خلال هذه السياسة تحصل على جزء من مدخرات القطاع العائلى وقطاع الأعمال بطريق غير مباشر عن طريق الجهاز المصرفى ومن ثم الأثر السلبى على حجم موارد تمويل الاستثمار الخاص .

ويتطلب النمو المرتفع والقابل للاستدامة إحداث رفع محسوس فى معدل الادخار المحلى كمدخل لزيادة معدل الاستثمار.فالإرتفاع بمعدل النمو إلى ٧%-٨% يستوجب الارتفاع بمعدلات الاستثمار إلى ٣٥% -٤٠% سنوياً. ولما كانت إستدامة النمو رهن بإعتماده على مصادر ذاتية فى تمويل الاستثمار، فإن الجزء الأكبر من الاستثمار يجب أن يمول من الادخار المحلى. إن هذا يستلزم رفع معدل الادخار المحلى إلى نحو ٣٠% -٣٥%، وهو مايعنى مضاعفة المعدل الحالى للادخار [1] .

إن هذا الأمر أكدته العديد من التقديرات ، حيث أشارت إلى أن معدل الادخار المحلى وفقاً لأكثرها تفاؤلاً لا يتجاوز ١٧% من الناتج المحلى الإجمالى ، وقى تقديرات أخرى ينخفض هذا المعدل إلى أقل من ١٣% فى حين أنه من الواجب زيادته حتى يصل ما لايقل عن ٢٥% من هذا الناتج حتى يمكن الوصول إلى معدلات نمو حوالى ٦%-٧% سنوياً [2] .

---

[1] معهد التخطيط القومى – " آفاق النمو الاقتصادى فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية " – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٢٦) – يناير ٢٠١١ – ص ٤٣ .

[2] د. مصطفى السعيد – " الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة " – دار الشروق ٢٠٠٢ – ص ٦٦ .

وتظهر المقارنات الدولية ، لاسيما المقارنة بين مصر والدول الصاعدة – وبخاصة فى المراحل الأولى لصعودها – إلى أن معدلات الادخار المصرية متواضعة للغاية . فقد جاءت مصر فى المرتبة ٨٠ ضمن قائمة إشتملت على ١٣٣ دولة ، وذلك على مقياس معدل الادخار القومى المندرج فى مؤشرات التنافسية الدولية ٢٠٠٩-٢٠١٠ [3] .

٥-١-٣-١ تطور الاستثمار المحلى :-

إن إنخفاض معدل الادخار المحلى كان من أهم أسباب إنخفاض معدلات الاستثمار المحلى بشقيه الوطنى والأجنبى ، فكما هو مبين بجدول (٥-٨) بلغ معدل الاستثمار المحلى حوالى ١٨.٣% من الناتج المحلى الاجمالى فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠١٠/٢٠١١) ، ويكاد يشكل هذا المعدل نصف المعدل المطلوب – كما تمت الإشارة سابقاً – حتى يمكن تحقيق معدل نمو يتراوح بين ٧% – ٨% سنوياً .

ومن الملاحظ أن معدل الاستثمار قفز فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى أن بلغ ٢٠.٩%، ٢٢.٣% على الترتيب مقارنة بمعدل ١٧.٨% فى علم ٢٠٠١/٢٠٠٢ ولم تكن هذه الزيادة إضافة حقيقية حيث إرتبطت بزيادة الاستثمار الأجنبى الذى استخدم فى الاستحواذ على أصول ومشروعات قائمة فعلاً فى إطار عملية الخصخصة كما سيتضح فيما بعد .

وبعد هذه الزيادة أخذ معدل الاستثمار فى الانخفاض مرة أخرى حتى وصل إلى ١٦.٧% فى عام ٢٠١٠/٢٠١١ مقارنة بمعدل ١٧.٨% فى بداية الفترة المذكورة ، وهذا معناه أنه بدلاً من زيادة معدل الاستثمار فإنه أصبح أقل من مستواه قبل عشر سنوات .

وبالرغم من تدهور الدور التنموي للحكومة خاصة فى العقد الأخير فإن نصيب الاستثمار الحكومى بلغ ٤٣.٣% من إجمالى الاستثمار المحلى فى المتوسط سنوياً خلال الفترة المشار إليها سابقاً ويؤشر ذلك إلى أمرين : الأول أن القطاع الخاص لم يستطع تعويض خروج الحكومة من النشاط الاقتصادى حيث شكلت حصته ٥٦.٧% من إجمالى الاستثمار المحلى فى المتوسط سنوياً خلال نفس الفترة ، والثاني أن الاستثمار الحكومى لم يكن موجهاً إلى بناء طاقات إنتاجية تساهم مباشرة فى إحداث نمو مستدام ، حيث أن هذه الاستثمارات كانت فى مجالات إنشاء وإستكمال البنيات الأساسية وهى وإن كانت ضرورية ولايمكن الاستغناء عنها إلا أنها تساهم فى عملية

---

[3] معهد التخطيط القومى – " آفاق النمو الاقتصادى فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية " – مرجع سابق –ص IX .

التنمية بصورة غير مباشرة وليس من خلال مشروعات إنتاجية ، وهذا الأمر يكون إيجابياً فى حالة نهوض القطاع الخاص بدوره بفعالية فى زيادة الاستثمار الإنتاجي وهذا ما لم يحدث .

إن تراجع دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى أدى الى إنخفاض حصة الاستثمار الحكومي من إجمالي الاستثمار المحلى خلال الفترة المذكورة من ٥٢.٩% فى بدايتها الى نحو ٣٦.٧% فى نهايتها ، وكان هذا التراجع فى دور الاستثمار الحكومى ملحوظاً فى حالة صناعة الغزل والنسيج حيث إنخفضت حصة إستثمارات الشركات العاملة فى هذه الصناعة والتابعة لقطاع الأعمال من إجمالى الاستثمارات المنفذة فى شركات قطاع الأعمال العام من حوالى ٧% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ الى ٠.٧% عام ٢٠١٠/٢٠٠٩[1].

---

[1] مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – صناعة الغزل والنسيج المصرية بين تسرب العمالة وعزوف الشباب – مايو ٢٠١٢ – ص ٤٩.

جدول رقم (٥-٨): تطور الاستثمار المحلى خلال الفترة من (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١١/٢٠١٠)

(مليار جنيه)

السنـوات	الناتج المحلى الإجمالي	إجمالى الاستثمار المحلى		هيكل الاستثمار المحلى (	
		قيمة	(%) من الناتج المحلى الإجمالي	عـام	خـ
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٧٨.٩	٦٧.٥	١٧.٨	٥٢.٩	.١
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤١٧.٥	٦٨.١	١٦.٣	٥٠.٧	.٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٨٥.٣	٧٨.١	١٦.١	٥١.٦	.٤
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥٣٨.٥	٩٦.٥	١٧.٩	٤٩.٠	.٠
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٦١٧.٧	١٠٥.٧	١٧.١	٤٦.٧	.٣
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧٤٤.٨	١٥٥.٣	٢٠.٩	٣١.٥	.٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٩٥.٥	١٩٩.٥	٢٢.٣	٢٧.٨	.٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٠٤٢.٢	١٩٧.٢	١٨.٩	٤٢.١	.٩
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٢٠٦.٦	٢٢٤.٤	١٨.٦	٤٣.٥	.٥
٢٠١١/٢٠١٠	١٣٧١.٨	٢٢٩.١	١٦.٧	٣٦.٧	.٣
متوسط الفترة			١٨.٣	٤٣.٣	.٧

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولى – تقارير متابعة الخطة السنوية – أعداد مختلفة .

ولم يقتصر تقاعس القطاع الخاص فى القيام بدوره فى زيادة حجم الاستثمار وإنما لم يكن دوره مناسباً من حيث نوعية الاستثمار حيث تركز نشاطه فى المجالات الريعية وذات الربحية

العالية نسبياً وهذا مايوضحه جدول (٥-٩) حيث بلغت حصة الأنشطة السلعية (الزراعة والصناعة) حوالى ٦%، ١٧% من إجمالى إستثمارات القطاع الخاص فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٠/٢٠١١) ، وإجمالى حصة النشاطين معاً أقل من حصة نشاط البترول والغاز التى بلغت حوالى ٢٦.٤% فى المتوسط سنوياً ، وترجع هذه الحصة المرتفعة إلى توجه الاستثمار الخاص الأجنبى بصورة أساسية إلى هذا النشاط – كما سيتضح أدناه – وفى المقابل بلغت حصة الأنشطة الخدمية بكل أنواعها حوالى ٥٠.٦%.

وبالإضافة إلى أن نصيب نشاط الصناعة لم يبلغ سوى ١٧% من إجمالى الاستثمار الخاص فى المتوسط، فإنه إنخفض خلال الفترة من ١٣.٤% إلى ١١.٢% ، وفى المقابل وعلى سبيل المثال زادت حصة نشاط البترول والغاز من ٨.٧% إلى ٢٦.٥% متجاوزة لثلاثة أمثالها فى بداية الفترة .

ويتضح عدم مناسبة التطور النوعى لإستثمارات القطاع الخاص بصورة أكبر عندما يتم النظر إلى مدى مساهمة هذا القطاع فى إجمالى الاستثمارات (بشقيها العام والخاص) الموجهة إلى كل نشاط على حده، ففى الوقت الذى ساهم فيه الاستثمار الخاص بنحو ٧٤.١% من إجمالى الاستثمار فى نشاط الصناعة التحويلية فى المتوسط سنوياً ، كانت مساهمته فى كل من أنشطة البترول والغاز، والمطاعم والفنادق ٨٢.١%، ٨٦.٨% على الترتيب وبلغت ذروة هذه المساهمة فى الأنشطة العقارية والتى بلغت ٩٥.٩% .

والتوجه الشديد للقطاع الخاص نحو الاستثمار فى الأنشطة العقارية ليس سلبياً فى حد ذاته ولكن سلبيته الشديدة تتمثل فى كونه :-

- بدلاً من أن يساهم فى حل مشكلة الإسكان التى يعانى منها جميع فئات المجتمع من ذوى الدخول الدنيا فإنه ركز على الإسكان الفاخر والمنتجعات الخاصة والسياحية .
- إن موسمية إستغلال ماتم إنشاؤه من هذه المنتجعات فى العديد من الأماكن مثل الساحل الشمالى والبحر الأحمر خاصة الأماكن الخاصة وغير السياحية تجعل هذه الأنشطة لا تدر عائداً اقتصادياً يتناسب مع ما تم إستثماره وهو ما يتنافى مع أبسط قواعد المنطق التى تحتم على دولة فى أول أطوار التنمية أن تستثمر كل إمكاناتها فى أنشطة تتناسب مع تحقيق مفهوم التنمية المستدامه .
- تم تجميد جزءاً ليس بالقليل من موارد المجتمع والتى كان يمكن الاستفادة منها فى تنمية قطاعات حيوية مثل قطاع الصناعة التحويلية الذى يعتبر محور تحقيق أى تنمية حقيقية ، ويكفى الإشارة إلى أن حجم إستثمارات القطاع الخاص فى الأنشطة العقارية فى ثمانى

سنوات بلغ حوالى ١٠٦ مليار جنيه بمتوسط سنوى ١٣.٣ مليار جنيه وكان منها فقط فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٣٠.٦ مليار جنيه ما يعادل تقريباً ضعف إستثمارات هذا القطاع فى نشاط الصناعة التحويلية فى نفس السنة (جدول٥- ٨ بالملحق).

السنوات	الزراعة والرى	البترول والغاز	الصناعة التحويلية	النقل والاتصالات	المطاعم	الأنشطة العقارية	أخرى

							والتخزين		والفنادق				
	حصة النشاط من الاستثمار الخاص	مساهمة الاستثمار الخاص فى إجمالى إستثمارات النشاط											
	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٩.٩	٥٢.٥	٨.٧	٤٢.٤	١٣.٤	٦٣.٢	١٦.٨	٤٧.٨	٥.٦	٨٥.٧	١٨.٦	٩٦.٨	٢٧.٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٠.٦	٥٤.١	٣١.٧	٨٩.٦	١٠.٦	٧٠.٢	١٣.٨	٣١.٩	٥.٣	٨٠.٠	١٩.٠	٩٨.٦	٩.٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٨.٧	٥٨.١	٣٠.٧	٨٧.٨	١٦.٧	٦٤.٦	١٣.٢	٣٤.٤	٤.٥	٨١.٥	٢٠.١	٩٩.٠	٦.١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥.٦	٧٢.٠	٢٠.٧	٧٢.٦	٣٤.٥	٨٦.٩	١٣.١	٤٣.٩	٣.٦	٨٥.٤	١١.٩	٩٩.١	١٠.٦
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣.٦	٦٥.٨	٢٤.٨	٨٦.٣	٢١.٤	٨٥.٦	٢٥.٥	٩٢.٢	٣.٤	٨٧.٥	٨.٩	٩٨.٥	١٢.٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣.٦	٥٩.٤	٣٣.٧	٨٧.١	١٥.٦	٧٥.١	١٦.٧	٥١.٩	٤.٠	٨٨.٥	١١.٠	٩٤.٧	١٥.٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣.١	٥٩.١	٣٤.١	٩٥.٤	١٢.٢	٦٩.٢	٢١.٨	٦٢.٢	٣.٢	٩٠.٩	١٢.٢	٨٧.٦	١٣.٤
٢٠١١/٢٠١٠	٢.٥	٥٨.١	٢٦.٥	٩٥.٣	١١.٢	٧٨.٠	١٩.٣	٦٢.٥	٣.٧	٩٤.٧	٢١.١	٩٣.٠	١٥.٧
متوسط الفترة	٦.٠	٥٩.٩	٢٦.٤	٨٢.١	١٧.٠	٧٤.١	١٧.٥	٥٣.٤	٣.٧	٨٦.٨	١٥.٤	٩٥.٩	١٤.٠

المصدر : محسوب من جدول (٥-٨) بالملحق .

٥-١-٣-٢ تطور الاستثمار الأجنبى :-

شكل الاستثمار الأجنبى كما هو مبين بجدول (٥-١٠) نحو ٣٥% من الاستثمار المحلى الخاص فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١- ٢٠١١/٢٠١٠) ولكن لا تعبر هذه النسبة المرتفعة عن فاعلية الاستثمار الأجنبى وقيامه بدور إيجابي كما ينبغي فى عملية التنمية وذلك لأسباب عدة :-

- **عدم إستقرار تدفق الاستثمار الأجنبى وتأثره بالعوامل الخارجية العالمية لدى الدول المصدرة لرؤوس الأموال خاصة فى ظل الأزمات العالمية فى السنوات الأخيرة ، فبعد أن زادت حصة الاستثمار الأجنبى فى كل من إجمالى الاستثمار المحلى والاستثمار الخاص المحلى من ٢.٧%، ٥.٧% فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ على الترتيب إلى أن وصلت إلى ٤٠.٧% ، ٦٥.٠% فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ أخذت هذه الحصة فى التدهور وبشدة إلى أن بلغت ٥.٦% ، ٨.٨% عام ٢٠١١/٢٠١٠ .**
- **كما أن تدفق الإستثمار الأجنبى يتأثر أيضاً بالعوامل الداخلية فبعد أن انخفض فى بداية ثورة ٢٥ يناير فى السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بنسبة ٦٥.٧% مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ تحولت تدفقات الاستثمار الأجنبى بعد ذلك إلى تدفقات سالبة بمعنى هجرة هذه الاستثمارات إلى خارج مصر، فوفقاً للبنك المركزى حقق صافى الاستثمار**

الأجنبى المباشر فى مصر إنخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة يوليو/ ديسمبر ٢٠١١/٢٠١٢ ليتحول إلى صافى تدفق للخارج بلغ ٤١٨.١ مليون دولار ، مقابل صافى تدفق للداخل بلغ ٢.٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة من السنة المالية السابقة نتيجة لتداعيات أحداث مابعد الثورة [1] .

جدول (٥-١٠) : تطور مساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاستثمار المحلى خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١١/٢٠١٠)

(مليار جنيه)

السنـــــوات	إجمالي الاستثمار المحلى	الاستثمار الخاص المحلى	الاستثمار الأجنبي	نسبة الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي الاستثمار المحلى (%)	نسبة الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي الاستثمار الخاص المحلى (%)
٢٠٠٢/٢٠٠١	٦٧.٥	٣١.٨	١.٨	٢.٧	٥.٧
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٨.١	٣٣.٦	٣.٦	٥.٣	١٠.٧
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٧٩.٦	٣٧.١	١٣.١	١٦.٥	٣٥.٥
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٩٦.٥	٤٩.٢	٢٢.٩	٢٣.٧	٤٦.٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١١٥.٧	٦٦.٣	٣٥.١	٣٠.٣	٥٢.٩
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٥٥.٣	٩٧.٣	٦٣.٢	٤٠.٧	٦٥.٠
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٩٩.٥	١٣٤.١	٧٢.٦	٣٦.٤	٥٦.٣
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٩٧.١	١١٤.١	٤٤.٢	٢٢.٤	٣٨.٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٢٤.٤	١٢٦.٧	٣٧.٣	١٦.٦	٢٩.٤
٢٠١١/٢٠١٠	٢٢٩.١	١٤٤.٧	١٢.٨	٥.٦	٨.٨
متوسط الفترة				٢٠.٠	٣٥.٠

المصدر :

للسنوات(٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠٠٩/٢٠٠٨) معهد التخطيط القومى- الاقتصاد المصرى ٢٠٠٩/٢٠٠٨

- نوفمبر ٢٠١٠.

وللسنوات (٢٠١٠/٢٠٠٩ – ٢٠١١/٢٠١٠)

- **الاستثمار المحلى – وزارة التخطيط والتعاون الدولى – تقارير متابعة الخطة السنوية .**
- **الاستثمار الأجنبى – البنك المركزى المصرى – التقرير السنوى – أعداد مختلفة .**

---

[1] **البنك المركزى – المجلة الاقتصادية – مجلد ٥٢ – عدد ٢ لعام ٢٠١٢/٢٠١١ – ص ١٠٠.**

- **وبالإضافة إلى ماسبق فإن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٩/٢٠١٠) وبخاصة فى عامى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، ٢٠٠٧/٢٠٠٨ كانت مواكبة لتسارع عملية خصخصة وحدات القطاع العام والتى بلغت ذروتها فى هذه الفترة حيث وجه جزء كبير من الاستثمارات الأجنبية إلى شراء الأصول والشركات التى تم بيعها فى إطار برنامج الخصخصة ، فكما هو مبين بجدول (٥-١١) تم إستخدام نحو ١٠.١% من الاستثمارات الأجنبية فى شراء أصول وشركات قائمة وارتفعت هذه النسبة إلى أن وصلت ٢٥.٨% فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ثم أخذت فى الانخفاض مع تباطؤ برنامج الخصخصة حيث بلغت ١٧.٧% فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، ونتيجة عام الأزمة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إنخفضت هذه النسبة إلى ٢.٦% .**

ومعنى ذلك أن جزءاً ليس بالقليل من الاستثمار الأجنبى لم يوجه إلى خلق طاقات إنتاجية جديدة تساهم فى زيادة معدلات النمو بل أدى إلى إستنزاف جزء من القدرات الوطنية إما من خلال عدم تطوير المشروعات القائمة التى تم شراؤها وتحويلها إلى مجرد عقارات يتم التصرف فيها لتحقيق أرباح طائلة ولعل ما تم الكشف عنه من فساد فى عامى ما بعد الثورة يؤكد هذه الحقيقة .

وفى الحالات التى تم فيها الاستمرار بالإنتاج والتطوير كانت النتيجة فى غير صالح الاقتصاد الوطنى نتيجة الممارسات الاحتكارية وخير مثال على ذلك صناعة الأسمنت، فقد كانت شركات ناجحة قبل الخصخصة بالرغم من بيعها لمنتجات الأسمنت بأسعار أقل بكثير مما حدث بعد الخصخصة حيث قامت الشركات الأجنبية بشراء الشركات القائمة وإستخدمت نفس مدخلات الإنتاج وبنفس الأسعار ثم ضاعفت الأسعار سواء فى السوق المحلى أو التصدير للخارج وبذلك استخدمت صناعات ملوثة للبيئة بعيداً عن الدول الأم وحرمت الاقتصاد المصرى من قيمة مضافة تحققت من خلال إستخدام الثروات المصرية سواء البشرية أو المادية وفى نفس الوقت كان ذلك على حساب المستهلك المصرى .

جدول (٥- ١١) : تطور إستخدام الاستثمار الأجنبى فى شراء مشروعات قائمة فى إطار برنامج الخصخصة خلال الفترة من (٢٠٠٤/٢٠٠٥ – ٢٠٠٩/٢٠١٠)

(مليون دولار)

البيـــان	٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠١٠
– الاستثمار الأجنبى الصافى	٣٨٧٣.١	٦١١١.٤	١١٠٥٣.٢	١٣٢٣٦.٥	٨١١٣.٤	٦٧٥٨.٢
– الجزء المستخدم فى شراء أصول وشركات قائمة :						
قيمة	٣٩٠.٨	٩٠٥.٧	٢٧٧٢.٢	٢٣٣٧.٠	٣٠٣.٥	١٧٣.١
%	١٠.١	١٤.٨	٢٥.٨	١٧.٧	٣.٧	٢.٦

المصدر : محسوب من البنك المركزى المصرى – المجلة الاقتصادية – أعداد مختلفة .

- **ومن مظاهر الخلل فى هيكل الاستثمار الأجنبى وعدم مناسبته لعملية التنمية فى مصر أنه ركز على أنشطة قد لا تتفق مع أولويات التنمية، فكما يبين جدول (٥-١٢) بلغت حصة قطاع الصناعة التحويلية من إجمالى الاستثمار الأجنبى نحو ٦.٩% فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١٠/٢٠١١)، مقابل إستحواذ قطاع البترول والغاز على نحو ٦٥.٧% ، بل وإزدادت هذه الحصة من ٤٥.٥% فى بداية الفترة إلى ٧٣.٣% فى نهايتها، وتجاوزت حصة قطاعى التمويل والخدمات حصة قطاع الصناعة التحويلية بنسبة ٥٣.٦%.**

جدول (٥-١٢) : تطور هيكل الاستثمار الأجنبى حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠٠٧ – ٢٠١١/٢٠١٠)

(%)

السنوات	البترول	الصناعة التحويلية	التمويل	الخدمات	الإنشاءات	أخرى	إجمالي
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٥.٥	٨.٦	١٢.٣	٥.٢	٢.٤	٢٦.٠	١٠٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٧٥.٣	٦.٦	٣.٤	٢.٢	١.٨	١٠.٧	١٠٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	٦٨.٨	٤.١	٧.٩	٣.٥	٢.٨	١٢.٩	١٠٠
٢٠١١/٢٠١٠	٧٣.٣	٨.٤	١.٢	٦.٥	١.١	٩.٥	١٠٠
متوسط الفترة	٦٥.٧	٦.٩	٦.٢	٤.٤	٢.٠	١٤.٨	١٠٠

- **المصدر : محسوبة من البنك المركزى المصرى– المجلة الاقتصادية – أعداد مختلفة**وأخيراً فإن إنخفاض دور الاستثمار الأجنبى سواء من حيث الكم أو من حيث النوع لا يرجع إلى المستثمر الأجنبي بمفرده ولكن البيئة الاستثمارية فى مصر تعتبر أقل جذباً مقارنة بالدول الأخرى حيث يوضح جدول (٥-١٣) أن معدل نمو الاستثمارات فى مصر بلغ نحو ٩.٨% فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٤-٢٠١٠/٢٠٠٩) بينما بلغ هذا المعدل فى دول شمال أفريقيا حوالى ١٢.٤% ، وفى الدول النامية نحو ١٣.٥% ، ويرجع ذلك على عدم تهيئة المناخ المناسب لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبى ويأتي فى مقدمة ذلك ضرورة وجود خريطة إستثمارية واضحة معتمدة على ما تتمتع به مصر من موارد بشرية ومادية بصورة تقنع المستثمر الأجنبى .

جدول (٥-١٣) : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبى إلى مصر مقارنة بالدول الأخرى خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٩/٢٠١٠)

(%)

السـنوات	معدل نمو الاستثمارات إلى مصر	معدل نمو الاستثمارات إلى دول شمال أفريقيا	معدل نمو الاستثمارات إلى الدول النامية
٢٠٠٤/٢٠٠٥	–	–	–
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٨٥.٢	٨٩.٣	٢٩.٣
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٦.٠	٧.٤	٣٣.٤
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١٨.٥-	٣.٢-	١٤.٨
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٩.٥-	٢٢.٩-	٢٢.٤-
٢٠٠٩/٢٠١٠	٤.٥-	٨.٦-	١٢.٣
متوسط الفترة	٩.٨	١٢.٤	١٣.٥

المصدر : محسوبة من :

Unctade, " World Investment Report, New York (2011).

٥-٢ بلورة رؤية مستقبلية لتنمية الموارد المالية :-

إن التداعيات التى حدثت بعد ثورة ٢٥ يناير على الاقتصاد المصرى بالإضافة الى السياسات الاقتصادية التى حكمت هذا الاقتصاد فى العقد الأخير جعلت الحكومة الآن وأكثر من أى وقت مضى مطالبة بالنظر فى الدور الذي يمكن أن تلعبه بما يتناسب مع تحقيق التنمية المستدامة سواء من خلال تحديث وإستكمال البنيات الأساسية كعنصر من عناصر تهيئة المناخ الاستثماري للقطاع الخاص، أو إعادة تأهيل ما تبقى من شركات القطاع العام خاصة تلك العاملة فى مجال صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة التي أصبحت تشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة فى توفير أجور ومرتبات العاملين بها كما أشار هذا الفصل من قبل فى الوقت الذي

لا تعمل فيه هذه الشركات وفق أي معايير إقتصادية بأي صورة من الصور نتيجة تدهور أصولها وتهالك الآلات وعدم مناسبة التكنولوجيا المستخدمة بها لظروف المنافسة سواء محلياً أو خارجياً. كما وأن الحكومة مطالبة بالدخول فى الأنشطة الإنتاجية التي يحجم عنها القطاع الخاص سواء لكبر حجمها أو لارتفاع المخاطر بها وهى فى نفس الوقت تعتبر ضرورة فى إطار مقتضيات التنمية على المستوى الكلى، لذلك فإن هذا الجزء معنى فى البحث كيف يمكن تدبير موارد للحكومة تستطيع من خلالها تحقيق الأهداف والمتطلبات السابقة.

أوضح الجزء السابق من هذا الفصل أن هناك موارد مالية متاحة من خلال ما يتوافر لدى الجهاز المصرفى من فوائض غير موظفة سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية وأن هناك فرصاً متاحة للإستفادة من الموارد المالية الأجنبية متمثلة فى الاستثمار الأجنبى المباشر ويتضح ذلك من خلال التجربة التاريخية حيث شهدت بعض السنوات تدفقاً واضحاً لهذه الاستثمارات هذا من الناحية الكمية وإن كانت غير مناسبة من حيث النوعية ومدى إتساق هذا التدفق مع أولويات تنمية الاقتصاد المصرى ، لذلك من المناسب التركيز على تهيئة المناخ الاستثماري بما يجذب الاستثمارات الخاصة بشقيها الوطني والأجنبي للإستفادة من الفوائض المالية المتاحة داخلياً وتلك المتاحة عالمياً خاصة فى ظل الأزمة الاقتصادية فى كثير من بلدان العالم، ومن ثم بحث رؤوس الأموال العالمية عن بيئات مناسبة للإستثمار ، وبالتأكيد تشكل مصر جزءاً من هذه البيئات المناسبة، فمن المعلوم أن الاستثمار الأجنبى يتجه إلى حيث الدول الغنية بالمواد الخام ، فضلاً عن محاولة الاستفادة من إنخفاض تكلفة العمالة ، وكذلك البحث عن الأسواق من خلال الاستفادة من السوق الاستهلاكية للدول المتلقيه للإستثمارات الأجنبية وكلها أمور متوافرة فى مصر ، ولكن ينقصها أهم هذه العوامل والمتمثل فى وجود مناخ جيد للإستثمار من خلال تبنى سياسات إقتصادية مستقرة على المستوى الكلى، ووضع إطار مؤسسي وقانوني جيد لحماية حقوق المستثمرين وهذا ما يحاول الجزء التالى التعرض له .

فمصر تتمتع بزراعة القطن من أجود الأصناف على مستوى العالم ، وتتميز تكلفة العمالة فى صناعة المنسوجات بالانخفاض الكبير مقارنة بمعظم دول العالم فوفقاً لبيانات الهيئة العامة للاستثمار يبلغ متوسط تكلفة العمالة فى هذه الصناعة (دولار/ساعة) فى فرنسا ٢٠.٦ دولار، بريطانيا٢٠.٤ دولار ، إيطاليا ١٩.٤ دولار، تشيك ٤.٢ دولار، بولندا ٤.١ دولار، تركيا ٣.٨

دولار ، المغرب ٢.٥ دولار ، تونس ١.٩ دولار، مصر ٠.٩ دولار ، والهند والصين ٠.٦ دولار [1]

.

٥- ٢ -١ تنمية موارد الحكومة المالية بما يساهم فى زيادة قدراتها الاستثمارية :-

إن الوضع الحالي للاقتصاد المصري والذى كما أشارت إليه الدراسة سابقاً يمر بأزمة حقيقية تتطلب دوراً أكبر للحكومة ، حيث أصبحت فى وضع يحتم عليها أن تساهم إلى جانب القطاع الخاص بجميع أشكاله فى تحقيق معدل نمو مناسب مع ضرورة تحقيق عدالة إجتماعية فى الوقت الذي لا تمتلك فيه موارد مالية ليست كافية فقط وإنما تكاد تصل إلى الندرة .

ويمكن تنمية الموارد المالية للحكومة من خلال عدة آليات لعل من أهمها :-

- إعادة هيكلة وتطوير ما تبقى من وحدات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام ومن ثم تحويل جزء من أرباحه الى الموازنة العامة للدولة أو إستخدام جزء منها فى التمويل الذاتى لمزيد من الاستثمار وهذه الآلية يمكن الاستفادة منها فى الأجل الطويل .
- الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج ، وكما أوضح هذا الفصل من قبل أن الدين العام وصل الى حدود يصعب معها تصور أن تلجأ الحكومة الى الاعتماد بصورة أساسية على مزيد من الاقتراض علاوة على أن هذا الاقتراض له إنعكاسات سلبية على فرص مصادر التمويل المتاحة أمام القطاع الخاص .
- الاعتماد على الموازنة العامة للدولة من خلال إعادة هيكلتها بما يساهم فى تحقيق هدفي التنمية المستدامة : معدل نمو مرتفع ومستمر ، مع عدالة توزيع هذا النمو بين فئات المجتمع المختلفة ، وتعتبر هذه الآلية هي الأنسب فى الوقت الراهن بالنظر الى أنها لا تحتاج وقتاً طويلاً وبالتالي تحقق موارد مالية سريعة وبحجم قد يساهم فى رفع حصة الاستثمار العام ، وإعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة يتناول جانبي النفقات والإيرادات .

وبالنسبة لجانب **النفقات العامة** فإن حدود التحرك فيها محدودة فربعها يذهب إلى الرواتب ، والربع الثاني إلى خدمة الدين العام ، والربع الثالث يذهب إلى الدعم ، والربع الأخير لبقية البنود. وبما أنه يصعب ترشيد الرواتب أو سداد الديون أو تقليل الإنفاق على الخدمات الأساسية فإنه لايبقى إلا الدعم بحيث يمكن البحث فى إقتطاع الجزء الذى لا يذهب إلى مستحقيه وهذه عملية معقدة علاوة على محدودية ما يمكن توفيره من مصادر تمويل من وراء هذه العملية .

---

[1] وزارة الاستثمار – الهيئة العامة للاستثمار – تقرير عن المنسوجات والملابس الجاهزة – بدون تاريخ ص ٦ .

أما فى جانب الإيرادات فإنه وكما أشار هذا الفصل سابقاً أصبحت الموارد المالية المتاحة من خلال وحدات وهيئات القطاع العام وقطاع الأعمال العام محدودة نتيجة إنسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي ، وماتبعه من القضاء على القطاع العام الذى كان يشكل مصدراً حقيقياً لتمويل الإنفاق الاستثماري العام . لذلك فإن البديل المتاح أمام الحكومة هو الاعتماد على الإيرادات السيادية ، ولذلك يأتى على سلم أولويات السياسات المالية للموازنة العامة للدولة اللجوء إلى سياسة ضريبية تعتمد على نظام ضريبى يحقق وفرة الحصيلة المالية مع اعتماده على تحقيق العدالة الضريبية ثم المساهمة فى تحقيق العدالة فى توزيع الدخول.

ويتطلب ذلك إجراء إصلاح ضريبى شامل نتيجة التشوه الذى أصاب النظام الضريبى المصرى من خلال التعديلات الجزئية التى أجريت على التشريع الضريبى خلال الفترات السابقة وكان من أهمها من حيث الإنعكاسات السلبية على هذا النظام ما تم من تعديل فى عام ٢٠٠٥ والذى أفقد هذا النظام القدرة على تحقيق الأهداف الثلاثة : وفرة فى الحصيلة ، عدالة ضريبية ، تحقيق عدالة فى توزيع الدخول .

ولبيان ذلك يعرض هذا الفصل موجزاً للمراحل الرئيسية التى مر بها تطور النظام الضريبى وما شابها سلباً أو إيجاباً بالاعتماد على التدخلات التشريعية التى أجريت على هذا النظام ، وذلك من خلال تطور الإيرادات الضريبية كماً ونوعاً وما يترتب على ذلك من آثار إقتصادية وإجتماعية حيث أن الضرائب لا تستخدم كمصدر لإيرادات الدولة وكأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية فحسب ولكن فى نفس الوقت تستخدم كأداة توجيهيه لتشجيع الاستثمار سواء فى قطاعات معينة (تنمية قطاعية) أو فى أماكن معينه (التنمية الإقليمية) .

شهد تطور التشريع الضريبى فى مصر عدة مراحل [1] :-

- **الفترة الأولى (١٩٣٩ ـ ١٩٥٢)**

شهدت هذه الفترة أو ممارسة فعلية فى مجال التشريع الضريبى الحديث فى مصر حيث صدرت ثلاثة قوانين : هي قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، وقانون ٤٤ لسنة ١٩٣٩ فى شأن فرض رسم الدمغة ، وقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٣٩ فى شأن فرض رسم

[1] معهد التخطيط القومى – دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧١/٧٠ – ١٩٧٨) – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٢)– مارس ١٩٨٠ – ص ٢٠ .

أيلولة على التركات ثم توجت هذه الفترة بفرض ضريبة عامة على الإيراد ذات سعر تصاعدي بموجب القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

- **الفترة الثانية (١٩٥٢ – ١٩٧٨)**

لم تشهد هذه الفترة سوى تعديلات جزئية على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وكان من أبرز التعديلات ماحدث للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالضريبة العامة على الإيراد والذى تم بموجبه تعديل الشريحة الأخيرة بأن أصبحت الضريبة مقدارها ٥٠% على الإيراد الذى يزيد عن مائة ألف جنيه .

- **الفترة الثالثة (١٩٧٨ ـ ٢٠٠٥)**

صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ فى شأن تحقيق العدالة الضريبية وكان من أهم ما إستحدثه هذا القانون :-

١. زيادة سعر الضريبة للشريحة الأخيرة (مائة ألف جنيه فأكثر) من ٥٠% إلى ٨٠% .
٢. التوسع فى تحديد وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بحيث يشمل أوجه النشاط التالية:-
   - أى نشاط تجارى أو صناعي ولو إقتصر على صفقه واحدة .
   - التصرف ولو لمرة واحدة فى العقارات المبنيه أو الأراضي داخل كردون المدينة .
   - تأجير وحدة مفروشة واحدة أو جزء منها للسكن أو لمزاولة مهنة حرة أو نشاط آخر يخضع لضريبة المهن الغير تجارية .
   - الاستغلال الزراعي للمحاصيل البستانية .
   - مشروعات الحظائر .

- **الفترة الرابعة (مابعد ٢٠٠٥)**

صدر القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ للضرائب على الدخل بحيث تفرض ضريبة موحدة من حيث السعر على كل مصادر الدخل المختلفة ، وكانت فلسفة ذلك أن يتم تطوير النظام الضريبى بإستكمال الأخذ بنظام الضريبة الموحدة كبديل عن الضرائب النوعية المتعددة .

ولكن ما أفسد هذه الفلسفة هو أن هذا القانون على عكس ما كان معمولا به قبل صدوره لم يأخذ بمبدأ التصاعد الضريبى الحقيقي الذى يؤدى إلى توزيع العبء الضريبى بين فئات الدخل بشيء من العدالة وبما يضمن توفير حصيلة ضريبية مناسبة ، إن هذا القانون بدعوى العمل على تشجيع الاستثمار من خلال خفض معدل الضرائب حتى يتاح للأفراد الإدخار ومن ثم توجيه

المدخرات إلى الاستثمار أتى فى صالح ذوى الدخول العليا على نحو لافت للنظر ، ويمكن إدراك ذلك من خلال بعض المؤشرات :-

- إن أعلى شريحة خاضعة للضريبة العامة على الإيراد بلغت ما قبل هذا القانون مائة ألف جنيه وخضعت لسعر ضريبة ٨٠% ، بينما تخضع أعلى شريحة وفقاً للقانون الحالى لسعر ضريبة ٢٠% بما يشكل ربع السعر الذى كان معمولاً به قبل ذلك .
- يبلغ حد الإعفاء من الضريبة ٥٠٠٠ جنيه سنوياً بمتوسط دخل شهري ٤١٦ جنيهاً دون التمييز حسب الحالة الاجتماعية للممول ويزداد هذا الإعفاء فى حالة الدخول من المرتبات ليصل الى ٩٠٠٠ جنيه بمتوسط أجر شهرى ٧٥٠ جنيها ، وفى ظل مستوى الأجور فى الوقت الراهن يعنى هذا أنه ليس هناك من يتمتع بأى إعفاء من أصحاب الأجور والمرتبات .
- تبلغ أعلى شريحة أكثر من ٤٠ ألف جنيه سنوياً بمتوسط شهري يقترب من ثلاثة آلاف جنيه وفى ظل مستوى الأجور السائد الآن يعنى هذا أن جزءاً كبيراً من العاملين بأجر يسدد خمس أجره ضريبة وهو مايؤشر إلى زيادة العبء الضريبى على أصحاب الأجور والمرتبات كما سيتضح فيما بعد ، ويكفى هنا أن نشير إلى أن صاحب الأجر الشهري المشار إليه أعلاه يدفع نفس النسبة التى يدفعها من يبلغ متوسط دخله مائة ألف أو مائتي ألف أو أعلى من ذلك شهرياً .
- لا يقتصر عدم التصاعد الضريبى فى ظل القانون الحالى على سعر الضريبة المعمول به حسب الشرائح المختلفة والذى تم تخفيضه مقارنة بما كان معمولاً به من قبل ، ولكن على عدد هذه الشرائح ومدى التفاوت بين هذه الشرائح ويتضح ذلك من خلال جدول (٥-١٤) الذى يوضح المقارنة بين التصاعد الضريبى فى القانون المصرى ونظيره فى القانون الفرنسى ، فمن حيث :-

أ. عدد الشرائح يبلغ أربع شرائح فى القانون المصرى مقابل سبع شرائح فى القانون الفرنسى ، وتشكل قيمة أعلى شريحة (٨) أمثال قيمة أقل شريحة فى القانون المصرى ، بينما تبلغ هذه القيمة فى القانون الفرنسى أكثر من (١١) مثلاً.

ب. تصاعد أسعار الضريبة حسب الشرائح المختلفة فى القانون المصرى يبلغ أعلى سعر ضعف أقل سعر ، أما فى القانون الفرنسى فيبلغ أعلى سعر سبعة أمثال أقل سعر .

- **جدول (٥-١٤) : مقارنة بين التصاعد الضريبى**
- **فى القانون المصرى والقانون الفرنسي**

قانون الضرائب المصرى		قانون الضرائب الفرنسي [1]		
الشريحة الضريبية	سعر الضريبة	الشريحة الضريبية		سعر الضريبة
حتى ٥٠٠٠ جنيه	معفاه	اقل من ٤٣٣٤	يورو	معفاه
٥٠٠١ – ٢٠٠٠٠ جنيه	١٠%	٤٣٣٤-٨٥٢٤	يورو	٦.٨٣%
٢٠٠٠١ – ٤٠٠٠٠ جنيه	١٥%	٨٥٢٥-١٥٠٠٤	يورو	١٩.١٤%
أكثر من ٤٠٠٠٠ جنيه	٢٠%	١٥٠٠٥ – ٢٤٢٩٤	يورو	٢٨.٢٦%
		٢٤٢٩٥ – ٣٩٥٢٩	يورو	٣٧.٣٨%
		٣٩٥٣٠ – ٤٨٧٤٧	يورو	٤٢.٦٢%
		أكثر من ٤٨٧٤٧	يورو	٤٨.٠٩%

- **فى ظل الإختلال الواضح فى هيكل توزيع الدخل حيث يقدر نصيب أغنى ٢٠% من السكان حوالي ٤٤.٨% من الدخل القومى فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ [2] فإن تقليل عدد شرائح الدخل الخاضع للضريبة (توسيع مدى كل شريحة) مع إنخفاض سعر الضريبة على الشريحة العليا أدى الى عدم إمكان زيادة الحصيلة الضريبية بما يواكب ما على الدولة من التزامات فى صورة إنفاق عام بشقيه الجارى والإستثمارى ويتضح ذلك من خلال معدل عبء ضرائب الدخل منسوباً الى الناتج المحلى الإجمالي حيث بلغ حوالى ٦.٥% فى المتوسط سنوياً خلال الفترة من (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٢/٢٠١١) وهو**

---

[1] مطاوع السعيد السيد مطاوع – النظام الضريبى الفرنسى – دراسة تحليلية – جامعة الأزهر – كلية التجارة – ٢٠٠٩

– ص ١٩ .

[2] د. إبراهيم العيسوى – الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاماً – مرجع سابق ص ٥٣٥.

معدل منخفض إذا ما قورن بنظيره فى الدول الأخرى التى تقترب ظروفها الاقتصادية من مصر ، فعلى سبيل المثال تراوح هذا المعدل فى سوريا مابين ١٢.٥ – ١٣.٥ % [3].

- كما أن هذا الوضع المعمول به من حيث عدد شرائح الدخل وسعر الضريبة على كل شريحة أدى الى تحمل أصحاب الدخول الدنيا عبئاً أكبر نسبياً ، فكما هو مبين بجدول (٥-١٥) بعد أن إنخفضت حصة الضرائب على الدخول من المرتبات والأجور من إجمالي حصيلة ضرائب الدخل من ١٤.٣% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ الى ١٠.٤% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إرتفعت بإستمرار الى أن وصلت ١٧.٥% عام ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل الانخفاض الواضح فى حصة الضرائب على الدخول بخلاف التوظف من ١٨.٩% الى ٦.١% خلال نفس الفترة وكان الانخفاض واضحاً فى فترة ما بعد تطبيق القانون الجديد (٢٠٠٦/٢٠٠٥) ونفس الأمر بالنسبة للضرائب على أرباح شركات الأموال بدون هيئة البترول والشريك الأجنبي وقناة السويس حيث إنخفضت حصتها من ٣١.١% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ الى ٢٥.٩% عام ٢٠١٢/٢٠١١ .

---

[3] د. محمد خالد المهاينى – دور الضريبة فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية فى التشريع الضريبى المقارن – مجلة جامعة دمشق – مجلد ١٩ – العدد الثانى ٢٠٠٣ – ص ٢٧٥ .

جدول (٥-١٥) : تطور هيكل توزيع إيرادات ضرائب الدخل
خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢- ٢٠١١/٢٠١٢)

(% من إجمالى حصيلة ضرائب الدخل)

السنوات	الدخول من التوظف (أجور ومرتبات)	دخول بخلاف التوظف	أرباح شركات الأموال	
			هيئة البترول والشريك الأجنبي وقناة السويس	باقي الشركات
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٤.٣	١٨.٩	٣٥.٧	٣١.١
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٧.٣	١٤.٩	٣٢.٧	٣٥.١
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٥.٨	١٤.٠	٤١.٥	٢٨.٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٦.٥	١٣.٠	٣٥.٩	٣٤.٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١١.١	٨.٣	٦٣.٨	١٦.٨
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٠.٤	٦.٠	٥٩.٠	٢٤.٦
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٠.٩	٦.١	٥٩.٠	٢٤.٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١١.٣	٦.٤	٥٤.٤	٢٧.٩
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٤.٩	٦.٤	٥٤.٣	٢٤.٤
٢٠١١/٢٠١٠	١٥.٠	٦.١	٥٠.٥	٢٨.٤
٢٠١٢/٢٠١١	١٧.٥	٦.١	٥٠.٥	٢٥.٩

المصدر : محسوب من جدول (٥-٢) بالملحق .

ولم يقتصر العوار فى القانون الضريبى المعمول به حالياً على محاباته لصاحبى الدخول العليا على حساب ذوى الدخول الدنيا وإنما إمتد الى إجراءات ربط الضريبة فبدعوى تبسيط وتيسير هذه الإجراءات إستبدل القانون أسلوب مراجعة الإقرارات الضريبية بإستخدام الفحص الشامل لجميع الإقرارات الضريبية للممولين الى أسلوب إستخدام الفحص الانتقائي (الفحص بالعينة) ، وهذا المبدأ فى ظل تدنى الوعي الضريبى أدى الى انتشار ظاهرة التهرب الضريبى ، وبالرغم من عدم وجود بيانات موثقة توضح حجم هذه الظاهرة إلا أن ما تبثه وسائل الإعلام المختلفة فى فترة ما بعد ثورة يناير حول قضايا التهرب الضريبى التى يتم ضبطها توضح خطورة هذه الظاهرة ، كما أن

بعض الخبراء يقدرون أن التهرب الضريبى يكبد مصر خسائر حوالى ١٠٠ مليار جنيه سنويا[1] ، وتفوق هذه التقديرات الحصيلة الفعلية لضريبة الدخل ، وما يؤكد وجود ظاهرة التهرب الضريبى أن متوسط سعر الضريبة على شرائح الدخل المختلفة كما هو مبين بجدول (٥-١٤) يبلغ حوالى ١٥%، بينما المتحصل من الضرائب كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى أقل من ذلك بكثير ، فكما تم الإشارة سابقاً بلغ معدل عبء ضرائب الدخل منسوباً الى الناتج المحلى الاجمالى حوالى ٦.٥% فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠١١/٢٠١٢) .

وإذا ما أضيف الى ذلك متأخرات الضرائب لأمكن مضاعفة حصيلة الضرائب الحالية بما يقترب من سد العجز فى الموازنة العامة للدولة قبل الدخول فى الإصلاح الحقيقي لقانون ضريبة الدخل والمتمثل فى تطبيق تصاعد ضريبي فعال ، وما يوضح أهمية مجابهة ظاهرة المتأخرات الضريبية أن هذه المتأخرات تبلغ فى الوقت الراهن نحو ٦٠ مليار جنيه وفق ما صرح به رئيس مصلحة الضرائب المصرية [2] .

وبناء على ما سبق فإن هناك ضرورة الى إعادة النظر بصورة جذرية فى قانون ضرائب الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بما يساهم فى تحقيق حصيلة ضريبية واقعية وعادلة تساعد الحكومة على القيام بدور فعال فى الحياة الاقتصادية من خلال نشاطها الاستثماري كماً ونوعاً الى جانب النهوض بدورها فى تقديم الخدمات اللازمة للمواطنين وتحسين مستوى هذه الخدمات وفى نفس الوقت تحقيق العدالة الضريبية بما يساهم فى تحسين هيكل توزيع الدخول ، وإن كانت إعادة النظر تستهدف أموراً كثيرة لعل من أهمها ضرورة وجود جهاز ضريبي متطور معتمداً على كوادر مؤهلة ، إلا أنه فى إطار الهدف من هذه الدراسة يجب التركيز على تحقيق المبادىء التالية :-

١. إعادة النظر فى الإعفاء الضريبى الذى أصبح لا يتماشى إطلاقاً سواء مع مستويات الأجور أو مستويات الأسعار.
٢. خفض السعر المعمول به لأدنى شريحة والذى يبلغ ١٠% ، والمقارنة بين سعر هذه الشريحة وسعرها فى القانون الفرنسى توضح مدى الإجحاف بحق أصحاب الدخول الدنيا فى القانون المصرى حيث يبلغ سعر أدنى شريحة فى القانون الفرنسى ٦.٨٣%.
٣. زيادة أعداد شرائح الدخل الخاضعة للضريبة بما يقضى على إتساع مدى الشريحة ومن ثم عدم حدوث توازن بين معاملة الدخول المرتفعة وتلك المنخفضة فيدفع من يحصل

---

[1] جريدة الأهرام المسائي عدد الأربعاء ٢٠١١/٧/٢٧ .

[2] جريدة الأهرام عدد الأربعاء ٢٠١٣/١/٢ .

على ٤٠ ألف جنيه ما يدفعه من يحصل على ١٠٠ ألف جنيه أو مليون جنيه وهكذا ، كما أن تقليل مدى الشرائح المختلفة يساعد على إستهداف الدخول العليا بصورة تؤدى الى زيادة الحصيلة الضريبية .

٤. زيادة سعر الضريبة للشرائح العليا كلما زاد مستوى هذه الشرائح بالقدر الذى يراعى الموائمة بين ضرورة مساهمة أصحاب الدخول الأعلى بما تقتضيه الأعباء التى تقع على كاهل الحكومة فى هذه المرحلة الحساسة التى يمر بها الاقتصاد المصرى وبما لا يؤدى الى إنكماش حجم الاستثمار الخاص ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن القانون المعمول به حالياً كان من أهدافه خفض العبء الضريبى على هؤلاء بما يؤدى الى تشجيع الاستثمار ، ولكن التجربة التاريخية تؤكد أن هذا الهدف لم يتحقق بالرغم من خفض معدلات الضرائب، فكما أوضح هذا الفصل أنه بإستثناء عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و ٢٠٠٧/٢٠٠٨ اللذان شهدا تدفقاً ملحوظاً للإستثمار الأجنبى بهدف الاستحواذ على الأصول والمشروعات القائمة فى إطار عملية الخصخصة ، فإن معدل الاستثمار المحلى قد إنخفض من ١٧.١% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الى ١٦.٧% عام ٢٠١٠/٢٠١١ ، ويمكن الاسترشاد فى تحديد سعر أعلى شريحة بما هو معمول به فى دول تقترب ظروفها بالوضع المصرى حيث تصل الضريبة في البرازيل الى ٣٤% [1] .

٥. الرجوع إلى ما كان معمولاً به قبل صدور هذا القانون فيما يتصل بإجراءات ربط وتحصيل الضريبة بحيث يتم فحص جميع إقرارات الممولين دون اللجوء إلى فحص بعض الإقرارات بالعينه وهذا الأسلوب مطبقاً حتى فى أكثر الدول تقدماً ، ففي فرنسا يتم تقدير وعاء الضريبة إما بإستخدام الإقرار فى حالة وجود دفاتر منتظمة أو بإستخدام أسلوب التقدير الجزافي بالنسبة للبعض الآخر [2] .

٦. وبالارتباط بضرورة إحكام ربط الضريبة على جميع الممولين هناك حاجة ماسة لوضع الأسس والآليات التى تساهم فى دمج القطاع غير الرسمى فى النشاط الاقتصادي الرسمى بما يؤدى الى تحصيل قدراً كبيراً من الضرائب المهدرة فوفقاً لتصريح رئيس لجنة الضرائب وعضو مجلس إدارة إتحاد الصناعات المصرية : أن السوق الموازية (القطاع غير الرسمى) التى تعمل بصورة غير رسمية على هامش الاقتصاد المصرى لا تدفع الضرائب للخزانة العامة للدولة ، وتوضح المؤشرات الاقتصادية أن حجم السوق الموازية

---

[1] وزارة الاستثمار – الهيئة العامة للاستثمار – تقرير عن المنسوجات والملابس الجاهزة – مرجع سابق – ص ١٣ .

[2] مطاوع السعيد السيد مطاوع – النظام الضريبى الفرنسي – مرجع سابق – ص ٥ .

فى مصر قد تضخم خلال السنوات الماضية حيث يقدر حجم نشاطه بنحو ألف مليار جنيه وقيمة الضرائب المستحقة عليه وغير المحصلة سواء كانت ضريبة مبيعات أو ضريبة على الدخل فى حدود مائة وخمسين مليار جنيه على الأقل [3].

٥- ٢ -٢ تحسين المناخ الاستثماري أمام القطاع الخاص :-

بدءاً ذي بدء تجدر الإشارة إلى أن تناول هذه الجزئية يختص ليس فقط بصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ولكنه ينطبق أيضاً على قطاع الصناعة بوجه عام بل ويتصل بأي نشاط اقتصادي يتفق مع أولويات خطط تنمية الاقتصاد الوطني، ثم يتم التركيز على برنامج تحفيزي يتصل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مجال صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وبالطبع يمكن إمتداده ليشمل مجالات صناعية أخرى .

٥-٢-٢-١ تهيئة المناخ الاستثماري بوجه عام :-

أثبتت التجارب التاريخية أن منح الحوافز بكل أنواعها للقطاع الخاص سواء المحلى أو الأجنبى دون الربط المباشر والمقنن بين هذا المنح والأولويات المحددة والواضحة التي تتفق مع أولويات وأهداف التنمية المستدامة من حيث شمولها لجوانب النمو الاقتصادي ، والجوانب المكانية والبشرية والبيئية مع وجود إطار تشريعي ومؤسسي يرعى ويراقب ويتابع هذه العملية ، فإنها لم تؤتى بثمارها .

فلقد ركزت منظومة التحفيز التي اتبعت طوال السنوات الماضية على عدة أشكال من أهمها : الإعفاءات الضريبية ، وإعانات التصدير، وتخصيص الأراضي للمشروعات الاستثمارية بمقابل رمزي ، وبالإضافة إلى أن هذه الحوافز لم تراع أنها يجب أن تكون فى الأساس أداه موجهه للإستثمار حسب أولويات الخطط المختلفة واتصفت بالعمومية فإن العديد منها شابها الفساد والتمييز لصالح فئات معينه .

فبالنسبة للإعفاءات الضريبية بصورة عامة دون ربطها بأهداف محددة فقد أثرت سلباً على الموازنة العامة للدولة حيث أدت إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية خاصة وأن العديد من المشروعات قام بتغيير نشاطه أو اسمه التجاري بما يوحى بانقضاء الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها أو أن بعض الشركات الأجنبية تقوم ببيع جزء من منتجاتها إلى الدولة الأم بأسعار منخفضة وبالشكل الذى يظهر إنخفاضاً ظاهرياً فى الأرباح ومن ثم إنخفاض الضرائب

---

[3] جريدة الأهرام عدد الاثنين ٢٠١٢/١٠/٨ .

المحصلة عليها، كما أن الإعفاءات الضريبية قد أعطيت غالباً للشركات دون التمييز الواضح بين هذه الإعفاءات ونوع ومكان وطبيعة نشاطها ومدى إرتباط ذلك كله بأولويات التنمية ، وهذا ما أكدته بعض الدراسات التي أشارت إلى أن الإفراط فى تقديم الإعفاءات الضريبية وغيرها من الحوافز للمستثمرين فى إطار سعى السياسة الإنفتاحية لتشجيع القطاع الخاص المحلى والأجنبي قد أسهمت فى ضياع موارد محتمله دون أن يكون لها إسهام كبير فى نمو الناتج المحلى الإجمالى، ويلاحظ بوجه خاص أن غياب التمييز بين الأنشطة فى منح الحوافز قد أدى إلى توزيع غير كفء للموارد ، فحدث توسع غير مبرر فى أنشطة غير ذات أولوية من المنظور الاجتماعى أو حتى من المنظور الخاص كالتوسع فى الإسكان الفاخر وإسكان المنتجعات والتوسع فى المنتجات الاستهلاكية الكمالية ولم يحدث إقبال على أنشطة ذات أولوية من منظور التنمية [1] .

والجدير بالذكر أن هذا الفصل من الدراسة قد أوضح سابقاً الكثير من هذه الظواهر من خلال إستعراض الاستثمار المحلى بشقية الوطني والأجنبي من حيث تطوره كمياً ونوعياً .

أما بخصوص تقديم الإعانات فإنها لم تكن موجهة بحسب ما تقتضيه المصلحة الاقتصادية بقدر ما أنها كانت مقدمة لصالح فئات بعينها خاصة فى السنوات الأخيرة ، ويمكن إدراك ذلك على سبيل المثال من خلال ماتم تخصيصه من حوافز لتشجيع القطاع الخاص من خلال موازنة العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ حيث تمثلت فى الآتـي[2] :-

- ٢٠ مليار جنيه لتنشيط ودعم الصادرات .
- ٢٠٠ مليون جنيه لتنمية صعيد مصر وذلك لدعم المستثمرين الراغبين فى بدء أنشطتهم الاستثمارية فى صعيد مصر .
- ٥٠٠ مليون جنيه للتدريب التأهيلى للشباب حتى تتوافر لديهم المهارات الأساسية التى تمكنهم من العمل بمختلف مصانع القطاع الخاص.
- ٨٠٠ مليون جنيه لإعادة تأهيل المناطق الصناعية لتكون جاذبة لجمهور المستثمرين .

ويتضح من خلال التوزيع السابق للمبالغ التى خصصت التى بلغ إجماليها ٢١.٥ مليار جنيه أن حصة دعم الصادرات شكلت حوالى ٩٣% مقابل ٧% لباقى الأغراض عل أهميتها ، مع ملاحظة أن هذه المبالغ الطائلة كانت تذهب إلى عدد محدود من أصحاب المصالح كما أنها لم

---

[1] د. إبراهيم العيسوى – الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاماً – المكتبة الأكاديمية – ٢٠٠٦– ص٣٩٢ .

[2] معهد التخطيط القومي – الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١٨) – فبراير ٢٠١٠ –ص ٤ .

تتناسب بالمرة مع ما تحقق من زيادة الصادرات ، فوفقاً لبيانات البنك المركزى زادت قيمة الصادرات السلعية غير البترولية من حوالى ٧٦.٨ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ (العام الذى خصص فيه هذا الدعم) إلى نحو ٨٣.٥ مليار فى عام ٢٠١٠/٢٠١١ بحيث بلغت الزيادة بين العامين ٦.٧ مليار جنيه بما لا يشكل سوى ٣٣.٥% من المبالغ التى خصصت لدعم الصادرات ، وهو ما يتعارض تماماً مع أهداف سياسات تحفيز القطاع الخاص نحو زيادة الصادرات [1].

وأخيراً فيما يتصل بتخصيص الأراضي للمشروعات الاستثمارية بأسعار رمزية فلم تكن هناك سياسات واضحة مما أدى إلى إنتشار الفساد فى الاستيلاء على الأراضى بدون وجه حق وإستخدامها فى أغراض بعيدة عن مقتضيات التنمية ، فكما أشارت دراسة للبنك الدولى تتسم البيئة المؤسسية لإدارة الأراضى العامة فى مصر بالتعقيد والتشتت نتيجة مجموعة متراكمة من التشريعات على مدى العقود الأربعة الماضية ، حيث يوجد تقريباً ٤٥ قانوناً ومرسوماً يرتبط بهذا المجال بصورة مباشرة وغير مباشرة ولم تتم موائمة هذه التشريعات التى يناقض بعضها بعضاً فى بعض الأحيان. ويعكس هذا المزيج القائم عدم وجود إطار متماسك لسياسة الأراضى وإستراتيجيات لإدارة الأراضى العامة معنية بالتصرف فى هذه الأصول وتسعيرها والإستفادة منها لتحقيق الأهداف الإنمائية للحكومة ، وكذلك الفشل فى مراجعة السياسات السابقة فى ضوء التحديات والطلبات المتنافسة فى الوقت الحالي . وتتفاقم هذه المشكلة نتيجة الكثير من الإجراءات التعسفية التمييزية غير الواضحة بشأن تخصيص الأراضى العامة ، وضوابط التسعير والتطوير ، وعدم وجود نظام عام متماسك لمعلومات الأراضى ، وعدم قدرة المستثمرين على معرفة أى السلطات مختصة بالتحكم فى الأراضى العامة وأين تتوفر تلك الأراضى [2] .

هذا عن تحفيز القطاع الخاص المحلى ، أما بخصوص الاستثمار الأجنبي فإن الإعفاءات الضريبية أصبحت لا تشكل عنصراً فاعلاً فى تشجيع هذا الاستثمار ، فوفقاً لرئيس نظام المناطق الضريبية أن التشريعات الضريبية ليست السبب وراء هروب الاستثمارات الأجنبية من القدوم إلى

---

[1] البنك المركزى المصري – المجلة الاقتصادية – مجلد ٥١ – عدد ٤ – ص ١٩٤– ١٩٦ .

[2] البنك الدولى – شعبة الحد من الفقر وإدارة التنمية الاقتصادية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – إعادة تشكيل جغرافيا
مصر الاقتصادية : تحقيق التكامل الداخلى كمنهج للتنمية – مجلد (١) – يونيو ٢٠١٢ – ص ٦.

مصر ، حيث أن الشركات العالمية تعمل بنظام الموازنة الموحدة ، فإذا لم تدفع ضرائب على أرباحها فى مصر فستدفعها فى بلد المنشأ [1].

وما يؤكد ذلك أن إحدى الدراسات [2] أوضحت أن ٦٠% من الشركات أبدت رغبتها فى الاستثمار فى مصر حتى فى ظل عدم وجود إعفاءات ضريبية وأن المستثمر الأجنبي فى مصر يهمه توافر مجموعة من العوامل من أهمها :-

١. ملائمة النظام القانوني الحاكم للإستثمار فى مصر ، مع وجوب أن تتسم النواحى القضائية بالشفافية والعدالة ، والالتزام بالتحكيم الدولى لنزاعات الاستثمار .
٢. توافر الاستعداد لحماية الملكية والمعاملة الوطنية بعد إتمام الاستثمار ، وضمان حرية إعادة الأرباح ورأس المال المستثمر .
٣. عدم وجود شروط بيئية مجحفة تحد من الاستثمار .
٤. السهولة فى إنجاز إجراءات الاستثمار، وبحيث لا تكتنفها البيروقراطية .

وبالإضافة إلى ما لحق بالحوافز المختلفة من مسالب فإنها أعطيت لكافة الأنشطة دون التمييز فيما بينها مادفع القطاع الخاص نحو الاستثمار فى مجالي التجارة والخدمات مع عدم إعطاء الاهتمام المطلوب لقطاع الصناعة ، كما أن هذه الحوافز لم تعط الاهتمام الكافى للعنصر المكاني ومن ثم لم تساهم فى إحداث تنمية إقليمية متوازنة ، فقد أثبت العديد من الدراسات والتقارير أن فجوة التنمية بأبعادها المختلفة مازالت واسعة بين أقاليمها ومناطقها فى الوجه القبلي وأقاليمها ومناطقها فى الوجه البحري ، ويرتبط ذلك بالتوزيع الجغرافى للإستثمارات حيث إستحوذت محافظتان فقط من محافظات الجمهورية (القاهرة والجيزة) فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ على نحو ٥٢% من عدد الشركات الجديدة التى تم تأسيسها (٣٩% للقاهرة ، ٢٣% للجيزة) ، ٥٦% من رؤوس أموالها المصدرة (٣٥% للقاهرة ، ٢١% للجيزة) ، بينما لم يتجاوز نصيب محافظات الوجه القبلي مجتمعه ٧% ، ٦% من قيمة هذين المؤشرين على التوالى ، وهما نفس النسبتان

---

[1] جريدة الشروق – عدد الأربعاء ٣ أكتوبر ٢٠١٠ .

[2] جمال محمود عطية – تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري – رسالة
مقدمة لنيل درجة الدكتوراه – كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان – ٢٠٠٢ – ص ١٠٢.

اللتان إستأثرت بهما محافظة الإسكندرية وحدها ، ولاشك أن هذه التفاوتات تنعكس فى زيادة فجوة النمو ومن ثم عدم العدالة فى توزيع فرص العمل [3] .

وبناء على ما سبق فإنه قبل تبنى أى منظومة للحوافز يجب إعادة النظر فى عدة أمور تؤثر على البيئة المناسبة للاستثمار حيث لابد من إصلاحات جوهرية فى المجتمع المصرى تعتمد على توفير خمس دعائم أساسية هى [1]:-

١. دعامة سياسية وتتمثل فى ضرورة تطوير النظام السياسى، بهدف الوصول فى النهاية إلى تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسى بمفهومه الكامل .
٢. دعامة إجتماعية وتتمثل فى ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية بما يضمن توزيع عائد النمو والتطور على جميع طبقات المجتمع وبعدالة .
٣. دعامة تتعلق بالتعليم والثقافة بما يضمن الاستفادة من القوة البشرية المصرية على أفضل وجه .
٤. دعامة قانونية وتتمثل فى ضرورة وضوح وتناسق النظام القانوني ، وضرورة وجود نظام قضائي كفء بما يضمن سرعة الفصل فى القضايا والمنازعات وفقاً لصحيح القانون .
٥. دعامة إعلامية وتتمثل فى ضرورة الالتزام بالصدق والموضوعية فيما ينشر من معلومات ، إحتراماً للمواطن وعقليته وضماناً لمشاركته بفاعلية .

وأخيراً فإنه يجب وضع نظام للحوافز فى إطار مؤسسي واضح وبناء على تشريعات واضحة وشفافة تضمن عدم التمييز وسوء إستخدام هذه الحوافز مع اعتماد سياسات التحفيز على أربعة دعائم أساسية :-

١. ربط الحافز بالتحقق الفعلى للهدف من هذا الحافز فمثلاً إذا ما تقرر تخفيض للرسوم الجمركية على بعض الآلات فلا يتم ذلك إلا بعد وصول الآلات وتركيبها فى المصنع وإذا ما خصصت أراض لا يتم نقلها كملكية أو حق إنتفاع حسب الأحوال إلا بعد قيام المشروع فعلاً بحيث يكون من السهل سحب هذه الأراضى فى حالة عدم وفاء المستثمر بإقامة المشروع وفى الغرض المحدد سلفاً دون تغيير .

وفى هذا المقام وبالرغم من المآخذ التى سبق الإشارة إليها بخصوص منح الإعفاءات الضريبية ، فإنه يمكن منح بعض هذه الإعفاءات على الأرباح الناتجة من ذلك الجزء المصدر من إنتاج المشروع حيث أن منح الإعفاء يتم بعد التأكد من تحقيق

---

[3] معهد التخطيط القومى – الاقتصاد المصرى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ – نوفمبر ٢٠١٠ .

[1] د. مصطفى السعيد – الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة – دار الشروق – ص ٥٣ .

الهدف فعلاً وهو هدف سامى فى ضوء أن عملية الإنتاج من أجل التصدير تعتبر أحد أعمدة تحقيق تنمية مستدامة .

٢. إستخدام الحافز لتحقيق الهدف التوجيهي بحيث يرتبط بصورة مباشرة بالنشاط الذي تحدده الدولة وفقاً لأولويات التنمية ، وفى هذه الحالة يجب أن يحظى قطاع الصناعة بأولوية وصناعة الغزل والنسيج بأولوية خاصة .

٣. إستخدام الحافز بصورة كلية أو بصورة تدريجية حسب الأماكن والأقاليم التى يراد إعطائها مزيداً من فرص التنمية ، وفى هذه الحالة تعطى الأولوية للأقاليم المهمشة ومن أهمها مناطق الصعيد .

٤. ربط الحوافز بالجوانب البشرية والبيئية بحيث يتوقف منحه على ما يقدمه المشروع من فرص عمل وطريقة وأسلوب إنتاجه وأثر ذلك على إستخدام الموارد الطبيعية وتلوث البيئة ، وينطبق ذلك على صناعة الغزل والنسيج حيث تستخدم مواد خام محلية متمثلة فى أقطان مصرية عالية الجودة وتعتبر من الصناعات كثيفة العمالة ، ومن ثم إمكانية إسهامها فى تخفيض حجم البطالة .

٥-٢-٢-٢ تبنى برنامج خاص لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة :-

إن هذا البرنامج يشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مختلف الصناعات ولكنه يركز على صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وذلك لأن طبيعة هذه المشاريع يمكن أن تساهم فى تحقيق التوازن بين احتياجات النمو الاقتصادي وإحتياجات العدالة الاجتماعية ليس من منظورها الضيق الذى يركز على الأفراد حيث أن هذه العدالة يجب ألا تقتصر فقط على توزيع مخرجات التنمية بين فئات المجتمع المختلفة، ولكن تمتد أيضا إلى توزيع هذه المخرجات بين المناطق والأقاليم المختلفة وبذلك يتحقق الربط بين النمو الاقتصادى والتنمية الإقليمية .

وتعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة أداة مناسبة فى هذا المجال لما تتمتع به من خصائص لعل من أهمها :-

- تساهم هذه المشاريع فى جذب الأموال لدى صغار المدخرين خاصة عند توفير حزمة من الحوافز لهؤلاء المدخرين تشجعهم على إقامة هذه المشاريع ومن ثم تحولهم إلى عناصر منتجة ومساهمتهم فى تنمية مناطقهم .
- من مزايا هذه المشاريع أنه يمكن نشرها فى أكبر عدد ممكن من المناطق ومن ثم تساهم فى تحقيق التوازن فى مجال التنمية الإقليمية وخاصة مناطق الصعيد والتي تعانى حتى الآن من الإهمال الشديد وأصبح إستمرار هذا الوضع ما بعد ثورة يناير أمراً غير مقبولاً ،

فبالإضافة الى ما أشار إليه هذا الفصل سابقاً بخصوص الإختلال فى هيكل التنمية الإقليمية بمفهومه العام فإن صناعة المنسوجات تتركز فى الوقت الراهن فى ثلاث مناطق هى: القناة ، والإسكندرية ، والقاهرة الكبرى [1].

- تتميز هذه المشاريع بإستخدامها الكثيف للعمالة وهو ما أثبتته التجارب التاريخية فى العديد من الدول خاصة فى المراحل الأولى من التنمية ، فعلى سبيل المثال لعبت المشروعات الصغيرة فى اليابان فى السنوات الأولى لعمليات التنمية دوراً بارزاً فى إستيعاب العمالة وكان هذا الدور واضحاً فيما يتعلق بصناعة الغزل والنسيج حيث إستوعبت المشروعات الصغيرة نحو ٤٨.٤% من إجمالى العمالة بهذه الصناعة [2]. ووفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى ماليزيا والتي تركزت فى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة بالدرجة الأولى نحو ٣٢.٥% من إجمالى فرص العمل بماليزيا فى عام ٢٠٠٦[3].

لذلك فإن تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يساهم فى خلق فرص عمل جديدة ومن ثم الحد من ظاهرتى البطالة والفقر واللتان تبلغان أشدهما فى الصعيد، فوفقاً لتصريح وزير التخطيط والتعاون الدولى وصل معدل البطالة إلى حوالي ١٣% ، وأن معدل الفقر الذي بلغ ٢٥% على مستوى الجمهورية يرتفع فى الصعيد حيث بلغ ٥٠% بل ووصل إلى ٨٠% فى بعض قرى الوجه القبلى[1] . وتزداد أهمية هذه المشاريع فى مجال تشغيل العمالة أنها غالباً ما تعتمد على الإناث وخاصة الفتيات صغيرات السن اللآئى تعتبرن من أكثر الفئات المهمشة فى المجتمع .

بناء على ماسبق فإن البرنامج المقترح لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فى مجال صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من المتوقع أن يحقق عائداً إقتصادياً وإجتماعياً يتناسب مع الأعباء المالية المتوقعة من جراء تنفيذ البرنامج والذى يعطى أولوية للمناطق المهمشة على

---

[1] وزارة الاستثمار – الهيئة العامة للاستثمار – تقرير عن المنسوجات والملابس الجاهزة – مرجع سابق – ص ٨ .

[2] معهد التخطيط القومى – الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر) – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٨) – يوليو ١٩٨١ – ص ٣٨ .

[3] معهد التخطيط القومى – التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، والصين – الإستراتيجيات والسياسات والدروس المستفادة – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١١) – نوفمبر ٢٠٠٨ – ص ١٣٨ .

[1] جريدة المصرى اليوم عدد الاثنين –٢٠١٢/١٢/٣١.

مستوى الجمهورية بصفة عامة ، ولكن يعطى أولوية خاصة لمناطق الصعيد ويمكن تحقيق ذلك من خلال المعاملة التفضيلية لمناطق الصعيد بالنسبة للمزايا التى يتضمنها البرنامج المقترح .

ويعتمد نجاح هذا البرنامج على ضرورة وجود كيان مؤسسي مختص لديه القدرات البشرية المتخصصة ويعتمد على بنيان تشريعى واضح يضمن منح الحوافز المختلفة التى يشملها هذا البرنامج بصورة عادلة وشفافة وبما يؤدى إلى إقامة مشروعات حقيقية قادرة على النمو والاستمرار وبما يحقق أهداف تطوير صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة .

وليس بالضرورة أن يكون هذا الكيان مستقلاً تماماً وإنما يمكن أن يكون منضوياً تحت راية مركز تحديث الصناعة التابع لوزارة التجارة والصناعة والذى يقوم كما تشير بيانات الهيئة العامة للاستثمار بخدمة ٢٧٥٥ من إجمالى ٤ آلاف شركة مسجلة فى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة من خلال تقديمه عدد من الخدمات تشمل التدريب والمساعدة الفنية ودعم التصدير وتقديم الاستشارات فى مجالات التسويق والبرامج التدريبية للشركات الفردية [2] .

ولكن المهم أن تتحقق للكيان المقترح أربعة عوامل : الاستقلالية وتكليفه بتنفيذ البرنامج المحدد، الكادر البشرى المتخصص القادر على التخطيط والتنفيذ ومتابعة فعاليات هذا البرنامج، الإطار التشريعي الذي يضمن شفافية تنفيذ مكونات البرنامج والبعد عن شبه الفساد والتمييز ، والعامل الرابع والأهم أن تتوافر اعتمادات مالية كافية لتقديم مجموعة الحوافز التى يشملها البرنامج.

وفيما يلي موجز بمكونات البرنامج المقترح وبالطبع عند اعتماد والبدء فى تنفيذ هذا البرنامج يتم تطوير وتفصيل ووضع تصور شامل له :-

أ - <u>تقديم قروض حكومية ميسرة</u> :-

١. يقوم الكيان المؤسسي المختص بتلقي طلبات المستثمرين الراغبين فى إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة فى مجال صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وبالتنسيق مع هؤلاء المستثمرين يقوم المختصون بهذا الكيان بإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لهذه المشاريع والتأكد من تلبيتها للشروط الموضوعة والتى تضمن إتفاق هذه المشاريع مع أولويات الحكومة المعتمدة سواء للتنمية الصناعية بصفة عامة

[2] وزارة الاستثمار – الهيئة العامة للاستثمار – تقرير عن المنسوجات والملابس الجاهزة – مرجع سابق – ص ٧ .

وصناعة الغزل والنسيج بصفة خاصة أو من منظور التنمية الإقليمية وبما يحقق تكامل النمو الاقتصادى مع العدالة الاجتماعية .

٢. يتم عرض الطلبات والمرفق بها دراسات الجدوى على لجنة فنية تقوم بمراجعة هذه الدراسات ومن ثم الموافقة على إقامة المشاريع المستوفاة للشروط، وبناء على هذه الموافقة يتم إتخاذ إجراءات منح قروض ميسرة ذات فائدة مخفضة مقارنة بأسعار الفائدة السائدة فى سوق الإقراض على أن تتحمل الدولة الفرق بين سعري الفائدة بشروط تضمن جدية تنفيذ المشروع ومن أهمها :-

- أن يساهم صاحب المشروع بجزء من تكلفة المشروع من خلال التمويل الذاتي بحيث لا يكون المشروع ممولاً بنسبة ١٠٠% من القرض حتى يكون ذلك ضماناً لجدية المستثمر .
- أن يتم صرف القروض من خلال بنك أو عدة بنوك من خلال اتفاق بين الحكومة وهذه البنوك ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن البنك الأهلى لديه خبرة سابقة فى هذا المجال من خلال توفير التمويل المدعم بالتعاون مع مجموعة من مؤسسات التمويل الدولية التى قدمت منح لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل بنك التنمية الأفريقى، والوكالة الفرنسية للتنمية، والصندوق الاجتماعى للتنمية .
- أن لا يتم صرف القرض بالكامل مسبقاً قبل البدء فى تنفيذ المشروع حتى يكون ذلك ضامناً لعدم إساءة إستخدام القرض، ولتحقيق ذلك يتم وضع خطة لاستخدام القرض الموافق عليه تتضمن نسبة محددة من كل أصل من أصول المشروع (كل بند من بنود التكلفة الاستثمارية) ويتم صرف هذه النسبة مع بداية كل مرحلة من مراحل التنفيذ الفعلى لمكونات المشروع الاستثمارية وبناء على عطاءات رسمية من جهات التنفيذ وفواتير معتمدة .
- يتم تقديم ضمانات للبنوك ممثلة فى رهن أصول المشروع لصالح البنك مقدم القرض والتأمين على المشروع على أن تتحمل الدولة تكلفة التأمين وبحيث يشكل ذلك ضمانة لإسترداد الأموال المقدمة كقروض وفى نفس الوقت ضمان إستمرارية هذا البرنامج .
- أن تقوم المؤسسة التى ستتولى تنفيذ هذا البرنامج بالمتابعة المستمرة أثناء مراحل تنفيذ المشروع للتأكد من جدية التنفيذ والعمل على تذليل أى عقبات تعترض هذا التنفيذ ، وبحيث تستمر فى متابعتها بعد قيام المشروع من خلال إلزام أصحاب

المشروع بتقديم ميزانيات سنوية وعدم التصرف فى أرباح المشروع إلا بموافقة هذه المؤسسة وذلك طوال سريان مدة تسديد القرض الحكومى الميسر.

ب. **توفير أراضى بالمجان لإقامة المشروع** مع إستيفاء المرافق اللازمة لها وذلك سواء بالتملك أو بحق الانتفاع وفى كل الأحوال لايتم تسجيل هذا الإجراء إلا بعد إكتمال إنشاء المشروع بحيث لا يكون هناك مجالاً لإساءة إستخدام هذه الأراضي .

ج. **تطوير منظومة تدريبية تساهم فى إعداد وتأهيل العمالة المناسبة** فلا يكفى أن تكون العمالة قليلة التكلفة نسبياً مقارنة بالدول الأخرى حتى تكون جاذبة للإستثمار، وإنما يجب توفير الكوادر الماهرة التى تستطيع أن تواكب إستخدام أساليب إنتاج حديثة بحيث يكون المنتج لديه القدرة التنافسية مع منتجات الدول الأخرى، ويعتبر تحمل الدولة لتكلفة التدريب حافزاً مهما لتشجيع المستثمرين نظراً لضرورة هذا التدريب خاصة وأن الفئات المستهدفة والمتمثلة بالدرجة الأولى فى الفتيات والتي غالباً ما تكون درجة تعليمهن متدنية بالإضافة إلى عدم توافر الخبرة لديهن بالأساس هذا مع الإشارة إلى أن عملية التدريب تعتبر مهمة للمشروعات سواء الصغيرة والمتوسطة أو الكبيرة ، فوفقاً لدراسة لمركز المعلومات وإتخاذ القرار بمجلس الوزراء أشار ٧٤.٨% ممن تم استطلاع آرائهم من العاملين بمنشآت الصناعة أن صناعة الغزل والنسيج تتطلب عاملين يتمتعون بمهارات معينه ، وتأتى مراكز التدريب والتأهيل التابعة للقطاع الخاص على قمة المصادر التى يعتمد عليها العاملون فى الحصول على التأهيل اللازم للصناعة[1] .

كما أشارت نفس الدراسة إلى أن حوالى ٧١.٨% من أصحاب وممثلي المنشآت العاملة فى صناعة الغزل والنسيج يقومون بعمل دورات تدريبية للعاملين عند الالتحاق بالعمل ، فى حين يهتم ما يقرب من ثلاثة أرباع المنشآت (٧٢.٨%) بعمل دورات تدريبية وتأهيلية للعاملين أثناء العمل لرفع مهاراتهم، لذلك فإن مساهمة الحكومة فى تكلفة التدريب بالمراكز الخاصة أو إقامة مراكز تدريب حكومية سوف يؤدى إلى تخفيض التكلفة التى يتحملها المستثمرون فى هذا المجال ومن ثم تشكل حافزاً من حوافز الاستثمار.

د. **رفع القدرات التسويقية لهذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة** والتى غالباً ما تواجه بمشاكل عدم مقدرتها على النفاذ للأسواق الخارجية وتعرضها لمنافسة شديدة فى

---

[1] مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم وإتخاذ القرار – صناعة الغزل والنسيج المصرية بين تسرب العمالة وعزوف الشباب (مسح بالعينة) – مايو ٢٠١٢ – ص ١٥ .

الأسواق المحلية ، لذلك من الواجب إيجاد أطر مؤسسية قادرة على تعريف السوق الخارجية بما تقوم به هذه المشاريع من إنتاج وفى نفس الوقت إمدادها بالمعلومات عن الأسواق الخارجية وأنسب منافذ التوزيع التى تلائم طبيعة منتجاتها، وتقديم تسهيلات مالية لهذه المشاريع لتمكينها من المشاركة فى المعارض الخارجية التى توفر لها منافذ لعرض منتجاتها وخلق علاقات بينها وبين المستوردين فى الخارج، حيث أن المشاركات فى هذه المعارض تحتاج إلى تكاليف تعبئة ونقل المنتجات بالإضافة إلى رسوم تخصيص مساحات عرض المنتجات.

- **الخلاصة :-**

حاول هذا الفصل إلقاء الضوء حول الموارد المالية المحتملة التى يمكن أن تساهم فى تمويل عملية التنمية الصناعية وماهى المشاكل التى اعترضت إمكانات الإستفادة من هذه الموارد من الناحيتين الكمية والكيفية ومن ثم محاولة التوصل الى آليات يمكن من خلالها تنمية هذه الموارد والعمل على إستغلالها بما يتناسب والأولويات التى يتم تبنيها فى إطار التنمية الصناعية .

وإنطلاقاً من أن هناك ثلاث جهات رئيسية تضطلع بمسئولية الاستثمار هى الحكومة ، والقطاع الخاص، والمستثمرون الأجانب تناول هذا الفصل بالرصد والتحليل لهيكل الموازنة العامة للدولة، وهيكل توظيف الموارد المالية المتاحة من خلال الجهاز المصرفي ثم الاستثمار الخاص بشقيه الوطنى والأجنبى .

وفيما يتعلق بهيكل الموازنة العامة للدولة تم إستعراض السياسات المالية المرتبطة بها وأثرها المباشر على مايمكن أن توفره هذه الموازنة من موارد تستخدم فى الإنفاق الاستثمارى العام أو آثارها غير المباشرة على حجم الموارد المتاحة فى المجتمع والتى يمكن الاستفادة منها فى الإنفاق الاستثمارى الخاص. وفى هذا المجال أوضح تحليل جانب الإنفاق أن الموازنة العامة للدولة تعانى من خلل كبير فيما هو مخصص لجانب الإنفاق الاستثمارى نظراً لتضخم حجم الدين العام ومخصصات الدعم حيث شكل هذان البندان نحو أربعة أمثال الاستثمارات الحكومية فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٢/٢٠١١) . ومع التضخم المستمر لهذين البندين تراجعت حصة الاستثمارات الحكومية من إجمالى الإنفاق العام الى النصف فى نهاية هذه الفترة مقارنة بما كانت عليه فى بدايتها حيث إنخفضت من ١٤.٧% الى ٧% .

وإمتد الخلل فى الموازنة العامة للدولة الى جانب الإيرادات حيث أدى قصور إيرادات الحكومة من الإيرادات السيادية والإيرادات الأخرى على مواجهة أعباء الإنفاق العام الى تزايد العجز الكلى بالموازنة والذي بلغ حوالي ٣٣.٣% من إجمالى إيرادات الموازنة العامة للدولة فى المتوسط سنوياً خلال الفترة المشار إليها أعلاه ، وبحيث أصبح يشكل نحو ١٣.٢% من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠١١ /٢٠١٢. وأثر هذا العجز بصورة مباشرة فى قدرة الحكومة الاستثمارية لكونها تحقق إدخاراً سالباً خاصة فى ظل الارتفاع المستمر فى عجز الموازنة والذى بعد أن كان يشكل ثلاثة أمثال الاستثمار الحكومى فى المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة تجاوز خمسة أمثال هذا الاستثمار فى نهاية الفترة .

وتجاوزت الآثار السلبية لعجز الموازنة هذا الأثر المباشر على الاستثمار الحكومى الى آثار غير مباشرة على الاستثمار الخاص بسبب أن الحكومة تلجأ الى الاقتراض لتمويل هذا العجز خاصة من المصادر المحلية للإقتراض ومن ثم إضعاف فرص القطاع الخاص للإستفادة من هذه المصادر فى تمويل إستثماراته ، كما أن لجوء الحكومة الى الإقتراض من خلال إصدار سندات خزانة بأسعار مرتفعة يؤدى الى إرتفاع تكلفة الاقتراض والذى يشكل أهم العوامل المؤثرة فى إقبال المستثمرين على إقامة مشروعات جديدة .

أما فيما يتصل بهيكل توظيف الموارد المالية لدى الجهاز المصرفى فقد أوضح هذا الفصل من الدراسة أن هناك موارد مالية حقيقية متوفرة لدى هذا الجهاز حيث تقدر الأرصدة غير الموظفة بنحو ٣٩٧ مليار جنيه بالعملة المحلية ، وحوالى ٨٦ مليار جنيه بالعملة الأجنبية فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، كما أن الجزء الموظف لم يراع أولويات التنمية حيث تناقصت حصة قطاعى الأعمال العام والخاص من سنة الى أخرى مقابل زيادة حصة القطاع العائلى والتى غالباً ما توجه الى أغراض إستهلاكية . كما أن القروض المقدمة توجهت بصورة أكبر إلى القطاعات الخدمية على حساب القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة) . وبالإضافة إلى هذا كله فإن أهم مؤشر سلبي على هيكل توظيف الموارد المالية لدى الجهاز المصرفي يتمثل فى الإستخدام المفرط من جانب الحكومة خاصة فى السنوات الأخيرة لأداة إصدار السندات الحكومية وأذون الخزانة لتمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة وإقبال البنوك الشديد على الاستثمار فى هذه السندات والأذون كونها قليلة المخاطر ومرتفعة العائد حيث شكل هذا النوع من الاستثمار حوالي ربع إجمالى أصول البنوك فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٢/٢٠١١) .

أما بخصوص الإستثمار المحلى فيبلغ هذا الاستثمار نحو ١٨.٣% من الناتج المحلى الاجمالى فى المتوسط سنوياً خلال الفترة المشار إليها أعلاه ويشكل هذا المعدل نصف المعدل المطلوب حتى يمكن تحقيق معدل نمو يتراوح بين ٧% – ٨% سنوياً . ويرجع هذا المعدل المنخفض الى تغير دور الحكومة الاقتصادي والذى إنعكس على حجم الاستثمار الحكومي والذى إنخفضت حصته من إجمالى الاستثمار المحلى من ٥٢.٩% فى عام (٢٠٠٢/٢٠٠١) الى ٣٦.٧% فى عام (٢٠١١/٢٠١٠) . وتراجع دور الحكومة فى مجال الاستثمار كان واضحاً بصورة خاصة فيما يتعلق بصناعة الغزل والنسيج حيث إنخفضت حصتها من إجمالى الاستثمارات المنفذة فى شركات قطاع الأعمال العام من حوالي ٧% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ الى ٠.٧% عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ . وبالنسبة للاستثمار الخاص فبالإضافة الى أنه لم يستطع تعويض خروج الحكومة من النشاط الاقتصادى فإنه تركز فى المجالات الريعية وذات الربحية العالية نسبياً خاصة

فى الأنشطة العقارية والتى توجهت الى الإسكان الفاخر والمنتجعات الخاصة والسياحية عوضاً عن المساهمة فى حل مشكلة الإسكان التى يعانى منها جميع فئات المجتمع . وكان هذا التوجه على حساب المساهمة الفعالة للاستثمار الخاص فى تنمية قطاع الصناعة فعلى سبيل المثال بلغت إستثمارات القطاع الخاص فى الأنشطة العقارية فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ ضعف إستثمارات هذا القطاع فى نشاط الصناعة التحويلية .

وأخيراً فيما يتصل بالاستثمار الأجنبى المباشر فإن تدفقه عانى من عدم الاستقرار بسبب العوامل الخارجية العالمية وإزدادت هذه المعاناة بسبب الظروف الداخلية بعد ثورة ٢٥ يناير حتى أن هذا التدفق أصبح سالباً فى النصف الأول من عام ٢٠١٢/٢٠١١ . وفى السنوات التي شهدت زيادة ملحوظة فى الاستثمار الأجنبى لم يساهم ذلك فى خلق طاقات إنتاجية جديدة حيث أن الجزء الأكبر توجه الى الاستحواذ على الأصول والشركات الوطنية التى تم بيعها فى إطار برنامج الخصخصة ، كما أن الاستثمار الأجنبى تركز فى أنشطة لا تتفق مع أولويات التنمية حيث بلغت حصة قطاع الصناعة التحويلية من إجمالى هذا الاستثمار نحو ٦.٩% فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠٠٧ – ٢٠١٢/٢٠١٠) مقابل إستحواذ قطاع البترول والغاز على حوالى ٦٥.٧% ، وتجاوزت حصة قطاعى التمويل والخدمات حصة قطاع الصناعة التحويلية بنسبة ٥٣.٦%.

وبناء على ما سبق حاول هذا الفصل وضع تصور مستقبلي يتضمن بعض المقترحات والإجراءات التى تساهم فى تعبئة الموارد المالية نحو تنمية الصناعة وخاصة صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وتعتمد هذه المقترحات على شرط أساسي يتمثل فى عودة الحكومة الى دورها الاقتصادى الفعال بما يحقق التضافر بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص ، فالحكومة أصبحت مطالبة بإعادة تأهيل ما تبقى من شركات القطاع العام خاصة تلك العاملة فى مجال صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والدخول فى الأنشطة الإنتاجية التى يحجم عنها القطاع الخاص الى جانب الإنفاق العام اللازم لتهيئة المناخ الاستثمارى أمام القطاع الخاص .

أهم نتائج الفصل الخامس :-

إستعرض الفصل الخامس من هذه الدراسة الموارد المالية المحتملة وبعض المشاكل التى تحول دون إستخدامها بالشكل المناسب كما وكيفاً الذى يساهم فى التنمية الصناعية ومن ثم وضع الآليات المناسبة التى تساعد على تعبئة هذه الموارد لتحقيق هذا الهدف ، ومن خلال هذا الإستعراض أمكن التوصل الى عدة نتائج لعل من أهمها :-

أولا : تعانى الموازنة العامة للدولة من إختلال هيكلى مزمن يحد من قدرة الحكومة على إستخدام الإنفاق العام

فى تمويل الجانب الاستثمارى بما يساهم فى إعادة تأهيل القطاع العام والعمل على تطويره وتوسيعه

ويتمثل هذا الاختلال الهيكلى فى :-

١. تضخم نفقات خدمة الدين العام بحيث أصبحت تفوق ربع إجمالى الإنفاق العام .
٢. تزايد الإنفاق على الدعم من سنة الى أخرى حتى إقترب فى الوقت الراهن من ثلث إجمالى الإنفاق العام .
٣. أثر تضخم كلا من خدمة الدين العام ومخصصات الدعم على ما أمكن تخصيصه لتمويل الاستثمار العام والذى إنخفض من سنة الى أخرى بحيث وصلت حصته فى الوقت الراهن حوالى ٧% من إجمالى الإنفاق العام .
٤. أدى عدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة الى التزايد فى حجم العجز الكلى للموازنة العامة للدولة بمعدلات غير مسبوقة بحيث وصل فى الوقت الراهن الى أربعة أمثاله قبل عشر سنوات وشكل حوالى ١٣.٢% من الناتج المحلى الإجمالى .
٥. أدى هذا العجز الى التأثير السلبى المباشر على قدرات الحكومة الاستثمارية ، كما أنه أثر سلبياً بصورة غير مباشرة على الاستثمار الخاص بسبب لجوء الحكومة الى تغطية هذا العجز سواء من خلال الاقتراض أو من خلال التركيز فى السنوات الأخيرة على إصدار سندات الخزينة بأسعار فائدة مرتفعة وهو ما أثر على مصادر التمويل المتاحة أمام القطاع الخاص بالإضافة الى ارتفاع تكلفة الاقتراض ومن ثم تأثير ذلك على إقبال المستثمرين نحو إقامة مشروعات جديدة .
٦. تعتبر السياسة الضريبية من أهم السياسات فى مجال إصلاح الخلل فى هيكل الموازنة العامة للدولة سواء من حيث أنها أسرع الآليات التى يمكن من خلالها تحقيق حصيلة مناسبة يمكن إستخدامها فى تمويل الاستثمار العام أو وفاء الدولة

بالتزاماتها نحو تقديم الخدمات المختلفة من صحة وتعليم وغير ذلك . ولكن بعد صدور قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ للضرائب على الدخل أدى الى عدم إمكانية التعويل على السياسة الضريبية فى تحقيق وفرة فى الحصيلة ، مع العدالة الضريبية ، وتحقيق عدالة فى توزيع الدخول وذلك للأسباب التالية :-

أ. إن هذا القانون على عكس ما كان معمولاً به قبل صدوره لم يأخذ بمبدأ التصاعد الضريبى الحقيقي الذى يؤدى الى توزيع العبء الضريبى بين فئات الدخل بشيء من العدالة وبما يضمن توفير حصيلة ضريبية مناسبة ، حيث أن هذا القانون خفض عدد شرائح الدخل ومن ثم إتساع مدى كل شريحة وخفض سعر الضريبة على الشرائح العليا فبعد أن كانت أعلى شريحة خاضعة للضريبة العامة على الإيراد قبل صدور هذا القانون تخضع لسعر ضريبة ٨٠%، أصبحت أعلى شريحة وفقاً للقانون الحالى تخضع لسعر ضريبة ٢٠% بما يشكل ربع السعر الذى كان معمولاً به من قبل ذلك ، وفى المقابل يصل سعر الضريبة على أقل شريحة ١٠% بما يشكل ٥٠% من سعر أعلى شريحة .

ب. يبلغ حد الإعفاء من الضريبة ٥٠٠٠ جنيه سنوياً ويزداد هذا الإعفاء فى حالة الدخول من المرتبات ليصل الى ٩٠٠٠ جنيه سنوياً بمتوسط أجر شهرى ٧٥٠ جنيها ، وفى ظل مستوى الأجور فى الوقت الراهن يعنى هذا أنه ليس هناك من يتمتع بأي إعفاء .

ج. أدى الوضع المعمول به من حيث عدد الشرائح وسعر الضريبة على كل شريحة الى عدم تحقيق حصيلة ضريبية مناسبة إضافة الى تحمل أصحاب الدخول الدنيا عبئاً أكبر نسبياً .

د. أدى إستبدال القانون الحالى أسلوب مراجعة الإقرارات الضريبية بإستخدام الفحص الشامل لجميع الإقرارات الضريبية للممولين الى أسلوب إستخدام الفحص الانتقائي (الفحص بالعينة) الى إنتشار ظاهرة التهرب الضريبى ويقدر الخبراء أن التهرب الضريبى يكبد مصر خسائر حوالى ١٠٠ مليار جنيه سنوياً وتفوق هذه المبالغ الحصيلة الفعلية لضريبة الدخل .

هـ. إن مكافحة هذا التهرب الضريبى بالإضافة إلى تحصيل المتأخرات الضريبية والتي تقدر فى الوقت الراهن بنحو ٦٠ مليار جنيه يمكن من خلال ذلك مضاعفة حصيلة الضرائب الحالية بما يقترب من سد العجز فى الموازنة العامة للدولة قبل الدخول فى أي إصلاح لقانون ضريبة الدخل الحالى .

ثانيا : يتوافر لدى الجهاز المصرفى أرصدة ودائع غير موظفة تصل الى نصف إجمالى الودائع لدى هذا

الجهاز وهى تشكل موارد وطنية عاطلة لم توظف لأهداف تنموية والجزء الذى تم إقراضه خضع لسياسات إقراض غير ملائمة للأغراض التنموية حيث :-

١. **إنخفضت حصة قطاع الأعمال وقطاع الأعمال الخاص من إجمالى القروض المقدمة من الجهاز المصرفى خلال فترة الدراسة مقابل زيادة حصة القطاع العائلى والذى قد يستخدم جزءاً من هذه القروض فى أغراض إنتاجية ولكنه يستخدم الجزء الكبر منها فى أغراض إستهلاكية .**
٢. **عدم إعطاء السياسات الإقراضية الاهتمام الكافى بالقطاعات السلعية (الصناعة والزراعة) والتى تراوحت حصتها حول ٤٠% من إجمالى القروض المقدمة من الجهاز المصرفى .**
٣. **إتجاه الجهاز المصرفى فى السنوات الأخيرة الى توظيف جزء كبير من موارده المالية فى شراء السندات الحكومية وأذون الخزانة لتمتع هذا النوع من التوظيف بالعائد العالي مع إنخفاض درجات المخاطرة .**

ثالثا : يعانى الاقتصاد المصرى من إنخفاض معدلات الإدخار حيث تأتى مصر فى المرتبة ٨٠ ضمن قائمة

إشتملت على ١٣٣ دولة ، وذلك على مقياس معدل الادخار القومي المندرج فى مؤشرات التنافسية الدولية ٢٠٠٩-٢٠١٠. ويعتبر هذا الانخفاض من أهم أسباب إنخفاض معدل الاستثمار المحلى والذى يقدر بحوالى ١٨.٣% من الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط سنوياً خلال العشر سنوات الأخيرة والذى لايشكل سوى نصف معدل الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل نمو يتراوح بين ٧%-٨% سنوياً . ويرجع إنخفاض معدل الاستثمار المحلى الى إنخفاض الاستثمار الحكومي وعدم مقدرة القطاع الخاص على تعويض هذا الانخفاض بالإضافة الى تحقيق حجم إستثمار يتناسب مع إحتياجات عملية التنمية .

ولم يقتصر تقاعس القطاع الخاص على القيام بدوره الاستثمارى من الناحية الكمية ولكن إمتد ذلك الى الناحية النوعية حيث تركز النشاط الاستثمارى للقطاع الخاص فى المجالات الريعية ذات الربحية العالية على حساب المجالات السلعية ومنها الصناعة

والتي بلغت حصيلتها ١٧% من إجمالى الاستثمار الخاص مقابل ٢٦% للبترول والغاز و ٥١% للأنشطة الخدمية ، حتى أن القطاع الخاص إستثمر فى مجال الأنشطة العقارية منفردة فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ ضعف ما قام به من إستثمارات فى مجال الصناعة التحويلية .

<u>رابعا</u> : شهدت مصر فى العشر سنوات الخيرة تدفقاً ملحوظاً للإستثمارات الأجنبية المباشرة ولكن لم تخدم

هذه التدفقات الأهداف التنموية لعدة أسباب من أهمها :-

١. **التذبذب الشديد وعدم إستقرارها ومن ثم تأثيرها السلبى على معدلات النمو وإستمراره فبعد أن كان نصيب الاستثمار الأجنبى قد بلغ حوالى ٤١% من لإجمالى الاستثمار المحلى قبل بداية الأزمة المالية العالمية (عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦) إنخفضت حصته الى ٨.٨% عام ٢٠١١/٢٠١٠ ونتيجة لتداعيات ثورة ٢٥ يناير تحولت تدفقات الاستثمار الأجنبى فى الوقت الراهن الى تدفقات سالبة .**
٢. **لم تخدم تدفقات الاستثمار الأجنبى أولويات تنمية الاقتصاد المصرى حيث أن الجزء الأكبر من هذه التدفقات تم إستخدامه فى شراء الأصول والشركات التى تم بيعها فى إطار برنامج الخصخصة وبالتالى لم يوجه هذا الجزء الى خلق طاقات إنتاجية جديدة تساهم فى زيادة معدلات النمو بل أدى الى إستنزاف جزء من القدرات الوطنية حيث لم يلتزم المستثمر الأجنبى فى معظم الأحوال بتطوير المشروعات المشتراه بل وفى بعض الأحيان تم تحويل هذه المشروعات الى مجرد عقارات تم التصرف فيها لتحقيق أرباح طائلة .**
٣. **وأخيراً فإن هذا الاستثمار الأجنبى ركز على أنشطة لاتتفق مع أولويات التنمية حيث لم تتجاوز حصة قطاع الصناعة من اجمالى الاستثمار الأجنبى ٧% فى المتوسط خلال العشر سنوات الأخيرة مقابل ٦٦% لقطاع البترول والغاز و٢٧% للقطاعات الخدمية الأخرى .**

- <u>أهم توصيات الفصل الخامس</u> :-

بناء على ما سبق من نتائج يمكن استخلاص أهم التوصيات على النحو التالى :-

أولا : إعادة النظر بصورة جذرية فى قانون ضرائب الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بما يساهم فى تحقيق حصيلة

ضريبية واقعية وعادلة تساعد الحكومة على القيام بدور فعال فى الحياة الاقتصادية من خلال نشاطها الاستثمارى كماً ونوعاً الى جانب النهوض بدورها فى تقديم الخدمات اللازمة للمواطنين وتحسين مستوى هذه الخدمات وفى نفس الوقت تحقيق العدالة الضريبية بما يساهم فى تحسين هيكل توزيع الدخل ، وإن كانت إعادة النظر تستهدف أموراً كثيرة لعل من أهمها ضرورة وجود جهاز ضريبى متطور معتمداً على كوادر مؤهله، إلا أنه فى إطار الهدف من هذه الدراسة يجب التركيز على تحقيق المبادىء التالية :-

١. **إعادة النظر فى الإعفاء الضريبى الذى أصبح لا يتماشى إطلاقاً سواء مع مستويات الأجور أو مستويات الأسعار.**
٢. **خفض السعر المعمول به لأدنى شريحة والذى يبلغ ١٠% فى الوقت الراهن حيث أنه يشكل ٥٠% من سعر الشريحة العليا .**
٣. **زيادة أعداد شرائح الدخل الخاضعة للضريبة .**
٤. **زيادة سعر الضريبة للشرائح كلما زاد مستوى هذه الشرائح بالقدر الذى يراعى الموائمة بين ضرورة مساهمة أصحاب الدخول الأعلى بما تقتضيه الأعباء التى تقع على كاهل الحكومة فى هذه المرحلة الحساسة التى يمر بها الاقتصاد المصرى وبما لا يؤدى الى إنكماش حجم الاستثمار الخاص.**
٥. **الرجوع الى ماكان معمولاً به قبل صدور هذا القانون فيما يتصل بإجراءات ربط وتحصيل الضريبة بحيث يتم فحص جميع إقرارات الممولين دون اللجوء الى فحص بعض القرارات بالعينة.**
٦. **وضع الأسس والآليات التى تساهم فى دمج القطاع غير الرسمى فى النشاط الاقتصادى المصرى بما يؤدى الى تحصيل قدراً كبيراً من الضرائب المهدرة حيث يقدر حجم نشاط هذا القطاع بنحو ألف مليار جنيه وقيمة الضرائب المستحقة عليه وغير المحصلة سواء كانت ضريبة مبيعات أو ضريبة على الدخل فى حدود مائة وخمسين مليار جنيه على الأقل .**

ثانيا : يجب توجيه السيولة الفائضة فى الجهاز المصرفى نحو فرص الاستثمار المنتج الذى يتفق مع أولويات

التنمية ومن أهمها الأنشطة المرتبطة بقطاع الصناعة وذلك من خلال البحث فى الآليات المناسبة لزيادة فعالية توظيف هذه الموارد سواء من ناحية سياسات الإقراض وماقد يشوبها من معوقات أمام إستفادة المستثمرين من هذه الموارد أو عدم وجود تصور مناسب لإمكانات الاستثمار المتاحة فى الاقتصاد المصرى وماقد يشوب سياسات الاستثمار من عوائق وأهمها عدم وجود خريطة استثمارية تعتمد على الإمكانات الحقيقية من موارد مادية ومالية بشرية، ويتطلب ذلك فى المقام الأول إيجاد إرتباط واضح بين الخطة الاستثمارية وخطة الجهاز المصرفى فى منح الائتمان .

ثالثا :العمل على تهيئة المناخ الاستثمارى أمام القطاع الخاص بشقيه الوطنى والأجنبى للإستفادة من الفوائض

المالية المتاحة داخلياً وتلك المتاحة عالمياً خاصة فى ظل الأزمة الاقتصادية فى كثير من بلدان العالم ،

ومن ثم بحث رؤوس الأموال العالمية عن بيئات مناسبة للاستثمار، وبالتأكيد تشكل مصر جزءاً من هذه البيئات المناسبة ، خاصة فيما يتصل بصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، فمن المعلوم ان الاستثمار الأجنبى يتجه الى حيث الدول الغنية بالمواد الخام ، فضلاً عن محاولة الاستفادة من إنخفاض تكلفة العمالة ، ومصر تتمتع بزراعة القطن من أجود الأصناف على مستوى العالم ، وتتميز تكلفة العمالة فى صناعة المنسوجات بالانخفاض الكبير مقارنة بمعظم دول العالم ، حيث يبلغ متوسط تكلفة العمالة فى هذه الصناعة (دولار/ساعة) فى فرنسا ٢٠.٦ دولار ، بريطانيا٢٠.٤ دولار ، إيطاليا ١٩.٤ دولار، تشيك ٤.٢ دولار، بولندا ٤.١ دولار، تركيا ٣.٨ دولار ، المغرب ٢.٥ دولار ، تونس ١.٩ دولار، مصر ٠.٩ دولار ، والهند والصين ٠.٦ دولار .

وفى ظل هذه الميزة النسبية يمكن تحقيق نتائج إيجابية إذا ما تم وضع نظام حوافز متكامل فى إطار مؤسسي واضح وبناء على تشريعات واضحة وشفافة تضمن عدم التمييز وسوء إستخدام هذه الحوافز مع إعتماد سياسات التحفيز على أربعة دعائم أساسية :-

١. ربط الحافز بالتحقق الفعلى للهدف من هذا الحافز .
٢. إستخدام الحافز لتحقيق الهدف التوجيهى بحيث يرتبط بصورة مباشرة بالنشاط الذى تحدده الدولة وفقاً لأولويات التنمية .
٣. إستخدام الحافز بصورة كلية أو بصورة تدريجية حسب الأماكن والأقاليم التى يراد إعطائها مزيداً من فرص التنمية .

٤. ربط الحافز بالجوانب البشرية والبيئية وما تستهدفه الحكومة من هذه الجوانب بما يتفق مع الأولويات المعتمدة .

رابعا : ونظراً لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الصناعية بوجه عام فإنه من الضروري

تبنى برنامج خاص لدعم هذه المشاريع فى مجال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة على أن يكون هذا البرنامج موجهاً بالدرجة الأولى الى المناطق المهمشة وخاصة مناطق الصعيد حيث أن تشجيع قيام هذه المشاريع يساهم فى خلق فرص عمل جديدة ومن ثم الحد من ظاهرتى البطالة والفقر واللتان تبلغان أشدهما فى الصعيد، والذى وصل فيه معدل البطالة الى حوالى ١٣% وبلغ فيه معدل الفقر ٥٠% بل ووصل الى ٨٠% فى بعض القرى.

ويعتمد نجاح هذا البرنامج على ضرورة وجود كيان مؤسسي مختص لديه القدرات البشرية المتخصصة ويعتمد على بنيان تشريعى واضح يضمن منح الحوافز المختلفة التى يشملها هذا البرنامج بصورة عادلة وشفافه وبما يؤدى الى إقامة مشروعات حقيقية قادرة على النمو والإستمرار وبما يحقق أهداف تطوير صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة .

وفيما يلي إيجاز لمكونات البرنامج المقترح على أن يتم تطوير وتفعيل ووضع تصور شامل له عند إعتماده والبدء فى تنفيذه :-

١. تقديم قروض حكومية ميسرة.
٢. توفير أراضى بالمجان لإقامة المشاريع .
٣. تطوير منظومة تدريبية تساهم فى إعداد وتأهيل العمالة المناسبة.
٤. رفع القدرات التسويقية لهذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

خامسا : تحسين البيئة الاستثمارية أمام الإستثمار الأجنبى مع تغيير مفهوم العمل على إجتذاب أكبر حجم من

الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأى ثمن الى كيف يتم توظيف هذه الاستثمارات فى المجالات التى تتفق مع أولويات الاقتصاد المصرى ، وذلك من خلال إمتلاك الحكومة لخريطة إستثمارية واضحة معتمدة على ما تتمتع به مصر من موارد بشرية ومادية بصورة تقنع المستثمر الأجنبى .

الملاحـــــق

جدول ١ بالعرض

جدول ٢ بالعر ض

جدول (٥-٣) : تطور أرصدة الودائع لدى البنوك والتسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١٠/٢٠١١)

مليار جنيه

السنوات	إجمالى الودائع	ودائع بالعملة المحلية	ودائع بالعملة الأجنبية	إجمالى التسهيلات الائتمانية	تسهيلات إئتمانية بالعملة المحلية	تسهيلات إئتمانية بالعملة الأجنبية
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٤٠.٩	٢٥٠.١	٩٠.٨	٢٦٦.١	٢١٣.٠	٥٣.١
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤٠٣.٢	٢٧٨.٢	١٢٥.٠	٢٨٤.٧	٢١٨.٧	٦٦.٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٦١.٧	٣١٠.٩	١٥٠.٨	٢٩٦.٢	٢٢٨.٢	٦٨.٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥١٩.٧	٣٦٩.١	١٥٠.٦	٣٠٨.٢	٢٣٣.١	٧٥.١
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٦٨.٨	٤٠١.١	١٦٧.٧	٣٢٤.٠	٢٣٨.٩	٨٥.١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٦٤٩.٩	٤٦٣.٣	١٨٦.٦	٣٥٣.٧	٢٤٨.٥	١٠٥.٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧٤٧.٧	٥٥٢.١	١٩٥.١	٤٠١.٤	٢٦٧.٢	١٣٤.٣
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٨٠٩.٧	٥٩٨.٦	٢١١.١	٤٣٠.٠	٢٩٥.٢	١٣٤.٨
٢٠١٠/٢٠٠٩	٨٩٢.٥	٦٨٦.١	٢٠٦.٤	٤٦٦.٠	٣١٣.٧	١٥٢.٣
٢٠١١/٢٠١٠	٩٥٧.٠	٧٢٤.٩	٢٣٢.١	٤٧٤.١	٣٢٧.٨	١٤٦.٣

المصدر : البنك المركزى – المجلة الاقتصادية – أعداد مختلفة .

جدول (٥-٤) : تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية وفقاً للقطاعات

خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١٠/٢٠١١)

مليار جنيه

السنوات	القطاع الحكومى	قطاع الأعمال العام	قطاع الأعمال الخاص	القطاع العائلى	العالم الخارجى	إجمالى
٢٠٠١/٢٠٠٢	٩.٩	٢٥.٨	١٤٤.٤	٣٢.٣	٠.٦	٢١٣.٠
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٩.٠	٢٦.٨	١٤٩.٢	٣٣.٣	٠.٤	٢١٨.٧
٢٠٠٣/٢٠٠٤	١٠.٠	٢٧.٧	١٥٤.١	٣٦.٠	٠.٤	٢٢٨.٢
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٠.٩	٣٠.٢	١٥٢.١	٣٩.٤	٠.٥	٢٣٣.١
٢٠٠٥/٢٠٠٦	١١.٣	٢٦.٢	١٥٠.٥	٥٠.٢	٠.٧	٢٣٨.٩
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٠.٨	١٨.١	١٦٣.٢	٥٥.٥	٠.٩	٢٤٨.٥
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٩.٧	١٩.٥	١٦٧.٢	٦٩.٨	٠.٩	٢٦٧.٢
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٢.٩	٢٣.٧	١٧٧.٢	٧٨.٨	٢.٦	٢٩٥.٢
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٥.٤	٢١.١	١٨٥.٧	٩٠.٢	١.٣	٣١٣.٧
٢٠١٠/٢٠١١	١٨.٢	٢٤.٦	١٨٧.٨	٩٦.١	١.١	٣٢٧.٨

المصدر : نفس المصدر السابق .

جدول (٥-٥) : تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة الأجنبية وفقاً للقطاعات

خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١٠/٢٠١١)

مليار جنيه

السنوات	القطاع الحكومى	قطاع الأعمال العام	قطاع الأعمال الخاص	القطاع العائلى	العالم الخارجى	إجمالى
٢٠٠١/٢٠٠٢	٤.٦	٥.١	٤٠.٧	١.١	١.٦	٥٣.١
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٤.٢	٨.١	٥٠.٨	١.٤	١.٦	٦٦.١
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٦.٢	٧.٧	٥١.٧	١.١	١.٣	٦٨.٠
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١١.١	٧.١	٥٣.٥	١.٩	١.٥	٧٥.١
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٩.٧	٦.٤	٦٤.٢	٣.٠	١.٨	٨٥.١
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٥.٩	٦.١	٧٦.٠	٤.٥	٢.٧	١٠٥.٢
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢١.٥	٧.٢	٩٠.٨	٨.٥	٦.٣	١٣٤.٣
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٧.٨	٩.٢	٩٠.٨	٥.٧	١١.٣	١٣٤.٨
٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٤.٠	٨.٨	١٠١.٥	٢.٥	١٥.٥	١٥٢.٣
٢٠١٠/٢٠١١	٢١.٦	٨.١	٩٦.٩	٣.١	١٦.٦	١٤٦.٣

المصدر : نفس المصدر السابق .

جدول (٥-٦) : تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية وفقاً للنشاط الاقتصادى خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٨/٢٠٠٩)

مليار جنيه

السنوات	الزراعة	الصناعة	التجارة	الخدمات	قطاعات غير موزعة	إجمالى
٢٠٠١/٢٠٠٢	٥.٢	٧٣.٢	٤٧.٣	٥٤.٢	٣٣.١	٢١٣.٠
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٤.٥	٧٤.٣	٤٧.٥	٥٨.٦	٣٣.٨	٢١٨.٧
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٥.١	٧٧.٧	٤٨.٥	٦٠.٦	٣٦.٣	٢٢٨.٢
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٥.٨	٨١.٨	٤٥.٦	٥٩.٩	٤٠.٠	٢٢٣.١
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٤.٩	٧٧.٧	٤٣.٦	٦١.٧	٥١.٠	٢٣٨.٩
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٧.٠	٨٠.٥	٣٧.٥	٦٧.٠	٥٦.٥	٢٤٨.٥
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٥.٨	٧٦.٨	٤٢.٥	٧١.١	٧١.٠	٢٦٧.٢
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٥.١	٩٤.٧	٤٤.١	٦٩.٨	٨١.٥	٢٩٥.٢

المصدر : نفس المصدر السابق .

جدول (٥-٧) : تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة الأجنبية وفقاً للنشاط الاقتصادى خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٨/٢٠٠٩)

مليار جنيه

السنوات	الزراعة	الصناعة	التجارة	الخدمات	قطاعات غير موزعة	إجمالى
٢٠٠١/٢٠٠٢	٠.٦	٢٠.٦	٩.١	٢٠.١	٢.٧	٥٣.١
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٠.٤	٢٦.٨	١١.٦	٢٤.٣	٢.٩	٦٦.٠
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٠.٦	٢٨.٦	١٢.٥	٢٣.٩	٢.٤	٦٨.٠
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٠.٦	٣٥.٠	١١.٩	٢٤.٢	٣.٤	٧٥.١
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٠.٨	٣٨.٥	١٣.٩	٢٧.٠	٤.٩	٨٥.١
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٠.٩	٥١.٤	١١.٨	٣٣.٨	٧.٣	١٠٥.٢
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٠.٩	٦٧.٧	١٥.٣	٣٥.٦	١٤.٨	١٣٤.٣
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢.٢	٦١.٨	١٤.٦	٣٩.٢	١٧.٠	١٣٤.٨

المصدر : نفس المصدر السابق .

قائمة مراجع الدراسة

مراجع اللغة العربية

أولا : الكتب

- **إبراهيم العيسوى، الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاماً ، المكتبة الأكاديمية ٢٠٠٦**
- **بول أ. باران و بول م. سويزى، رأس المال الاحتكارى، بحث فى النظام الاقتصادى والاجتماعي الامريكى، ترجمة حسين فهمى مصطفى، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ، ١٩٧١.**
- **جودة عبد الخالق وآخرون، الصناعة والتصنيع فى مصر، الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ، ٢٠٠٥.**
- **مصطفى السعيد ، الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة ، دار الشروق ٢٠٠٢.**

ثانيا: الدوريات والدراسات والتقارير:

- **البنك المركزي المصري، التقرير السنوي للبنك، أعداد مختلفة من عام ٢٠٠٣/٠٢ – ٢٠١٢/١١.**
- **البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة من عام ٢٠٠٩/٢٠١٠- ٢٠١٢/١١.**
- **مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإدارة العامة للتحليل الاقتصادي، تقرير بعنوان الطاقات العاطلة في الصناعات المصرية، ديسمبر ٢٠٠٥.**
- **البنك المركزي المصري، التقرير السنوي للبنك، أعداد مختلفة من عام ٢٠٠٣/٠٢ – ٢٠١٢/١١.**
- **البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة من عام ٢٠٠٩/٢٠١٠- ٢٠١٢/١١.**
- **البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .**
- **البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، أعداد مختلفة .**
- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة ٢٠٠٨، ٢٠١٢.**
- **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات "إحصاء الإنتاج الصناعى" أعداد مختلفة:**

- **النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعى لمنشآت القطاع العام/الأعمال العام ،عام ٢٠٠٩/٢٠١٠.،إصدار يوليو ٢٠١١.**
- **النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعى فى منشآت القطاع الخاص، عام ٢٠١٠،إصدار فبراير ٢٠١٢.**
- **النشرة السنوية للإنتاج الصناعى السلعى فى القطاع العام /الأعمال العام، عام ٢٠١٠/٢٠١١، إصدار نوفمبر ٢٠١٢.**
- **النشرة السنوية للإنتاج الصناعى الفعلى والطاقة العاطلة والمخزون من الانتاج التام على مستوى الانشطة الصناعية بمنشآت القطاع العام/الأعمال العام، عام ٢٠١٠/٢٠١١، إصدار نوفمبر ٢٠١٢.**

- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة ٢٠٠٨، ٢٠١٢.**
- **أميرة الحداد، بحث مصر مقابل كوريا الجنوبية: دربان متباينان للتصنيع، إصدار دور الدولة في اقتصاد مختلط، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، ٢٠١٠.**
- **أميرة الحداد ، صناعة المنسوجات ... هل لها مستقبل ،جريدة الأهرام الاقتصادى ، العدد ٢١١٨، ١٠ أغسطس ٢٠٠٩ .**
- **البنك الدولى ، شعبة الحد من الفقر وإدارة التنمية الاقتصادية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، إعادة تشكيل جغرافيا مصر الاقتصادية : تحقيق التكامل الداخلى كمنهج للتنمية ، مجلد (١) ، يونيو ٢٠١٢ .**
- **أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٢.**
- **أماني محمد و مريم فاروق، تقييم تأثير بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة الكويز على صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، العدد الثاني، ٢٠١٠.**
- **بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، دراسة عن سوء صناعة غزول القطن في مصر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٠.**
- **جريدة الأهرام ، أعداد مختلفة .**
- **جريدة الأهرام المسائى – عدد الأربعاء ٢٠١١/٧/٢٧.**
- **جريدة الشروق ، أعداد مختلفة .**

- جريدة المصرى اليوم ، عدد الاثنين ٢٠١٢/١٢/٣١ .
- زكريا على الجوهرى ، تحديث صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، مجلة الجودة، العدد السادس ،٢٠٠٣.
- ريهام عبد الباسط، مشاكل صناعة الملابس الجاهزة في مصر، مركز التدريب، وزارة التخطيط، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٦م.
- شريف شعبان مبروك، واقع صناعة الغزل والنسيج فى مصر، جريدة الأهرام ، ٢٠٠٨
- عبد القادر دياب وآخرون، السوق المصرية للغزول، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومى، رقم ١٩٥، يونيو٢٠٠٦.
- لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب، وآخرون. دراسة بتقرير شامل لأسباب تدهور صناعة الغزل تدهور صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر وكيفية إصلاحه، مرفوعة من لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب الى رئيس مجلس الوزراء عام ٢٠٠٩/٢٠١٠،
- وشارك في إعدادها كل من: لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب، والاتحاد العام لنقابات عمال مصر ممثلا في اتحاد نقابة الغزل والنسيج، والشركة القابضة لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، وغرفة صناعة المواد النسيجية والملابس الجاهزة.
- مجلس الشعب، تقرير لجنة الخطة والموازنة عن حساب ختامى الموازنة العامة للدولة ، يناير ٢٠٠٨.
- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، صناعة الغزل والنسيج المصرية بين تسرب العمالة وعزوف الشباب، مايو ٢٠١٢ .
- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإدارة العامة للتحليل الاقتصادي، تقرير بعنوان الطاقات العاطلة في الصناعات المصرية، ديسمبر ٢٠٠٥.
- محمد خالد المهاينى، دور الضريبة فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقه فى التشريع الضريبى المقارن ، مجلة جامعة دمشق ، مجلد ١٩ ، العدد الثانى ٢٠٠٣.
- محمد إسماعيل وآخرون، القطن المصرى، مصر التى فى خاطرى ، أكتوبر ٢٠١٠.

- محمد عبد الغنى رمضان وآخرون، صناعة الغزل والنسيج بين تسرب العمالة وعزوف الشباب ، مركز المعلومات ودعم القرار ، مايو ٢٠١٠.
- مطاوع السعيد السيد مطاوع ، النظام الضريبى الفرنسى ، دراسة تحليلية –كلية التجارة – جامعة الأزهر ٢٠٠٩ .
- معهد التخطيط القومى ، الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر (١٩٧٠–١٩٧٩) ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٦) ، أبريل ١٩٨١ .
- معهد التخطيط القومى ، آفاق النمو الاقتصادى فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٢٦) ، يناير ٢٠١١.
- معهد التخطيط القومى ، الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١٨) ، فبراير ٢٠١٠.
- معهد التخطيط القومى ، الاقتصاد المصرى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، نوفمبر ٢٠١٠ .
- معهد التخطيط القومى ، الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر) ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٨) ، يوليو ١٩٨١.
- معهد التخطيط القومى ، التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، والصين،الاستراتيجيات والسياسات والدروس المستفادة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١١) ، نوفمبر ٢٠٠٨.
- معهد التخطيط القومى ، دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧١/٧٠ – ١٩٧٨) – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٢) – مارس ١٩٨٠.
- معهد التخطيط القومي ، سلسلة محمد حسين أبو صالح ، التخطيط الاستراتيجي القومي، الطبعة الثانية عام ٢٠٠٩.
- محمود عبد الحي، محاضرات استراتيجيات التنمية، تمهيدي ماجستير التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٢/٢٠١١.
- معهد التخطيط القومي، السوق المصرية للغزول، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، عدد ١٩٥)، ٢٠٠٦م.
- محمود عباس، النقابات العمالية المصرية: رؤية ثورية، مركز الدراسات الاشتراكية، كراسات اشتراكية، ١٩٩٦م.
- محمد عبد الشفيع عيسى، فى الاقتصاد السياسى للموضة : تأملات نظرية وإشارات تطبيقية، فى : مجلة "المنار" ، القاهرة ، العدد ٥٦، أغسطس ١٩٨٩.

- محمد عبد الشفيع عيسى، العولمة والتكنولوجيا ، سلسلة كتاب الأهرام الاقتصادى ، رقم ١٧٠ ، مؤسسة الأهرام، القاهرة ٢٠٠٢.
- محمد عبد الشفيع عيسى، الفقر والفقراء فى الوطن العربى ، أوراق عربية (رقم ٣٥)، شئون اقتصادية، رقم(٩) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، سبتمبر ٢٠١٢ .
- معهد التخطيط القومى. قضايا التخطيط والتنمية، الإصدار رقم (٢٣٩).
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٣/٢٠١٢، العام الأول من الخطة الخمسية ٢٠١٧/١٢.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقارير متابعة تنفيذ الخطة، أعداد مختلفة من عام ٢٠٠٩/٢٠١٠- ٢٠١١/٢٠١٢.
- وزارة المالية، الحساب الختامي، أعداد مختلفة من عام ٢٠٠٩/٢٠١٠- ٢٠١١/٢٠١٢.
- وزارة الصناعة والتجارة ، الهيئة العامة للتنمية الصناعية ، ورقة عمل بعنوان (نحو مستقبل أفضل لفتح آفاق الاستثمار أمام الاقتصاد الصناعي المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١) المقدمة بمؤتمر (الاقتصاد الصناعي المصري وما بعد الثورة "التحديات وفرص الاستثمار").
- وزارة الاستثمار ، الهيئة العامة للاستثمار ، تقرير عن المنسوجات والملابس الجاهزة ، بدون تاريخ.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، تقارير متابعة الخطة السنوية ، أعداد مختلفة .
- وزارة المالية ، الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة ، أعداد مختلفة .
- وزارة الاستثمار ، استثمر فى مصر ، المنسوجات والملابس الجاهزة ، الهيئة العامة للاستثمار ،القاهرة.
- وفاء مصيلحي، صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في مصر في ظل العولمة: التحديات والمشكلات والتوجهات الاستراتيجية لتحسين القدرات، سلسلة مذكرات خارجية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، مذكرة خارجية رقم ١٦٣٧)، ٢٠٠٨م.
- هيئة التنمية الصناعية ، أكتوبر ٢٠١٠.

ثالثا : المؤتمرات والندوات :-

- **عماد الدين أحمد مصباح، رأس المال البشري في سوريا: قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الاقتصاد السوري: رؤية شبابية، سوريا ٢٠٠٥.**
- **محمد عبد الشفيع عيسى، الصناعات الصغيرة والتطور التكنولوجي، إطلاله على التجربة المصرية ، بحث مقدم لندوة (دور الصناعات الصغيرة فى التنمية) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة، ١٨-٢١ ديسمبر ١٩٨٨.**
- **محمد عبد الشفيع عيسى، المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها إحدى آليات خفض الفقر، بحث مقدم إلى ندوة (المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للتشغيل والحد من البطالة فى الدول العربية)، منظمة العمل العربية ، تونس ،٢٦-٢٠٠٧/١١/٢٨. ، والبحث منشور فى : بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد رقم (٥٠) ، ربيع ٢٠١٠ ، السنة السابعة عشرة .**
- **وزارة الصناعة والتجارة ، الهيئة العامة للتنمية الصناعية ، مؤتمر (الاقتصاد الصناعي المصري وما بعد الثورة "التحديات وفرص الاستثمار")، ورقة عمل بعنوان (نحو مستقبل أفضل لفتح آفاق الاستثمار أمام الاقتصاد الصناعي المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١).**

رابعا : الرسائل العلمية :-

- **آمال ضيف بسيونى يوسف، القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى فى ظل اتفاقية الجات، دراسة تطبيقية على القطاع الصناعى مع التركيز على صناعة الغزل والنسيج ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية التجارة/بورسعيد (جامعة قناة السويس) ، ٢٠٠٦.**
- **جمال محمود عطية ، تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو الاقتصادى : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى ،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ٢٠٠٢.**
- **شاكر حامد محمد نويجى، مدى إمكانية استفادة مصر من تجربة الهند فى تطوير قطاع المنتجات النسيجية (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩ .**
- **علاء فوزى على اصمامه، تحديث الصناعة المصرية فى ظل المتغيرات الدولية المعاصرة مع التطبيق على قطاع الصناعات النسيجية، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.**

- هبة صالح مغيب، التطورات الحديثة في تنظيم علاقات العمل مع دراسة تطبيقية على دور وزارة القوى العاملة والهجرة والمنظمات الممثلة للعمال وأصحاب الأعمال بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

ثانيا : المراجع باللغة الإنجليزية :-

- IMF, "World Economic Outlook Update", January 2012.
- Oerlikon, The Fiber year 2009/2010, A World Survey on Textile and Nonwovens Industry, Issue 10, May 2010,
- Unctade, " World Investment Report, New York (2011).
- World Trade Organization (2010) " International Trade Statistics 2010",Geneva, Switzerland.
- Solidarity Center .Justice for All, The Struggle for Workers' Rights in Egypt, (, Washington DC, USA), 2010

ثالثا : مواقع شبكة الإنترنت :-

- موقع محافظة السويس على شبكة الانترنت، رابط التنمية والاستثمار. (http://www.suez.gov.eg).
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، موقع الجهاز على شبكة الانترنت، رابط أهم مؤشرات الفقر لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، تاريخ الولوج ٢٠١٣/٣/٢٢.
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، موقع الهيئة على شبكة الانترنت ، رابط الإحصائيات، تاريخ الولوج ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢ .
- خالد عثمان، شبرا الخيمة: لماذا لم تعد القلعة الحمراء؟،(مركز الدراسات الاشتراكية – مصر)، ١٩٩٨م. (http://www.e-socialists.net/node/5513) .
- صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، مركز تحديث الصناعة(http://www.imc-egypt.org/ar/sectextiles.asp).

- مركز الأرض: لحقوق الإنسان، سلسلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، العدد ٣٤ (يوليو ٢٠٠٤)، والعدد ٣٥ (فبراير ٢٠٠٧)، العدد٥٦ (يوليو ٢٠٠٧)، العدد ٥٨ (فبراير ٢٠٠٨)، والعدد ٦٥ (مارس ٢٠٠٩) (http:www.lchr-eg.org).
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، موقع الوزارة على شبكة الانترنت – رابط السلاسل الزمنية السنوية المتفرع من رابط المؤشرات الاقتصادية، تاريخ الولوج للموقع ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢، ورابط المؤشرات والحسابات القومية، تاريخ الولوج ٢٠١٣/١/٢.

- http://www.marketingteacher.com/lesson-store/lesson-pest.html#
- http://www.businessballs.com/swotanalysisfreetemplate.htm#swot-analysis-matrix.
- http :// www. Cbe. Org. Eg
- CAPMAS,http://www.capmas.gov.eg
- Ministry of Investment, http://www.investment. Gov.eg.
- http://www.aleqaria-eg-com.
- http://www.masress .com / ona .

أهم نتائج وتوصيات

ندوة

" طرق قياس الانتاجية "

الورقة الأولى

" دراسة مسحية لطرق قياس الانتاجية فى الادبيات المختلفة وفى مصر "

أهم النتائج

- **وجود تضارب فى تقديرات معدلات نمو الانتاجية ممايدعو الى الحرص الشديد فى التعامل مع هذه التقديرات، ويرجع هذا التضارب فى بعض الاحيان الى اختلاف طريقة القياس وفترة التحليل والمفاهيم المستخدمة فى تعريف القطاعات او الصناعات.**
- **نقص البيانات المتاحة لتقدير معدلات نمو الانتاجية ومدى دقتها.**
- **عدم ملائمة مناهج قياس الانتاجية لكثير من ظروف واوضاع الدول النامية ، حيث لايتوافر فى اقتصادات هذه الدول الكثير من الافتراضات التى تقوم عليها هذه المناهج، ولذا ينبغى مراجعة مثل هذه المناهج وتعديلها ممايلائم ظروف هذه الدول .**
- **اتجهت معظم دراسات الانتاجية الكلية الى قياس معدل النمو فيها عن طريق حسابات مصادر النمو المعتمدة على تقدير دوال الانتاج وأحياناً بدون تقدير هذه الدوال.**

أهم التوصيات

- **اذا اردنا التوصل الى قياسات للانتاجية فلابد أن يكون لدينا قاعدة بيانات (حديثة-ودقيقة-وتفصيلية)**
- **لايمكن الاعتماد على مقياس واحد للانتاجية بل مجموعة من المقاييس ليست بالضرورة كمية بل قد تضم مؤشرات نوعية أيضاً.**
- **ضرورة الابتعاد عن المنهج الاستاتيكى التقليدى فى مفهوم واساليب قياس الانتاجية والانتقال الى دراسة العلاقات الديناميكية المتفاعلة، بما يمكن من تحديث مقاييس الانتاجية.**
- **ضرورة تطوير مقاييس اخرى للانتاجية تراعى التطوير التكنولوجى وانتاجية راس المال الطبيعى، فلا نريد مقاييس تقارن بين بلدان او سنوات بل نريد مقاييس تقارن بين حالات المعرفة.**
- **ضرورة ادخال البعد البيئى والتنمية المستدامة عند قياس الانتاجية .**
- **يجب ان نتفهم ان هناك حدودا للقياس، والحل يكون بالبحث عن او وضع مؤشرات للأداء او الاتجاه الى تفكيك مفهوم الانتاجية والتوجه مباشرة الى العوامل التى تدخل فى تركيب الانتاجية.**

الورقة الثانية

" الانتاجية ومساهمتها فى استحداث نسق النمو "

أهم النتائج

- **وجود العديد من الصعوبات عند احتساب او قياس الانتاجية سواء على المستوى القطاعى او القومى، بالاضافة الى كيفية اعداد البيانات الخاصة بعوامل الانتاج والفرضيات المعتمدة فى هذا الغرض. ومن هذه الصعوبات :**
  - **كيفية قياس كميات العمل بعدد الساعات.**

➢ **كيفية اختيار قانون اندثار الاصول ومعدل الأعمارعند حساب مخزون راس المال.**

- **تحسين الانتاجية لدى المؤسسة : رهين تعددتها على تطوير اساليب التصرف، وتنظيم العمل، والانتاج الى جانب النهوض بالعنصر البشرى قصد استيعاب وحسن استعمال التقنيات الحديثة بما يخول لها الارتقاء بأدائها.**
- **تحسين الانتاجية على مستوى الاقتصاد القومى : يساهم فى استحدثات نسق النمو على المدى الطويل وارتفاع الدخل الفردى، وبالتالى تحقيق الرفاه لجميع الأفراد ، بما يمكن من اللحاق بمصاف الدول المتقدمة، كما يساهم تطوير الانتاجية فى السيطرة على التضخم ودفع التصدير بما يمكن من تحسين ميزان المدفوعات والمحافظة على التوازنات الكبرى.**

<u>أهم التوصيات</u>

- **ضرورة توفير مناخ أعمال يساعد فى استحداث نمط النمو على المدى الطويل ويساعد فى السيطرة على التضخم والحفاظ على التوازنات.**
- **دعم البنية الاساسية من خلال تشجيع الاستثمارات فى هذا المجال.**
- **إرساء مناخ أعمال ملائم لدعم نشاط المؤسسة ودفع التصدير واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ترمى الى الارتقاء بأداء الجهاز المالى والادارة، وتطوير وملائمة التشريعات لجعلها تواكب متطلبات جهاز الانتاج.**
- **تكثيف الاهتمام بالعنصر البشرى من خلال تطوير منظومة التعليم وذلك من أجل المساهمة فى بناء اقتصاد المعرفة وتحقيق الاهداف التنموية.**

الورقة الثالثة

" قياس الانتاجية على المستوى القومى والقطاعى(حالة مصر) "

أهم النتائج

أن معدل متوسط انتاجية الفرد سواء على المستوى القطاعى او على المستوى القومى، يتسم بعدم الاستقرار وشدة التقلبات والانخفاض.

أهم التوصيات

- **المعنى قدماً فى الأخذ ببعض السياسات التى تعمل على تعزيز الانتاجية مثل**
  - **رفع الجهود العلمية والتكنولوجية المحلية.**
  - **تنمية المهارات والقدرات ورفع مستويات التعليم والتدريب.**
  - **تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدراتهاالانتاجية.**
  - **الاصلاح المؤسسى لتعظيم القدرة التنافسية.**
- **ضرورة الاستفادة من المقارنات الدولية، بمراجعة نتائج الدراسات التى أجرت قياسات لتطوير الانتاجية ومصادر النمو الاقتصادى فى الدول عند نفس شريحة الدخل (مثلاً) او على المستوى الاقليمى العربى.**

- **مطلوب خطة عمل تركز على المحاور التالية:**
  - **التخطيط لسياسة تكنولوجية تربط السياسة الصناعية بأهداف التنمية.**
  - **اعادة الهيكلة والتحديث للبنية البحثية والتكنولوجية الحالية.**
  - **دعم الهندسة العكسية فى إطار متطلبات الـ Trips .**
  - **التركيز على رفع مستوى القدرات التكنولوجية داخل المنشآت.**

- **يقترح اجراء الحسابات على مستوى الصناعة التحويلية لاختلاف طبيعتها عن الصناعات الاستخراجية والتعدينية.**
- **من الضرورى تفسير التطورات فى الانتاجية ومصادر النمو الاقتصادى فى ضوء :**
  - **مفاهيم الخلق والنقل والاستيعاب للمعرفة.**
  - **ظروف المعروض من العوامل أو المدخلات المادية.**
  - **التخصيص الأمثل للموارد.**
  - **المؤسسات والمنافسة.**
  - **البعد الاجتماعى والبيئى.**
  - **مناقشة وتحليل السياسات ذات الاثر المباشر وغير المباشر على تطور الانتاجية.**
- **أن استراتيجية التنمية فى ظل :**
  - **تدفقات محدودة وغير منتظمة من الموارد الخارجية.**
  - **أنظمة التعليم والتشغيل الحكومى.**
  - **ضعف قدرة الاستثمارات المباشرة FDIعلى خلق أثار انتشارية للتطور التكنولوجى.**

ربما يفسر الانخفاض فى نمو TFP والاعتماد على extensive growth بدلاً من intensive growth

كلمة السيد / وزير التنمية الاقتصادية
" فى ندوة الانتاجية "

فى البداية أود أن أرحب بالسادة الاشقاء من تونس، ونعتز بأن التعاون بين معهد التخطيط القومى ومعهد الاقتصاد الكمى مستمراً.

وأبارك هذا التعاون وادعو الى توطيد العلاقة وتطويرها وتوسيع مجالاتها.

يرجع حرصى فى المشاركة فى هذه الندوة الى اهتمام شخص بالموضوع نفسه من ناحية وأهمية موضوع الانتاجية من ناحية أخرى.

ويستحق موضوع الانتاجية الاهتمام به ومتابعة التطور فى أساليب قياسه لانه الحاضر الغائب فى قضية المال والاقتصاد.

وتستهدف الخطة الخمسية السادسة تحقيق معدل نمو ٨% ارتفاعاً عن متوسط آخر سنتين (٧%) وبالتالى يثور التساؤل من أهم العوامل التى يمكن أن تحقق هذا الهدف؟

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال زيادة عدد المشتغلين (القوى العاملة) والزيادة فى التراكم الراسمالى والانتاجية.

إلا أن مايحد من امكانية تحقيق معدل نمو اقتصادى مرتفع هو الاعتماد على العمل وراس المال فقط وتغيب الانتاجية.

ولايخفى أن القوى العاملة تزيد فى المتوسط بحوالى ٢.٨% سنوياً وتكون مساهمة عنصر العمل فى الناتج فى حدود ٤% وبالتالى تحقق الزيادة فى قوة العمل زيادة فى GDP بـ ١%.

وكذلك يتطلب تحقيق هذا المعدل زيادة فى التراكم الرأسمالى فى حدود ١٠-١٢% سنوياً ويقتضى ذلك زيادة من الاستثمارات. والتعرف على الطاقة الاستيعابية لهذه الاستثمارات فضلاً عن تولد مدخرات تكفى لذلك .

اذا ساهمت الانتاجية بـ ١% يكون حجم الزيادة المطلوبة فى التراكم الراسمالى فى حدود ٦-٧% زيادة حقيقية وهو امر يمكن تحقيقه .

وبالتالى تسهم الانتاجية فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

ومن ثم يصبح من المهم معرفة كيف تحقق الانتاجية دورها فى هذا المجال ؟

وليس فقط الاهتمام بقياس الانتاجية. وتفرض الاجابة على هذا السؤال عدد كبير من التحديات ليس فقط فى الاسلوب المنهجى والكمى للقياس وكيفية تقديره بل هناك العديد من المصاعب فمثلاً تقدير Capital Stock فى دالة الانتاج وكذلك ما يتعلق بالبيانات واتساقها وكذلك صعوبات ترجع الى مستوى المفاهيم، فمثلاً ماذا تعنى انتاجية الموظف العام؟ وكيف تقاس الانتاجية فى قطاع الخدمات ؟

فمفهوم الانتاجية فى القطاعات الخدمية مازالت غامضة وتحتاج لمزيد من التدقيق وحتى اذا نجحنا فى تقدير الانتاجية فهل تعكس كمؤشر حقيقى القيمة المضافة التى ستتحقق،

خاصة فى قطاع الخدمات الحكومية تصبح القيمة المضافة هى أجور العاملين فى الحكومة وبالتالى اذا كان لدينا مشاكل نتيجة تضخم الجهاز الحكومى فيصبح مفهوم الانتاجية وعلاقته بالاجر من الأمور الغامضة.

وكذلك تعد انتاجية العامل او رأس المال فى القطاع غير الرسمى أحد التحديات الاخرى. يتضح ان حوالى ٤٠% من المشتغلين فى مصر يعملو لحساب أنفسهم ولايتقاضو أجراً فكيف نحسب الانتاجية هنا؟ وبالتالى لانجد علاقة بين حجم قوة العمل وبين القيمة المضافة المحسوبة لذلك تعود اهمية تقدير الانتاجية

ومحدداتها ليس فقط للتعرف على أسباب نمائها وإنما تساعد عند وضع سياسة الأجور.

فكيف يمكن تحديد الحد الادنى للاجور بالقطاعات المختلفة دون وجود تقديرات للإنتاجية؟ وان كانت الشواهد تدل على انخفاضها .

ويمكن القول أن ضعف الانتاجية هو التحدى الحقيقى امام التنمية فى مصر وخاصة انتاجية العمل باعتباره المصدر الاخير للناتج وكذلك هو الذى ينتج راس المال.

ومن المفترض ان وجود قوة عاملة فى حدود ٢٢ مليون تولد دخل قومى ٧٣٠مليار جنيه وبالتالى يتضح ضعف الانتاجية، وبالتالى يصبح من الضرورى البحث عن اسباب انخفاض الانتاجية وعلاقة ذلك بمستوى التعليم ،

فمازال التساؤل مطروحاً هل سوق العمل غير قادر على الاستفادة من مخرجات النظام التعليمى ام أن سوق العمل ليس بالمرونة الكافية لاستيعاب مخرجات هذا النظام وبالتالى يصبح العمل على المحوريين ضرورة ، تطوير التعليم من ناحية ومحاولة اعادة تاهيل خريجى المنظومة التعليمية من ناحية اخرى فنقص القوة العاملة الماهرة وفى نفس الوقت زيادة معدلات البطالة يتسببان فى وجود فجوة يمكن ان يعالجها التدريب على المدى القصير.

وكذلك خصصت الحكومة خمسة عشر الف جنيه دعم لكل فرصة عمل فى محافظات الصعيد التى تشهد أعلى نسب للبطالة.

تقاوم الحكومة بشدة الاستعانة بأيدى عاملة اجنبية . يعانى ٢٢ مليون من عدم القدرة على تلبية احتياجات سوق العمل . وهذا تحدى يمكن ارجاعه الى الانتاجية . والانتاجية يمكن ان تتحسن اذا توافر لها راس مال كافى . والبحث من مزيد من رؤوس الأموال لجلب التكنولوجيا وبالتالى وجود قوة عاملة مدربة تتمكن من التعامل مع هذه التكنولوجيا.

ومماسبق يتضح مدى محورية موضوع الانتاجية ليس فقط على المستوى البحثى والاكاديمى فقط بل على مستوى رسم السياسات سواء فى سوق العمل او

التكنولوجيا او التقدم الاقتصادى، وبالتالى تظهر الحاجة الى تدقيق المفاهيم وطرق القياس ومتابعة التطور فى ذلك خاصة إذا خرجت الندوة بعدد من التوصيات تشمل الإجراءات والسياسات التى ينبغى على الحكومات اتخاذها لتهيئة مناخ افضل للانطلاق وتحقيق التنمية.

معهد التخطيط القومى
الدراسات العليا

امتحان مقرر : ادارة الجودة الشاملة / نموذج (أ)
الفصل الدراسى الثانى ٢٠١٢/٢٠١٣
الزمن : ثلاثة ساعات

أجب على الأسئلة التالية

السؤال الأول(١٠ درجات) : حدد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية، مع تعليل الخطأ.

١- تحسين الجودة يؤدى إلى زيادة نصيب المنتج في السوق وزيادة الأنتاجية وبالتالى يؤدى إلى ارتفاع في التكلفة الإجمالية.
٢- مفهوم إدارة الجودة الشاملة ومقياس إدارة الجودة يعنيان نفس الشيء.
٣- ليس من المطلوب توافر الرؤية الخدمية لدى المنظمات الحكومية، لنجاح تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة.
٤- يتجه نظام الإدارة الحديثة لكافة المنشأت إلى تبنى مواصفة جديدة تعرف بالبصمة الكربونية بغرض زيادة انبعاث غاز ثانى أكسيد الكربون الناتج من عمليات الأنتاج، وذلك للحفاظ على البيئة وحماية المستهلكين من التلوث.
٥- أن هدف إدارة الجودة هو تحسين المنتج، وأن تطبيقها يساعد على زيادة زمن التشغيل.
٦- تقوم إدارة الجودة بدور الدافع أو الحافز الذى تحتاجه المنظمة لمحو أثار الاحباطات لدى الأفراد واستثمار الطاقات المتفجرة للقوى العاملة.
٧- تتضح مميزات إدارة الجودة في تقليل خطوط السلطة في الهياكل التنظيمية.
٨- يعتبر التركيز على العميل من الجوانب المهمة لنجاح المراحل الأولى من منهج تصميم الستة سيجما.
٩- يجب أن يشمل فريق مشروع تصميم الستة سيجما جميع الأقسام التى سوف تساهم في المنتج والخدمة النهائية.
١٠- المواصفات القياسية هى التى تحدد معايير الجودة والدقة اللازمة لمنتج ما لكى تحقق رغبات واحتياجات المستهلكين.

السؤال الثانى (١٠ درجات) : ناقش العبارات التالية (أثنين فقط)

١- ما هى الأيزو ٩٠٠٠، ولماذا يعد حصول المنظمات على شهادة الأيزو عامل مهم.
٢- الخطوات العملية لضبط الجودة.
٣- الجودة والتخطيط الاستراتيجي.
٤- مفهوم المواصفات القياسية والشروط الواجب توافرها فيها

السؤال الثالث (١٠ درجات) :

اكتب تقرير لرئيسك في العمل عن فوائد وأداء مهام العمل بطريقة صحيحة من أول مرة.

معهد التخطيط القومى
الدراسات العليا

امتحان : مقرر إدارة الجودة الشاملة / نموذج (ب)
الفصل الدراسى الثانى ٢٠١٢/٢٠١٣
الزمن : ثلاثة ساعات

أجب على الأسئلة التالية

السؤال الأول (١٠ درجات) : حدد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية، مع تعليل الخطأ.

١- تحسين الجودة يؤدى إلى زيادة نصيب المنتج في السوق وزيادة الأنتاجية، وبالتالى إلى انخفاض في التكلفة.

٢- يختلف مفهوم إدارة الجودة الشاملة عن مقياس إدارة الجودة .

٣- لنجاح تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الحكومية، لابد من توافر الرؤية الخدمية لدى المنظمات الحكومية مع قناعة ودعم الإدارة العليا.

٤- يتجه نظام الإدارة الحديثة لكافة المنشآت إلى تبنى مواصفة جديدة تعرف بالبصمة الكربونية بغرض تقليل انبعاث غاز ثانى أكسيد الكربون الناتج من عمليات الأنتاج، وذلك للحفاظ على البيئة وحماية المستهلكين من التلوث.

٥- أن هدف إدارة الجودة هو تحسين المنتج، وأن تطبيقها يساعد على زيادة زمن التشغيل.

٦- ليس من دور إدارة الجودة القيام بدور الدافع أو الحافز الذى تحتاجه المنظمات لمحو أثار الأحباطات لدى الأفراد واستثمار الطاقات المتفجرة للقوى العاملة.

٧- تتضح مميزات إدارة الجودة في زيادة خطوط السلطة في الهياكل التنظيمية.

٨- ليس من الضرورى وجود إستراتيجية عامة لنجاح منهجية ومنهج الستة سيجما.

٩- ليس من الضرورى أن يشمل فريق مشروع تصميم الستة سيجما جميع الأقسام التى سوف تساهم في المنتج والخدمة النهائية.

١٠- المواصفات القياسية لا تحدد معايير الجودة والدقة اللازمة لمنتج ما لكى تحقق رغبات واحتياجات المستهلكين.

السؤال الثانى (١٠ درجات) : ناقش العبارات التالية (أثنين فقط)

١- الجودة والتخطيط الأستراتيجى.

٢- مفهوم المواصفات القياسية والشروط الواجب توافرها فيها.

٣- ما هى الأيزو ٩٠٠٠، ولماذا يعد حصول المنظمة على شهادة الأيزو عامل مهم.

٤- الخطوات العملية لضبط الجودة.

السؤال الثالث (١٠ درجات) :

اكتب تقرير لرئيسك في العمل عن فوائد وأداء مهام العمل بطريقة صحيحة من أول مرة.

السؤال الرابع : (١٥ درجة): ضع علامة ☑ أمام العبارة الصحيحة وعلامة ☒ أمام العبارة غير الصحيحة للعبارات العشر التالية:

١	الضبط الإحصائي للعملية يركز على المنتج النهائي بحيث أن أي قيمة خارج المواصفات إشارة إلى أن المنتج يجب أن يعاد تشغيله أو التخلص منه	
٢	الاختلافات العشوائية أو الشائعة تنتج عن أسباب يمكن تحديد مصادرها وقياسها وإزالتها	
٣	حدي الضبط للعملية وحدي المواصفات للمنتج يختلفان عن بعضهما لأن حدي المواصفات يعتمدان على العملية الانتاجية بشكل جوهري بينما يوضع حدي الضبط نتيجة لمتطلبات الزبون	
٤	المتغيرات (variables) هي خصائص المنتج أو الخدمة التي لايمكن تحديدها عن طريق عملية القياس وإنما بالعد والحساب لعدد الوحدات المنتجة أو الخدمات المقدمة والتي لايمكن الحكم عليها بأنها مقبولة أو مرفوضة بناءً على معايير ثابتة	
٥	يعرف انتشار القيم حول القيمة المتوسطة بالتفلطح	
٦	يوضح المدرج التكراري مجموعة من خصائص توزيع البيانات من بينها الشكل (Shape) الذي يحدد ماإذا كان الشكل متماثل (قريب من التوزيع الطبيعي) أم ملتو لجهة ما	
٧	في التوزيع الموجب الالتواء (ذيل أيمن) تكون قيمة الوسط الحسابي أكبر من الوسيط أكبر من المنوال	
٨	التحسينات في إطار التحسين المستمر توجه نحو العمليات (Processes) لا على النتائج	
٩	من أسباب اختيار (3σ) في خرائط ضبط الجودة أن يكون إحتمال الوقوع في خطأ من النوع الأول (α) يساوي 0.0027	
١٠	خرائط الوسط الحسابي من أنواع خرائط الجودة للمتغيرات	

السؤال الخامس: (١٥ درجة): اختر الإجابة المناسبة من بين الإجابات الأربع لكل فقرة من الفقرات العشر التالية:

١. تقسم المنطقتان بين الخط المركزي والحدين الأعلى والأسفل للضبط إلى ثلاثة مناطق (A, B, C). وتكون حدود المنطقة (C):

(A) $\mu \pm \sigma$ (B) $\mu \pm 2\sigma$ (C) $\mu \pm 3\sigma$ (D) لاشيئ مما سبق

٢. ليس من العوامل التي تؤدى إلى الاختلافات في خصائص المنتج:

(A) الآلات والمعدات (B) طرق وأسباب الفحص (C) توكيد الجودة (D) المواد الخام

٣. المساحة تحت منحنى التوزيع الطبيعي التي تقع بين ($\mu \pm 2.58\ \sigma$) تساوي:

(A) (٦٨.٣%) (B) (٩٩%) (C) (٩٥.٤٤%) (D) (٩٩.٧٣%)

٤. طريقة لتحديد "القليل الحيوي":

(A) التوزيعات التكرارية (B) تحليل باريتو (C) شكل الانتشار (D) معامل الاختلاف

٥. من القواعد العامة لاختيار حجم المجموعة الجزئية لانشاء خريطة للرقابة على جودة العملية أن يقترب توزيع متوسطات العينات الجزئية من التوزيع الطبيعي؛ لذا فإنه يفضل أن يكون الحد الأدنى لحجم المجموعة:

(A) $n \geq 4$ (B) $n \geq 6$ (C) $n \geq 10$ (D) $n \geq 30$

٦. تستخدم لمراقبة نسبة عدد الوحدات غير المطابقة للمواصفات في خاصية جودة واحدة أو في مجموعة من خواص الجودة أو جميع خواص المنتج:

(A) خرائط ضبط نسبة المعيب (B) خرائط عدد الوحدات المعيبة - غير المطابقة
(C) خرائط ضبط عدد العيوب (D) خرائط عدد العيوب في الوحدة

٧. طريقة إحصائية لتحديد إحتمال أن يؤدي المنتج الوظيفة المستهدفة لفترة زمنية محددة تحت شروط بيئية محددة:

(A) الاعتمادية/المعولية (B) تصميم التجارب (C) معاينة القبول (D) الهندسة العكسية

٨. أسلوب يستخدم لربط احتياجات ومتطلبات الزبون (صوت الزبون) لتصميم وتطوير المنتجات والخدمات:

(A) نشر وظيفة الجودة (B) (ISO 9000) (C) المقارنة المرجعية (D) تحليل باريتو

٩. يمكن الحكم على مقدرة العملية بحساب قيمة معامل المقدرة Cpk، وتعتبر العملية الانتاجية مقدرتها جيدة إذا كات قيمة المعامل:

(A) $Cpk<1$ (B) $Cpk\geq1$ (C) $Cpk > 3S$ (D) $Cpk > 6S$

١٠. الحدان التحذيريان للضبط في خرائط الرقابة على الجودة عند:

(A) $\mu \pm \sigma$ (B) $\mu \pm 2(\sigma)$ (C) $\mu \pm 3(\sigma)$ (D) $\mu \pm 6(\sigma)$

السؤال السادس: (١٥ درجة): اختر الإجابة على **خمس فقرات** فقط من الفقرات السبع التالية؛ علما بأن لكل فقرة **ثلاث** درجات:

الفقرة الأولى: إذا كانت مواصفات منتج ما هي : 1.5 ± 0.005 mm وأن المعطيات من العملية الانتاجية أعطت البيانات التالية : القيمة المتوسطة = 1.490 mm والانحراف المعياري (s) = 0.002 mm ؛
أوجد قيمة معامل المقدرة Cp ؟.

الفقرة الثانية: إذا كان لدينا البيانات التالية: LSL=2.540, USL=2.550, 6s=0.006 والقيمة المتوسطة=2.548 أوجد قيمة معامل المقدرة Cpk؟.

الفقرة الثالثة:علل: يفضل أن تحتوي المجموعة الجزئية الرشيدة على وحدات تم إنتاجها في زمن واحد قدر الإمكان، حيث تؤدي هذه الطريقة إلى:

١. تقليل الاختلافات ..... (أكمل)
٢. وتعظيم الاختلافات ..... (أكمل)
٣.

الفقرة الرابعة: لتقييم الوقت اللازم لأعمال النظافة بأحد المطاعم الكبرى بمصر الجديدة، تم الحصول **على البيانات التالية:** عدد العينات = 20 عينة - وحجم العينة = 8 وحدات - ومتوسط الزمن $\bar{\bar{x}}$ = $\bar{R}$ = 3 دقائق
ومتوسط المدى للعملية = 0.016 دقيقة.
من الجداول إذا علم أن: $A_2 = 0.37, A_3 = 1.099, D_3 = 0.14, D_4 = 1.68$
أوجد قيمة الحد الأعلى للضبط UCL لخريطة الوسط الحسابي؟.

الفقرة الخامسة: من بيانات الفقرة الرابعة؛ أوجد قيمة الحد الأعلى للضبط UCL لخريطة المدى؟.

الفقرة السادسة: بسبب شكاوى العملاء من وجود أخطاء بالفواتير التي تقدمها الشركة لهم. قام مدير الشركة بإجراء فحص على عينات من الفواتير لعدد (100) فاتورة يوميا لمدة (٢٠ يوما). كانت نتائج الفحص لعينات الفواتير وبعد الحصول على النتائج التالية: $\bar{p}$ = 0.11 و $\sqrt{\frac{\bar{p}(1-\bar{p})}{n}}$ = 0.03 = المعياري
أوجد قيمة الحد الأعلى للضبط UCL؟.

الفقرة السابعة:
طبقا لقواعد الشركة الغربية للكهرباء (WEC) لتحليل خرائط الجودة تعتبر العملية خارجة عن الضبط إذا وجدت:

١. نقطة واحدة أو أكثر ..... (أكمل)
٢. نقطتان متتاليتان أو أكثر بين ..... (أكمل)
٣. ثمانية نقاط متتالية أسفل أو أعلى ..... (أكمل)

To Whom It May Concern

The Institute of National Planning hereby certifies that

Mr. Sabry Mohammad Farid Ahmad Sobhy ELSahn

Born on : 01/09/1962 Place of Pirce :Cairo Nationality :Egyptian has successfully completed curriculum eligible for registration for Master degree in Planning and Development with the following grades during the corresponding academic years .

First Year (2010 / 2011)		Second Year (2011 / 2012)	
Course	**Grade**	**Course**	**Grade**
First Semester			
The Supplementary Curriculum	**Excellent**		
Second Semester		**First Semester**	
1. Planning for Development	V.Good	1. Strategic management and future studies	Excellent
2. International Economic Relations	Excellent	2. Analytical Methods for Regional Planning	Excellent
3. Development Strategies and Policies	Excellent	3. Feasibility Studies	Excellent
4. National Accounts	V.Good	4. Program and Project Management	Excellent
Third Semester		**Second Semester**	
5. Local Development and Regional Planning	Excellent	5. Crisis Management, and Contingency Planning	V.Good
6. Environment and Natural Resources Management	Excellent	6. Comprehensive Quality Management	V.Good
7. Social Planning and Human Resources Development	V.Good	7. Modern Scientific Methods	Excellent
8. Quantitative Techniques in Decision-Making	Excellent	8. Negotiation Management	Excellent
General Grade of First Year	**Excellent**	**General Grade of Second Year**	**Excellent**

This certificate has been issued upon the student's request To Whom It May Concern, without any responsibility towards the Institute.

Director of the Institute for graduate studies

Chairman of the Committee

Director of the Centre of training and education